شريف المجاهد



١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م



مؤسسة الرسالة بيروت - شارع سوريا - بناية صمدي وصالحة
هاتف: ٣١٩٠٣٩ - ٢٤١٦٩٢ - ص.ب: ٧٤٦٠ برقياً: بيوشران

علمانية الهند

بقلم

الأستاذ شريف المجاهد

عميد كلية الصحافة في جامعة كراتشي

أشرف على الترجمة وصححها وعلق عليها وقدم للكتاب

الدكتور إحسان حقي

مؤسسة الرسالة

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

بقلم الدكتور إحسان حقي

منذ عرفتُ شبهَ القارة الهندية الباكستانية قبل ما يزيد على نصف قرن من الزمن ورأيت فيها من الأمور والعادات والأخلاق والأفكار والمعتقدات أشياء تختلف عما ألفناه في بلاد الناس، رأيتني قد اكتشفتُ عالماً جديداً غير ما كنت قرأت عنه أو سمعت به، رأيت بشراً أمثالنا يمشون على رجلين ولكنهم يختلفون عن بقية البشر كل الاختلاف فأردت الإيغال في التعرف إلى هؤلاء الناس حتى النهاية لتعريفهم إلى من لا يعرفهم. ولما كانت اللغة هي المفتاح إلى العقول وإلى القلوب، ولما كانت اللغة الأردية هي اللغة التي يتكلمها أهل الهند كلهم على درجات مختلفة فقد عكفت على تعلمها، ولما كنت أعرف اللغة التركية وشيئاً من الفارسية والإنكليزية بالإضافة إلى لغتي العربية فقد هان عليَّ تعلّم اللغة الأردية لأنها مؤلفة من هذه اللغات بالإضافة إلى قليل من الكلمات السنسكريتية. ثم إني تعلمت اللغة الهندية وهي صنو اللغة الأردية وبفضل اللغة تسنى لي الدخول إلى المجتمع الهندي من الباب الواسع وعاشرت كثيراً من أهل البلاد من مسلمين ومسيحيين وهنادكة وبوذيين وسيخ وسبرت أحوالهم ودرست آدابهم واطلعتُ بصورة خاصة على ما عند الهنادكة من أمور وعادات وعقائد تختلف كلَّ الاختلاف عما عند بقية شعوب العالم من متمدين وبدائي وقد أردت بعد أن استوعبتُ كل هذه الأمور أن أكتب كتاباً أعرِّفُ إخواني العرب بالهنادكة والهندوكية على حقيقتيهما غير ما كان يسمعه الناس فيما مضى عن المهاراجات والفيلة والثروات والسحر واليوغا والشعوذات وغير ذلك. ولكني رأيت أن ما سأكتبه سيكون موضع شك وقد لا يصدقه الناس لغرابته وبُعْدِهِ عن

المعقول والمنطق وعن الإنسانية أحياناً، ولذا رأيتُ أن ألجأ إلى طريقة أسلم وأضمن للنجاح وأصدق في تعريف الهنادكة والهندوكية بأقوال من عندهم فلجأت إلى ترجمة أحد كتبهم المقدسة والمسمى بـ (منوّ سمرتي) أي أحكام منو وشرعه. ومنو هذا هو أحد الآلهة عندهم. ففي هذا الكتاب يجد المرء كلّ ما يجب أن يعرفه عن الديانة الهندوكية وأهلها وأحكامها.

وقد قارنت ما جاء في هذا الكتاب بكتب الديانات الثلاث العالمية: اليهودية والمسيحية والإسلام وعلقت عليه وقدَّمت له بمقدمة ضافية حصيلتها أن الديانة الهندوكية هي صنو الديانة اليهودية وهما من أصل واحد وبلد واحد، وإذا كان بينهما بعض الاختلاف فإنما هو بمفعول الزمن واختلاف البلد. وأنَّ من يقرأ التوراة أو ما يسمونه بالعهد القديم ويقرأ منّو سمرتي يجد في عادات القومين وعقائدهم وعباداتهم واعتقاداتهم من التشابه ما لا يدع مجالاً للشك بأن أصلهما واحد.

وكنت ما زلت أعتقد أن من يقرأ كتاب منّو سمرتي يستطيع أن يفهم الهندوكية على حقيقتها لا كما يريد الهنادكة عرضها مزيفة، كما أني كنت أظن بعد أن استقلت شبه القارة الهندية ـ الباكستانية في بلدين مستقلين: هندوستان وباكستان، وأصبح للهنادكة مع البلاد العربية صلات سياسية واجتماعية واقتصادية وتجارية وثقافية وعلمية وفنية وغير ذلك، أن يعكف زعماء العرب على دراسة كتاب منّو سمرتي دراسة وافية لكي يعرفوا شيئاً عن الديانة الهندوكية وعن الهنادكة وعن نياتهم نحو الإسلام والمسلمين، لكي يعاملوهم في نطاق الحدود التي يجب أن يعاملوهم بها، ولكن ما حدث دلني على أن أحداً من ملوك وأمراء ورؤساء وزعماء العرب وأدبائهم ومثقفيهم لم يطلع على هذا الكتاب لا بل ربما لم يسمع باسمه أيضاً ولذا كانت صلة هندوستان بالبلاد العربية لصالح الهنادكة وحدهم وعلى حساب الأمة العربية والإسلامية أيضاً وياللأسف.

وكنت أظن كما كان يظن غيري من العقلاء، أن الهنادكة بعد أن عاشروا المسلمين نحو اثني عشر قرناً وعاشوا في ظل حكمهم العادل آمنين على

أرواحهم وممتلكـاتهم وعقـائـدهم محـاطين بالـرعاية والعناية التي يتمتع بها المسلمون وغير المسلمين، وبعد أن عاشوا نحو قرن من الزمن في ظل حكم أمـة عصرية مثل الإنكليز، أن يكونوا بعد كل هذا قد تعلموا دروساً بالأخلاق والإنسانية وحسن المعاملة والمعاشرة وأنهم سيكونون بعد استقلالهم أمة مهذبة خليقـة بالاستقـلال والحـرية ترعى حق الجـار وتصـون كرامة الإنسان، وترد للمسلمين إحسانهم بإحسان، وإذا بهم ينقلبون نموراً شرسة وذئاباً كاسرة وأفاعي سامة وكأنهم كانوا ينتظرون هذه الساعة السعيدة لكي يجعلوا منها مأتماً ومأساة للمسلمين، إذ ما كاد الجيش البريطاني ينسحب من البلاد حتى انقضوا على المسلمين يقتلون ويفتكون وينهبون ويدمرون منازلهم على رؤوسهم ويسلبون أموالهم ويعتدون على أعراضهم مما قد جاء ذكر بعضه في طيات هذا الكتاب. وإن ما ذكـره الكـاتب الفـاضـل من أحداث إنما هو غيض من فيض ولو أراد الاسترسال في ذكر كل ما حدث أو في تفصيل بعض ما حدث لما كفاه بضعة مجلدات مثل هذا الكتاب ولكنه أراد الإشارة إلى القليل ليستخلص القارىء منه الكثير.

لقـد قال شاعـر البنغال الهندوكي الذي يسميه العرب طاغور: اللهم لا تجعلني أذبـح الخـراف ولا تجعل غيري يذبحني كالخراف. ولكن الهنادكة أهملوا هذا الدعاء المعقول وأخذوا يذبحون المسلمين بالآلاف ذبح النعاج أو الدجاج ودمروا منازل آلاف من الناس على رؤوسهم واغتصبوا الآلاف من النساء والبنات، وأجبروا الكثيرين على اعتناق الهندوكية وتغيير أسمائهم، وغير ذلك من الأمور التي لا يصدق إنسان أن ترتكب في مثل هذه الأيام مهما كان المرء دنيء الطبع ساقط المروءة فاقد الحس الإنساني.

إن ما فعله الهنـادكـة بالمسلمين ومـا زالـوا يفعلونه، كلما اهتبلوا فرصة سانحة، وهي فرص كثيرة، يدفع إليها الزعماء رعاع الناس، وتتغاضى الحكومة عن المجرمين أو تستر هذه الأفعال بأقوال عاطفية.

لقـد عالج الأديب الفاضل الأستاذ شريف المجاهد في كتابه هذا ناحية

واحدة من سيئات أعمال الهنادكة، وهي الناحية السياسية أو الاعتداءات الشائنة التي شنها الهنادكة على المسلمين بعد تقسيم البلاد، بينما هناك نواح اجتماعية وأخلاقية وعقائدية تباعد بين الهندوكي وبين بني البشر لم يذكرها إلاّ لماماً في حين أنها هي أساس كل ما حصل ويحصل من مآسٍ للمسلمين في شبه القارة حتى اليوم.

فالهندوكي ما زال إلى اليوم يقدس البقر ولا يجيز مسها بسوء، بله ذبحها وأكلها، ويقدس القردة والأفاعي وغيرها من الحيوانات وما زال فريق منهم يقدسون الفرج ومع كل هذه الجهالات العمياء والسخافات فإنهم ينظرون إلى غيرهم من الأمم وإلى المسلمين منهم بصورة خاصة نظرتهم إلى الأقذار والنجاسات لا بل ويذهبون إلى أبعد من ذلك في أوهامهم وسخافاتهم وصلفهم ويزعمون أن صوت المسلم نجس وظله نجس ولمسه ينجسهم وإذا مس المسلم آنية من أوانيهم تنجست ويجب كسرها لا غسلها لأنها لا تنظف بالغسل بزعمهم وصوت المؤذن للصلاة ينجس إلى حيث يسمع.

فهل يصدق عاقل أن في الكون أناساً يدينون بمثل هذا الدين أو يعتقدون مثل هذه الاعتقادات؟! لا شك أن من لم ير الهندوكي في بلده وفي محيطه ولم يعاشره ولم يطلع على ديانته لا يصدق ذلك، وحق له ألا يصدق، لأن مثل هذه العقائد لا تصدر إلا عن أناس شاذين منحرفين بينما هي الحقيقة الراهنة والواقع الذي يتمسك به كبيرهم ومتعلمهم قبل صغيرهم أو جاهلهم.

قلنا إن الهنادكة يقدسون البقر وليس الهنادكة وحدهم الذين عبدوا البقر وقدسوها من قبل، بل لقد عبد البقر كثيرٌ من الأقوام البدائية، فالفرس عبدوا البقر وكانوا يقدمون إليها القرابين واليهود عبدوا البقر ولم يكونوا يجيزون ذبحها، وقد لاقى موسى عنتاً حتى أقنعهم بترك عبادتها، وكان البابليون والمصريون يقدسون البقر أيضاً، ولكن كل هذه الأقوام ترفعت عن هذه السخافات حينما عقلت، إلا الهنادكة من دون الناس أجمعين ما زالوا إلى يومنا هذا كما كانوا قبل أربعة آلاف سنة، يوم أتوا من العراق إلى الهند، يرون في البقر حيواناً مقدساً أو إلٰهاً في

صورة حيوان، وكم ذبحوا من البشر ويذبحون في سبيل بقرة تذبح!! ويا ليتهم وقفوا عند هذا الحد من تقديس البقر بل قد انحطوا إلى درجة لا تصدق بهذا الصدد، إذ أنهم لا يرون البقر مقدساً فقط بل يرون «خثي» البقر طاهراً مطهراً. فإذا طلى المرء جسمه بخثى البقر أو طلى مكاناً بخثي البقر فإنهما يطهران (راجع الفقرة ١٠٥ من الباب الخامس كتاب منّو سمرتي) وهم يفرضون تعليم أولاد المسلمين تقديس البقر في المدارس.

والأفظع والأقذر من ذلك هو أن الهنادكة يتطهرون من الذنوب الكبيرة التي لا كفارة لها ولا غفران بأكل مزيج يسمونه (پانج گو) وهو مركب من خمسة أشياء تخرج من البقرة وهي: بولها وخثيها وحليبها ولبنها وزبدتها (انظر الفقرة ٣١٣ من الباب الحادي عشر من منّو سمرتي) فهل هؤلاء الناس بشر أم حشرات؟ إن الحشرات القذرة كالصراصير والجُعْلان تأبى أن تأكل هذه القاذورات بينما الهنادكة لا يأكلونها فقط بل إنهم يتطهرون من الذنوب بأكلها.

وحدث لي مرة حينما أردت أن أترجم كتاب منّو سمرتي أني أردت تحري الصدق إلى آخر درجة فوضعت أمامي أربع ترجمات له: الأردية والهندية والإنكليزية والسنسكريتية واستأجرت عالماً من علماء الهنادكة فكنت أقرأ الترجمات الثلاث فإذا وجدتها واحدة أطلب إلى العالم الهندوكي أن يقرأ لي الترجمة السنسكريتية فإذا وجدتها مثل باقي الترجمات ترجمتها وإذا رأيتها اختلفت عنها أعود إلى الأصل السنسكريتي. وقلما حصل هذا.

وكنت أكرم هذا العالم الهندوكي إكراماً كثيراً لكي يظل معي إلى النهاية وصارت بيننا وحدة حال وكنت أسايره في كل شيء إذ ألبس لباساً مثل لباسه وأجلس كما يجلس لكي يستأنس بي فقال لي ذات يوم: إنك ولا شك تغتسل كل يوم. قلت: بل أغتسل أكثر من مرة في اليوم أيام الحر. فقال: وبماذا تغتسل؟ قلت: بالماء. قال: لست أعني هذا بل أقصد بماذا تنظف بدنك؟ قلت: بالصابون. قال لي: آه يا سيدي لو كنت تطلي جسمك بخثي البقر فإنه يطهرك وله رغوة تفوق رغوة الصابون. ولعله نسي أن يقول: وأن له رائحة تفوق

رائحة المسك والعنبر!! . فانظروا إلى هذا الجنون وهذا التدني الخلقي في هذا العصر! .

ثم إن الهنادكة قسموا أنفسهم إلى أربع فرق أو طبقات اجتماعية رئيسية واختصوا كل طبقة من هذه الطبقات بعمل تعمله في الحياة ولا تتعداه وهذه الطبقات هي : برهمن، كشترى، ويش، شودر، فالبرهمن رجل الدين والحاكم المطلق، والكشترى هو الجندي، والويش هو الفلاح والتاجر، والشودر هو المنبوذ وعمله خدمة الفرق الثلاث آنفة الذكر، ثم بعد هذه الفرق الأربع الرئيسية هناك عشرات من الفرق الدنيئة وهي دون المنبوذين ولكل فرقة منها عمل خاص (كل هذا مفصل في منّو سمرتي فليرجع إليه) .

ولما كانت حياة الهندوكي كلها خيال في خيال، فقد قسم الهنادكة حياتهم الدنيوية إلى أربعة أدوار وافترضوا أن عمر الإنسان مائة سنة، فعلى الهندوكي من الفرق الثلاث الرئيسية أن يقضي ٢٥ سنة الأولية من حياته في تعلم علوم الدين وفي هذه المدة يترك المرء دار أبيه ويذهب ليعيش مع عالم يعلمه أمور دينه ويكون عمل التلميذ التسول له ولبيت أستاذه ويخدم أستاذه حتى تنتهي مدة التعليم. فمتى انتهى المرء من هذا الدور يأتي دور العمل ويترك التلميذ دار أستاذه ويتزوج وينسل الأولاد وإذا لم يرزق ولداً من زوجته أرسل زوجته إلى من تحبل منه ويكون هذا المولود ابن زوج المرأة وليس ابن الرجل الذي هو من نطفته. وفي الهند رجال يقومون بهذه المهمة ـ لوجه الله ـ أو بأجر معلوم . (انظر باب الزنى الشرعي في كتاب منّو سمرتي ففيه كل تفصيل) .

فهل مثل هذه العقائد والأعمال والممارسات يمكن أن يقبلها إنسان في أي عصر من العصور؟! . إن بعض الحيوانات تغار على أنثاها ولا تدع ذكراً يقربها ولكن الهنادكة يهمهم الولد من أينما جاء .

وبعد أن يقضي المرء ٢٥ سنة في دور العمل يأتي دور العبادة، وفي هذا الدور يترك المرء العمل ويعيش عالة على ذويه وعلى المجتمع كما كان في

الدور الأول. وبعد هذا الدور يأتي الدور الرابع وهو دور الزهد أو دور الانتحار الشرعي فيترك المرء منزله وأهله ويعيش كالحيوانات في الغابات يأكل من العشب ويعيش في الكهوف إلى أن يأتيه الموت أو أن ينتحر بطرق خاصة مذكورة في منّو سمرتي. فهل هذه الأحكام قابلة للتطبيق وللعمل أم هي أساطير تدعو إلى البكاء والرثاء على عقول أصحابها؟ لا سيما أن النظرية فاسدة من أساسها لأن متوسط عمر الإنسان فيما مضى لم يكن يتجاوز ٥٠ سنة فمن أين يأتي ببقية السنين لكي يتم هذه الواجبات أو هذه السخافات؟!(١). ومن غريب أمر الهنادكة أنهم يرون أن المرء لا يستطيع أن ينتقل من فرقة إلى فرقة إلا بالتناسخ فإن كان صالح الأعمال ولد في دار فرقةٍ فوق فرقته وإن كان سيء الأعمال ولد في دار فرقة دون فرقته وقد يصير المرء بعمله الصالح إلٰهاً ويندمج في الله وقد ينحط بعمله السيء حتى يصبح حشرة أو جماداً. (كل هذا موجود في منو سمرتي).

لقد حكم المسلمون شبه القارة الهندية ـ الباكستانية اثني عشر قرناً، وإذا كان لهم فضل كبير في جعل الهند بلاداً عامرة، وخلقوا فيها إمبراطوريات، ونشروا دين العقل حتى أصبحت البلاد تضم اليوم ٣٥٠ مليون مسلم اعتنقوا الإسلام طائعين مختارين متأثرين بأخلاق مواطنيهم المسلمين، ولولا أنَّ المسلمين أهملوا واجباً كبيراً وهو دعوة الهنادكة إلى الإسلام كما قال تعالى: ﴿ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن﴾. لما بقي اليوم في الهند من يعتنق الهندوكية ولكن المسلمين قصروا بهذا الواجب بحجة أنه لا إكراه في الدين. وهذا صحيح لو كانت الهندوكية ديناً ولكن ما هم عليه هو أساطير وسخافات وجهل وحماقات إذا لم نقل إنها جنون وإفك. وإن المسلمين الأوائل، أيام سلطانهم، مؤاخذون في نظري على ترك الهنادكة في عماياتهم ولو بذلوا شيئاً قليلاً من النصح والإرشاد المنظم لتغير وجه الهند. ومن الجرائم التي كان الهنادكة يرتكبونها أنهم كانوا إذا مات لهم ميت حرقت زوجته

(١) وبموجب هذا التشريع يعمل المرء ربع عمره ويعيش ثلاثة أرباعه عالة على المجتمع.

حية فوقه فلما استقر المقام بالإنكليز في الهند نهوا عن هذه الجريمة وعاقبوا عليها فقامت قيامة الهنادكة ضد هذا التحريم لأنهم عدوه تدخلاً في شؤونهم الدينية ولكن الإنكليز أصروا على المنع وعاقبوا عليه ومع ذلك فقد ظلت بعض النساء يفضلن أن يحرقن أنفسهن فوق أزواجهن تفادياً مما ينتظر الأرملة من احتقار وتعذيب وظلم ولكن هذا كان قليل الحصول.

وأما تقديس القردة فإليكم هذا المثال عليه: حدث أن أتى الهند في العشرينات نائب ملك جديد، وأظن أنه كان لورد ريدنك[1]، فهاله ما رأى من كثرة القردة في دلهي فقرر تطهير المدينة من هذه الحيوانات كريهة المنظر سيئة الفعل كثيرة الأذى للناس إذ أنها تدخل المنازل من كل منفذ وتسرق الطعام وتهاجم حوانيت بائعي الفاكهة والخضار وتسلب ما تريد ولا يستطيع أحد إيذاءها لأنها مقدسة، فلما علم الهنادكة بعزم نائب الملك هذا ثاروا واعترضوا على هذا العمل لأنه إهانة لدينهم ولعقيدتهم ولم يهدأوا إلا بعد أن أفهمتهم الحكومة أنها لا تريد شراً بهذه الحيوانات بل إنها تريد أن تنقلها من العاصمة إلى الغابات لتعيش في نعيم، وهكذا فقد استطاعت الحكومة، آنذاك، أن تجمع ٢٥ ألف قرد من مدينة دلهي وحدها وما زال إلى اليوم في دلهي وفي غيرها من بلاد الهند عدد لا بأس به من القردة التي تمشي على أربع بالإضافة إلى القردة الممسوخة التي تمشي على رجلين.

ومع ما هو عليه الهندوكي من اعتقادات يخجل منها الحيوان الأعجم لو كان يعقل فإنهم يرون أنفسهم شعب الله المختار ولا شك أن إلهاً يختار مثل هذا الشعب هو مثله. ومن الأمثلة على نظرة الهندوكي إلى المسلم نظرة تحقير وإهانة أنه حدث أن غرقت سفينة في نهر فأسرع بعض المسلمين لإنقاذ ركابها الهنادكة فأبى هؤلاء أن ينقذهم مسلمون لكي لا يتنجسوا بهم فغرق منهم من غرق، ولكن المسلمين بدافع الإنسانية لم يبالوا برفض الهنادكة بل عملوا جهدهم لإنقاذ من استطاعوا إنقاذه. ربما يظن من لا يعرف الهنادكة والهندوكية

---

(١) REEDING

أن في هذا القـول مبالغة ولكنه هو الواقع الّذي ذكرته الجرائد الهندوكية وغير الهندوكية وتناقلته الأخبار في حينه وليس هذا هو الحادث الوحيد بل كل يوم نجد حادثة شبيهة به.

ومن عادات الهنادكة أنهم كانوا في القديم وما زالوا إلى اليوم يضعون أمام حوانيتهم خوابي كبيرة فيها ماء للشرب يقدم مجاناً للهندوكي وحدث أن أحد أصدقائي وهو من العلماء الأفاضل وكان مسافراً في السند فوصل إلى قرية وقد أنهكه العطش فنزل من السيارة وذهب إلى حانوت يطلب قارورة ماء مصنع مثل، الكولا والبيبسي، وغيرها فلم يجد ولكنه وجد هذه الخوابي فطلب إلى صاحب الحانوت أن يسقيه بيده لأنه هو لا يستطيع أن يمد يده ليمس الكأس أو الخابية لأنه نجس وينجسهما فأبى عليه صاحب الحانوت ذلك فذهب إلى غيره ثم إلى غيره فرفضوا كلهم أن يسقوه[1] فاضطر أن يعود إلى سيارته وهو عطشان وهذا الأمر حدث في السند الباكستانية فما بالكم لو كان في بلاد هندوستان؟!.

إن الهندوكي رجل تاجر فهو يبيع سلعته للمسلم ولغير المسلم ولكنه هو لا يشتري شيئاً من مسلم أو مسيحي لأنهما نجسين وسلعتهما نجسة وأما الدراهم التي يأخذها من المسلم فهي لا تنجسه.

قد يقول قائل إن الهنادكة الذين يخرجون من بلادهم إلى بلاد البشر للعمل أو للتجـارة وكذلك موظفي الخارجية والوفود الرسمية الذين يزورون بلاداً غير هندوكية ويندمجون في الناس ويؤاكلونهم ويتعاملون معهم ولا يتنجسون بهم ومنهم، والواقع أن هؤلاء يكونون أحد رجلين إما أنهم قد فتحوا عيونهم للنور ونزعوا من أعناقهم أغلال هذه الأساطير وأدركوا سخافتها وأنهم لم يعودوا يبالون بتعـاليم دينهم أو أنهم يفعلون ذلك مكرهين لأنهم مضطرون أن يعيشوا هذه الحياة الجـديدة، ولكن المتـزمتين منهم الذين يشعرون بارتكاب الخطيئة لا يأوون مسـاءً إلى فراشهم إلا بعد أن يغتسلوا ويخلعوا ثيابهم ويغسلوها لكي تصبح صالحة للغد، وإن غاندي نفسه حينما كان يدرس في إنكلترة كان يأكل

(١) لأنه مسلم.

لحم البقر فلما عاد إلى بلده تاب وأناب واستنكر فعلته أو بالأحرى رجع إلى جموده وتعصبه. ولعله فعل ذلك لكي لا يضيع مركزه الزعامي بين أبناء قومه لا سيما وأن غاندي من الطبقة الثالثة أي الطبقة التي تعمل بالزراعة والتجارة وهي الطبقة التي تأتي فوق طبقة المنبوذين مباشرة ولذا فقد منحه قومه لقب مهاتما (أي الروح الأعظم) ورفعوه بذلك فوق درجة البراهمة لكي يستطيع أن يقود جموعهم. والهندوكي مثل اليهودي في تصرفاته فكما أنه لا يجوز لليهودي أن يعمل أي عمل حتى ولا أن يطبخ طعامه أو يغسل ثوبه يوم السبت لأنه يوم راحة تامة له، فإننا نراه عند الحاجة وعندما تكون مصلحته في العمل فإنه لا يعمل عملاً إنسانياً فقط بل إنه يحمل البندقية ويقتل المسلم وغير المسلم ولا يرى في ذلك حرجاً، لا بل فإنه يحصل على الأجر والثواب، وهكذا شأن الهندوكي يفعل خارج بلاده كل شيء فإذا عاد إلى بلاده عاد إلى جموده وجحوده.

يوجد اليوم في هندوستان وباكستان وبنغلاديش ما لا يقل عن ٣٥٠ مليون مسلم أنقذوا أنفسهم طائعين مختارين، على مدى اثني عشر قرناً، من أساطير الهندوكية وسخافاتها. وأقول إنهم أنقذوا أنفسهم لأن ٩٩٪ منهم من أصل هندوكي تركوا خرافاتهم واعتنقوا الإسلام ولو عمل المسلمون بموجب تعاليم دينهم وباسم الإنسانية ودعوا الهنادكة إلى الإسلام، حتى ولو بالترغيب أو الترهيب، لزالت هذه السخافات من الأرض ولما بقي إنسان يدين بدين اسمه هندوكي ولكان عمل المسلمين هذا من أعظم الحسنات على الهنادكة وعلى الإنسانية، لأن إنقاذ هؤلاء الناس من هذه الخرافات أشبه بإنقاذ الغريق من البحر أو العاجز من الحريق. وتعصب الهندوكية وأساطيرها غير المعقولة هي التي جعلت جماعة منهم ينشقون عنها ويُنشئون الدين البوذي كما انشقت عن الهندوكية جماعة أخرى تسمي نفسها (جين) فالهنادكة إذن كانوا مستعدين أن يتركوا عقائدهم لو تسنى لهم من يهديهم إلى الصراط المستقيم ولا أدلَّ على ذلك من وجود ٣٥٠ مليون مسلم في هذه البلاد.

لقد نجح الإسلام نجاحاً كبيراً في شبه القارة الهندية الباكستانية إذ اعتنق

الإسلام هذ العدد الكبير بينما لم تنجح الدعوة المسيحية في الهند على الرغم من الجهود الكثيرة التي بذلت والأموال الضخمة التي أنفقت وآلاف المبشرين والمبشرات من جميع أمم الغرب من كاثوليك وبروتستانت الذين عملوا ويعملون دائبين بلا كللٍ أو ملل، بالترغيب والترهيب، ولم يستطيعوا أن يدخلوا في دينهم إلا عدداً ضئيلاً من المنبوذين الذين طمعوا بالانتساب إلى المسيحية لكي يرفعوا من شأن أنفسهم في المجتمع ولكنهم ظلوا منبوذين وما كانوا إلا أفراداً قلائل، ويبلغ عدد المسيحيين اليوم في كل شبه القارة ٢٠ مليون نسمة بما فيهم الأوربيون الذين اختاروا الهند وطناً لهم.

ومن غريب ما قاله زعماء الهنادكة قبل التقسيم وكرروه مرات وما زالوا يكررونه: أن الهند للهنادكة وحدهم وما على المسلمين إلا أن يرجعوا من حيث أتوا أي أن يرجعوا إلى شبه الجزيرة العربية مهد الإسلام، وقد فات هؤلاء المغرورين أن ٩٩٪ من المسلمين الموجودين في الهند هم من أصل هندوكي اعتنقوا الإسلام طوعاً واختياراً وهم أهل البلاد مثل غيرهم من الهنادكة، ومثل هذا القول يقوله اليهود لعرب فلسطين.

إن من يطالع هذا الكتاب ويرى ما أصاب المسلمين وما ينتظرهم أيضاً من إخوانهم في الوطن والإنسانية يقشعر جلده ويحمر وجهه خجلاً، وإذا تساهل في الأمر فإنه يظن أن ما قد حصل كان من أعمال سفهاء القوم ولكنه حينما يعلم أن كل هذا كان بتدبير وإرشاد من زعمائهم ورؤسائهم يدرك أن الهندوكي ما زال يحتاج إلى أن يطوي مراحل كثيرة من الزمن حتى يدرك منزلة الإنسان العادي. وأن ما ينتظر المسلمين في الهند من ويلات واحن ومصائب ومحن واعتداءات وظلم قد يعجز عنها البيان مما نراه ونسمعه في تصريحات زعمائهم وما يدبرونه من مؤامرات.

وإذا كنت أنا أستعمل كلاماً مهذباً في وصف الهنادكة فقد قرأت لبعض الكتاب الأجانب أقوالاً في وصف الهنادكة تنزلهم منزلة دنيئة جداً وإذا كنت لا أود أن أخوض بكل ما كتبوه أو قالوه فإني أكتفي بشاهد واحد حدث في

العشرينات يوم زارت الأديبة الأميركية آرثر مايلز الهند ورأت ما رأت من تأخر الهنادكة وتعصبهم وبعدهم عن الإنسانية فكتبت كتاباً بعنوان (أرض الفرج)[1] قالت فيه ما يلي: (لا يمكن أن تكون الهند أمة قط حتى تكنس منها الهندوكية مع خرافاتها وطقوسها الوحشية)[2]. فانظروا إلى كلمة (تكنس) وهي على حق فيما تقول لأن الهندوكية بشكلها الأصلي وبموجب تعاليمها تسيء إلى سمعة البشرية كلها وتبعد الهندوكي عن الإنسانية لا بل تجعل منه مخلوقاً شاذاً.

كنا نود أن نطوي هذه الصفحة السوداء ولا نشير إليها من قريب أو بعيد لأننا كنا نود أن نعتبر ما حصل في الماضي وما جاء في أساطير القوم إنما هو نزوة شيطان من فريق من الجهلاء المأفونين ولكننا بعد أن رأينا ما ارتكبه الهنادكة من أعمال بعد التقسيم وما يرتكبونه اليوم أيضاً وما ينذرون المسلمين بفعله غداً أدركنا أننا ما زلنا اليوم أمام أولئك الناس الذين كانوا قبل أربعة آلاف سنة يعوزهم التفكير السليم وفهم معنى الإنسانية وأنهم لم يتغيروا بل ازدادوا غلواً وصلفاً وعداءً للإنسان وللإنسانية وأنهم ما زالوا كما كانوا من قبل لا يتركون فرصة تسنح لهم للكيد للمسلمين إلا اهتبلوها. وأن المذابح التي حدثت بعد التقسيم ما زالت مستمرة إلى اليوم في بعض النواحي وأن المجرمين يلقون الدعم والتأييد سراً وجهراً من رجال الدولة.

لقد تم تقسيم البلاد بين الهنادكة والمسلمين باتفاق الطرفين وبإشراف الإنكليز واتفق الطرفان على اقتسام البلاد وإقتسام الأموال والموجودات الثابتة

---

(١) هذا النص الأصلي كما جاء في الصفحة ٧ من الكتاب المذكور:

The Land of Lingam — India can never be a nation until Hinduism with its Superstitions and beastly rites is swept out. — Arthur Milles

(٢) وزار الهند مراسل صحيفة الفيغارو Le Figaro الفرنسية الشهيرة تييري ديجردن THIERRY DESJARDINS وكتب مقالاً نشر في الجريدة المذكورة في ١٢/١٠/١٩٧٤، يصف فيه الهنادكة والهندوكية وطقوسها وما عند الهنادكة من قذارة جسمية وروحية بكلمات لا تقل قباحة عما ذكرته السيدة مايلز، مما يدل على أن الهندوكي لا يتغير ولا يتطور وإن الهنادكة اليوم كما كانوا من قبل وسيظلون كذلك حتى يغيروا عقيدتهم.

والمتحركة مثل الأموال الموجودة في الخزينة والأماكن الرسمية والأبنية العامة والقطارات وغيرها من موجودات الدولة، وعلى أن يبقى الهنادكة الذين وقعوا في نصيب الباكستان مواطنين باكستانيين لهم ما للباكستانيين وعليهم ما عليهم وأن يكون المسلمون الذين وقعوا في نصيب هندوستان مواطنين هنوداً لهم ما للهنادكة وعليهم ما عليهم وبهذا أوصى باني باكستان محمد علي جناح وحضّ عليه وبهذه الصورة الإنسانية عامل الباكستانيون مواطنيهم من الهنادكة، ولكن الذي حدث في هندوستان هو عكس ذلك تماماً إذ أن الهنادكة ضموا كل الأموال التي في الخزينة وأنكروا على باكستان حصتها كما أنهم اعتدوا على إمارة حيدر آباد واستولوا عليها عنوة ونهبوا كنوزها الوفيرة واعتدوا على كشمير واستولوا على ثلاثة أرباعها واعتدوا على جوناكده[1] وغيرها واعتدوا على القطارات الحديدية ثم إنهم انقضوا على المسلمين يقتلونهم قتلاً ذريعاً كما أشار المؤلف إلى ذلك مما ترون تفصيله في متن الكتاب. ولما رأى المسلمون في الهند اعتداءات الهنادكة عليهم أدركوا أن لا مقام لهم فيها ورغبوا بالهجرة إلى باكستان فكانت الحكومة الهندوكية تحشرهم في قطارات بحجة إرسالهم إلى باكستان وفي الوقت نفسه تقوم عصابات هندوكية مسلحة تعترض القطارات وتقتل من فيها وتسبي النساء وتنهب الأموال ولم يكن يصل إلى باكستان إلا بقية الشيوخ ليخبروا قومهم بما حدث. وكانت هذه الحوادث تتكرر كل يوم فالذين لم يقتلوا في الهند في منازلهم أو حرقوا أحياء أو ماتوا تحت الردم فقد قتلوا في القطارات أو الشاحنات التي حملتهم أو قتلوا وهم فارين على الأقدام. فكم وكم من امرأة فقدت زوجها وأطفالها، وكم من أطفال فقدوا آباءهم وأمهاتهم، وكم من نساء اغتصبن وأجبرن على اعتناق الهندوكية وهن لا يزلن إلى اليوم هنادكة وانقطعت صلتهن بعالمهن أو أنهن أصبحن لا يعرفن عن ذويهن شيئاً ولا سيما الصغار من الجنسين.

إن ١٥٠ مليون مسلم في الهند ما زالوا إلى اليوم مظلومين مضطهدين

---

(١) JUNAGADH

معـذبين يعيشون حياة خوف ورعب وعدم اطمئنان وإرهاب وهم مهددون في دينهم وعقيدتهم ولغتهم وإن ما نسمعه كل يوم من اعتداءات على المسلمين في أحمد آباد وغيرها وما يلحقه الهنادكة بالمسلمين من قتل وهتك وفتك واعتداء واغتصاب يجعلنا نخرج عن عالمنا لنعود إلى حياة الغاب لا بل كانت حياة الغاب أفضل من حياة المسلم في هندوستان اليوم. وليس هذا القول من نوع المبالغة أو التهويش بل هو الحقيقة الراهنة يلمسها كل الذين يعيشون في تلك البلاد. فقد ذهبت إلى الهند سنة ١٩٨٥ واجتمعت ببعض المسلمين ورأيت ما أحزنني وأبكاني. وسبب تمادي الهنادكة في الإساءة إلى المسلمين واضطهادهم إياهم يعود في نظري إلى أسباب كثيرة منها:

١ ـ إن المسلمين في العـالم والعرب منهم خاصة يعيشون في برج عاجي لا يعلمـون شيئاً مما يجري في تلك البلاد ولا ما يقاسي ١٥٠ مليون مسلم يعيشون في الهند من ظلم واضطهاد وسبب ذلك إما الجهل بما هنالك أو عدم المبـالاة بمـا يحدث فإذا كان حكام العرب من مسلمين يجهلون ما يجري في الهند فالذنب ذنب سفرائهم الذين يحصرون أعمالهم بحضور الحفـلات وإقامة المآدب وشراء الأشياء النفيسة وشمه الهواء وأما إذا كانوا يكتبون إلى حكوماتهم بالواقع والحكومات لا تهتم بما يقولون فها أنا اليوم أقـوم بهـذا الواجب وأبلغ أولي الأمر بما هو كائن. فهل يصل صوتي إلى آذانهم؟ أرجو أن يتم ذلك.

إني لا أشك أنـه لو علم ملوك العرب وأمراؤهم ورؤساؤهم وزعماؤهم وصحافتهم وعلماؤهم بما يقاسيه إخوانهم في هندوستان لانتصروا لهم.

٢ ـ إن الهنادكة يخدعون العرب بتصرفاتهم فهم كلما ضربوا المسلمين ضربة في بلادهم طار وزير أو وزراء منهم إلى بعض الدول العربية يعقد المعاهدات التجارية والاقتصادية والثقافية وغيرها ويوثق الصداقات وكأن شيئاً لم يحدث. ونحن العرب نستقبل هؤلاء المجرمين الذين قتلوا إخواننا وخربوا ديارنا ونهبوا أموالنا، بكل ترحاب ولا نسألهم عن حال إخواننا عندهم وما لهم من حقوق وما

عليهم من واجبات وكأن أمرهم لا يعنينا. ولو كنا نحن العرب والمسلمين يقظين عالمين بأحوال إخواننا في الهند لكان لنا شأن غير هذا الشأن مع الهنادكة فنحن إذا أعطينا يجب أن نأخذ بقدر عطائنا أما أن نظل نعطي ولا نأخذ فإننا نكون أحد شخصين: إما أننا بله ولا نعلم من أمور أنفسنا شيئاً أو أننا نرضى بالذل والعار والهوان، ويلذ لنا أن نكون مستعبدين مهانين أذلاء، وهذه خطة لا يرضى بها أبيٌّ عاقل. فالإسلام والذل لا يجتمعان، والمهانة والعبودية لا تلتقيان مع العزة والكرامة.

لقد اعتدت هندوستان سنة ١٩٧٢ على باكستان وشطرتها إلى شطرين: باكستان وبنغلاديش بواسطة عميل من عملائها هو مجيب «الشيطان»، واشتركت الهند في الحرب ضد باكستان بصورة علنية، وضربت الطائرات الهندوكية مدينة كراتشي بالقنابل، واشترك ضباط من إسرائيل بالحرب إلى جانب الهنادكة ضد باكستان، وقبل أن تلتئم الجراح طار وزراء هنادكة إلى البلاد العربية يعقدون معهم الاتفاقات وكأن الذي ضرب باكستان وشطرها شطرين وشرد عشرة ملايين مسلم وقضى على مئات الآلاف من الأرواح وخرب الديار هم غيرهم. وطارت أنديرا غاندي إلى العالم تجمع الدراهم لإعانة المنكوبين في الظاهر ولكي تساعد الثوار في الحقيقة.

إن التواد والتساهل بين الأقوام شيء حسن لا بل مطلوب ومرغوب فيه لأننا كلنا لآدم وآدم من تراب وهذا ما يأمرنا به ديننا ولكن الغباء واستهتار المرء بحقه سيء جداً ودليل على هوان النفس، وإذا هانت النفس على صاحبها كانت على غيره أهون وأحقر، ورحم الله الشاعر القائل:

إذا أنت لم تعرف لنفسك حقها ... هواناً بها كانت على الناس أهونا

في البلاد العربية الآن نحو مليون هندوكي يعيشون فيها على حساب رزق أبناء البلاد بالإضافة إلى المبادلات التجارية التي تعود على هندوستان بحصة الأسد بينما لا يجد المسلم الهندي في بلاده عملاً يعيش منه فإذا كان لا بد من

التعامل مع الهند فلماذا لا نشترط أن يكون الهنود الذين يعملون عندنا من أطباء ومهندسين وخبراء وعمال من المسلمين الهنود؟ وماذا يمنع الدول العربية حينما تفتح يدها بالعطاء للهنادكة أن تطلب إليهم إنصاف المسلمين الهنود في بلادهم؟ لقد استطاع زعماء الهنادكة وعلى رأسهم غاندي ونهرو أن يخدعوا الشعوب الهندية غير الهندوكية وأن يضموها إليهم يوم التقسيم. ومن هذه الأقوام: المنبوذون، والسيخ، ، ولكن هؤلاء وأولئك أدركوا غلطتهم وقام السيخ الآن يطالبون بحريتهم بقوة السلاح لأن الدم يسيل دماء ظالمة ولكنه يسيل دماء بريئة أيضاً ودم الإنسان أمانة من الله عنده فلا يحق لإنسان أن يهدر دمه أو دم غيره إلا في سبيل الله. ثم إن الذين يدعون الناس إلى الثورات الدموية يدفعون غيرهم إليها ويبقون هم وأولادهم في نجوة عما يحدث ينتظرون الفرصة لأخذ حصتهم من الغنيمة إذا كتب النجاح للثورة ولكنهم لا يشاركون الشعب بالبلاء إذا حل بهم. وهذا ما يأباه كل كريم أبيّ النفس، ثم إن ما يمكن أن يؤخذ بالقوة يمكن، ولو بطول الزمن، أن يؤخذ بالمنطق والحكمة أيضاً والحق هو المنتصر دائماً، والدنيا كلها مصالح ولكل عمل أجر وعوض.

والأجر هو تبادل المصالح، فحين أعطي وآخذ أكون قد استوفيت حقي أو بعض حقي وأما حينما أعطي ولا آخذ أو أظل أعطي وخصمي يأخذ، وجاري أو من يدعي صداقتي يأخذ فمعنى ذلك أني أجير أو عبد عليَّ واجبات وليس لي حقوق أو أن القضية قضية قوي يأخذ، وضعيف يعطي، ولا يضر الدول أن تكون كبيرة أو صغيرة لكي تتعايش بحرية وأخوة وصفاء، فها نحن نجد في أوروبا دولاً صغيرة جداً تعيش إلى جانب دول كبيرة عيشة رخاء ورضا وهناء، فلا تطمع الكبيرة بالصغيرة ولا تخشى الصغيرة اعتداء الكبيرة عليها مثل إمارة موناكو ولوكسمبورغ وليختنشاين وأندورا وغيرها.

إن هندوستان في وضعها الحاضر وما فيها من أقوام، وأديان، ولغات، وعروق، ومذاهب اجتماعية، وغير اجتماعية، تركيبة غير سليمة في حد ذاتها ولا يمكن دوامها على هذا النمط لأنها أشبه بمزج الطين بالعسل أو الحلويات

بالبصل. فإذا كان هذا غير ممكن فكذلك بقاء الهند على ما هي عليه غير ممكن أيضاً ولذا فإنه لا بد لهذا العقد المصطنع من أن ينفرط في يوم من الأيام بل يجب أن ينفرط لكي تعيش كل الأقوام الموجودة في هذه البقعة من العالم بحرية في نطاق عقائدها وعاداتها وتقاليدها ولغاتها، وما حالة الهند اليوم مع باقي الأقوام إلا استعمار مبطن، ولا بد من أن تتحرر هذه الشعوب الكثيرة ذات الثقافات المتعددة والتقاليد المختلفة، لكي يصبح الجميع في نطاق أخوة واسعة وحرية تامة، فإذا شاءت هندوستان أن تحفظ نفسها من الانهيار المفاجىء أو من الثورات الداخلية ومن إراقة الدماء فما عليها إلا أن تعطي هذه الشعوب استقلالها الداخلي ليعيش الجميع في حرية وكرامة، وإذا كان السيخ قد خدعوا بادىء الأمر ومشوا في ركاب الهنادكة، فهاهم اليوم قد أدركوا غلطتهم وقاموا يطالبون بحريتهم بسفك الدماء ومتى نال السيخ استقلالهم، وهذا آت ولا شك، فسوف يقوم أهل الجنوب، وهم أهل البلاد الأصليون، وسيقوم أهل البنغال ويقوم التاميل وغيرهم ويطالبون بالاستقلال، وهذا أمر معقول ومنطقي، والوضع الحاضر ليس بمعقول ولا منطقي قط، إذ كيف يرضى مسلم أو مجوسي أو بوذي أو مسيحي أن تفرض الحكومة على ابنه أن يتعلم الديانة الهندوكية في بلاد تدعي أنها علمانية؟ أو كيف يمكن أن تستأثر فرقة من الناس وهم الهنادكة بخيرات البلاد وإدارتها، وغيرها محروم ينظر بعينه ويتحسر؟ إن الغرور ما زال يركب رؤوس الهنادكة إذ أصابهم ما يصيب المفلس إذا وجد كنزاً فيصبح نظره إلى غيره نظرة فوقية.

وإذا لم يدرك الهنادكة هذه الحقيقة فسيأتي يوم لا نجد من هندوستان الموجودة حالياً إلا الاسم وربما زال الاسم أيضاً وأصبح يطلق على هذه البقعة من الأرض أسماء كثيرة أو أنها ستكون هندوستان القائمة على الحديد والنار كما هي حالها اليوم. فهي تعيش على بركان ساكن لا بد وأن ينفجر في يوم من الأيام، وربما فجره أقرب الذين يَدَّعون صداقتهم للهنادكة وهم الشيوعيون.

إن الظلم مرتعه وخيم وقد يستكين المظلوم ولكنه لا يستخذي ولا ينسى

ظلامته، ولا بد له من أن ينهض ليستعيد حريته، والأمثلة أمامنا اليوم كثيرة وهي دون ما هي عليه القضية الهندوكية، فهناك صراع بين إنكلترا وإيرلندا، وآخر بين إسبانيا والباسك، وثالث بين جنوب السودان وشمالها، ورابع بين أهل الفلبين، وخامس بين البيض من أهل جنوب إفريقيا والسود، وهناك صراع بين إسرائيل وأهل فلسطين، وبين إنكلترا والأرجنتين من أجل جزر فوكلند، وكل أولئك تدل على أن تركيبة الهند تركيبة مهلهلة وغير سليمة ولا بد لها من أن تتفكك وتنفرط عاجلاً أو آجلاً.

ولكي تستر هندوستان استعمارها عن العيون قالت إنها بلد علماني وهي ليست بعلمانية قط، بل هي هندوكية متعصبة جائرة معتدية، ثم لو فرضنا جدلاً أنها علمانية فمتى كانت العلمانية رباطاً بين أقوام مختلفين في كل شيء من أمور الحياة؟ إن العلمانية هي غير ما هي عليه الهند تماماً والعلمانية لا تكون بفرض عقائد خاصة على كل الناس على حد سواء كما تفعل الهند. ففي الهند أقوام كثيرة وليس بينها أي رباط فكل منطقة لها تقاليدها وعاداتها وعقائدها لا بل وطعامها ولباسها وشرابها، والذي يعرف الهند إذا نظر إلى شخص من أهلها يعرفه من أي قوم ودين وبلد ومذهب من لباسه أو حتى من تكوير عمامته أو ردائه أو غير ذلك. فكيف يمكن صهر كل هذه الأقوام متعددة الجنسيات والعروق واللغات والأزياء والآراء والعقائد في بوتقة واحدة؟!.

إن هذا مستحيل ولا يمكن أن يتم أبداً لأنه مزيج غير سليم وغير طبيعي. ومع ما يقاسيه المسلمون من ظلم الهنادكة وجورهم واعتداءاتهم فإني أرجو ألا يظنوا أني أطلب إليهم أن ينهضوا ويطالبوا بحريتهم بالقتل وإراقة الدماء بل أطلب إليهم العمل بالعقل والحكمة والأخوة لأن الهنادكة جبلوا على الشر وهم ينتظرون حركة من المسلمين لكي يبيدوهم ولذلك فإني أنصح بالتزام طريق السلام والمحبة والعمل بالإقناع وذلك لسببين اثنين:

أولهما: هو أني لا أستبيح سفك الدماء مهما كان السبب ولا أرى أن نبدأ حياتنا هذه بالعنف لأن العنف من الأقوام المستضعفة يجر الويل عليهم، بل

يجب أن يعمل المسلمون بالمنطق والمحبة والسلام لكي يعيشوا في وطنهم مع إخوانهم من الهنادكة وغير الهنادكة إخواناً متحابين.

الثاني: أن كل حركة تظهر في هندوستان ولا سيما إذا كان القائمون عليها مسلمين تتهم باكستان بالتحريض عليها، بل كل ما أراه وأدعو إليه بإخلاص هو أن تطالب البلاد العربية والإسلامية هندوستان بأن تعطي المسلمين الهنود حقوقهم وأن تسمح لهم بتنظيم أنفسهم تنظيماً سياسياً واجتماعياً وعلمياً في نطاق تعاليم دينهم وفي نطاق إمبراطورية هندية تضم كل الأقوام وبذلك تضمن هندوستان دوام بقائها كما تضمن الأقليات حريتها.

لقد مضى زمن في عهد الإمبراطورية المغولية الإسلامية حيث كانت الهند موحدة وكانت كذلك زمن الاستعمار الإنكليزي فلماذا لا تكون الآن كذلك؟.

ولكن يجب ألا يفوت المرء أن يعلم أن في كلا الزمنين لم تكن الحكومة المركزية مسيطرة سيطرة مباشرة على كل الهند بل كان يوجد زمن الإنكليز أكثر من ٦٠٠ إمارة شبه مستقلة في الهند ولكنها كلها كانت تدين بالولاء للمركز الذي كانت بيديه أمور الخارجية والدفاع والمواصلات وما أشبه ذلك.

وللوصول إلى مثل هذه النتيجة المعقولة أرى من واجب الدول العربية أن تكون على صلة مستمرة بمسلمي الهند تستطلع أخبارهم وتعالج شؤونهم، وتعامل هندوستان معاملة قائمة على تبادل المنافع واحترام الحقوق، وأن ترسل مرة أو مرتين في السنة مندوبين عنها يدرسون أوضاع المسلمين ويستطلعون أخبارهم وبذلك يمكن الاطمئنان عليهم وإيصالهم إلى حقوقهم وإلا فإن المسلمين مهددون في دينهم وعقيدتهم ولغتهم، لا بل فإن الإسلام ذاته في خطر.

وخلاصة القول يجب على هندوستان أن تراجع نفسها وأن تحقق بالفعل ما تدعيه بالكلام من أنها بلد علماني لا كما هي اليوم أمة متعصبة متزمتة جائرة

تمثل أسوأ حالات التعصب وإلا كانت علمانيتها التي تدعيها من قبيل تسمية الأشياء بأضدادها كما نسمي الأعمى بصيراً والملدوغ سليماً، والعطشان رياناً، والعبد مولى.

أو أن علمانيتها لذر الرماد في العيون، ولئن كان هذا يخدع كل الناس لوقت محدود فإنه لا يخدعهم على الدوام، أو إن كان يخدع البعض الذي يريد أن ينخدع فإنه لا يمكن أن يخدع الكل الذي يفتح عينيه ليرى وأذنيه ليسمع لا سيما وقد تقاربت البلاد وانكشفت المعميات ولم يعد مجال للتلفيق والخداع.

وإني لا أشك بأن في الهند رجالات عقلاء يدركون الأمور على وجهها وقد سمعت بعضهم ينبه قومه إلى سوء العاقبة إذا استمروا على هذه السياسة وأن لهم من أحداث الماضي دروساً يجب أن يفيدوا منها لكي لا يأتي يوم يندمون فيه على ما فرطوا وعلى ما تكبروا وتجبروا ولات ساعة مندم، إذ يكون الأمر قد خرج من أيديهم ومن أيدي العرب والمسلمين لا بل ومن أيدي العقلاء وتولي الأمور غوغاء الناس، وتلك هي الطامة الكبرى.

والملاحظة الأخيرة التي يجب أن يعرفها القارىء هي أنه قد مضى على طبع هذا الكتاب ١٧ سنة وأن الأحوال قد تغيرت ولكن إلى أسوأ مما كانت عليه، ومـا زال الهنـادكة يمارسون ظلمهم وعدوانهم واعتداءاتهم اليوم كما كانوا في الأمس بل إن ما ارتكبوه بعد كتابة هذا الكتاب وما يرتكبونه اليوم أيضاً لا يقل عما فعلوه من قبل وإنما هم اليوم يسيرون بطرق علمية مدروسة للقضاء على الإسلام والمسلمين قضـاءً تاماً، جسماً وروحاً وعقيدة، ولكنهم يسيرون بهدوء وتعتيم تام، وإني لعلى يقين بعد أن رأيت ما رأيت وسمعت ما سمعت بأن الجيل القادم لن يعـرف شيئـاً من لغته القومية ناهيكم عن لغة القرآن الكريم ولا من تاريخ بلاده، بل سيفتح عينيه وعقله على الهندوكية وسيجد أن اسمه قد تغير ودينه قد تحول وتبدل، ولكنه لن يصبح هندوكياً أصيلاً من الدرجة الممتازة أو الوسطى بل سيكون في عداد المنبوذين، وإذا كان بعض مسلمي الأندلس الذين قدر لهم البقاء في البلاد بعد رحيل المسلمين عنها، قد أصبحوا مسيحيين فإن الإسبان

لا يفرقون بينهم وبين المسيحيين من أهل البلاد الأصليين بل أصبح الجميع سواسية في كل شيء، وأما مسلمو الهند فلن يكونوا إلا منبوذين أرقاء لا ينفعهم الانتساب إلى الهندوكية ما دام نظام الهند قائماً على الفرق والطبقات الدينية. فاسمعوا يا أيها الملوك العظام، ويا أيها الأمراء الكرام، ويا أيها السادة الرؤساء الفخام، ويا أيها الزعماء النبلاء، ويا أيها العلماء الأجلاء هذه الصيحة التي أبعثها من أعماق صدري نيابة عن إخواني وإخوانكم مسلمي الهند واعلموا بأن مأساة الأندلس لن تكون شيئاً مذكوراً أمام مأساة الهند، وأقول للذين قد استهانوا بأمر إسرائيل يوم ظهورها قد أدركوا الآن خطأهم، وليعلموا أن إسرائيل ليست إلا نقطة من بحر الهند الطامي، وإذا كان برنامج إسرائيل من الفرات إلى النيل، فإن برنامج الهنادكة من الفرات إلى ميكونغ[1]، وإذا كان يهود العالم لا يزيدون على ١٧ مليون نسمة موزعين في أرض الله الواسعة فإن الهنادكة بجميع فرقهم لا يقلون عن ٥٠٠ مليون وهم في ازدياد، وإن الكثرة لا تضر لو كانوا يحملون أفكاراً سليمة، ويؤمنون بالإنسانية، ولكنهم ليسوا من هؤلاء ولا أولئك، وهم لا يخفون نياتهم تجاه المسلمين وبرامجهم في إفنائهم.

لا تظنوا أيها المسلمون أن هذا الكتاب درس إنشاء استعمل فيه المؤلف المحترم ما عنده من كلمات وعبارات مهيجة ليحصل على شهادة بحسن الإنشاء، بل هي حقائق في سطور أو هي صرخة من قلب جريح يستغيث ويطلب الدواء قبل حلول الأجل والبلاء.

---

(١) MEKONG نهر في الهند الصينية طوله ٤١٨٠كم ينبع من التبت ويفصل لاوس عن تايلند وكمبودجيا عن فيتنام ويصب في بحر الصين.

تنبيه

١ ـ إن كل ما جاء ذكره في هذا الكتاب مؤيد بأقوال الزعماء والصحف بالأسماء والتواريخ ولكننا ضربنا صفحاً عن الإشارة إلى الوثائق التي اعتمد عليها الكاتب المحترم لأنها تضيف إلى الكتاب عشرات الصحف وهي لا تفيد إلا الذين يريدون الاستعانة بها لدراسات علمية وهم قليل. ومن شاء ذلك فعليه أن يرجع إلى النسخة الإنكليزية الأصلية المطبوعة من قبل معهد الصحافة في جامعة كراتشي بعنوان علمانية الهند INDIAN SECULARISM

٢ ـ إنه لا يوجد في اللغات الأعجمية الإسلامية التي تكتب بالحروف العربية تاء مربوطة ولذا فإنهم يستعملون التاء المفتوحة مكان المربوطة لا سيما في الأسماء العلمية، وقد سار بعض الكتّاب في البلاد العربية سيرة الأعاجم في ذلك فهم يكتبون الأسماء العلمية مثل عزة وحكمة ورأفة ونصرة وغيرها من الألفاظ بالتاء المفتوحة ونحن قد اضطررنا إلى مسايرة هذه القاعدة في هذا الكتاب لكي لا يحصل التباس في الأسماء مثل لياقت وجماعت ورياست وغيرها.

٣ ـ بما أن علاقات البلاد العربية بهندوستان وباكستان علاقات حديثة فإن كثيراً من الكتّاب لا يفرقون بين لفظي هندي وهندوكي ويطلقون على جميع سكان هندوستان لفظ هنود وهي جمع هندي وهذا خطأ ويجب التفريق بين هندي وهندوكي فالهندي هو كل من يحمل الجنسية الهندية سواء أكان مسلماً أم مسيحياً أم يهودياً أم هندوكياً أم غير ذلك، والهندوكي هو كل من يدين بدين الهنادكة. ولذا قد يكون المرء هندوكياً وهندياً معاً وقد يكون هندوكياً فقط وهو

ليس بهندي بل قد يكون باكستانياً أو أفغانياً أو غير ذلك فيجب الانتباه إلى هذا.

٤ ـ إن كثيراً من الكتّاب يخلطون بين الهندوكي والبوذي والمجوسي بينما هذه أديان ثلاثة مختلفة وأهل الهند الذين لا يدينون بالديانات الثلاث العالمية هم هنادكة وهناك فريق ضئيل من البوذيين وأقل منهم بكثير من المجوس وهناك أديان متفرعة عن الهندوكية موجودة في الهند.

٥ ـ جاء في الكتاب لفظ باكستان الشرقية أو البنغال الشرقية فترجمها المترجم بشـرق باكستـان وشـرق البنغال وهذا خطأ لأن باكستان الشرقية هي التي تسمى اليوم بنغلاديش التي انفصلت عن باكستان الغربية بمؤامرة هندوكية.

٦ ـ إن الهجائية العربية ينقصها ٢٢ حرفاً لكي تؤدي لفظ الكلمات الأردية على وجهها إذ بينما يوجد في الهجائية العربية ٢٨ حرفاً يوجد في الهجائية الأردية ٥٠ حرفاً لكي يستقيم اللفظ. ونحن لا نستطيع أن نفرض كل هذه الزيادات على الهجائية العربية ولكننا نرى أنه لا بد من زيادة الأحرف الأربعة التي زادها الأتراك والإيرانيون على هجـائيتهمـا وهي پ، چ، ڤ، گ، ليستقيم لفظ الأسمـاء والكلمـات الأردية إلى حد ما. وإذا كنت قد استعملت في بعض كتبي هذه الـزيادات فإني لـم أستعملها في هذا الكتاب لأن أكثر المطابع لا تملك هذه الحـروف، ولأن زيادة هذه الحروف وحدها لا تكفي للفظ الاسم على وجهه تمـامـاً ثم لكثـرة الأسماء التي وردت في هذا الكتاب وفيها من الحروف غير الموجودة في العربية ولذا فقد جاءت بعض الأسماء العلمية بشكل لا يتفق مع صورتها بالأردية ولذلك فإني أشرت إلى أكثرها بالحروف اللاتينية على الرغم من أن الحروف اللاتينية أيضاً لا تفي بالمقصود إذ يوجد في الهجائية الأردية أربعة أصـوات للباء، وأربعة أصوات للتاء، وأربعة أصوات للجيم، وأربعة أصوات للدال، وأربعة أصوات للراء، وصوتان للزاي، وصوتان للسين، وأربعة أصوات للكاف، وصوتان للنون، وصوتان للياء، ومع ذلك فإن إضافة الحروف الأربعة الرئيسية إلى الهجائية العربية تُصلح كثيراً من اللفظ وما لا يدرك كله لا يترك قلّه.

العِلمانية الهُندوكيّة

بقلم: شريف المجاهد

المقـــدمـــــة

لقد اعترف جواهر لال نهرو في لحظة نادرة من التسامي في النزاهة بقوله: يبدو أننا في الهند نملك شخصية منفصمة. فنحن نتحدث عن اللاعنف وعن ثقافتنا ومدنيتنا بينما ننحدر في سلوكنا اليومي إلى مستوى غير مدني قط[1].

وفي الـواقع يبدو أن هناك انقساماً كبيراً في العقلية الهندوكية، وأن عدد المتناقضات المترابطة التي تكوِّن السلوك الهندوكي تجعل المثقف الهندوكي يعتبر الشخصية الهندوكية ليست (يانوسا) رباعي الجباه بل كثير الجباه[2].

الجندية مقابل اللاعنف:

بما أن الديانة الهندوكية تنادي بحياة سلبية ونكران الذات، وبما أن غاندي قد نادى باللاعنف فقد اعتبر الهنادكة قوماً محبين للسلام واللاعنف. ويعلق نيراد تشودهري بقوله: فـي الواقع إن القليل من الجماعات البشرية تحب الحرب وتميل إلى إراقة الدماء، والأمر الذي يضلل الآخرين هو كون الجندية الهندوكية تكمن منغمـرة تحت ركـام من الأفكـار الأسـطورية المتعلقة باللاعنف. وقد نجحت نحـو ٢٥ كلمة فقط وردت في كتابات (آشوكا)[3] في طمس الآلاف

(١) تصريح في البرلمان الهندي في ٢٣ فبراير ١٩٥٦.

(٢) يانـوس JANUS هو أحد الآلهة القدامى عند الرومان وهو حارس الأبواب ولذلك فإنهم يصورونه بوجهين وقد أخطأ المؤلف إذ صوّره بأربعة وجوه.

(٣) آشوكا هو أحد ملوك الهند وقد حكم منطقة واسعة وعاش ما بين ٢٧٣-٢٣٦ ق.م، وقد

تقريباً من الكلمات الأخرى التي وردت في الكتابات وطمست مجمل الأدب السنسكريتي الذي يحمل الدليل القاطع على الجندية الهندوكية العاتية. حتى أن آشوكا نفسه كان قد شن حرباً دموية على (كالينغا)[1] أدت إلى ترحيل ٥٠ ألفاً وقتل ١٠٠ ألف وهلاك مثل هذا العدد عدة مرات بطرق مختلفة ثم اعتنق الدين عندما اعترف الهنادكة الآريون بالتبعية لسيادته، ومن بين تصريحات آشوكا الفضولية عن اللاعنف بعد مذبحة (كالينغا) التي جرت في القرن الثالث قبل الميلاد وبين إعادة توكيد اللاعنف في القرن العشرين من قبل المهاتما[2] غاندي لا نجد كلمة واحدة عن اللاعنف في ممارسة الحكم وتطبيقه عند الهنادكة لأن الهندوكية في تاريخها لا تتكلم إلا عن الانتصارات والفتوحات التي مارسها ملوكهم إذا لم تكن تبجحات صريحة عن العطايا والسلالات العرقية).

ولما كانت اللغة والآداب من أفصح الأدوات التي تعبر عن الممارسات الوطنية وتعكس صورة الجندية المسيطرة اعتباراً من الملاحم حتى آخر قصيدة طويلة فإن كل الأدب السنسكريتي نراه مفعماً بوصف المعارك والفتوحات التي كانت شغل ملوك الهنادكة الشاغل إذ أنهم كانوا يتلقون المديح دائماً على أعمالهم التي كانوا يبيدون فيها جميع الأعداء وصيغة التمجيد الجامعة بالنسبة إليهم هي أنهم كانوا بحروبهم يثيرون مناحات جماعية بين زوجات أعدائهم. حتى أن الكلمة التي تشير إلى اللاعنف في اللغة السنسكريتية وفي جميع اللغات الهندية المعاصرة ذات المصدر السنسكريتي والتي هي (أهيمسا) تدل على أنها قد انقلبت إلى معنى مناقض تماماً لها فالهندوكي لا يدعو إلى محبة الإنسان للإنسان على أنها فضيلة إيجابية، بل على أنها امتناع عن العنف وإراقة

= ترك الهندوكية واعتنق البوذية وعمل بموجب تعاليم بوذا السلمية ومات شاباً.

(١) KALINGA

(٢) لقد منح الهنادكة غاندي لقب مهاتما أي الروح الأعظم لأنه هو من الطبقة الثالثة التي تأتي فوق المنبوذين مباشرة وقد فعلوا ذلك لكي يسهل على الطبقات العليا السير في ركابه.

الدماء. وأن (همسا) أي العنف هي الصفة الإيجابية و(اهيمسا) هي الفضيلة السلبية.

ليس من الضروري أن تقوم روح الجندية مقام استعمال كلمة اللاعنف التقليد الأصيل والتاريخي للهنادكة. بل أهم من ذلك كله أن هذا الرباط جوهري جداً بالنسبة لروح الهنادكة الوطنية حتى أنه بالرغم من محاولات الهنادكة تغطية أعمالهم بطبقة رقيقة من اللاعنف فإن روح الجندية عند الهنادكة تزحف أحياناً دون شعور منهم في تصريحات زعمائهم السياسيين. وعلى سبيل المثال عندما أدان العالم الهند لعدوانها على غوا[1] في ديسمبر ١٩٦١، دافع وزير الدفاع الهندوكي عن بلده قائلاً: (إنكم تعلمون أننا لم نعد بالتخلي عن اللجوء إلى العنف نحو أي بلد يقوم بانتهاك مصالحنا). واستطرد يتحدث عن كيفية استعمال القوة وأين ومتى يكون للحكومات حرية التصرف...

وتولت صحيفتان غربيتان تفسير معنى هذا الكلام بلغة مذهب الأخلاقية العالمية فأشارت صحيفة نيويورك تايمز بقولها: يعتبر هذا الكلام مناصرة صريحة لسياسة القوة المطلقة. فهو لا يثير فقط موضوع العدوان ضد غوا ليصبح مبدأ عاماً دون اعتبار لميثاق الأمم المتحدة بل يتضمن أيضاً تهديداً بشن حرب عدوان مماثل ضد الدول الأخرى التي هي على خلاف مع الهند مثل باكستان.

وبالإضافة إلى ذلك صرح رئيس القوات المسلحة في الهند بأن الاستعمار معناه العدوان الدائم وذلك لتسويغ استعمال القوة ضد أي بلد يعتقد بوجود الاستعمار. وبهذا تتفق الهند مع الاتحاد السوفييتي على استحسان أسلوب حروب التحرير الذاتية واعتبارها حروباً عادلة بصرف النظر عن إرادة السكان المتأثرين بها.

وعلقت صحيفة هيرالد تريبيون بقولها: فيما مضى لم تتخذ الهند وضعها وموقفها القاسي من نزاع كشمير بناء على مبادىء فلسفية بل على سياسة القوة.

---

(١) المستعمرة البرتغالية في غرب الهند.

ونجد أن موقفها الديني الذي هيمن على كثير من مواقفها وتصريحاتها العالمية يتناقض بغرابة مع سلوكها وسياستها.

ليس تعليق وزير الدفاع الهندي في لحظة الانتصار هو وحده الذي يشير إلى أن استعمال القوة يشكل وسيلة ذات شأن في السياسة الهندوكية المعاصرة بل يدل أيضاً على أن كتابات سردار بانيكار المدروسة بعقل، وهو الباحث الأول في سياسة الهند الخارجية تدل على أن بانيكار يعتبر (كاوتاليا)[1] في القرن الثالث قبل الميلاد الذي كتب على الأرجح أول عمل مكيافيللي حول سياسة القوة في تعاليم ارته شاستر[2] على أنه الكاهن الأكبر للفكر والممارسة السياسية في الهند. ففي تعاليم ارته شاستر التي تؤكد على أن القوة هي القاعدة الوحيدة للدولة نجد أن (دندا)[3] هي رابع وسيلة تستعمل عندما تحبط الوسائل الأخرى وتعني كلمة دندا: تأديب، عقاب، هجوم، اعتداء، عنف، هراوة، عصا، عكاز، جيش، سيطرة، إخضاع، كبت. ويصرح مهابهارت[4]: يجب أن يبقي الملك دائماً عصا العقاب (دندا) مرفوعة في يده. ويقول (منو) من أجل نمو المملكة هناك وسيلتان رئيسيتان هما الاتفاق والعقاب. ومن هنا يعتبر بانيكار أن الحرب استمرار للسياسة عندما تخيب جميع الطرق الأخرى وتبدو الظروف مؤاتية لاتخاذ قرار بالرجوع إلى السلاح.

ومن ناحية أخرى عمل الفكر الهندوكي المعقد أيضاً على تطوير نظرية مثالية من أجل تسويغ ممارسة الهنادكة للحرب. ويبدو أن العنف العسكري ونزعة الهنادكة إلى إراقة الدماء قد أجبرتا المعلمين الأخلاقيين القدماء من الهنادكة على صياغة مفهوم أخلاقي للحرب باعتبارها حرباً ناشئة عن دوافع أخلاقية أي عن الدين إذا أريد فقط كبحها وتطهيرها.

---

(١) KAUTALIYA

(٢) أحد كتب الهنادكة المقدسة.

(٣) دندا معناها اللغوي الهراوة.

(٤) كتاب مقدس عندهم.

وتعتبر أسطورة مهابهارت مثالاً كلاسيكياً عن هذه الحرب العادلة والصفة المميزة هي جواب كرشنا إلى دراوبادي[1] بناء على احتمالات بعثته نيابة عن يود.[2] هيشيرا إلى كورافاس[3] قال: سأذهب إلى محكمة كورافاس لأطرح قضيتكم بأفضل طريقة وسأحاول إرغامهم على قبول مطالبكم وإذا لم أنجح وأصبحت الحرب ضرورة حتمية فسوف نري العالم أنكم على حق وأنهم مخطئون، وذلك حتى لا يخطىء العالم في حكمه بيننا. وهكذا بادعاء براءتكم وإلقاء الجرم عليهم سأجعل العالم يدرك بأنكم تقاتلون من أجل إحقاق حقكم فقط أو بتعبير العصر أنكم لستم معتدين.

وبادعاء دور المظلوم يكمن جوهر الشرع. وقد وفرت الشريعة المسوغ الأخلاقي لثورة الهنادكة على المسلمين في زمن القرون الوسطى كما أنها وفرت الأسباب الدينية لدعوة (تيلاك)[4] الهنادكة إلى العنف والانتقام من المسلمين والبريطانيين معاً في العصر الحديث.

وعلى كل حال فإن روح الجندية شعور هندوكي قديم وعميق الجذور بحيث يبدو من المتعذر استئصاله من نفوسهم ولكنه يتخذ شكلاً جديداً أو قالباً بديلاً بحسب الظروف. ولذا فإن المبادىء الهندوكية والعواطف والأفعال إنما تقوم على القوة عند الهنادكة، ولم يظهر الهنادكة في أي وقت مضى أنهم من محبي السلام أو أنهم ضد الجندية حتى أنهم زمن الاستقلال لم يقدموا أنفسهم على أنهم كذلك في اتباع سياستهم ولهذا فقد كان من الطبيعي بعد أن بقيت روح الجندية مكبوتة عند الهنادكة زمن الحكم البريطاني أن تنفجر حينما وجدت الفرصة سانحة وظهرت بقوة حتى يوم استقلت على الرغم من مظهرها الناعم المصطنع ودعواها عدم العنف في السياسة.

---

(١) DRAUPADI

(٢) YUDHISHTHIRA

(٣) KAURAVAS

(٤) Tilak

فالهندوكية خلال العشرين سنة الماضية لجأت مرات إلى العنف على الرغم من دعوى عدم العنف وذلك أنها استولت بالقوة على إمارة جوناكده والجزء الأكبر من كشمير وحيدرآباد وغوا بينما كان حكام الهند يدعون عدم العنف ويعلنون رغبتهم في التفاوض والتفاهم فقد لجأوا بالفعل إلى القوة حينما رأوا الفرصة مؤاتية وانبعث عند مصلحي هنادكة القرن التاسع عشر شعور بفائدة الحرب من الناحيتين العاطفية والثقافية وذلك بتفسير سبع روايات بنغالية من أصل ١٤ رواية من أشهر الروايات البنغالية التي كتبها الأديب البنغالي بنكيم تشاندرا شترجي وكانت العامل في تفجير أول حركة عسكرية وطنية بنغالية سنة ١٩٠٥ وكونت تفجير حركة الغدر[١] في البنجاب، وقد تمثل العنف الهندوكي أيضاً في الفرقة من الجيش الشعبي التطوعي التي شكلها سبهاس تشاندرا بوز سنة ١٩٢٨ وفي ادعاء غاندي لنفسه صفة الجنرال ووصفه أتباعه بالجيش، كما أنها تمثلت في الجيش الوطني الذي ألفه بوز خلال الحرب العظمى الثانية وفي الإستقبال الرائع البطولي الذي استقبل فيه ضباط هذا الجيش سنة ١٩٤٥.

وظهر أيضاً العنف الهندوكي في حديث غاندي[٢] مع جناح. ومما يثير

(١) يسمي الإنكليز والهنادكة الثورة التي قام بها المسلمون سنة ١٨٥٧ لطرد الإنكليز من البلاد وتحريرها من استعمارهم (بحادثة الغدر) والحقيقة إنما هي ثورة تولاها المسلمون لتحرير بلادهم من عبودية الإنكليز ولكن هذه الثورة لم تنجح وقضت نهائياً على الإمبراطورية المغولية.

(٢) انظر دليل مانشستر ٢٩ سبتمبر ١٩٤٧ (التفاصيل في الفصل الثالث). بشكل مشابه في عام ١٩٤٤ هدد غاندي المسلمين بشن حرب لا هوادة فيها في حديثه مع جنّاح أثناء مباحثاتهما. وكتب غاندي في ٢٨ سبتمبر ١٩٤٤ يقول: إذا كان وجود باكستان يعني سيادة استقلال كاملة بحيث لا يكون هناك شيء مشترك بين هندوستان وباكستان فإني أعتبر هذا الاقتراح أمراً مستحيلاً وهذا يعني أيضاً حرباً لا هوادة فيها (انظر حديث جناح - غاندي في دلهي ١٩٤٤ صفحة ٦١).

الاهتمام أن غاندي بارك إرسال الجنود الهنادكة إلى كشمير للاستيلاء عليها على الرغم من أن أهل البلاد رفضوا هذا الاستيلاء وقد ثاروا ضده لأنه كان استعماراً[1] في أسوأ أشكاله كما قالت صحيفة بريطانية.

---

(١) انظر إلى حديث نهرو في المجلس النيابي الهندوكي الثامن من مارس ١٩٤٩ فقد قام (روى) قائد الحزب الديمقراطي المتطرف بتلخيص القضية الرئيسية في كشمير في حديث له يوم ٢٨ مايو ١٩٤٨ بقوله: (من هو الطرف الذي له الحق أخلاقياً وشرعياً بتقرير مصير كشمير؟ هل هو الأمير الإقطاعي سيِّء السمعة أو الشعب؟) لقد تخلت حكومة نهرو الاشتراكية عن حقها في التصويت إلى الأسلاف. إن حق الهند في المحافظة على الجيش في كشمير وشن الحرب فيها ينتج من الحقيقة التي تفيد بأن المهاراجا الهندوكي قرر الانضمام إلى الهند دون استشارة الشعب الإسلامي المهيمن. ومن البديهي أن قرار المهاراجا بضم كشمير إلى هندوستان قرار باطل لأن القول الفصل هو للشعب. والحقيقة التي لا تقبل الجدل أن القليل من المسلمين سيعطون أصواتهم إلى الكونغرس في الانتخابات الأخيرة التي تسمح بالاعتقاد بأن الغالبية المسلمة من سكان كشمير، إذا سنحت لهم الفرصة للاختيار، سيفضلون الانضمام إلى الباكستان فاستيلاء الهند على كشمير دون الأخذ برأي السكان عمل غير قانوني كما أن شن الحرب على هذه الإمارة يعني الاعتداء على بلاد لا تريد الهنادكة.

التعصّب مقابل التسامح

إن الصفة الأخرى لليانوس الهندوكي هي وجود التعصب والتسامح جنباً إلى جنب. ولأن الهنادكة في التاريخ كانوا قوماً بارعين وناجحين في استنباط الوسائل بحثاً عن الحماية الفكرية ضد الحقائق البغيضة، هناك تعارض غير سليم بين ما هو موجود فعلاً وبين ما هو مطروح قولاً.

بما أن الديانة الهندوكية فلسفية وتأملية في طبيعتها تعتبر بصرحها المتقن القائم على كثرة الآلهة الكبيرة والصغيرة كُلًّا لا يمكن تجزئته. ومن الصعوبة بمكان تعريفها بعبارة موجزة ومتقنة، لأنها تتضمن طريقة في الحياة، بدلاً من عقيدة محدودة ومتعلقة بالمعبد، وهي تؤثر في وضع الفرد الاجتماعي، وفي زواجه وحتى في الطعام الذي يتناوله، والأصدقاء الذين يختلط بهم وكذلك المهنة التي يقوم بها. لا يمكن اعتبار أية شريعة صحيحة أو أية عقيدة منفصلة عن الديانة الهندوكية إذ تتراوح معتقداتها من التوحيد العميق إلى عبادة إلٰه بدائي، ومن المذهب العقلاني إلى المعتقدات الأسطورية الشائعة والتافهة. على أية حال إن الشيء الذي يضفي التماسك والاستقرار والاستمرارية على المجتمع الهندوكي هو نظام الطبقات المنغلقة الذي يعتبر حجر الزاوية في معتقدات الهنادكة، وتركيبهم الاجتماعي وطريقة معاشهم.

إن الحقيقة التي تفيد بأن الديانة الهندوكية قد استوعبت في تاريخها جميع أنواع المعتقدات، حتى التعاليم ذات المنشأ الأجنبي، وعملت على توحيدها وتكييفها ببراعة ضمن بنائها الفوقي الضخم والشامل، أثارت هذه الحقيقة الانطباع المقبول ظاهراً بأن الديانة الهندوكية قادرة على احتمال النظريات الفكرية وتقبل الأيديولوجية الأخرى.

إن نظرة فاحصة على طبيعة الديانة الهندوكية وتقدمها في التاريخ تظهر لنا بأن هذه الديانة يمكن مقارنتها مع شجرة البانيان[1] التي توفر الظل والحماية لغيرها من الأشجار ولكنها لا تسمح قط بنمو أي نوع من الأشجار نمواً مستقلاً تحتها. يمكن أن نعزو جزئياً نجاح وقوة الديانة الهندوكية في تعاملها بإتقان مع النظريات الفكرية الدخيلة أو المتطفلة إلى حقيقة وهي: أن الهند تملك سيطرة غريبة على أولئك الذين يقعون تحت ظلها وأن هناك شيئاً ما في شمولها وأمنها يؤدي إلى تهدئة أكثر الأرواح اضطراباً. وفي الواقع ليس هناك مثال في جميع سجلات التاريخ يدل على الخضوع المسالم إلى الغزاة أكثر من ذلك المثال الذي أظهرت فيه الديانة الهندوكية - في وجه الدخول المتكرر للقوة الجديدة - قدرة على جمع كافة القادمين الجدد وضمهم ضمن قالبها الخاص. تعتبر هذه القدرة المطلقة على الامتصاص أحد أسرار قوة الديانة الهندوكية. نتيجة لذلك، باستثناء المسلمين، خضع جميع الغزاة والفاتحين والمهاجرين إلى الهند مثل الساكاس، والهونس البيض والمغول والشعب السيثي من أوربا الشرقية الجنوبية والكوشان والبارثيين وغيرهم... خضعوا جميعاً مع الزمن إلى سياسة التطبع بالتقاليد السائدة واستغرقوا في المجتمع الهندوكي القائم (مع قاعدة المركبة الآرية الدراورية)[2]، وذلك المجتمع الذي كان دون شك على مستوى عال من التمدن نسبياً.

حتى الديانة البوذية والديانة الجينية[3] المنبعثتان من قلب الديانة الهندوكية نفسها قد تمردتا على النظام الاجتماعي الهندوكي القائم ولكنهما لم تحققا نجاحاً يذكر. فبعد أن كانت الديانة البوذية هي الدين السائد في الهند لعدة قرون، أصبحت طبقة خارجية منفصلة عن الديانة الهندوكية. في الواقع أن طريقة فهم الهنادكة للديانة البوذية وتجاوبهم معها يعطينا مثالاً تقليدياً عن تكافؤ

(١) شجر تتدلى أغصانه إلى الأرض حتى يصبح كالمظلة.

(٢) الدراوريون هم أهل الهند الأصليون الذين غزاهم الهنادكة ولا يزال فريق منهم موجود في جنوب الهند.

(٣) الجينية ديانة انبثقت عن الهندوكية وخالفتها في أمور كثيرة.

الضـدين والانقسـام إلى طبقتين عنـد الهنـادكة في طريقة تفهمهم للنظريات الفكـرية غير الهندوكية. في حين تم استيعاب العديد من التعاليم البوذية في الديانة الهندوكية وتم اندماج بوذا نفسه في البانتيون[1] الهندوكي إلا أن الديانة البوذية تم إضعافها في بادىء الأمر عبر عملية تحريف تدريجية من الداخل، ثم طمست على الرغم من جميع الأهداف العملية التي لم تستطع عملية الاضطهاد أن تؤثر فيها على الإطلاق. وعلى الرغم من أنه في السنوات الماضية تعرضت المصادر الهندوكية للديانة البوذية والعلاقة الوثيقة نوعاً ما بين المذهبين للضغط في أحـوال كثيرة من قبـل العلمـاء والقـادة الهنـادكـة، إلا أن حركـة التحرير الجماهيرية للدكتور (امبدكار)[2] عام ١٩٥٦ التي قام بها أتباعه داخل جماعة البـوذيين لم تسبب فقط اضـطراباً في أرجاء الهند، ولكن كانت هناك محاولة لإعاقتها رسمياً، وعلى سبيل المثال سحبت حكومة بمبي الامتياز الخاص الذي كان يتمتع به أتباع البوذية المحدثة باعتبارهم من المنبوذين الهنادكة.

عندما يكون هذا هو موقف الهنادكة من نظرية فكرية ذات أصل هندوكي، يمكن للمرء إذن أن يتخيل بسهولة كراهية الهنادكة الشديدة للنظريات الفكرية الغربية. ولكن منذ أن أقام المسلمون مع الهنادكة ديناً موطد الأركان وحضارة متقدمة، وفق مفاهيمهم المتطورة والقوية عن الحياة والمجتمع، استطاعوا أن يصمـدوا في وجـه التأثيرات المزعجة والقوى الماصة للديانة الهندوكية. ومع ذلـك، حتى الإسـلام، بتعـاليمـه البسيطة ولكنها فعالة، وحماسته التبشيرية وحضارته السامية وجد نفسه عاجزاً في وجه الانعزال العنصري عند الهنادكة.

يعود السبب جزئياً في الخيبة التي أصابت المسلمين إلى حركة (بهكتي)[3] في القرنين الرابع والخامس عشر، تلك الحركة التي مثلت رد فعل حاد على استيعاب الدين الإسلامي ضمن الجهاز السياسي الهندوكي وتحويله إلى مجرد

---

(١) هو هيكل مكرس لجميع الآلهة.

(٢) هو من فرقة المنبوذين وقد تعلم ودرس الحقوق في انكلترا.

(٣) BHHKTI حركة تدعو إلى التقريب بين الهنادكة والمسلمين.

عبادة كما حدث مع الديانة البوذية.

في عام ١٩٢٠ تعرضت حركتا (شودي)[1] و(سانغاتان)[2] إلى هجوم أكثر شدة لأن حركة شودي تهدف إلى إعادة أولئك الهنادكة الذين اعتنقوا الدين الإسلامي أو الدين المسيحي إلى الهندوكية، والحركة الثانية تهدف إلى تنظيم الهنادكة في مجموعة حربية موحدة ضد المسلمين. لقد قالت صحيفة آرياسماج الصادرة عن لاهور ما يلي: أصبحت حركة شودي موضوع حياة أو موت بالنسبة للهنادكة وكتب شاعر هندوكي يقول: (أيها الهنادكة إذا كان قد بقي فيكم أي شعور ديني يجب ألا تتركوا مسلماً واحداً في العالم). وأكد الدكتور (مونجي) في خطابه الرئاسي الموجه إلى الهنادكة في المجلس النيابي في أوده في إبريل ١٩٢٧: مثلما إنكلترا تخص الإنكليز وفرنسا تخص الإفرنسيين وألمانيا تخص الألمان كذلك فإن الهند تخص الهنادكة. وكتب لالا هارديال أحد زعماء حركة (الغدر) سابقاً: (ليس للمسلمين في الهند علاقة بأي شيء اليوم، وسيتم دمجهم في المستقبل تدريجياً في الهندوكية بفضل حركة شودي...) وعلّق في مناسبة أخرى بقوله: (٢٠٪ من المسلمين لا يمكن دمجهم في أي بلد، وكلما حاول بلد أن يبتلع هذا الحجر، أي ٢٠٪ من المسلمين، فإنه يصاب بأوجاع في معدته...) وقد أخذ يستعد ليتحمل وجود هؤلاء المسلمين إذا توافقوا كلية مع الهندوكية. في تلك الحالة عليهم اتخاذ أسماء هندوكية والتخلي عن الأسماء ذات المصدر العربي والإيراني وعليهم أن يحتفلوا بالأعياد الهندوكية ويحترموا أبطال الملاحم الهندوكية، ويحترموا عادات الهنادكة، ويكفوا عن إطلاق اسم المسلمين على أنفسهم. ولكن إذا اختاروا أن يتبعوا معتقداتهم الدينية يمكن أن يسمح لهم بالتعبد بطريقتهم الخاصة ولكن مع ذلك يجب أن يطلقوا على أنفسهم اسم (هنادكة مسلمون).

الجدير بالذكر أن نظريات هارديال قد شغلت الاتجاه السائد في التفكير

---

(١) Shudahi

(٢) SANGATAN

الهنـدوكي بمشكلة المسلمين. وعلى سبيل المثال قال عالم هندوكي معاصر حول هذا المـوضـوع ما يلي: منحت الهنـدوكية عدة فئـات اجتماعية الحق بالـدخـول في جماعتها وسمحت لهم بالاحتفاظ بطرقهم الخاصة في الحياة الاجتماعية... وكانت ستفعل الشيء ذاته بكل سرور مع جماعة المسلمين أيضاً ولن تجبرهم على قبول السيادة الكهنوتية لطبقة المثقفين العليا كما فعلت مع بعض الفئات مثل البوذيين والجينيين الذين لم يقبلوا بسلطة (الويد)[1].

في مقابلة جرت سنة ١٩٦٦ قال الدكتور اللطيف (بالراج مادهوك)، أستاذ التاريخ السابق في جامعة دلهي والذي ترأس الاجتماع الإحيائي[2] لجان سنغ قال: في هذا البلد لم نصر إطلاقاً على الانسجام الديني ولن نفعل ذلك الآن. والشيء الوحيد الذي نصر عليه هو اتباع عادات هذه البلاد واعتبارها عاداتهم. وجـواباً على سؤال وجه إليه حول ما يعنيه بكلمة هندوكي، هل يعني الناحية الدينية أو القومية؟ قال الدكتور مادهوك: كل فرد يعيش في الهند هو هندوكي. فالهندوكية ليست بدين بل هي اسم حضارة وتهذيب وطريقة حياة خاصة. وقال بعد ذلك: إنه في حين أن جنسيته هو هندوكية فإن دينه يقوم على أحكام الويد وهذا يتطابق تماماً مع موقف الهنادكة التقليدي الذي يعتبر المجتمع الهندي ذا حدود مشتركة مع المجتمع الهندوكي.

وقد اختصر أنطوني لوكاس معنى ذلك بقوله: إن ما يهم المسلمين من كل ما تقدم هو: ... إن الموضوع أكبر من مجرد عملية دمج لأن الهندوكية ليست مجرد دين بقدر ما هي طريقة حياتية. فهي لا تفرض على الفرد كيف يصلي فقط بل تفرض عليه كيف يأكل ويلبس ويتحدث ويعمل ويتزوج ويموت. أما الإسلام فهو دين أكثر شمولاً. لهذا إذا طلبنا من المسلم أن يتخلى عن المسجد ويتبنى الطريقة الهندوكية في الحياة في أمور أخرى نكون بذلك قد طلبنا منه التخلي عن الإسلام ليصبح هندوكياً.

---

(١) الويد هي كتب الهنادكة المقدسة وهي أربعة كتب.

(٢) يقصد بالإحيائي إحياء المجتمع الهندوكي وتعاليمه.

وبناء على حديث (نيراد تشود هري): أصبح المسلمون في الهند بالنسبة إلى الهنادكة رغم جميع الأهداف العملية، كما ذكر بعض علماء الاجتماع الذين يعالجون النظام الاجتماعي الهندوكي، أصبحوا طبقة خارجة منغلقة.

بما أن التسامح الهندوكي ليس مبدأ فعالاً ودون عقيدة محددة فإن المسلمين يخشون كثيراً من الحركة الشاملة للتوفيق بين المعتقدات المتعارضة التي أوجدتها الهندوكية المحدثة.

تلك الحركة التي تبدي استعدادها لقبول الرسول محمد وفق مفاهيمها الخاصة كما فعلت مع بوذا ومن أهم هذه المفاهيم التي ستتسامح الهندوكية بموجبها مع الفئات الاجتماعية غير الهندوكية هي أنه يتوجب على تلك الفئات أن تتحمل بعض العناء لكي يتم انسجامها واندماجها داخل النظام الهندوكي الاجتماعي أو على الأقل تصبح وحدة من وحداته التأسيسية وتؤيد الروح الهندوكية وهذا يعني الترحيب بالفئات غير الهندوكية في مرتبة التبعية، إلا أن التعايش الفعلي مع الهندوكية أمر مستحيل لهذا السبب فقد شبهنا الهندوكية بشجرة البانيان.

يعتبر المسلمون، كما أسلفنا، الشعب الوحيد من بين عدد كبير من الفئات الاجتماعية العنصرية غير الآرية التي استوطنت الهند والذي رفض أن يكون فئة ضمن ما أسماه الدكتور (راجو) المجتمع الهندي.

بما أن المسلمين والهنادكة شغلا في التاريخ المناصب القطبية للغالب والمغلوب، لذا توارث الهنادكة جيلاً بعد جيل توصية بالكراهية تجاه الغالب، مع أن هذه الكراهية في معظمها أتت دون وعي. ويقول مثل إيطالي: إن الثأر ينام ولكن لا يموت أبداً، لذا يمكن تفسير الإبادة الجزئية والمذابح المتكررة التي ينفذها الهنادكة ضد المسلمين كنوع من الانفجار الخارجي للجمرات الكامنة طويلاً في نفوس الهنادكة وتحولها إلى لهب عنيف.

الهندوكية مقابل العلمانية

تحليل للدستور الهندوكي:

هناك مجموعة أخرى من السمات المتناقضة ولكنها مترابطة تهيمن على التفكير الهندوكي وموقف الهنادكة، وهي العاطفة الدينية والعلمانية التي تشكل في السلوك الهندوكي عملة واحدة ذات وجهين.

كانت دلهي منذ زمن طويل تتحدث كثيراً عن العلمانية وعن قيادتها، وحاول الخبراء في الشؤون العامة أن يعرضوا الهند خارج البلاد تحت اسم دولة علمانية، ويعتبر تفانيها للمُثُلِ العلمانية دليلاً على معاملتها العادلة للأقليات في العالم ولكنها حنثت بوعدها بإجراء استفتاء في كشمير باسم العلمانية على الرغم من أن الاستفتاء يعتبر حلاً علمانياً وليس دينياً في الحالات التي تكون فيها رغبات الشعب وآماله موضع شك.

ومن ناحية أخرى لم يرد تعبير العلمانية في لائحة الأهداف أو في الدستور الهندي ولم يرد كذلك في خطاب رئيس الوزراء حول لائحة الأهداف أو في حديث الدكتور (امبدكار) الذي قدم مسودة الدستور في الاجتماع التأسيسي، الذي عالج فيه مطولاً مقوماته البارزة والخاصة. عارض وزير القانون الدكتور أمبدكار التعديلات التي هدفت إلى دمج عبارة (علماني) في الدستور، مسترشداً بمسودة القانون وقد رفضت هذه التعديلات بالتصويت، وحجته في ذلك أن مضمونها يتعارض مع المادة (٢٥) التي تجيز تدخلاً شاملاً للدولة في الأمور التي تتعلق بالدين وذلك لفائدة الإصلاح الاجتماعي. ليس هناك فقرة شرطية مباشرة وواضحة في الدستور الهندوكي تشبه التعديل الأول لدستور

الولايات المتحدة الأمريكية أو تشبه المادة (٢) من الدستور التركي لعام ١٩٤٥.

وكذلك لا يعتبر الدستور الهندي علمانياً دون تحفظ في عدة مجالات، فهو لا يمنع التمييز في المعاملة على أساس ديني بالمقابل مع المادة (١٤) فقرة (٨) من الدستور البرازيلي والمادة (٧١) من الدستور البلغاري والمادة (٢١) والفقرة (٢) من الدستور البورمي، والمادة (٢١) من الدستور اليوغسلافي الذي يرفض تماماً أن يكون الدين عاملاً شرعياً في إدارة قضايا الدولة، نجد أن المادة (١٥) فقرة (١) من الدستور الهندوكي التي تتضمن مبدأ عدم التعصب الديني، تسمح بأن يكون الدين أحد العوامل الشرعية. وكذلك المادة (١٦) فقرة (٢) تجعل الدين أحد الأسباب للحكم على مواطن ما بأنه غير مؤهل لأية وظيفة في الدولة ومعاملته معاملة غير عادلة. بينما نلاحظ أن المادة (٢٣) فقرة (٢) تجيز التمييز في المعاملة في الوقت الذي تفرض فيه خدمة إجبارية من أجل الصالح العام وذلك على أساس الدين وكذلك المادة (٢٩) فقرة (٢) تقر بالتمييز في المعاملة في حالات القبـول في أية مؤسسة حكومية أو مدعومة ثقافياً على أسس دينية بحتة، وهكذا يمكن أن يخضع المواطنون إلى أي عجز أو مسؤولية أو قيد أو شرط فيما يتعلق بالمهام المذكورة في المادة (١٥) فقرة (٢) وذلك على أسس دينية إلى جانب أسس أخـرى. وهكـذا في حين تعلن القـوانين البـرازيلية والبلغـارية والبـورمية واليوغسلافية أنه ليس هناك على الإطلاق تمييز من قبل الدولة في معاملة المواطنين على أسس دينية، نجد أن الدستور الهندوكي يجيز التمييز شريطة ارتباط العامل الديني بالعوامل الفكرية الأخرى.

وبعبارة أخرى، يجيز القانون الهندوكي للدولة أن تباشر العمل في التشريع الجمـاعي (الـطائفي) ويساعد الدولة على تشريع قوانين مختلفة تنطبق على مجتمعـات مختلفة وكذلك يعطي الدولة الحق للاعتراف المختلف للطوائف المختلفـة ليس على أسـاس أنهم مواطنـون في الـدولة بل على أساس أنهم أعضاء في مجتمعات مختلفة، أي مثل الهندوكي والمسلم وغيرهما. ويقول

الـدكتـور امبـدكـار: يجيز القانون لنا أن نعامل المجتمعات المختلفة بطرق مختلفة. وفي هذه الحالة لا يستطيع أي شخص أن يتهم الدولة بأنها تمارس سياسة التمييز في المعاملة!.

على الرغم من أن المادة (٢١) فقرة (١) تحرم إعطاء درس ديني في أية مؤسسة علمية تمولها الدولة إلا أن الدستور الهندوكي يمنح الدولة مجالاً واسعاً بالسمـاح بإعطاء دروس دينية وذلك بتمويل الدرس الديني الطائفي حتى في المؤسسة الممولة طائفياً.

وقد أجاز القانون الهندوكي تشريع الإصلاح الديني من خلال سن القوانين على الرغم من أن هذا من شأنه أن يخالف الفكرة العامة للدولة العلمانية وروحها لأن هذه الدولة تتصور بأن هذه الإصلاحات هي من اختصاص السلطات الدينية وحـدهـا. إن مرسـوم الـزواج التشريعي لعام ١٩٥٥ الذي وصف في الدوائر الرسمية على أنه الحلقة الأولى من وثيقة الدستور الهندوكي تضمن عدة شروط تهدف إلى إصلاح القانون الهندوكي. إن المرسوم الذي قام بتعديل وإصلاح الهندوكية أجرى بعض التعديلات الجوهرية فيها ثم جعل هذه التعديلات جزءاً من الهندوكية. في الجانب السلبي نجد أن بعض الإجراءات التشريعية مثل مرسوم عام ١٩٥٥ المذكور أعلاه ومرسوم تبني الهنادكة وحمايتهم الصادر عام ١٩٥٦ ومرسوم التركات الهندوكي الصادر عام ١٩٥٦ أيضاً، مارست جميعها سياسة تمييزية ضد الهنادكة الذين يعتنقون ديناً[١] آخر وفرضت غرامات محددة على ممـارسـة حرية الضمير إذا دفعت هذه الحـرية بالمـرء خارج الحـظيرة الهندوكية، ولهذا تمكنت من ناحية أولى أن تعيق الانتقال من الديانة الهندوكية إلى غيرها ومن ناحية ثانية دعمت الوضع الديني الراهن.

بنـاءً على الشـروط القـانونية المتعلقة بالموضوع وقرارات المحكمة في

---

(١) لا يسمـح للهنـدوكي أن يعتنق الإسـلام أو المسيحية مثـلاً ولكن يسمـح للمسلم أو للمسيحي أن يعتنق الهندوكية وهذا نوع عجيب من العلمانية.

الولايات[1] المتحدة نرى فرقاً حاداً بين حرية الضمير والحرية الدينية فالأولى مطلقة ولا تنتهك حرمتها والأخرى محدودة بقوانين البلاد. إلا أن القانون الهندوكي لم يقر بهذا الفارق وعامل هذين الجانبين من حرية الفرد الدينية على حد سواء. ورد في المادة (٢٥) فقرة (٢) وفي الشروط الأخرى من الجزء الثالث من الدستور الذي يحدد الحقوق الأساسية بأن للدولة الحق بأن تحد من حرية الفرد عندما يختار الدين الذي يرغب باعتناقه وذلك لصالح النظام والأخلاق والازدهار العام. وهكذا فإن مجالات الضمير ليست فوق تشريع الدولة في الهند.

وقد ورد أيضاً في المادة (٢٥) فقرة (٢) وغيرها من المواد الاحتياطية الواردة في الفصل الثالث من الدستور والتي تنص على حقوق الدولة الأساسية: أن الدولة تتمتع بسلطات واسعة وشاملة تخولها حق التدخل في الأمور الدينية، وتملك أيضاً سلطات واسعة تمكنها من السيطرة على الإدارة المالية للمؤسسات الدينية. كذلك فإن القانون الهندوكي يشترك في المساعدة التي تقدمها الحكومة إلى المعابد الهندوكية والأماكن المقدسة وعلى سبيل المثال إلى صندوق مؤسسة (ترافنكور)[2] وبالإضافة إلى ذلك يحق للدولة أن تسن القوانين المتعلقة بالهيئات الدينية وأن تعين موظفاً يهتم بقضايا أية مؤسسة دينية أو طائفية (المادة ١٦ الفقرة ٥) وكذلك يحق للدولة إدارة مؤسسة علمية تأسست بموجب أية منحة أو مؤسسة وتشمل بذلك كل مؤسسة دينية (المادة ٢٨ فقرة ٢). بناءً على تفسير المحكمة العليا في الهند للمادة (٢٦) اعتبرت هذه المحكمة أن الهيئة التشريعية تستطيع أن تفرض القوانين الفعالة لتنظيم الإدارة في المؤسسات الدينية[3].

(١) الولايات المتحدة هي منطقة من بلاد هندوستان وتذكر في أكثر الأحيان بالحرفين الأولين من كل لفظ وهما U.P. يو. بي لعدم الالتباس مع الولايات المتحدة الأمريكية.

(٢) TRAVANCORE منطقة تاريخية في غرب الهند تحت كيرالا.

(٣) هذا مفهوم العلمانية عند الهنادكة فما هو التعصب والاستبداد!؟.

إن مفهوم العلمانية يعني التمييز بين السلطتين الزمنية والدينية ويجعلهما مستقلتين إحداهما عن الأخرى، ولا يحق للهيئة العلمية أن تتدخل في أمور الدولة كما لا يحق للدولة أن تتدخل في أمور الدين. ولكن القانون الهندوكي لا يفـرق، كما أسلفنا، بين العالمين. بل: قد أعطى الدولة سلطات واسعة للتـدخـل في الأمور الدينية. إذ يحق للدولة تعديل الأمور الدينية وإصلاحها وكـذلـك العقيدة والقوانين الدينية. . . وباستطاعة الدولة تقديم مساعدة مالية مبـاشرة أو غير مباشرة إلى المعاهد الدينية، ويمكنها أن تسن تشريعاً مشتركاً ينطبق بشكل مختلف على مجموعات دينية مختلفة. ويحق لها أن تجعل من الدين أساساً للتمييز بين المواطنين أو تصنيفهم. هذا هو كل ما يهدف إليه مفهوم الدولة العلمانية.

من هنا كان رأي العالم السياسي الهندوكي بأن القانون الهندوكي لا يقيم دولة علمانية حتى وليس بالإمكان ذلك في الظروف الحالية حتى تقوم الهندوكية على أسس المسيحية، ويبدو بوضوح استحالة تحقيق هذا الأمر لأن من شأنه أن يحطم الهندوكية نفسها.

ويتحـدث الكاتب الهندوكي أيضاً عن الإدراك المتزايد بأن الهند ليست بدولـة علمـانية حتى أن نهـرو الـذي تحدث ببلاغة شديدة عن العلمانية في السنـوات الأولية القليلة بعـد الاستقلال قال سنة ١٩٥٤: بأن استعمال عبارة (علمـانية) لوصف طبيعة الدولة الهندوكية ربما لم يكن استعمالاً موفقاً ولكنه استخـدم من أجل إيجاد كلمة أفضل. لهذا يشعر المصلح الديني (لوثر) أن الاستمـرار في استخدام عبارة (دولة علمانية) يقصد انطباعاً خاطئاً عن طبيعة الدولة في الهند وأنه وفقاً للأساليب الغربية يمكن وصف الهند بأنها دولة قضائية (قانونية).

الانحراف الديني في أساليب الحكومة السياسية وسلوكها:

انتهـك حكام الهند وزعماؤها المُثُلَ العلمانية المعترف بها بطرق أخرى أيضـاً، إذ في الواقع هناك روح إحيائية بدلاً من علمانية بحتة يبدو أنها تسير

تصرفاتهم اليومية ويمكن اقتباس بعض الأمثلة في إثبات هذا الرأي.

فضل زعماء الهند الاسم القديم (بهارت)[1] المذكور في البرانا[2] بدلاً من التعبير الشائع وهو: (هندوستان) لدرجها في الدستور وقاموا بتغيير أسماء عدة مدن وشوارع في الهند لتصبح مناسبة لدوافعهم الإحيائية، إلا أن المجتمع التاريخي في بمبي أدان بعضاً من هذه التغييرات البغيضة مثل (الفندالية)[3] وتحريف الآثار التاريخية وعندما حان وقت اختيار العلم اتخذوا (الدائرة المقدسة)[4] رمز حضارة الهنادكة القديمة ودينهم، اتخذها في الماضي علماء الدين الهنادكة كرمز لأهمية الدين ونادى بها المتطرف (سافاركار)[5] رمزاً للعلم الهندوكي لأن اسم (آشوكا ودائرته)[6] كان منقوشاً عليها. وبشكل مشابه اتخذت أمور دينية كشعارات للدولة، والمثالان البارزان على ذلك هما (تريفيني)[7] في يوبي ومعبد (ميناكشي) في مدراس.

وبالإضافة إلى ذلك نلاحظ أن نزعة دلهي نحو الانحراف الديني قد ظهرت بوضوح في عدة طرق أخرى وعلى سبيل المثال قيام الاحتفالات بمناسبة انتقال السلطة في ساعة متأخرة من منتصف الليل وذلك بموجب تعليمات المنجمين الهنادكة وترافق هذه الاحتفالات طقوس دينية حسب الطريقة الهندوكية التقليدية. أما احتفالات إنزال أول سفينة بخارية هندية في (ويزيغاباتام)[8] في مايو ١٩٤٨ تحت رعاية نهرو فقد تمت خلال تأدية الطقوس الدينية الهندوكية

(١) هذه الكلمة تعني بلاد الهند أو دولة هندوستان.

(٢) هي قصص هندوكية أسطورية دينية (PURANA)

(٣) الفندال أمم أوربية اشتهرت بالتدمير والتخريب أينما ذهبت (VAN D ALES).

(٤) تعني العقيدة أو الدين في الهندوكية.

(٥) SAVARAKAR

(٦) دائرة شبه عجل المركبة وهي موجودة اليوم على العلم الهندوكي.

(٧) TRIVENI

(٨) VIZIGAPATAM اسم مدينة.

وكـذلـك كان شأن تدشين أول كاسحـة بخـارية هنـدية الصنـع قام بها وزير الصناعات الهندوكي في جمشيد بور وقد سبقتها طقوس دينية.

وكذلك قام الوزير بعد إقامة الطقوس الدينية بوضع إشارة باللون الأحمر على جانب الكاسحة وهو تقليد ديني محض. وكذلك الأمر بالنسبة إلى تدشين السلطة إلى نظام إصلاح الحكومة في (باتهاريا)[1] و(بباريا)[2] في المقاطعات المـركزية عام ١٩٤٩ تحت رعاية وزير الزراعة والغذاء قد سبقها أداء طقوس الصلوات الخاصة. وفي شهر يوليو من كل عام تقام تحت رعاية الحكومة واتحاد الوزراء طقوس خاصة قبل الاحتفال بزراعة الشجرة. وبالإضافة إلى ذلك تقوم الحكومة واتحاد الوزراء بتدشين المعابد التي تقدس التماثيل الرخامية للمهاتما غاندي بحجمه الطبيعي وترافق هذه الاحتفالات بعض الشعائر الدينية.

وتتعهـد الحكـومـة أيضاً بإصلاح وتجديد المعابد الهندوكية القديمة كما حدث على سبيل المثال في معبد (سومنات)[3] في ولاية كجرات المرتبط باسم الفاتح الإسلامي محمود الغزنوي فقد قام الرئيس الهندي شخصياً في ١١ مايو سنة ١٩٥١ بوضع الحجر الأساسي لمعبد (جوتلينقام) في معبد سومنات وقد أطلقت ١٠١ طلقـة تحية عسكـرية ورفـع علم (كسـرى) وتليت تراتيل دينية وارتفعت صيحات تهليلية كثيرة.

ومما يثير الدهشة استخدام الوسائل الحكومية أيضاً من أجل جمع الأموال لإصلاح المعبد وتجديده وبناء على اتفاقية مع حكومة يــوبــى خصصت نقابة

---

(١) PATHARIA

(٢) PAPARIA

(٣) حينمـا فتح محمود غزنوي سومنات وجد في معبدها حصاناً معلقاً في الفضاء فأدرك أن هناك جاذبيات في الجدران تحفظ توازنه فأمر بهدم بعض الجدران فسقط الحصان وقد عاد الهنادكة في هذا العصر يحتفلون بهذه الخرافة.

السكر الهندوكية مبلغ ستة آنات[1] من سعر كل مند[2] من السكر تجمعه النقابة من أجل تجديد المعبد.

إن الحقيقة التي تفيد بأن هذه الاحتفالات المذكورة تشكل جزءاً لا يتجزأ من الحياة السياسية في البلد ويبدو أنها تؤكد التهمة الموجهة إلى زعماء الهنادكة بأنه على الرغم من ادعاءاتهم بتأسيس دولة علمانية إلا أنهم متورطون فعلاً بوضع أسس لإيجاد دولة هندوكية خالصة. يكون هدفها المعترف به إنعاش الحضارة البرهمنية القديمة وإحياؤها.

ومن الناحية التاريخية ليس من المتعذر تفسير هذا الموضوع بأن النهضة الوطنية تقوم على أساس إنعاش الهندوكية التي توفق بين (فيفيكا ننـدا) و(تيلاك) و(أورو بندوغوش) و(بيبن تشاندرا بال) و(لالا لابيبات راي) وغيرهم وتستمر هذه النهضة الوطنية في الفترة المعاصرة وكانت أكثر بروزاً في الهياج الشامل والدعوة الواسعة التي قام بها غاندي كما قال مراقب دقيق لمسرح الأحداث في الهند. في الدعاية الواسعة التي قام بها غاندي نجد أن التبشير بالهندوكية ومفهومها الديني والتبشير بالأهداف السياسية العامة تمتزج جميعها بشكل معقد. نورد هنا نصاً موثوقاً يتحدث عن الهندوكية للاستشهاد به: «كانت الهندوكية المتجددة عند فيفيكا ننـدا في مراحلها المتطورة العديدة أقوى تأثير ديني في الهند المعاصرة وبما أن غاندي العبقري قد تبناها فقد دعمت النظرية الفكرية لحركة الاستقلال في الهند».

ومنذ ظهور غاندي على مسرح الأحداث في الهند أصبح هذا الميل نحو إحياء الماضي القوة الدافعة المتميزة والمتقدمة بسرعة. بالنسبة لغاندي فهو يعتبر أن أولئك الذين يقولون إن الدين لا يتعلق إطلاقاً بالأساليب السياسية لا يعرفون ما يعنيه الدين تماماً. بالنسبة له ليس هناك سياسة مجردة عن الدين بل

---

(١) الآنة هي أصغر وحدة نقدية في الهند وباكستان.

(٢) هو وزن أربعين كيلو.

هي تساعد الدين، والسياسة المحرومة من الدين ما هي إلا أفعى سامة لأنها تقتل النفس. في الواقع لقد أدخل غاندي كما قال أحد المعجبين به إلى أساليب السياسة الهندوكية أقوى دافع ديني في فترة الألفي سنة الأخيرة وقد كمنت فلسفته في اللغة الدينية والغامضة للهند وساهم المناخ التعصبي في ربطها مع الهند القديمة ومع بوذا وآشوكا وهو يتتبع في الغالب أمام جمهوره الخيال الساحر بحكم القوة، العهد الذهبي الذي يأمل أن يعود في هذا السياق. والجدير بالذكر أن نهرو الذي كان ملحداً كثيراً ما كان يدعو الناس إلى الاستماع إلى تعاليم غاندي وكذلك قام الدكتور رادها كريشنان[1] الذي كان آنذاك نائب رئيس جمهورية الهند في خطاب تلفزيوني في لندن في ٣ نوفمبر ١٩٥٢ في الدعوة إلى طريقة جديدة لفهم المشاكل الأخلاقية التي تعتمد على مبادىء دينية وصرح بقوله: إن هناك ضرورة لخلق مناخ جديد في أساليب العالم السياسية وقد ناصرت الهند الطريقة التي تعتمد دائماً على المبدأ الديني.

حقيقة الأمر أن الهنادكة لا يستطيعون تجاهل شريعتهم الحربية وخاصة عندما يواجهون كارثة. لقد أحدثت الهند التي تدعو نفسها دولة علمانية، مفهوم الشريعة أي (الحرب المسوغة أخلاقياً) لكي تستمر في حربها مع الصين وتشجعها. لم يسمع صوت القانون فقط في الصحافة ومن على منابر الوعظ في المعابد بل نادى به أيضاً الدكتور رادها كريشنان نائب الرئيس الهندي. على الرغم من أن المناسبة لم تقتض الحديث عنه لأنه كان يشرف على نشر الكتاب الأخير حول تاريخ القانون الديني في بونا[2] إلا أنه اعتقد أنه من المناسب أن يصرح بأن النصر سوف يأتي ما دام أننا نحارب بطريقة مسوغة أخلاقياً ووفق قانون شاستر الذي انتقل إلينا من أسلافنا. بعد شهر من هذا الحديث اقتبس الرئيس الهندي من كتاب الجيتا بعض المقاطع لكي يحث الشعب الهندي على قتال بطولي ضد الصين، وأخذت الإذاعة الهندية الحكومية، بعد أن تلقت

---

(١) RADHAKRISHNAN

(٢) بلدة بالقرب من بمبي POONA

تعليمات من الرئيس، تبث نصوصاً مقروءة من المهابهارت وبعض النصوص الهندوكية المقدسة. وإذا كان هذا شأن الدكتور رادها كريشنان، الذي يعتبره العالم الخارجي أيضاً رجل الدولة الفيلسوف ذا الأحلام الأفلاطونية، مثالاً نموذجياً في الصدق فماذا ينتظر من غيره من الذين أقل منه ثقافة وعلماً؟.

تحريم ذبح البقر:

من الملاحظ أن المثال الكبير على القوة القسرية للتقاليد الهندوكية وارتباط الهنادكة راسخ الجذور بهذه التقاليد يظهر في معارضة الهنادكة الشديدة لذبح البقر. في المادة (٤٨) من الجزء الرابع من القانون الواردة تحت عنوان: (المبادىء التوجيهية لسياسة الدولة) التي يعتبرها نهرو أهم من الحقوق الرئيسية التي تعتبر في نظره ثابتة بينما الأولى متغيِّرة، هذه المادة تدعو إلى حماية البقر وتحريم ذبحها وذبح العجول والحلوب منها، وتحسين سلالاتها، كما تدعو إلى حماية الأبقار المستعملة في جر المركبات. يبدو بوضوح الرأي الديني الكامن وراء تحريم ذبح البقر، ولكن ما يثير التعجب هو تعليل هذا التحريم بالأسباب الاقتصادية[1].

إذا لم نرغب بالوصول إلى درجة الاقتناع بهذا التعليل فالسبب المقدم ليس مقبولاً ظاهرياً لأنه في هذه الحالة يظهر سؤال آخر وهو: ماذا يحدث للأبقار المسنة أو عديمة النفع؟.

يقول وزير الزراعة والغذاء الهندي: كانت الهند تملك سنة ١٩٥١ أكبر قطيع بقري في العالم أي ربع قطيع الماشية في العالم كله. ومن بين ٣١٧ مليون من فصيلة الأبقار أصيب ٨٪ منها بالأمراض و٢٥٪ أصبحت عاجزة عن العطاء، ولكي يزداد الأمر سوءاً كانت الهند تشكو من نقص العلف ولديها ما

---

(١) حيث أنه لا يوجد في الديانة الهندوكية قواعد يستندون إليها في تثبيت دعائم دينهم فقد اتخذوا من البقر وسيلة لتثبيت دينهم وهذا العمل من أعجب ما يصدر عن أناس يملكون شيئاً من العقل والفكر السليم.

يكفي ثلاثة أرباع العدد الإجمالي فقط، وإلى جانب ذلك بالنسبة إلى العلف المركز لديها فقط ٢٠٪ من الكمية اللازمة. وتذكر لجنة التخطيط في تلخيصها للخطة الخمسية الثانية أن عدد قطيع الماشية الموجود في البلاد يزيد عن الموارد العلفية المخصصة، إذ أن العلف الجاف متوفر فقط لثلثي عدد الأبقار أما بالنسبة إلى العلف الأخضر والأغذية المركزة فالوضع أكثر سوءاً. وبالنتيجة تأثرت فعالية القطيع بالنسبة إلى تقديم الحليب وكذلك إلى أعمال الجر. ويمكن أن يكون تأثيره مع مرور الزمن تصاعدياً. لقد وجدت لجنة البحث عن حالة الأبقار عام ١٩٥٥ أن نصف العدد فقط من القطيع الموجود في يوبي يمكن أن يحصل على الغذاء من كمية العلف المتوفرة في المقاطعات وذلك إذا حصل على أقل كمية ممكنة من متطلباتها.

وإلى جانب عدم توفير الأسباب الاقتصادية التي يعلل بها الهنادكة عدم ذبح البقر فإن حديث وزير الكونغرس في آسام أشار إلى ظلم بعض الناس وخاصة سكان الهضاب الذين يأكلون لحم البقر ويربُّون الأنعام لأغراضهم الخاصة، وكذلك بالنسبة إلى الأشخاص الذين يذبحون البقر لتقديمها أضاحي. وحتى بالنسبة لشعب الغوركا الهندوكي في آسام الذين يُضحُّون بحيوان الجاموس في أداء طقوس دينية. هذا وقد أثَّر تحريم ذبح البقر بشكل خاص على الصناعات وعلى سبيل المثال: الدباغة. فقد قدَّم اتحاد الدبَّاغين في الهند مذكرة إلى الحكومة يشكون فيها من النقص الكبير في جلود الحيوانات الخام نتيجة تحريم ذبح البقر في حين هناك ما يقرب من ١٢٠ مليون من الأبقار غير المنتجة وعديمة النفع ترتاد المراعي بدلاً من وضعها في القائمة التجارية.

وهكذا يبدو أن الأسباب الاقتصادية التي قدمها حكام الهند وعللوا بها تحريم ذبح البقر لم تثبت صحتها بعد التجربة. ومن ناحية أخرى لا يفيد اقتصادياً الإبقاء على هذه الأبقار المسنة وعديمة النفع بينما هناك الملايين من أهل الهند لا يأكلون وجبة واحدة في اليوم. فقد خصصت الخطة الخمسية الأولى مبلغ ٩,٧٠٠,٠٠٠ روبية من أجل تأسيس ١٦ حظيرة للأبقار عديمة

النفع، وقد ظهرت خسارتها واضحة في حكم المحكمة العليا، إذ نص حكمها على ما يلي :

في حين لا تستطيع البلاد أن تنفق أكثر من خمس روبيات لكل فرد في السنة من أجل التعليم فمن غير المنطقي إذن، ومن الإسراف بناء حظائر لحماية الأبقار عديمة النفع بكلفة تتراوح بين ١٨ و١٩ روبية لكل رأس بقر سنوياً.

لقد علق مفكر هندي على هذا بقوله: لا يمكن تبرير الإنفاق للمحافظة على بقر غير نافع من الوجهة الاقتصادية فما هو الدافع إذن لهذا الإنفاق؟ الجواب: هي اعتبارات دينية، ومن ناحية ثانية هو حق ممنوح لرأي دين الغالبية العظمى من سكان الهند وهم الهنادكة.

لقد أصبحت المشاعر الهندوكية تجاه حماية البقر ظاهرة للعيان في العقود الأخيرة من القرن الماضي عندما اعتبرت عدم الذبح أحد العناصر المهمة في الخطط الموضوعة من أجل بعث الهندوكية وإنعاشها. كثير من الشخصيات البارزة أمثال ديانند ساراسواتي[1] مؤسس حزب آرياسماج العسكري وأوربندو[2] غوش وتيلاك وغيرهم، فقد تبنوا جميعاً قضية حماية البقر لغاية واحدة وهي المساعدة على بناء قومية هندوكية ضد المسلمين، وربما ضد البريطانيين أيضاً، الذين يأكلون لحم البقر.

لقد ورث غاندي[3] هذا التقليد واعتبر أن البقرة هدفاً للعبادة والتكريم، وكان غاندي ملتزماً جد الالتزام بهذا التقليد حتى إنه حينما كان يحاول اكتساب المسلمين للاشتراك في معركة ضد البريطانيين كان يؤكد قائلاً: ليس هناك هندوكي واحد في طول الهند وعرضها لا يأمل بأن تتخلص الهند من قتلة البقر يوماً ما. ويقول: بقدر معرفتي بالديانة الهندوكية... إنني متأكد بأن الهنادكة

(١) DAYANANDA SARASWATI

(٢) AUROBINDO Ghosh

(٣) سيأتي يوم لا يصدق الناس أن يقول زعيم مثل هذا بمثل هذا الهراء.

لن يترددوا بإجبار أعدائهم الإنكليز وأتباع محمد على الامتناع عن ذبح البقر حتى بقوة السيف.

وجـوابـاً على تهمـة مجلة مودرن باختلاف الرأي بين مولانا محمد علي وغاندي اللذين تعاونا معاً في حزب الخلافة وفي حركة عدم التعاون ما بين عامي ١٩٢٠ و١٩٢٢، ادَّعى غاندي قائلاً: (بالنسبة لنا نحن الاثنين، الخلافة هي الحقيقة الرئيسية بالنسبة لمولانا محمد علي لأنها من طبيعة دينه، أما بالنسبة لي فلأنني إذا كرست حياتي للخـلافة فإني أضمن بذلك سلامة البقر من سكين المسلم، وهذا هو ديني). فغاندي يعتبر حماية البقر ركناً من أركان الإيمان في الديانة الهندوكية، والاعتقاد الثابت والمشترك لكافة الهنادكة هو حماية البقر. وقد صرح غاندي في خطابه الرئاسيّ في مؤتمر حماية البقر الذي عقد في بلجيكا سنة ١٩٢٤ قال: ان الحكم الذاتي في الهند يظل خالياً من أيِّ معنى ما دمنا لم نجـد طريقـة لإنقـاذ البقر[1] لأن هذا هو المحك الذي يجب أن تختبر به الهندوكية. وتثبت قدرتها قبل أن يكون هناك حكم ذاتي فعلي في الهند.

وفي الواقع لقد احتل موضوع حماية البقر مكاناً هاماً في برامج غاندي وكان الـرأي الهنـدوكي حول هذا الموضوع راسخاً جداً على الرغم من قيام مئات الثورات في الهند حول موضوع ذبح البقر.

لهذا السبب رفضت الأقليات وخاصة المسلمين والنصارى اعتبار ذبح البقر على أنه عمل اقتصادي بحت. وقد قال عضو مسلم في المجلس التأسيسي عام ١٩٤٩ ما يلي:ـ

(لا أرغب باستعمال حق الرفض عندما يريد إخواني الهنادكة إدخال هذا الموضوع في دستورنا من وجهة نظر دينية، كذلك لا أريد اعتراض الذين صاغوا الدستور وأعني بحديثي المجلس التأسيسي، لو صرَّحوا بشكل مباشر وواضح: (هذا جزء من ديننا) ويجب علينا حماية البقر من الذبح وبالتالي نريد وضع هذه

(١) لست أدري كيف كان رد فعل العقلاء الذين سمعوا هذا الكلام؟.

الفقرة الشرطية سواء في الحقوق الرئيسية أو في المبادىء التوجيهية).

وفي عام ١٩٥١ وأثناء الحديث عن برنامج حماية الماشية عديمة الفائدة علق عضو في المجلس النيابي الهندي وهو إنكليزي هندي بما يلي:

(أنا شخصياً لست ضد تحريم ذبح البقر ولكن لماذا لا نواجه هذا الموضوع مباشرة وبإخلاص؟ وأن نقول: إننا نحرم ذبح البقر لأنه يؤذي المشاعر الدينية للجماعة الأكثرية. وأنا مستعد أن أحترم تلك المشاعر كما أتوقع أن يحترم الآخرون مشاعر ديني. وفي حال تقرير أية فقرة أو تدبير من هذا النوع سواء في المركز أو في أية ولاية أقول عندئذ أنه سيتم توجيه تهمة إلى الحكومة بأنها تساعد في تقديم تشريع زائف وخادع وأنها غير مستعدة أن تقول بصدق إنني أرغب تحريم ذبح البقر لأسباب دينية، بل تفعل ذلك بطريقة غير مباشرة وملتوية وخادعة.

في برنامج حماية الماشية الهندي لعام ١٩٥٣ قال مسلم قومي، كان فيما مضى وزيراً للخزينة في الحكومة المركزية، متحدثاً إلى المجلس النيابي الهندي قائلاً: (مهما تكن الحجج الموافقة أو المعارضة لهذا الموضوع إذا كان رأي الأغلبية العظمى من أبناء بلدنا يريد أن تتخذ بعض الإجراءات المعينة فيجب اتخاذها فوراً إذا كان حكم الغالبية هو السائد، وإذا صرفنا النظر عن جميع المَناقشات التي سبقت والتي هي في صالح هذا البرنامج، فإنه بالنسبة إلي أرشح مناقشة واحدة وهي أنه في حال كون الغالبية العظمى أو نسبة كبيرة جداً من العامة في هذه البلاد تريد هذا الشيء، وتطالب به، فيجب أن يتقرر وينفذ).

ومن الجدير بالذكر أنَّه وردت فقرة شرطية مشابهة[1] في الدستور السويسري المادة (٢٥) إلا أن مقارنتها مع هذه المادة في الدستور الهندي تُظهر أن

(١) ان ما ورد في القانون السويسري يشبه هذا القول لأن الدول الأوربية تمنع أوقات توالد الحيوانات حتى الطيور صيدها أو ذبحها.

التـوجيهات السويسرية تتضمن بشكل عام جميع أنواع المواشي بينما يخص الدستور الهندي بالذكر الأبقار والعجول إلى جانب الحيوانات الحلوب والتي تُستخـدم في الأعمـال وفي الجـر. وهـذا يعني أن الأشخـاص الذين صاغوا الـدستـور السـويسـري كانوا يسترشدون بفكرة واحدة: وهي حفظ السلالات وتحسينها في حين تأثر أولئك الذين صاغوا الدستور الهندي بوحي تقاليدهم في الحفاظ على البقرة المقدسة.

يعلل الهنادكة عدم ذبح البقر بأن البقر هو الحيوان الذي يبقينا على قيد الحياة، إذ يقدم لنا الحليب ولذا فالبقر يملك الحق بأن يطالبنا باحترام حقه في الحياة[1]. إن هذا التعليل أقل ما يقال فيه إنه تعليل ساذج لأنه إذا كان الموضوع يتعلق فقط بالأخلاق وليس باقتصاد فلماذا إذن لا نعبد الجاموس المسكين مع أنه يقدم لنا كمية من الحليب أكبر من الكمية التي تقدمها البقرة في شمال الهند؟ ولماذا لا نقدس الجاموس ونحن نقدمه أضحية كجانب من جوانب العبادة عند الهنادكة في بعض أجزاء الهند وخاصة في البنغال وآسام؟.

إن الأمر الذي يضفي الأهمية القصوى على معارضة الهنادكة ذبح البقر في البيئة الهندية هو أن هذا الموضوع دخل في نزعتهم القومية ضد المسلمين والبريطانيين وأصبح جزءاً لا يتجزأ من هذه النزعة والسبب في ذلك هو أن هؤلاء الغرباء كانوا يقتلون الماشية ويأكلونها.

هذا لا يعني أن عبادة البقر لم يكن لها يوما ما جمالها وقوتها بل كانت كذلك عندما لم يكن لها علاقة مباشرة مع القومية الهندوكية والخوف من الأجانب. على أية حال يعلق كاتب هندوكي على هذا الموضوع بقوله:

هذا الإدخال في السياسة جعل الشعور الهندوكي تجاه البقر تعصباً ثائراً ومكشوفاً للعيان، وأصبح في جوهره كراهية للمسلمين والبريطانيين قتلة البقرة، أكثر منه حباً للحيوان، لا تبقى العاطفة النبيلة نبيلة في جوهرها، ولا تبقى

---

(١) فلسفة مضحكة.

العاطفة الإنسانية إنسانية عندما تقع في شرك الخوف من الأجانب عند الهنادكة.

على أية حال نتج عن احترام الهنادكة لحياة البقر انتهاك واضح لحياة الإنسان في مئات من المناسبات قبل وبعد الاستقلال وآخر حادثة جرت حول قتل بقرة في مدينة باسيم[1] في وسط الهند وذلك في ٣٠ سبتمبر ١٩٦٦ ذهب ضحيتها أحد عشر شخصاً.

إن التشريع متعلق بالولايات بذبح البقر وقد حرمت إحدى عشرة ولاية من أصل ست عشرة ولاية ذبح البقر بينما سمحت الولايات الأخرى ببعض أشكال الذبح. ففي أوائل نوفمبر ١٩٦٦ اجتمع المسؤولون في اتحاد رجال الدين الهندوكي بوزير الداخلية وهو نصير لهذا الاتحاد وحصلوا منه على وعد بالضغط على الولايات التي لم تحرّم ذبح البقر لكي تفعل ذلك، وأيضاً أن يوعز إلى الولايات التي حرمت الذبح لكي تشدد على هذا التحريم. وبعد ثلاثة أيام من قيام وزير الداخلية بتعميم التحريم على كافة الولايات الهندوكية أقام الاتحاد مظاهرة أمام مبنى المجلس النيابي في دلهي في نوفمبر ١٩٦٦ دفاعاً عن البقر المقدس، وكانت نتيجة ذلك مقتل العديد من الأشخاص. وكان هناك المزيد من حوادث الشغب في دلهي وفي كل مكان. وذكرت الإحصائيات التي تصدرها جمعية خدمة البقرة أن العدد الإجمالي للأبقار عام ١٩٦٦ زاد عن ١٧٥ مليون بقرة يذبح منها يومياً ٣٠,٠٠٠ بقرة معظمها على يد المسلمين وهذا يعني بقرة واحدة لكل ثلاثة هنود، وهم يزدادون بسرعة كبيرة. وفي حوالي ١٥ عاماً أي من ٥١ إلى ١٩٦٦ ازداد عددها أكثر من ٣٨ مليوناً أي نحو ٢٧,٧٣٪. وعندما تواجه الهند هذا النقص الحاد في الغذاء وعندما تصبح أجزاء ضخمة من سكان الهند تعيش على الإعانات التي تقدمها لها شهرياً الدول الصديقة عندها يبدو من الحماقة القصوى إعالة الملايين المحتشدة من الأبقار عديمة النفع، ولكن تلك هي القوة المانعة للتعاليم الهندوكية التي إذا أهملنا المجموعة الجاهلة منها، تصر عليها حتى الطبقة المثقفة من الشعب الهندوكي وتؤكد على ضرورة

---

(١) BASIM

إقـامـة حظائـر للبقـر المسن غير النـافـع والاهتمـام به، حتى ولـو كان ذلك على حسـاب مجـاعـة الكائنات البشرية. يظهر هذا الموقف المميز للهنادكة بشكـل مذهـل في حوادث الشغب التي تنفجر بسبب البقر. ونلاحظ أن هذا الهياج على امتداد البلاد من أجل تحريم ذبح البقر طيلة ١٩ عاماً والذي بلغ ذروتـه في حوادث الشغب المخيفـة ما هو إلا دليل آخـر على خضوع معظم الشعب الهنـدوكي لتقـاليد الهنـدوكية البـالية والقديمة بدلاً من اتباع النموذج العلماني المعترف به حديثاً.

انشقاق المجموعات غير الهندوكية:

وهكـذا تقودنا المناقشة إلى الخاتمة الحتمية التي تفيد بأن الهنادكة هم الـورثـة الحقيقيون لحضـارات متعددة الجوانب من الروح الحربية والتعصب والتحيز الـديني عميق الجـذور الـذي يبـدو في معتقداتهم وتفكيرهم وسلوكهم. وفي الـوقت نفسه نلاحظ أن الشعب الهندوكي، وعلى الأقل الطبقة المثقفة منه، تتمتع بدرجة عالية من الثقافة والتفكير وتعرف كيف تحذف جذور جميع أنواع التقاليد والعادات التي اندسَّت خلسة وبطريقة ما في نظامه الاجتماعي وسلوكه، والـذي يملك كذلك حضارة متطورة كثيراً في التعبير بطريقة لطيفة عن شيء بغيض جداً. قبل أن ينظِم جورج أورويل[1] مقطوعته الهجائية سنة ١٩٨٤، كان الهنـادكـة قد أصبحـوا فنانين مهرة في استعمال العبارات بطريقة لطيفة وذكية بهـدف إخفـاء وطمس ضعفهم المكـروه وهاجسهم البغيض. لهذا أصبحت الجنـدية في مفـرداتهم جانبـاً من الـلاعنف والتعصب والتحيز الـديني راسخ الجذور. إذا استطاع علماء الهنادكة أن يبرروا عبادة الأوثان والأحجار والثعابين وكثير من الأشياء الأخرى بأسباب معقولة أو حتى تفسير الخرافات الصريحة بلغة التفكير الفلسفي العميق فمن الواضح أنهم لن يجدوا صعوبة تذكر في تبرير هذه الأفعـال على أنهـا صفـات معـارضيهم. أدت طريقة الهنادكة هذه في تناول

(١) كاتب انكليزي ولد في الهند ١٩٠٣ - ١٩٥٠

كتب هجائية باسم (جمهورية الحيوانات) George ORWELL

المواضيع إلى سوء تفاهم كبير في العالم الخارجي ولن يأتي كتاب البيروني[1] أو كتاب الأب دوبوا كل يوم لكي يضيئا النور على الطبيعة الحقيقية للهندوكية وللشعب الهندوكي.

على أية حال لقد سنحت الفرصة لهذه الخلال: الروح العسكرية والتعصب والحساسية أن تصل إلى المكانة العليا في النظام الهندوكي وذلك بعد وقت طويل نسبياً خلال الفترة التي تلت الاستقلال. وكما سبق وأسلفنا لقد أثرت هذه الخلال في تفكير قادة الهند وتصرفاتهم على الأقل منذ عام ١٩٤٧ ومن ناحية أخرى لم تجد هذه المجموعة من الخلال الكامنة والراسخة في أي مجال فرصة أكبر من أجل جهودها كما وجدت في موقف الهنادكة من الأقليات ومعاملتها إياهم. ويطلق اسم الأقليات على جماعات غير هندوكية في الهند وهذا في حد ذاته دليل أكيد على وضعهم السياسي. ويعتبر هذا جانباً من تكافؤ الضدين عند الهنادكة إذ أنهم في حين يقسمون كل يوم بالمبدأ العظيم (للأمة الواحدة في البلاد) نجدهم يطلقون اسم الأقليات على الجماعات غير الهندوكية ويعاملونهم على هذا الأساس ومن بين هذه الجماعات: المسلمون والسيخ والنصارى وأقليات أخرى. في البلاد الأخرى لا يعيش الأقليات بسعادة تامة إلا أنهم في الهند يعانون من البؤس والشقاء.

إن طموح قادة الهند وحماستهم من أجل إنعاش الحضارة الهندوكية القديمة وإحيائها بأي ثمن هي الأسباب التي تسبب الأذى والضرر لبعض الجماعات غير الهندوكية أو معظمها وسببت الذعر الشديد عند الفئات غير الهندوكية مما أدى إلى عزلتها. والمثال الكبير على هذا التحرر من الهنادكة هو السيد تاراسينغ الذي كان حتى التقسيم يعتبر حليفاً صميماً للكونغرس الهندوكي المهيمن وفي ٨ نوفمبر ١٩٤٩ اشتكى من الشعارات القومية والعلمانية وقال: ما هي إلَّا ذريعة لسحق الأقليات. وقد اتهم الهنادكة بأنهم يفرضون دينهم بالتهديدات القاسية على غيرهم فعلى سبيل المثال كانوا يجبرون السجناء على تلاوة بعض الصلوات

(١) أبو الريحان البيروني ٩٧٣ - ١٠٤٨.

الهندوكية رغماً عنهم كذلك اتهم زعماءُ السيخ الهنادكة بأنهم نسوا الوعود المؤكدة التي قطعوها لهم وأصبحوا وقد استحوذت عليهم فكرة السيادة على الآخرين وإجبار السيخ على قبول سياسة الإبادة بصمت. وقد صرَّح زعيم السيخ هذا في خطابه الذي ألقاه في ٢ أوغست سنة ١٩٦٥ بما يلي:

لقد استطاعت الولادة الجديدة للهندوكية المناضلة منذ ١٩٤٧ أن تسيطر بشكل كامل على الوضع في الهند الحرة، وأصبحت الحالة السائدة في البلاد هي التأكيد على اللغة السنسكريتية وفرض اللغة الهندية على الجماعات التي لا تنطق بها تحت قوة التهديدات الشديدة والإصرار على تنفيذ الطقوس الهندوكية في المناسبات الرسمية ومنع الاحتفالات الدينية الإسلامية والمسيحية والسيخية منعاً تاماً بالإضافة إلى الموقف العدائي الذي يقفه الهنادكة من الأقليات.

وقد تحدث كذلك عن مؤامرة مفضوحة خلال الثمانية عشر عاماً الأخيرة هدفت إلى طمس شعب السيخ وامتصاصه في جمهور الهندوكي البدائي.

ومثل ذلك فقد احتجت الجماعة الهندية المسيحية عدة مرات على قرار الحكومة القاضي بتحريم البعثات التبشيرية الأجنبية من القيام بعملها. وقد قَدَّمَ تسعة من الزعماء المسيحيين البارزين في الهند احتجاجاً خطياً مشتركاً في ١٤ مايو ١٩٥٣.

إن الاعتبارات القومية يجب ألَّا تُطالب بأي احتكار في العالم الروحاني. وعلينا أن نفحص باستمرار جميع الحقائق الروحية ومن أية جهة أخرى وأن نتجه نحو الحقيقة التي تكون مبدعة ودائمة. لا مكان للخوف على الإطلاق في هذا البحث الروحاني. وبالإضافة إلى ذلك نود الإشارة إلى أن هذا المطلب غير العقلاني يوجه ضربة شديدة على الوتر الحساس لمهمة البعثة التبشيرية لجميع الأديان. إذا كان تصريح الدكتور كانجو صحيحاً، عليه إذن أن يكون أول شخص من المعترفين بأن الهند قد ارتكبت خطأً فادحاً في تاريخها عندما ذهب

أولادها وبناتها ينشرون الديانة البوذية في جميع أجزاء جنوب شرق آسيا.

قدم الكردينال (غراسياس) مطالب إلى زعماء الهند وخاصة نهرو من أجل إعادةالنظر في القرار ولكن ذهب طلبه كالعادة بلا فائدة.

في خطاب ألقاه في الاجتماع العام السنوي للاتحاد الإنكليزي الهندي في شهر سبتمبر ١٩٥٠ قال فرنك أنطوني وهو عضو في البرلمان وشديد الإعجاب بزعماء الكونغرس ما يلي:

على الرغم من اجراءات الحماية المقدمة إلى جماعتنا في الدستور، هناك قلق عام منتشر في عقول الهنود الإنكليز على امتداد البلاد وإني لا أستطيع إعطاء تأكيد قاطع بأن جميع الهنود الإنكليز يعاملون معاملة حسنة. في بعض الولايات أصبحت السياسات أكثر طائفية وثورية فهناك حالة مسؤومة في الوقت الحاضر هي أنه بينما ينادي أعضاء الطائفة الأكثرية بصراحة بسياسة عدم التسامح وتلاقي كلماتهم الاستحسان والتهليل فإنه إذا قام عضو من الأقليات واحتج على هذا الاتجاه وصم بأنه طائفي.

ثم إن الدكتور امبدكر وزير العدل في الهند اتهم الحكومة الهندية بأنها تتخلى عن الطبقات المنبوذة الداخلة ضمن البرنامج واشتكى من أن هذه الطبقات لم تحصل على تدابير الحماية في ظل الحكومة الوطنية للهند الحرة، تلك التدابير التي كانت تتمتع بها تحت ظل الحكم البريطاني، يقول الناس: إننا حصلنا على الحرية ولكني أنا أقول بأننا نحن الطبقة المنبوذة لم نحصل على الحرية ولديّ أمل ضعيف بأننا نستطيع أن نحصل على الحرية في المستقبل القريب.

يأتي المسلمون من ناحية العدد بعد الهنادكة مباشرة، إذ يبلغ عددهم الإجمالي ٦٠ مليون[1] نسمة، ويشكلون نحو ١١٪ من السكان ومع ذلك فهم

(١) ان هذا الإحصاء قديم جداً وغير صحيح بل الهند تقر الآن بأن عدد المسلمين الموجودين فيها يبلغ ٨٠ مليون والحقيقة كما قيل لي أن عدد المسلمين في الهند اليوم

يعتبرون في نظر الهنادكة أدنى الأقليات ويشغلون مكانة أقل أهمية حتى من نصارى غوا الذين يحملون أسماء برتغالية، وتقع المجموعة الكاملة من المسلمين تحت قناع أسود. يرثي كاتب هندوكي حال المسلمين ويقول: كان موقف الهنادكة منهم يتصف بالتناقض الظاهري الكلي مثل موقف البريطانيين من أتباعهم، موقف الإهمال المشوب بالاحتقار والخوف المضحك. ويقول هاريسون: إن الفكرة السائدة في الموقف الهندوكي اليوم هي أنهم يملكون الحق الطبيعي في حكم الهند المعاصرة كشكل من أشكال المكافأة المتأخرة على الذنوب التي ارتكبها حكام المغول بحقهم. ليس كافياً أن تتشكل حكومة موحدة بأكثرية هندوكية فيما مضى في شبه القارة الهندية وتهيمن بشكل واضح على الأقلية من المسلمين الذين أصبحوا الآن يشكلون ١١٪ فقط من السكان بل يتطلب تطبيق القومية الهندوكية تأكيداً للسيطرة الهندوكية على المسلمين في شبه القارة بشكل أو بآخر.

الناتج التصاعدي لكل ما تقدم هو أن السكان المسلمين حسب رأي جي براكاش ناراين كانوا جبناء وضعفاء لدرجة أنهم لا يتصرفون وفق قناعتهم فهم يخافون فيما إذا عبروا عن مشاعرهم الحقيقية أن يصبح ولاؤهم للدولة موضع شك وريبة.

وأسوأ من ذلك، حسب قول أحد الناطقين بلسانهم، ليس للمسلمين أي اعتراف من الدولة أو تقدير أو تشجيع أو تسهيلات أو فرص للتعبير الذاتي على الصعيد السياسي والاجتماعي والحضاري والاقتصادي أو حتى المادي.

وحتى تاريخ سبتمبر ١٩٦٨ حدثت ٧٥٦ حادثة شغب طائفية في الهند منذ معاهدة لياقت-نهرو عام ١٩٥٠ نجم عنها خسارة كبيرة بين المسلمين في الأرواح والأموال وخلقت فيهم شعوراً متزايداً بعدم الاطمئنان. وإلى جانب الثمانية ملايين من المسلمين الذين هاجروا إلى باكستان في فترة التقسيم، فتحت باكستان بابها لاستقبال غيرهم ومنحت إذناً بالإقامة الدائمة إلى

= يبلغ ١٥٠ مليون نسمة أي أنهم يشكلون ٢٤٪ من مجموع السكان.

٤٥٠,٠٠٠ شخصاً من المسلمين الهنود وذلك فيما بين أكتوبر ١٩٤٨ ونوفمبر ١٩٥٢. وسمحت بالـدخـول إلى نحـو ٤٤٠,٠٠٠ شخص من المسلمين الـوافدين إلى حدود باكستان فيما بين عامي ١٩٥٠-١٩٥٣. وقد هاجر نحو ٨٠٠,٠٠٠ من الهنـود المسلمين معـظمهم من البنغال الغربية إلى باكستان الشـرقية في أعقـاب حوادث الشغب التي جرت سنة ١٩٦٤، وهذا العدد لا يشمل أرقام أولئك الذين لم يتم تسجيلهم عند نقاط الاستقبال. وقد طرد نحو ٥٤٠,٥٣٤ مسلم من الـولايات الحـدودية في البنغال الغربية وتريبورا وآسام خلال عامي ١٩٦٢-١٩٦٥.

أما الذين بقوا في الهند من المسلمين فقد تعرضوا للمعاملة القاسية والتمييز العنصـري على المستـويين الـرسمي والعـام. على الرغم من أن المسلمين يشكلون ١١٪ من عدد السكان إلاَّ أنهم لا يملكون ١٪ من الإعلانات المنشورة في الجريدة الرسمية في أمانة السر المركزية. وقد انخفضت نسبة المسلمين في القـوى المسلحـة إلى ٢٪ وفي الخدمات الإدارية الهندية في ١ يناير ١٩٦٤ يشغل المسلمون ١٠٢ مركزاً فقط من مجموع ١٩٧٣ أي ٥,٧٪.

وتتكرر القصة ذاتها في الولايات ففي ولاية بهار وخلال ٥٩-١٩٦٠ شغل المسلمـون ٥٤١ منصبـاً من أصل ٩٧٧٣ في ملاك الدولة من أصل ٣٢ فئة للخدمات على الأقل. إن نسبة التمثيل هذه البالغة ٥,٣٪. هي أقل من نصف نسبة السكان المسلمين في ولاية بهار البالغة ١٢٪. وأما في السلك القضائي فوضعهم يثبط الهمم أيضاً إذ لا يوجد في ولاية بهار إلا اثنان فقط من المسلمين يشغلان وظيفة (منصف)[1] من أصل ٣٣ منصفاً وذلك في عام ١٩٦٠، ومسلم واحد فقط من أصل ٥٩ في عام ١٩٦١ وقد تردى وضع المسلمين إلى درجة أسوأ من ذلك في المراكز الأخرى إذ يشكل المسلمون نحو ١٪ من أصل ٣٠٠,٠٠٠ موظف في هذا الملاك ومن أصل ١٣,٠٠٠ أستاذ كلية هناك ٤٥ أستاذاً من المسلمين و٢٦٨ مسلماً من بين ٣٠,٠٠٠ أستاذ مدرسة في المنطقة.

---

(١) هو قاض صغير أي في المرتبة الأولى من القضاء.

ويمكن ذكر المزيد من تلك الأرقام إلى ما لا نهاية له إلى أقصى حد يثير الألم والقلق، ولكن ما ذكر أعلاه يكفي لإعطاء فكرة عن وضع الانحطاط الذي آل إليه المسلمون. حتى إن هذا العدد لا يعطي صورة حقيقية عن درجة انحطاط المسلمين لأن معظم الذين يشغلون المناصب حالياً قد استلموا مناصبهم في الأربعينات وهناك تأكيد إلزامي يقضي بخفض تدريجي في عدد المسلمين مع مرور الزمن. إننا لا ننكر أن بعض المسلمين يشغلون مناصب عالية ومهمة في حكومة الهند ولكن معظم هؤلاء الأشخاص هم من الذين تعاونوا مع الهنادكة في فترة ما قبل التقسيم وعارضوا الرغبات العامة لجماعتهم.

يعود الوضع الراهن للمسلمين في الوزارات ومجال الخدمة المدنية إلى الوضع التاريخي الموروث من العهد البريطاني ولا يحتمل أن يستمر أو يتكرر. ويبدو هذا الأمر بوضوح شديد، إذ أنه من السهل اكتشاف عدم ظهور مرشحين جدد من المسلمين ليشغلوا تلك المناصب، ولا يوجد أحد منهم في حالة التدريب والاختبار. إن ما حصل في السابق قد حصل وسيصبح في الحال أمراً يتعلق بالماضي. أما بالنسبة للمستقبل فلا يحتاج المرء لقدرة كبيرة على التبصر والتنبؤ ليقول بأن المسلمين لن يبلغوا المناصب المهمة بعد الآن أبداً.

أما حضارتهم، ولغتهم، ومعاهدهم الثقافية، فلن تصير إلى حال أفضل. فاللغة الأردية التي كانت هي اللغة العامة قد أنكرها الهنادكة على اعتبارها حتى لغة قومية على الرغم من المطالب المتكررة. فقد قامت الوفود النيابية يترأسها الدكتور ذاكر حسين الذي أصبح بعد ذلك رئيساً للاتحاد الهندي، بمقابلة الرئيس القائم آنذاك الدكتور راجندرا براساد، مرتين في ديسمبر ١٩٥١ وفبراير ١٩٥٤ وسلمه المطالب من أجل الاعتراف باللغة الأردية كلغة قومية، وقام نحو ٢,٢ مليون من السكان في يوبي ونحو مليون من السكان في بهار بتقديم مذكرات يطلبون فيها الاعتراف بهذه اللغة ولكن دون فائدة. كانت المعاهد العلمية الإسلامية مثل عليكره موضع نقمة طيلة هذه السنين وأجبر كثير غيرها مثل الكلية الإسلامية في كلكتا والكلية الإسلامية في مدراس على تغيير

اسميهما ومظهريهما العام بينما المعاهد التابعة للهنادكة مثل كلية فيدياشغز[1] في كلكتا بقيت تعمل كما هي ومن ناحية أخرى قدمت الكتب المدرسية للمرحلة الابتدائية والثانوية المفروضة على المدارس الحكومية صورة مشوهة عن الإسلام ومبادئه وعن النبي.

بقيت المساجد والمقابر التي استولى عليها الهنادكة من غير مسوغ شرعي في أيديهم على الرغم من جميع المطالبات الرسمية باستردادها. وقد قام مولانا حفظ الرحمن الذي شغل مرة واحدة منصب الأمين العام لجمعية علماء الهند وعضواً في المجلس النيابي الهندي، بتقديم قائمة جزئية عام ١٩٦١ تتضمن أسماء ٤٢ مسجداً ومقبرة باعتها الحكومة بالمزاد العلني. وكان هناك أيضاً محاولات مكشوفة للتدخل في القانون الشخصي بالمسلمين، الأمر الذي سبب الذعر الشديد عندهم فعقد اجتماع بحضور الوزراء المسلمين وأعضاء البرلمان وغيرهم من الشخصيات الإسلامية البارزة في ديوبند برئاسة الدكتور ذاكر حسين وطلبوا من الحكومة عدم اتخاذ أية مبادرة لتعديل القانون الشخصي للمسلمين وترك المبادرة لهم لاقتراح الخطوات التي يمكن اتخاذها في الأمور الإدارية والقانونية بما ينسجم مع تعاليم القرآن الكريم والحديث الشريف.

ونوجز القول إذن بأنه توجد العقيدة الوطنية الهندوكية في فلسفة فيفيكانندا وأوروبندو وتيلاك الذين صرحوا بأن الهندوكية هي هدية الهند إلى العالم وأن الوطنية الهندوكية يجب أن تكون التعبير السياسي للدين الهندوكي ولحضارة الهنادكة. بعد ذلك هل هناك ما يدهش المرء بأن تكون الوطنية في الهند وفي التحليل الإجمالي تعني دعماً مطلقاً للطائفية الهندوكية؟ وهل تتعرض الثقافات والمؤسسات غير الهندوكية مثل اللغة الأردية وجامعة عليكره إلى القمع تحت اسم مركب من الوطنية والحضارة على افتراض أنهما ولدا من اندماج حضارات مختلفة إلا أن الهدف الحقيقي هو قمع الصوت غير الهندوكي الذي أطلق عليه اسم طائفي. وقد ظهرت الطائفية في الهند لكي تشغل أي مطلب للمسلمين

---

(١) VIDYASAGAR

ينشـد المعاملة العادلة والمنصفة في أي مجال من مجالات الحياة. . . وإذا عمل الهنادكة بعداء من أجل السيطرة والسياسة الهندوكية يعتبر عملهم هذا نوعاً من أنواع الوطنية. ولكن عندما يفتح المسلم فمه للتعبير عن أية شكوى شرعية يصبح طائفياً ومكروهاً. . . وفي النتيجة تفسخت الوطنية في الهند إلى النزعة الـطائفية عنـد الأغلبية إلى جانب تشجيع الكراهية العنصرية. وقد تعزز هذا الاتجاه بشكل كبير بعد عهد نهرو وانعكس ذلك في التزايد المتقدم لأعضاء جان سينغ وعودتهم إلى البرلمان[1].

لقد ظهر مما أسلفنا أن الهنادكة يتعلقون بشدة بتعاليم دينهم ولا يستطيعون إعلان علاقة ولو بعيدة بتعاليم العلمانية ومع ذلك فإن لديهم,مقياسين للحكم على العلمانية الأول لأنفسهم والثاني للمسلمين. يعتقد الهندوكي أنه بمجرد تصريحه بأنه علماني يصبح علمانياً ولا يحق لأحد أن يشك بصدقه وهو يستاء فعلاً إذا أخضع تصرفه للفحص النقدي للتأكد من مطابقة أعماله لتصريحاته، وأما في حالة المسلمين نجده دقيقاً جداً ولا شيء يعوز انتقال المسلم إلى الديانة الهندوكية يمكن أن يجعله علمانياً في نظر الهندوكي.

هذا ما طلبه (لالا هارديال) من المسلمين في العشرينات وهذا ما يطلبه الدكتور (بالراج مادهوك) منهم اليوم وهذا ما يطلب حكام الهند تطبيقه في أيامنا هذه ولكن بطريقة أكثر ذكـاءً وتقدماً. وكل هذا يفعلونه باسم الحضارة والعلمانية الهندوكية. وخصصت الصفحات المقبلة لمناقشة انجازات مطلب الهنادكة ومطامعهم.

---

(١) في بهار لم تنجح جماعة جان سينغ في الحصول على مقعد واحد في انتخابات١٩٥٢ - ١٩٥٧ وارتفعت قوتها من مقعدين إلى ٩٨ مقعداً في ظرف ١٥ سنة.

الفصل الأول

الهنادكة في التاريخ

قليل من البلدان في العالم يختلط تاريخهم بجغرافية بلادهم كما هي حال شبه القارة الهندية إذ تحميها جبال هيمالايا من الشمال والبحر من الشرق والغرب لذا تبدو من النظرة الأولى أنها تعيش في عزلة رائعة ولا تتأثر بالحركات والمحركات التي تحدث في أنحاء العالم ولكن ما حدث فيها لا يمكن أن يحدث في أي مكان آخر. إذ أنه من خلال ثغرة في الزاوية الشمالية الغربية من جبال هيمالايا التي تبدو أنها لا تقهر دخل القارة ـ طوال عدة قرون ـ موجات متتالية من الغزاة الأجانب الذين كانوا خلال التاريخ قد جعلوها بلادهم وأسسوا فيها إمبراطوريات عظيمة ذات مجد، وتركوا في البلاد أثراً عميقاً لحضارتهم ومدنيتهم. كان الآريون أول الغزاة، أتوا نحو ١٧٠٠ قبل الميلاد وفي جميع الاحتمالات هناك غارات عديدة تمتد عبر عدة قرون. أما سكان البلاد الأصليون الذين واجهوا التهديد الآري القوي فهم الشعب الدراويري[1] الذي أقام حضارة عظيمة في وادى نهر السند كما تدل على ذلك الآثار التي اكتشفت في منجهودارو في السند وغربا في البنجاب. عاش الدراويريون في المدن والقرى وصنعوا زخارف جميلة ومرايا من البرونز ومجوهرات وآنية فخارية مطلية وكانوا يعرفون الهجائية والقراءة والكتابة.

وبما أن الشعب الدراويري كان ماهراً في فنون السلام أكثر منه في أمور الحرب فقد كان من الطبيعي ألَّا يستطيع أن يصمد في وجه الهجوم الضاري الذي شنه الآريون الذين لا يعرفون مدنية من قبل وقد وصفت المعركة المفزعة

(١) الدراوريون هم أهل البلاد الأصليون والهنادكة دخلاء على البلاد.

في الكتب الهندوكية المقدسة (ريك ويد) على أنها حرب آلهة ضد شياطين خبيثة. ويظهر هذا الوصف الاحتقار التام الذي يعامل فيه الغزاة أصحاب البشرة البيضاء والقامة الطويلة ضحاياهم أصحاب القامة القصيرة، والمظهر القبيح، والبشرة الداكنة، وفي الحال طرد الدراويريون من منازلهم وأراضيهم واضطهدوا بوحشية قاسية.

هذا بالإضافة إلى أنه عهد إلى غير الآريين بالمكانة الأدنى في نظام الطبقات الاجتماعية الذي اخترعه البراهمة والذي اتفق وجوده مع توسيع وتعزيز النفوذ الآري وراء سهول نهر الغانج. كان المجتمع الآري ينقسم إلى ثلاث طبقات فقط: البراهمة، (الكهنة)، الكشتريون (الجنود) والويش (التجار، المزارعون، والحرفيون) وأضيفت الآن طبقة رابعة وهي الشودر وتشتمل هذه الطبقة على الدراوريين المغلوبين وكذلك الأشخاص الذين لا ينحدرون من أصل آري.

وصف أصل الطبقات الأربع بشكل مجازي في تراتيل الويد التي تقول: إنه عندما قدم (برش) الإنسان الأول ضحية انبعث من رأسه البرهمن ومن ذراعيه الكشترى ومن فخذيه الويش ومن قدميه الشودر.

من الواضح أن البرهمن يحتل مكانة عالية جداً في هذا النظام فهو يملك حسب شرع منو قدسية عظيمة وقد ولد باعتباره أعلى شخصية في الأرض وسيد جميع المخلوقات وكل ما يوجد في هذا العالم هو ملك للبرهمن بسبب امتياز أصله. وتؤخذ كلمته دائماً كحقيقة لا يرقى إليها الشك ولا يمكن أن يحكم عليه بالإعدام مهما بلغت عظمة الجريمة المنسوبة إليه، ويعتمد عليه حكام البلاد في حسن توجيههم والعطف عليهم وهو في الواقع يملي أوامره على الملوك ويحكم الجماهير.

. وفي الطرف المناقض تماماً لهذه الطبقة نجد الشودر فهو لا يستطيع امتلاك أية ثروة ولا يرتدي ذهباً ولا فضة ولا يطالب بأي أجر لقاء أي عمل يعمله فهو

منبوذ وقذر بسبب مولده وتعتبر قذارته صفة موروثة وأساسية عندهم وأن أي اتصال بالشودر ينجس الآري ويدفع به نحو الموت كعقاب له. وفي كتاب (ايتاريا براهمانا) ورد نص وصف فيه الشودر على أنه خادم للآخرين يطردونه أو يقتلونه إذا رغبوا في ذلك ويحرم شرع منو على (المولود ثانية)[1] أن يشارك الشودر حتى ولو كان ملكاً. يقول منو: اللعنة على البلاد التي يصنع فيها الشودر قانونها فهو منتن ورائحته مثل بقرة في خثيها. إنَّ القسوة في شرع منّو لا تعود فقط إلى مجتمع هندوكي قديم بل إنها في الواقع قد نمت بإزدياد مع مرور الزمن وبمقدار الدرجة التي أكد فيها البراهمة مكانتهم العالية وسلطتهم في الطبقات الأخرى.

إن الامتيازات والأفضليات التي يتمتع بها البراهمة في المجالات الدينية والدنيوية أكدت رفعتهم وسلطتهم وجعلتهم أشخاصاً مغرورين وظالمين وعنيدين، وأصبحوا أكثر الأشخاص رهبة في نظر الطبقات الأخرى وذلك لأنهم باستطاعتهم طرد أي شخص من وسط طائفته (وأقسى أنواع العقاب التي لا يتحملها الهندوكي هي عزله عن طائفته وطرده منها).

إن هذا الطرد الذي هو شكل من أشكال العزل الاجتماعي يلقي بالشخص التعس ميتاً إلى العالم ويتركه وحيداً دون أي شيء مشترك مع مجتمعه. وإليكم مقطعاً من كتاب (دوبوا):

إذا فقد المرء انتسابه إلى طائفته فإنه لا يفقد بذلك أقرباءه وأصدقاءه فقط بل يفقد أيضاً زوجته وأطفاله الذين يتركونه يواجه مصيره بدلاً من مشاركتهم إياه في بؤسه. وإذا كان لديه بنات في سن الزواج لا يتقدم أحد لخطبتهن وكذلك ترفض الفتيات قبول الزواج من أبنائه وعليه أن يسلم بالأمر ويدرك أنه أينما ذهب سيتجنبه الناس ويشيرون إليه باحتقار ويعاملونه على اعتبار أنه منبوذ.

---

(١) المولود ثانية يعني بعرف الهنادكة هو من كان من أحد الطبقات الثلاث العليا على اعتبار أنه لم يصل إلى طبقته التي هو فيها إلا بالتناسخ ومعنى ذلك أنه ولد ثانية.

ثورة من الداخل ونتيجتها:

إن ما في نظام الطبقات من قسوة وظلم يحمل في طياته جذور الثورة وأول من ثار ضد ظلم البراهمة هم الكشتريون إلا أنهم أبيدوا علـى بكرة أبيهم وأكد البراهمة بذلك سيادتهم من جديد بعنف شديد إلا أن استياءً شعبياً كان ينمو وسـرعـان ما أصبحت السلطة البرهمية السائدة في الأمور الروحية مثار بحث ونقاش. وأهملت المعتقدات القديمة وبدأ الناس يبحثون من جديد في أصل الإنسان ومصيره ونتج عن كل ذلك فلسفة دينية جديدة تتضمن أفكاراً وحقائق تختلف كلية عن روح البرهمية.

يعتبر نشوء البوذية والجينية في القرن السادس قبل الميلاد نقطة تحول في التـاريخ الـديني والفكـري والاجتمـاعي في الهنـد القديمة. وقد أظهر أتباع الـديانتين الجـديدتين ارتبـاطـاً ضعيفاً بتعاليم البرهمية وأنكروا كامل السيطرة الكهنوتية على الأمور الدينية. وقامت هاتان الديانتان الجديدتان بتوجيه الحياة الدينية في طرق مجهولة حتى اليوم ومنحت الفلسفة الهندية مفهوماً فكرياً وتفسيراً جديداً في عقيدة (الكرن)[1] وتناسخ الأرواح خلافاً للعقيدة البرهمية التي كانت محجـوبـة بغـطاء سنسكـريتي تقليدي غامض. تلقى الناس التبشير بالعقيدة الجديدة بلغتهم العامية وهي (بالي) و(باراكريت)[2] وقد رافق هذا العمل أخوة بين الناس زادت في شعبية الدينين.

وهكذا تعرض العالم الهندوكي فعلياً إلى هجوم عاصف ووجهت الديانتان الجـديدتـان ضربة قاصمة للفروق الطبقية ولسلطة البراهمة ورفعت أصحاب الطبقات إلى درجة واحدة وفتحت أمامهم عهداً جديداً من الاعتراف الاجتماعي والحرية الروحية واستطاعت المعتقدات الجديدة أن ترضي الحاجات الروحية للناس إذ قدمت لهم القوانين الدينية التي تنطبق على الجميع وهي سهلة الفهم وخالية من الطقوس المعقدة.

---

(١) كرن معناها العمل.

(٢) لغتان هنديتان عاميتان.

إن تطور المعتقدات الدينية الشعبية دعم قوة البلاد دعماً قوياً وبعد أن كانت مقسمة إلى ١١٨ ولاية قبلية مختلفة عشية ظهور البوذية اتفق الشودر والكشتريون الـذين يكـرهـون بشكل خاص السيادة البرهمية وشكلوا في القرن الرابع قبل الميلاد تحالفاً ضد البرهمية تحت لواء أحد أباطرة (ننذا) الذي سرعان ما اعتنق البرهمية إلا أنه عندما تولى السلطة اعتنق الديانة البوذية سراً وقيل أنه استمر في العلن يقـوم بواجبـاتـه إلى آلهـة الآريين واعتمد كلية على مستشاره البرهمي تشـانـاكيا الذي يدعى أيضاً كاوتليا ويطلق عليه غالباً اسم مكيافيللي الهند. وكذلك تلقى أعضاء الطوائف المنشقة تحت حكم تشاندرا[١] غوبتا اهتماماً كبيراً من الحكومة على اعتبارهم ممثلو الله في الأرض. ويكتب راس[٢] دافيد؛ على الرغم من صداقته لتشاناكيا البرهمـي بأنه ينتسب إلى سلالة موريا الحاكمة وهو في الواقع كان يشعر بالصغار لأنه وجد هذه السلالة المكروهة والتي دانت لها البوذية فيما بعد بالشيء الكثير.

لقد أثبت حفيده آشوكا عظمة كبيرة في تفكيره وأعماله فبعد الحرب على كالينغـا تحول إلى رسول للسلام والفضيلة وتخلى عن فكرة فتح البلاد وتبنى سياسة الفتح الروحاني وقد تأثر الفكر الهندوكي تأثراً عميقاً بالأفكار الجديدة للعقائد غير البرهمية.

في القـرون التي تلت البـوذية، لاقت البوذية التأييد من كانيشكا وهارشا ولكنها انهارت فيما بعد هي والجينية واقتلعتا من أرض ولادتهما بسبب ما لاقتاه من اضـطهاد وامتصاص. ويتحدث الكاتب هنتر عن أساطير الاضطهاد التي حرض عليهـا البرهميون أمثال كوماريلا باتا وسانكارا اتشارجيا وذكر في مجلة (ويلكنز) ما يلي قال: تلقى أتباع بوذا الاضطهاد الوحشي من قتل أو نفي ومن النادر إيجاد قضية مسجلة حدث فيها اضطهاد ديني بهذا الشكل مثلما حدث للبوذية في الهند.

---

(١) CHANDRAGUPTA

(٢) RHYSDAVIDS

مع ظهـور إمبراطورية غوبتا في بداية القرن الرابع بعد الميلاد أصبحت حوادث الاضـطهاد ضد البوذية والجينية أكثر حدة فهناك حوادث مسجلة عن معـاقبة المؤيدين للمعتقدات الشعبية وذلك بإلقائهم أحياء في مراجل مملوءة بالزيت المغلي. وورد في كتاب (دوبوا) قوله:

(قام الهنادكة بتدمير جميع معابد الجينيين وتحطيم مواد عبادتهم وتجريدهم من جميع الحريات الدينية والمدنية ومنعهم من الوظائف العامة ومراكز الثقة).

وفي الواقع لقد اضطهدوهم بحدة لدرجة أنهم نجحوا تقريباً في إزالة جميع آثار هؤلاء الأعداء المرعبين في عدة مناطق وصلوا فيها من قبل إلى درجة عالية من الازدهار.

لقد رويت أساطير كثيرة عن هذا الاضطهاد منها تحول الملك بانديا ملك مادورا عن الـديانة الجينية إلى الهندوكية بعد أن انهزم هو وأتباعه من الكهنة الجينيين في منـاقشتهم مع البـرهمي تريوجانا شامباندرا وعندما رفض الكهنة الجينيون التخلي عن دينهم أعدم عدد كبير منهم.

قام الملك تشاتش الذي حكم بلاد السند خلال الفترة التي سبقت الفتح الإسلامي بمعاقبة رعيته من البوذيين بإصدار قانون يمنعهم من لبس النعال أو استعمال غطاء الرأس ولبس الملابس الرقيقة وركوب الخيل. ويستطيع المرء أن يدرك قسوة هذا العقاب إذا كانت لديه خبرة بالحر اللاذع في الصحارى الرملية في بلاد السند وقد حرم على البوذيين أيضاً ممارسة التجارات المحترمة وأجبروا على القيام بالمهام الذليلة مثل التحطيب والحياكة والسقاية. وقد تلقى أتباع المهـاجينية[1] البوذية في البنغال معاملة مماثلة عندما ازدهرت الهندوكية ثانية هناك بفضل الحكام الهنادكة من سلالة سيتا في القرن الحادي عشر. وبسبب ضعف البـوذيين والاضـطهـاد الـذين خضعوا له طويلاً اضطروا إلى الترحيب بالمسلمين باعتبـارهم محررين إياهم ومنتقمين لهم على الإهانة التي تلقوها على أيدي البـرهميين. ونورد فيما يلي مثالين على تعاون البوذيين مع الغزاة

(١) فريق من البوذيين يقول بوجود الله.

المسملين: أتى كاهن بوذي إلى محمد بن القاسم وأخبره أن يستهدف راية وبرج المعبد في ديبل وقام شيخ قبيلة بوذي بتقديم السفن إلى محمد بن القاسم ليسهل عبوره في نهر السند.

والسلاح الآخر الذي استخدمه الهنادكة ضد البوذية والجينية هو الامتصاص عن طريق التغلغل المسالم والتأكد التدريجي لتعاليمهم ومعاملاتهم.

كان ظهور الإسلام في القرن الثامن تحدياً جديداً للهندوكية. واستطاع هذا الدين الجديد بتعاليمه الإنسانية التي تدعو إلى المساواة والإخاء أن يجتذب عدداً كبيراً من المؤمنين به من بين صفوف الهنادكة. وفي نهاية القرن الثالث عشر عندما عززت سلطنة دلهي مكانتها وأدركت الهندوكية الخطر العظيم الذي رافق ظهور الإسلام وجدت أنه من الضروري اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية نفسها. وكان هذا أمراً طبيعياً ولكن ما يلفت الانتباه هو أسلوبها المميز في حماية نفسها فقد قامت الهندوكية بحماية نفسها عبر التاريخ بطرق منها أولاً: التأليف بين المذاهب المشوشة على الرغم من الطبيعة المختلفة لهذه المذاهب، وليس ذلك ضمن فلسفتها الجوهرية بل في اعتقادات فئة من الموالين لها. ثانياً: محاولة امتصاص الجماعات الوافدة على شبه القارة عن طريق الهجرة أو الناشئة تلقائياً في وسطها وقد سبق وأشرنا إلى ظهور حركة بهكتي في القرن الرابع عشر تلك الحركة التي تهدف إلى تمهيد الطريق من أجل استيعاب الإسلام بوساطة الهندوكية، لذا كرست نفسها من أجل جعل الهندوكية ديناً مستساغاً للمسلمين. ولتحقيق هذا الهدف قبلت الهندوكية بعض القيم الإسلامية ليس بين أمورها الجوهرية ولكن بين معتقدات بعض الفئات الهندوكية. وهكذا كانت الهندوكية تؤكد من خلال حركة بهكتي اتجاهها المصطنع وقدرتها الاستيعابية.

تقول الهندوكية للإسلام: (لقد أتيت بفلسفة فيها إغراء كبير لكثير من الموالين لي وأنا لا أستطيع الانتصار عليك في هذه المعركة بوقوفي في طريقهم لذا قبلت بالكثير مما تدعو إليه، بالطبع إني لا أستطيع أن أزعج نفسي لكي

أسرك وأنا أملك عدداً كبيراً جداً من المناصرين الذين يمنعهم ولاؤهم العميق لي بالتأثر بأي شيء تقدمه أو أي انتقاد تعتبره فعالاً ولكن يجب أن أنقذ أكبر قدر ممكن من أولئك الذين افتتنوا بطريقة تفكيرك وذلك أن أقدم إليهم في طياتي ما ستقدمه أنت إليهم).

يعتبر رامانوجا حوالي القرن الحادي عشر النصير الأول لهذا الاتجاه الذكي، فقد تتبع في بداية ديانته منذ ظهور جماعة الاوبنشد وبغوان جـ وأيد عبادة وشنو ودعا إلى المحبة والوفاق في شكل واضح أما رامانندا الذي خلفه فقد حطم جميع الحواجز الطبقية وسمح للناس من جميع الطبقات بالدخول بحرية في جماعته. فقد شعر أن هذه هي الضرورة الملحة في المجتمع الهندوكي. واتبع طريقته هذه (كبير)[1] الذي توفي عام ١٤٩٠ والذي بقي مرتبطاً به أكثر من ثلاث سنوات وكذلك قلده مالابهاي[2] اتشاريا وهو برهمي من (تيلنغانا)[3] الذي عمل في مدن (موترا) و(بندرابان) و(بنارس)، ثم أتى (شايتانيا) عام ١٤٥٨-١٥٣٣، وسار على خطاه وهو برهمي آخر دعا إلى الرسالة نفسها في البنغال وأوريسه وكذلك تبنت مدرسة كارتابهاجاس[4] وهي فرع من مدرسة (شايتانيا) بعض الأفكار الإسلامية والممارسات العملية.

كانت الفكرة إغراء المسلمين لمشاركة إخوانهم تحت رئاسة غير إسلامية في حين كان من الصعب تكليف الاهتداءات الفردية إلا أن امتصاص فئة كاملة كان أمراً سهلاً للغاية لأن الهنادكة هم أنفسهم مجموعة تتألف من عدد كبير من الفئات والأفخاذ تمثلها الطبقات وما تحت الطبقات. يقول التاريخ أن كل فريق من الغرباء بدأ حياته باعتباره وجوداً مستقلاً ولكن بمرور الزمن امتص الأفكار الأساسية للهندوكية وأصبح لا يتميز عن الآخرين، ونتيجة التزامل الطويل

---

(١) أحد الذين أرادوا أن يوحدوا بين الديانتين.

(٢) VALLABHAI ACHARYA

(٣) TELINOGANA

(٤) KARTABHAJAS

حصلت الهندوكية على ولائه وبدا أن ارتباط المسلمين بأخوة الهنادكة هو الخطوة في ذاك الإتجاه.

لم تكن مهمة حركة بهكتي تنحصر فقط في إيقاف النمو العددي لجماعة المسلمين في شبه القارة بل كان لها الأثر أيضاً في إدخال انحلال كبير في المعاملات الدينية عند المسلمين وبالنتيجة توصل الناس إلى تعليق أهمية كبيرة على القيم الروحية للدين على حساب جوانبه الشعائرية الظاهرة التي قوبلت بالاستخفاف. كذلك فإن إضعاف الوفاق الخارجي أدى بدوره إلى إهمال الإحساس المشترك وأتت النتيجة الأخيرة بهذا كله لتفيد بأن قلب الدين الإسلامي نفسه أخذ يزداد ضعفاً.

وبسبب التحرر في أفق التفكير عند قديسي بهكتي استطاعوا اجتذاب العديد من المسلمين إلى جماعتهم ولو إستمر هذا الإتجاه لكان له الأثر الكامل في إمتصاصهم التدريجي داخل الهندوكية. هذا ما حصل للعديد من الفئات الأجنبية التي اتصلت بالهندوكية فقد إتبعت تلك الفئات طريقة اجتماعية في الحياة تختلف تماماً عن طريقتهم الخاصة، وبمرور الزمن اعتنقوا الأفكار الأساسية للهندوكية وأخيراً عندما تأكدت قيمتهم بشكل كامل عملت الهندوكية على إمتصاصهم. وبعد أن اتحد المسلمون مع إخوانهم الهنادكة حول أول خطوة في هذا الاتجاه وتأثروا بحركة بهكتي كانت الخطوة الثانية فكرة (شمولية الأديان) في شكل فج فإذا كانت جميع الطرق تؤدي إلى القمة نفسها وإلى الحقيقة ذاتها فلا يهم إذن أن يتخذ المرء الطريق الإسلامي أو الهندوكي. ويبدو التحول في مثل هذا الوضع من دين إلى دين ليس له معنى ما دام الهدف الأساسي للهندوكية وللإسلام هو واحد. في النتيجة ليس هناك ما يدعو المسلمين أن يفتخروا بدينهم فإذا ذهب هذا الفخر لا يبقى شيء يؤكد ولاءهم لإيمانهم ويبقيهم كوجود سليم ومنفصل عن غيرهم وخاصة عندما لا يكون لإعتبارات اللون والعرق أية قيمة عندهم. فعندها يصبح إمتصاصهم في الهندوكية أمراً سهلاً وممهداً وموضوع وقت فقط.

بدا الإسلام لفترة من الوقت عاجزاً أمام هذه الطرق الذكية التي مارستها الهندوكية ضده واستمرت عملية الدمج للحضارات مدة ثلاثة قرون ووصلت ذروتها في عهد (الامبراطور أكبر)(١). وقبل قدوم أكبر قامت الهندوكية بمحاولتين خابتا وكان القصد منهما إنعاش حكم الهنادكة في البلاد، المحاولة الأولى بقيادة (راناسانغا) والثانية بقيادة (هيمو) وأكد إخفاق هاتين المحاولتين ضرورة الاستمرار في الجهود في جعل الإسلام يتآكل من الداخل. ومن حسن حظ الهندوكية أنَّ (أكبر) كان سريع التقبل لتأثيرها وسرعان ما أصبح رمزاً للنجاح الكبير الذي حققته حركة بهكتي.

جواب الإسلام:

لم يمض وقت طويل حتى شعر الإسلام بالخطر وظهر ذلك في قيام رجال الدين أمثال مجدد الألف الثاني الذي دعا المسلمين إلى الرجوع إلى الطهارة القديمة ألا وهي الإسلام. وأخيراً استطاعت غريزة جماعة المسلمين في الحفاظ على هويتهم أن تؤكد نفسها، وتجلت هذه الغريزة بوضوح في انتصار أورنك زيب على داراشكوه. فالإمبراطور أورنك زيب هو الذي وضع حداً لانهيار الدين الإسلامي في شبه القارة الهندية وهو الذي برهن أكثر من أي شخص آخر على أن أحد أسلحة الهندوكية وأعني الامتصاص قد فشل الآن وإلى الأبد. هذا ما دفع بالهندوكية إلى تغيير طريقتها وبدأت تتحدى علناً القوة الإسلامية ووجد هذا الأسلوب الجديد تعبيراً ظاهراً في ثورة ساتناميست وتحريض الهنادكة لـ (كروتيغ بهادر)(٢) لكي يشن حرباً على المسلمين باسم الهندوكية وبمجرد أن بدأ أورنك زيب يواجه هذه التهديدات سرعان ما تخلَّى الهنادكة عن شيفاجي العسكري الذي شن غارات للنهب على أراضي

(١) الامبراطور أكبر كان متزوجاً من عدة نساء هندوكيات ويبدو أنه كان متأثراً بهن وقد أقام معبداً لهن في قصره كما أنه كان يجمع بين علماء مختلف الأديان للمناظرة في الشؤون الدينية وقد اشتهر عنه أنه كان مسايراً لأحدى زوجاته يصلي صلاة الهنادكة ويقوم بكل ما كانوا يفعلونه ولعله كان يفعل ذلك لتأليف قلوب الهنادكة لأنهم هم الأكثرية في البلاد.

(٢) GURO TEGH BHADUR

الإمبراطورية. وفي عام ١٦٧٤ توج شيفاجي ملكاً على العرق الهندوكي. وفي هذه المناسبة أعلن البرهميون أن هذا المنبوذ (شودر) على أنه تجسيد للإله (رام).

ان شيفاجي هذا الذي يصفه نهرو برمز الانبعاث للهندوكية والذي يستوحي إلهامه من الكلاسيكيات القديمة بأنه شجاع ويملك الصفات العالية لتولي الزعامة.

ويقول مؤرخ هندوكي إن وراء جهود شيفاجي العسكرية والسياسية تكمن أيديولوجية وهي ما تسميها العامة بمملكة الدفاع عن الآلهة وعن البرهمية.

وقد وصف شيفاجي بنفسه مهمته على أنها تأسيس حكم ذاتي هندوكي أو سلطنة هندوكية في هندوستان. ولا عجب أن ينادى (سافاركار)[١] بحركة المرتهيين لكونها من الناحية الجوهرية حركة هندوكية ودفاعاً عن الشريعة الهندوكية من أجل الإطاحة بالسيادة المحمدية[٢] الأجنبية وتهدف أيضاً إلى تأسيس إمبراطورية هندوكية مستقلة وقوية.

ليس هناك أدنى شك بأن هذه المؤامرة الهندوكية نجحت في الإسراع بالقضاء على الإمبراطورية المغولية فقد توفي أورنك زيب قبل أن يقضي على حركة المرتهيين[٣] قضاءً تاماً بل تمكن المرتهيون في الفوضى التي أعقبت وفاته من تحقيق حلمهم في تأسيس حكم هندوكي وكذلك وضعوا مطالب هامة من أجل استقلال الهند ولكن مخططاتهم جميعها أحبطت على يد أحمد شاه ابدالي الذي سدد ضربة قاضية إلى حركة المرتهيين في معركة (باني بت[٤]) عام ١٧٦١.

---

(١) SAVARKAR

(٢) يستعمل الأجانب كلمة محمديين للمسلمين وهذا خطأ إذ أن المسلمين لا ينتسبون إلى محمد بل يستجيبون للرسالة التي حملها إليهم من الله ولذا فهم مسلمون.

(٣) قوم من الهنادكة كان لهم شأن كبير في مقاومة المسلمين.

(٤) PANIPAT

تدخل بريطانيا:

في هذه الأثنـاء ظهر منافس جديد للقوات الهندية على مسرح الأحداث ونعني بهم الإنكليز فبعد أن قاموا بتدعيم مركزهم بسرعة في مدراس وفي البنغال بدأوا بالاستيلاء على ما تبقى من البلدان بضربات سهلة الهضم إما عن طريق الغـزو أو الحيلة في حين أضـاع المسلمون عقوداً من الزمن في رثاء حالتهم وضياع قوتهم السياسية، بينما أخذ الهنادكة بشكل طبيعي يتكيفون بسرعة مع الوضع الجديد فيقدمون المساعدة الكاملة إلى الإنكليز ويحاولون كسب ودهم وبـالإضـافـة إلى ذلـك فإن الإنكليز الذين ما زالوا لم ينسوا الروح المسيحية للحروب الصليبية ضد المسلمين وساعدت هزيمتهم في حربهم مع أفغانستان على تدعيم كراهيتهم للمسلمين وقد كتب اللورد (النبرو)[1] الحاكم العام للهند في رسـالة وجهها إلى دوق ويلنغتون[2] في ٤ أكتوبر ١٨٤٢ يقول: (لم أكن أصـدق مدى رغبـة المسلمين بهزيمتنا في أفغانستان حتى سمعت هنا بعض الوقائع التي ثبتت أن هذا هو الشعور السائد حتى عند أولئك الذين يعتمدون علينا، وأما الهنادكة فقد كانوا يشعرون بالمسْرة لتوقعهم انتصار بريطانيا على المسلمين في أفغانستان. ويبدو لي أنه من غير المعقول حينما نكون واثقين من عداوة شخص واحد من عشرة من الناس أن نطمئن إلى دعم مخلص من قبل التسعة الباقين من العشرة الذين يكونون في واقع الأمر مخلصين لنـا، وعلى الفور عمل النبرو لكسب تأييد الهنادكة بعرض مهزلة استعادة البوابات التي زعم بأن محمود الغزنوي استولى عليها وأخذها إلى عاصمة ملكه سنة ١٠٢٦. إلا أن البوابات التي أحضرت من غزني مع عودة الجيوش البريطانية من أفغانستان لم تتقدم أكثر من مدينة آغرا. وقد كتب باسو عن هذا الأمر يقول: (كل هذه الجلبـة حول بوابـات معبـد سومنات كانت حيلة سياسية لأنها اعتبرت ذريعة لإرضـاء الهنادكة والحقيقة أن هذه البوابات لا تمت بصلة إلى معبد سومنات وربمـا كان اللورد النبرو يعلم ذلك تماماً وبالتالي فإن الموكب العظيم الذي

(١) ELLENBOROVGH

(٢) WELLINGTON

عرضت فيه بوابات سومنات المزعومة في طول البلاد وعرضها كانت لغاية سياسية) .

وهكذا وجد الهنادكة في الإنكليز أصدقاء لهم ، ففي حين وقع المسلمون في فوضى تامة من أمرهم بسبب عداء الإنكليز والهنادكة لهم تمكن الهنادكة من تعزيز صفوفهم وبدأ التحرك نحو إقامة اتحاد هندوكي بريطاني . وسرعان ما وجد البريطانيون فرصة مناسبة في ثورة عام ١٨٥٧ للانتقام من المسلمين والعمل على إبـــادتهم سياسياً واقتصـادياً. وهكـذا تحـطمت قوة المسلمين السياسية وضاعت ممتلكاتهم واحترق محصولهم وصودرت منازلهم والأسوأ من ذلك أنهم أصبحوا موضع شك دائم في نظر السلطة الحاكمة وحرموا جميعاً من الخدمات الحكـومية . ومن ناحية ثانية أصبـح الهنـادكـة موضع ثقة الإنكليز ورعايتهم . وأخذت الهندوكية وهي تنعم بالحماية البريطانية تستعد لمعركة أخرى أكثر رهبة ضد المسلمين ولكن هذه المعركة كانت هذه المرة بسلاح المفهوم الغربي[1] المستعار من الأوربيين للقومية أو بمعنى آخر أن يكونوا هم الحكام على اعتبار أنهم هم الأكثرية في البلاد .

---

(١) سعى الهنـادكـة والإنكليز كثيراً لكي يقيمـوا في البـلاد حكم الأكثرية على اعتبار أن الـديمقـراطية تقضي بذلـك ولكن الأكثـرية في بلاد ذات شعب واحد أمر معقول وأما الديمقراطية الغربية لا توافق الهند ولا بعض البلاد الأخرى لأن الأمور إذا أخذت بالأكثرية فالهنادكة دوماً هم الرابحون وهكذا شأن قبرص فاليونان يريدون حكم الأكثرية أي حكمهم هم بينما هناك الشعب التركي وهو أقلية فلو طبقت الديمقراطية الأوربية على قبرص لفني الأتراك .

الفصل الثاني

ولادة النهضة الهندوكية ونتائجها

إن رسوخ القوة البريطانية في الهند أتاح الفرصة أمام الهنادكة لتنفيذ مخططاتهم القائمة في أذهانهم منذ أمد طويل ألا وهي تأسيس إمبراطورية هندوكية. وكانت تلك المخططات معلقة بسبب هيمنة السياسة الإسلامية على البلاد وكانت الخطوة الأولى في هذا الاتجاه هي حل الشركة مع المسلمين التي كانت متألقة فيما مضى والتي تعود إلى أيام سلطنة دلهي يوم كان للمسلمين شأن عظيم والرجوع إلى فترة ما قبل الإسلام والهنادكة لاستلهامها.

نشوء القومية الهندوكية:

يعتبر المصلحون الهنادكة في القرن التاسع عشر رواد عهد النهضة الهندوكية ونذكر منهم في المقام الأول العالم المهيب راجا راموهن راي[1] (١٧٧٢-١٨٣٣) المؤسس المشهور لبرهموسماج التي تمثل النبضة الأولى لنزعة العنصرية في الهندوكية. وهو شديد الإعجاب بالفكر الإسلامي ومتأثر جداً بدراسته للثقافة الإسلامية ومنها القرآن الكريم كما أنه متأثر بأفكار الصوفية وقد أصبح مسلماً من الناحية الثقافية حتى إنه ذهب إلى إنكلترا كسفير لآخر إمبراطور مغولي لكي يدافع عن قضيته ولكنه كان في داخل نفسه هندوكياً بحتاً، إن رغباته العميقة التي صاغها بعبارات متحررة مثل تعاليمه الدينية، تلك الرغبات التي تمثلت في نشاطاته، كانت تهدف إلى إعادة الهنادكة إلى تعاليم الويد، وقد توجهت جميع جهوده إلى حماية الهندوكية وإصلاحها، ولكنه لم يكن يزعج نفسه لخدمة أبناء بلده من المسلمين، وهكذا يعتبر أحد مؤسسي القومية

---

(١) RAJA RAMMOHUN ROY راجا راموهن راي

الهندوكية المعاصرة. وذكر عالم هندوكي أن راجا راموهن راي بعد أن خلق[1] من جديد بفضـل دراساته الخاصة ونفاذ بصيرته وضع أمام عينيه منظراً شاملاً وعريضاً لفلسفة الاوبنشد[2]. وقد عرف را موهن راي عظمة هذه الفلسفة وعمل على إيقاظ الثقة الذاتية عند الهنادكة بماضيهم العريق.

وجاء بعد راموهن راي داننـدا سارسواتي فحمل الراية ومشى على طريقته وهو من إقليم كجرات وهو الذي أطلق شعار: الهند للهنادكة. وكان في برامجه يجب أن تكون الهندوكية الدين الوحيد لشبه القارة ويجب أن يكون الهنادكة هم الأسياد الوحيدون فيها. أما المسلمون فهم غرباء عن البلاد ويجب طردهم منها خارجاً، لهذا كان من الضروري ألا يطهّر الهنادكة دينهم فقط بل عليهم الرجوع إلى الهندوكية القديمة وتجنب جميع الانحرافات المعاصرة وبالإضافة إلى ذلك يجب حمـاية الـدين الهنـدوكي من الانتهـاكـات التي يقـوم بهـا المسلمـون والمسيحيون. فلا عجب أن يستنكر داننـدا أكل لحم البقر، ويؤسس عام ١٨٨٢ جمعية من أجـل حمـاية البقرة ويصدر قانوناً للشفقة على البقرة لكي يحرض الهنادكة ضد قتل البقرة من قبل المسلمين. والأهم من هذا كله اخترع للهندوكية سلاحـاً جديداً لتحـارب به المسلمين وهو سلاح التحول الفردي من صفوف المسلمين والمسيحيين إلى الدين الهندوكي، وكان هذا العمل في الواقع عاملاً ثورياً لصالح الهنادكة إلا أنها الآن أعني الهندوكية لم تعد تصدق بالتحول الفردي.

نشر داننـدا أفكاره من خلال حزب آريا سماج وهي منظمة إحيائية (أي إحياء الماضي) قام بتأسيسها سنة ١٨٧٥ وكان له دور حاسم في وضع قاعدة القومية الهندوكية على أساس حضارة الهنادكة وتاريخهم، وقد اعتبرت هذه المنظمة أن العهـد الويدي هو المثال الذي يجب أن يحتذى، وعملت بجهد على إقناع أتباعها بإعادة تأسيس وإنعاش النقاء القديم للحضارة الهندوكية القديمة.

---

(١) يقصد بخلق من جديد انه كون نفسه تكويناً جديداً بسبب دراساته.

(٢) أحد كتب الهنادكة المقدسة.

لقد أصبحت هذه الحركات الإحيائية الهندوكية وغيرها التي أشبعت بنزعة التحيز ضد المسلمين، في السنوات التالية، أساساً وقاعدة للحركة القومية الهندوكية ولا عجب أن يقوم سيتارامايا المؤرخ الرسمي لحزب الكونغرس بوصف هذه الحركات على أنها حركات قومية جادة وأضاف قائلاً: (كانت جميع هذه الحركات عبارة عن مجار مائية عديدة تصب في بحر القومية الهندوكية ويتوجب على الأمة استنباط تركيب يجعلها قادرة على تبديد التحيز والخرافات وإحياء الدين القديم وتطهيره والتوفيق بينه وبين القومية في العصر الحديث. ويقع على عاتق الكونغرس مسؤولية إنجاز هذه المهمة العظيمة).

ويقول (بالم دوت)[1]: (في الموجة العظيمة الأولى لليقظة القومية في سنوات ما قبل الحرب حاول قادة الحركة القومية المناضلة بناء قاعدة للدين الهندوكي من أجل إثارة الهنادكة وحاولوا أيضاً التوفيق بين اليقظة القومية والنهضة الهندوكية).

وبحسب رأي كاتب هندوكي آخر يقول: (قدمت القومية الهندوكية نفسها في الملابس الواسعة للدين الهندوكي فاخترعت الرايات والأغاني واستنبطت الرموز والشعارات التي تعتبر هندوكية من الناحية النموذجية فأغنية بنده ماترام أو (تحية الأم) التي سرعان ما أصبحت النشيد الوطني للبلاد وردت في كتاب ليكون إلهاماً للشعور الوطني فأصبحت الأصل والخلفية في العداء الهندوكي الإسلامي)، على الرغم من أنه كتب ليثير المشاعر القومية للقارىء وكتبت الأغنية بلغة سنسكريتية بنغالية راقية وهي تزخر بالمشاعر الدينية الهندوكية. وبالتالي لا يستطيع المسلمون في هذا الصرح العظيم للقومية الهندوكية أن يتأملوا بمكان محترم لهم.

ويعود الفضل الكبير في الرمز إلى الهندوكية المناضلة إلى تيلاك المحب للخصام إذ أضفى تيلاك أكثر من أي شخص آخر في العقود الأخيرة من القرن الماضي على القومية الهندوكية تحيزاً طائفياً ومناهضاً للمسلمين. إذ أنه لم يقم

(١) PALME DUTT

بإلقاء العداوة بين الهنادكة وشعب الهند بل إنه صور المسلمين أيضاً على أنهم شعب قذر وغريب عن البلاد ولأنه كان متحمساً جداً لتأجيج روح النضال بين صفوف الهنادكة فإنه قام بإحياء احتفاء (غانيش)[1] وشن حركة ترمي إلى تبسيط ما عرف بدين شيفاجي.

يبدو أن احتفالات (غانيش)[1] العامة نشأت من حركة ضد المحمديين، بدأت بعد حوادث الشغب التي انفجرت في مدينة بمبي عام ١٨٩٣ بين الهنادكة والمحمديين وأنها كانت ترمي إلى أن تجعل من الموكب الذي انتقل منه الإله إلى مكان راحته الأخير في الماء أمراً مهيناً قدر الإمكان بالنسبة إلى المحمديين وذلك بوصفهم في الصورة ذاتها في احتفال محرم عندما يلقون بالتوابيت[2] التي تمثل قبور شهداء كربلاء في البحر أو في النهر.

ستقوم جماعة تيلاك الشابة المختصة برياضة الجمباز والتي تشكل روح هذه الحركات المشاغبة بتقديم مباريات سخرية وإطلاق شعارات النضال قاصدة بذلك إثارة الشجار بين المحمديين والشرطة.

كذلك تأمل تيلاك أن يقوم باحتفال (غاناباتي) الشعبي جماعة من الهنادكة وجهاً لوجه مع المسلمين ليخلق أسباباً للشجار. ومن أجل رفع معنويات الهنادكة

(١) GANISH أو GANAPATI

(٢) التوابيت التي عناها هي في الحقيقة عبارة عن هوادج كبيرة تبلغ أحياناً بضعة أمتار ارتفاعاً يصنعها أهل الشيعة في العاشر من محرم ويطوفون بها شوارع كل مدينة فيها شيعة وقد يشارك السنيون إخوانهم الشيعيين بهذه الاحتفالات لأنها تصبح مثل عيد وتسلية للجميع وهم يعتبرون هذه الهوادج مقدسة فبعد أن ينتهوا من الطواف بها في شوارع المدينة يلقونها في نهر إن كانوا على شاطىء نهر أو في البحر لكي لا تهان. ومن لطيف ما حدث مرة أن أحد هذه الهوادج التي يسمونها (تعزية) كانت عالية جداً بحيث أنهم حينما وصلوا إلى مكان فيه شريط كهربائي كان الهودج أعلى من الشريط فاحتاروا كيف يمرون به من تحته ولا يجوز تنكيسه في نظرهم فظلوا فترة يفكرون في قطع الشريط أو في إنزال الهودج إلى الأرض حتى يستطيع أن يمر حتى أتى شخص وقال لهم: احنوا رأس الهودج قليلاً فإنه يمر وهكذا كان ولم يحتاجوا إلى قطع شريط الكهرباء ولا الانقاص من الهودج.

إلى أقصى حد حاول تيلاك في وقت واحد إنعاش مجد شيفاجي وجعله مركزاً لإنعاش الهنادكة، وقد تعامل ببراعة مع أهواء (المرتهبين) وعظم شيفاجي على أنه (بطل قومي)، وكذلك أطرى بإفراط الجريمة المخططة ببزاعة لقتل أفضل خان قائد المغول الذي أغمد شيفاجي مخلب النمر الشهير في أحشائه (ومخلب النمر هذا هو قفاز معقوف من المعدن) بينما كان ينحني لتحية شيفاجي في مؤتمر من المفروض أنه مؤتمر سلمي عقد في منتصف المسافة بين الجيوش المتنافسة وبتفويض من جيتا أكد تيلاك بأن العظماء من الرجال أمثال شيفاجي هم فوق المبادىء العامة للفضيلة وأن جريمة أفضل خان كانت هدفاً جديراً بالثناء ولمصلحة الآخرين.

وخلال عام ١٨٩٣-١٨٩٤ كانت هناك حوادث شغب في بمبي وبونا اتسمت بالقسوة المتزايدة ونجم عنها ٧٥ قتيلاً و٣٠٠ جريح وكانت هذه الحوادث بالنسبة إلى تيلاك كما قال السيد (فالنتين كيرول): «فرصة لنشر الحركة الجديدة وذلك باستغلال مشاعر الناس القديمة ضد المحمديين لنصرة هذه القضية». فلم يدع فقط إلى اجتماعات شعبية أخذت فيها بلاغته الملتهبة تصف المحمديين على أنهم أعداء الهندوكية ولكنه أنشأ منظمة عرفت بمنظمة (إدانة قتل البقرة) وقصد منها إثارة مباشرة للمحمديين الذين لم يعتبروا أكل لحم البقر تدنيساً للمقدسات.

وقامت حملة تيلاك التبشيرية ضد المسلمين بتبرير كلمات كيرول بإسهاب: «إذا دخل اللصوص بيتنا ولم نكن نملك القوة الكافية لطردهم خارجاً فعلينا دون تردد أن نغلق الأبواب في وجوههم ونحرقهم وهم أحياء. لم يمنح الإله للغرباء الهبة المنقوشة على الصحيفة النحاسية لمملكة هندوستان وقد ناضل شيفاجي لطردهم بعيداً عن مسقط رأسهم وهو بذلك لم يرتكب إثم اشتهاء الحصول على ما يملكه غيره». وقال: «لا تحصر رؤيتك مثل ضفدع في بئر، ابتعد عن قانون العقوبات وادخل في الجو الرفيع الذي يعيش فيه الصلحاء وانظر إلى أعمال العظماء من الرجال».

في البـريق المنعكس لتمجيد شيفـاجي وقف تيلاك على أنـه قائد الأمة المقرر وقد ضربت تعليماته على الوتر الحساس في قلب الهنادكة حتى إنه بلغ مرتبة التمجيد من قبل القادة الأوائل للكونغرس القومي الهندوكي الذي تأسس عام ١٨٨٥.

إن وضع تيلاك في السجن لإثارة الاستياء عام ١٨٩٧ دفع (سورندرا نات بانرجي) للرثاء في دورة الكونغرس في (امروتي) عام ١٨٩٧ قائلاً: «إن الأمة تذرف الدموع. وفي الحال أصبحت القضية التي كرس تيلاك نفسه لخدمتها قضية عدد كبير من الهنـادكـة المتـطرفين وخـاصة في البنغال ومن بين هؤلاء المؤيدين الأوائـل لفلسفـة تيلاك: (بيبن تشـانـدرا بال)[١] و(ارافيندرا غوز)[٢] و(شاترجي)». وكان تيلاك ينشر تعاليمه في صحيفة كيسارى[٣]، وفي البنغال في صحيفة يوغنتر[٤] (العهد الجديد)، التي كان يحررها بهوبندرا نات دوت شقيق سوامي فيفيكـا ننـدا وقـد لعبت هذه الصحيفة دوراً مماثلاً للدور الذي لعبته صحيفة كيسارى.

استوحى الهنادكة فكرة القومية من الدين وبتشجيع من الإنكليز للوصول إلى قوميتهم الجديدة واندفعوا بكراهيتهم العميقة للمسلمين لذا وجدوا أنفسهم الآن في موضـع منـاسب للتعامل مع المسلمين بشكل فعال. وكانوا يطالبون ـ بإلحاح ـ بإيجاد نظام نيابي للحكومة على الطريقة البريطانية ويعنون بذلك فرض حكم الأكثرية الهندوكية على الأقلية البائسة من المسلمين، ولتحقيق ذلك حاول هذا النظام بذكاء إخفاء دوافعه بتوسيع مفهومه عن القومية الهندية لكي يشمل الهنادكة والمسلمين إلا أن السيد أحمد خان أسرع سنة ١٨٨٣ وحذر المسلمين والبـريطانيين من هذا الخـطر المتفـاقم. وعنـدمـا تأسس حزب

---

(١) BEPIN

(٢) ARAVINDA GHOSE

(٣) معناها الأسد.

(٤) YUGANTER ومعناها العهد الجديد.

الكونغرس أشار على جماعته ومساعديه الدينيين أن يبتعدوا عن هذا الحزب وإلا فإنهم سيغرقون جميعاً في الفيضان المتصاعد للقومية الهندوكية المتمثل بالكونغرس.

وقد أشار مراقب أوروبي في بداية عام ١٩٠٠ إلى ذلك بقوله: إن الحزب القومي سوف يعني إحلال القومية الهندوكية محل الوطنية الهندية الحقيقية ولن يستطيع المسلمون والبوذيون المشاركة به دون تحفظات شديدة. ويقول بالم دوت: «إن التأكيد على جعل الدين محور الحركة القومية يعني إبعاد فريق كبير من المسلمين عن الحركة الوطنية».

النتيجة عندما أصبح معروفاً أن المؤسسات الشعبية وضعت قيد التأسيس قام وفد مفوض عام ١٩٠٦ من مشاهير المسلمين بالمطالبة بتمثيل نيابي مستقل وحصلوا على ذلك عام ١٩٠٩، وقد لاقت النهضة الإسلامية دافعاً آخر بعد إنشاء الرابطة الإسلامية لعموم الهند ولم يبق الهنادكة مراقبين صامتين أمام التحرك الإسلامي بل أنشأوا جهازاً موازياً في العام نفسه أي سنة ١٩٠٦ تحت اسم هندومهاسبها يهدف إلى مراقبة وحماية مصالح الجماعة الهندوكية في جميع الحالات وظل الهنادكة حتى نحو سنة ١٩١٥ يعملون ثم أخذوا ينزعون إلى القضاء على الوجود الإسلامي المستقل من مسرح السياسة الهندي وبعد ذلك وبموجب معاهدة لكهنو عام ١٩١٦ التي اعترف فيها الكونغرس بحق المسلمين بالانتخابات المستقلة بدأت فترة من التعاون بين الهنادكة والمسلمين وصلت إلى الأوج في عهد حركة الخلافة وحركة عدم التعاون ما بين عامي ١٩٢٠ و١٩٢٢ التي كانت بزعامة مو هنداس كرم تشاند غاندي[١]. ولكن بعد حل هذه الحركة ظهر العداء الهندوكي ضد المسلمين ثانية ولكن بقوة مضاعفة وبدا ذلك واضحاً في نشاط بعض قادة الهنادكة.

أصبح سوامي تشاندرا ننداالذي فتح صدره أمام رصاص البنادق في دلهي وطلب منه أن يقف في المسجد الجامع ويخاطب المسلمين، وهو شرف مميز

(١) هذا اسم غاندي وهو يدل على أنه من الطبقة الدنيا الثالثة.

لغير المسلمين أن يحصلوا عليه، أصبح هذا الزعيم المتسامح الآن القائد المثير للطائفية. وبـدأ بتنظيم حركات شودهي وسانغاتان. ويعتبر لالا راجبات راي المؤسس الشجاع للقومية الهندوكية أحد الأبطال البارزين للطائفية الهندوكية، وفي عام ١٩٢٣ تم الاعتراف بالمهاسبها الهندوكية وبعد عامين أي في ١٩٢٥ أنشيء الجناح المكافح للمهاسبها وهو الذي يعمل في الوقت الحاضر بشكل مكتوم وبسرية تامة. وقد اعترف رجال المهاسبها الهنادكة على أنهم أمة قائمة بذاتها ولا مكان للمسيحيين والبارسيين في مفهومها على القومية الهندوكية وكان هدفها السياسي تأسيس حكم ذاتي هندوكي بحت.

في عام ١٩٢٥ ظهـر كتـاب على درجة كبيرة من الأهمية تحت عنوان: (أفكاري الشخصية) بقلم لالا هارديال وصفه كاتبه بأنه وصيته السياسية واهتمت الصحـافة الهندوكية به اهتماماً كبيراً وعملت له دعاية واسعة. ويقول الكاتب المذكور: «إذا كانت هناك أية إمكانية للمشاركة بين الهنادكة والمسلمين فإن ذلك يكون كما هي الحال في الولايات الهندوكية أو كما كان العرف سائداً في عهد المهاراجا (رنجيت سنـغ). أي أن تعود إدارة الولاية إلى الهنادكة ويمكن أن يعيش المسلمون فيها ولكن لا يمكن أن تعود الولاية إلى المسلمين ولا أن تكون الإدارة مشتركة بين الهنادكة والمسلمين، والسبب في ذلك هو أن كل ولاية تعتمد كلية على عاداتها ولغتها القومية وتاريخها القومي.

ويمكن وضـع تصنيفين للولايات الحالية: الولايات الإسلامية والولايات الهندوكية ويقيم الهنادكة في الولايات الإسلامية وكذلك يعيش المسلمون في الولايات الهندوكية إلا أن إيجاد ولاية هندوكية إسلامية مشتركة فهو حماقة، ولا يمكن أن توجد مثل هذه الولاية تحت أية ظروف، لهذا نرغب بتأسيس ولايات على نمط ولاية (بارودا) أو كشمير ولسنا على استعداد لتقديم التضحيات لإيجاد ولايات شبيهة ببهاولبور[١] أو حيدرآباد، أعتقد أن وجهة نظري أصبحت واضحة الآن.

---

(١) كانت من الامارات الاسلامية ذات الشأن.

إننـا لا نحتاج إلى مساعدة المسلمين للحصول على الحكم الذاتي ولا نرغب كذلك في تأسيس حكم مشترك، لا تنظروا إلى المناطق غير الهندوكية، فإذا حصلتم على الحكم الذاتي بمساعدة المسلمين فسيظل اعتمادكم عليهم أبدياً. لهذا دعوهم يعيشون وحدهم».

يقتبس الدكتور امبدكار أيضاً هذا النص من الوصية ويقول: «أصرح بأن مستقبل العرق الهندوكي في هندوستان وفي البنجاب يعتمد على أربع دعامات وهي:

١ ـ سنغـاتـان هنـدوكي. ٢ ـ حكم ذاتي هندوكي. ٣ ـ شدهي المسلمين. ٤ ـ غزو أفغانستان[1] والحدود الشمالية ونشر شودهي فيها.

ومـا لـم تبلــغ الأمة الهندوكية هذه الأشياء الأربعة فستظل سلامة أطفالنا وأطفـالهم إلى الأبـد مهددة من قبل المسلمين ويصبح من المستحيل حماية العرق الهندوكي».

إن للعرق الهندوكي تاريخاً واحداً فقط وعادات منسجمة ولكن المسلمين والمسيحيين ابتعدوا كثيراً عن حدود الهندوكية لأن عقيدتهم الدينية غريبة وهم يحبون العادات الفارسية والعربية والأوربية. كانت أفغانستان والأقاليم الحدودية الجبلية في السابق جزءاً من الهند إلا أنها في الوقت الحاضر تقع تحت سيادة المسلمين، ومثلمـا هنـاك دين هندوكي في نيبال يجب أن يكون هناك تقاليد هنـدوكية في أفغانستان وفي مناطق الحدود. وإلا فإن الحصول على الحكم الذاتي لن يفيدنا بشيء إذا أصبح المسلمون أعداءنا وسيبدأ حينذاك عهد نادر شاه[2] وزمان شاه. في الوقت الحاضر يقوم الإنكليز بحماية الحدود ولكن هذا لا يمكن أن يدوم طويلاً، فإذا رغب الهنـادكة بحماية أنفسهم عليهم غزو

(١) ان مطامع الهنادكة أو برنامجهم السياسي هو من الفرات إلى الميكونغ وهم لا يريدون استعمار هذه البلاد بل فرض الهندوكية على أهلها.

(٢) ملك إيراني طرده الأفغان من إيران وأعاد سلطة الصفويين ثم استولى على الهند مدة ثم قتل (١٦٨٨-١٧٤٧).

أفغانستان والحدود الشمالية وإدخال أهلها في الهندوكية.

إن هذه النظرية التي سيطرت على أساليب السياسة منذ عام ١٩٢٣ وحتى الآن أثارت حركتين جديدتين ضد المسلمين وهما: حركة شودهي وحركة سانغاتان، والهدف منهما تحويل المسلمين والمنبوذين إلى الهندوكية وتقوية الهنادكة ضد المسلمين وزرع الروح العسكرية في الهنادكة وتمهيد الطريق للحكم الذاتي الهندوكي، ومن أجل خلق روح حربية ومناضلة في صفوف الهنادكة انفجرت سلسلة من أعمال الشغب المتعمدة في طول البلاد وعرضها وتحولت الشوارع إلى ميادين قتال صغيرة يتعلم فيها الهنادكة فنون الحرب ومواجهة المسلمين في لعبة إراقة الدماء. ويصف الدكتور امبدكار الفترة الواقعة بين ١٩٢٠ و١٩٣٠ بالحرب الأهلية بين الهنادكة والمسلمين يتخللها هدن قصيرة الأجل من السلم المسلح.

وحسب التقديرات المعتدلة فقد حدثت في خمس سنوات (١٩٢٣-١٩٢٧) حوادث شغب قتل فيها نحو ٤٥٠ شخصاً وجرح ٥٠٠٠ آخرون. وخلال ١٢ شهراً أي حتى نهاية ابريل ١٩٢٧ هناك ٤٠ حادثة شغب ذهب ضحيتها ١٩٧ شخصاً وجرح ما لا يقل عن ١٥٥٩ شخصاً. وفي الأشهر الستة التي تلت إبريل إلى سبتمبر ١٩٢٧ هناك ٢٥ حادثة شغب أسفرت عن وفاة مائة وثلاثة أشخاص وجرح ١٠٨٤ شخصاً. وفي الأشهر التسعة اللاحقة أي منذ سبتمبر ١٩٢٧ وحتى يونيو ١٩٢٨، شهدت البلاد ١٩ حادثة شغب خطيرة ألحقت الضرر بكل منطقة من البلاد ما عدا مدراس. وأدت ٢٠ حادثة شغب جرت خلال ١٩٢٨-١٩٢٩ إلى وفاة ٢٠٤ أشخاص وجرح ١,٠٠٠ شخص في البنغال ويقول أمبدكار إنه خطفت ٣٥,٠٠٠ امرأة في نحو ست سنوات أي من ١٩٢٢-١٩٢٧، وكذلك أعطى أمبدكار تفاصيل عن حوادث سلب واغتيال وحرق من غير تمييز بين الرجال والنساء والأطفال في ولاية كانبور. وقتل نحو ٣٠٠ شخص في حوادث شغب طائفية في شهر مارس ١٩٣١. وفي ولاية بمبي حدثت بين فبراير ١٩٢٩ وابريل ١٩٣٨ عشر حوادث شغب خطيرة

وامتدت أكثر من ٢١٠ أيام وأسفرت عن وفاة ٥٦٠ شخصاً وجرح ٤٥٠٠ آخرين. وفي معظم الحالات يكون المسلمون أكثر المتضررين.

خلال هذه الفترة حاول المسلمون عدة مرات كما حدث في المؤتمر القومي عام ١٩٢٨ ومؤتمر المائدة المستديرة عام ١٩٢٩-١٩٣٢ أن يمدوا يد التعاون إلى الهنادكة في محاولات لوضع حد لمصير سياسي مشترك إلا أن أيديهم ردت وكانوا يقابلون بالازدراء في كل مناسبة وكانت مهمة الكونغرس الهندوكي المهيمن تعديل وجهة نظر المسلمين مهما كانت معقولة أو عادلة، وكان موقف الهنادكة من المسلمين موقف الازدراء والعجرفة. وبعد أن تم الاتفاق سنة ١٩١٦ بين المسلمين والهنادكة في لكهنو على اتفاقية تمنح المسلمين حق الانتخاب المنفصل عاد الهنادكة وأنكروا هذه الاتفاقية وادعى الكونغرس بأنه سيعيد النظر في تمثيل جميع الأقليات ومن ضمنها المسلمون وعارضوا مطالب المسلمين المتنوعة المتقدمة في مؤتمر الطاولة المستديرة الثاني من أجل أخذ الضمانات في التشكيلات القادمة وكذلك في الحكم المشترك الصادر عام ١٩٣٣ والذي منح بعضاً من الضمانات للمسلمين أنكره الهنادكة وقابلوه بالاستياء ورفض الكونغرس تشكيل وزارات ائتلافية في المناطق التي حصل فيها الكونغرس على أكثرية ساحقة في انتخابات عام ١٩٣٦-١٩٣٧.

في الواقع أصبح الكونغرس في الثلاثينات طائفياً بشكل صريح في سياسته وبرنامجه وتفكيره وقد رأينا فيما سلف كيف أن حركات النهضة الهندوكية التي تشكل كثيراً من الروافد في بحر القومية الهندوكية، منحت الكونغرس الحياة وكيف أن الهندوكية المتجددة لفيفيكانندا في تطوراتها العديدة قدمت إلى الكونغرس أيديولوجية وكيف أن النهضة القومية تطابقت مع إنعاش الهندوكية منذ عهد تيلاك ومكنت غاندي من دمج التبشير بالهندوكية ومفهومه الديني بشكل لا ينفصل عن التبشير بالأهداف السياسية العامة.

يقول نهرو: يسيطر الهنادكة على القومية الهندوكية ويملكون نظرية هندوكية. وإن التقدم الذي تعرض مرة للانهيار على يد قادة التحرر أمثال دادا

بهـاي نوروجي وفيروز شاه مهتا وغوبال كرشنا غوكهال استخدم بوساطة القوة الدافعة المتجددة خلال العشرين سنة الأخيرة جاعلاً خط الحدود بين الكونغرس والمهاسبها دقيقاً أكثر فأكثر ولا يمكن التعرف عليه في أكثر الأحيان ومن هنا أتى تحذير مولانا محمد علي عام ١٩٣٠ بأن حركة غاندي لا تهدف إلى استقلال الهند التام بل إلى جعل ٧٠ مليون[١] مسلم في الهند يعتمدون على مهاسبها الهنادكة، ومهما يكن من أمر فبعد الانتصار الانتخابي غير المتوقع الذي حققه الكونغرس رفض رجال الكونغرس حتى الاعتراف بوجود أية مشكلة هندوكية - إسلامية، وقال نهرو: «ليس هناك مشكلة دينية أو ثقافية في الهند، والمشكلة الدينية أو الطائفية الموجودة هي في الواقع نزاع قائم بين أفراد الطبقة العليا من أجل تقسيم غنائم الحكم أو التمثيل في الهيئة التشريعية. وإن الكونغرس لن يعتـرف للمسلمين على أي وجـود سياسي يتـطلب اهتمـامـاً جاداً، فإذا أراد المسلمـون المشاركة في تحقيق الحكم الذاتي والاستمتاع به يجب عليهم، دون أي خيار، التخلي عن الرابطة الإسلامية والاندماج في الكونغرس. إلا أن الكونغرس لن يمنحهم مناصب وزارية لأن المسلم الذي يختار البقاء في الرابطة الإسلامية يكون بذلك قد حكم على نفسه أن يحيا في قفر، فلنقدم له الفرصة بالاتجاه نحـو الخيار الآخر ما دامت الفرصة سانحة». ليست هناك أية فكرة للتعاون مع الرابطة الإسلامية لأن هذا التعاون سيكون مناقضاً لمبدأ السيطرة الذي استولى في هذا الوقت على عقول أعضاء الكونغرس وذلك بوجود الحزب الـواحـد والاعتقـاد بأن الكـونغـرس هو الحزب الوطني الوحيد وهو الذي قاد الوزارات الجديدة في الكونغرس في طريق تبني سلسلة من الإجراءات الحاسمة بالنسبة للمسلمين، تلك الإجراءات التي لفتت انتباه كل من يهمه الأمر إلى أن الحكم الذاتي الهندوكي قد تم تأسيسه وقد أصدرت هذه الوزارات تعليمات تطلب فيهـا من السلطات المحلية إدخال موظفين إداريين في الكونغرس في جميع أعمالها وخططها المهمة وسرعان ما بدأ هؤلاء الموظفون بالتدخل في إدارة

---

(١) ما كان المسلمون يعرفون عددهم زمن الانكليز كما أنهم لا يعرفون عددهم الآن في الهند لأن السلطة تريد ذلك ولذا نرى الزعماء يختلفون في تقدير العدد.

القضايا اليومية في السلك القضائي، إلا أن القضاة وضعوا قيوداً صارمة في عدة مناسبات ضد هذا التدخل وبدأ علم الكونغرس ذو الألوان الثلاثة يرفرف فوق جميع الأبنية العامة وأحياناً دون موافقة السلطة المختصة وأصبح نشيد بنده ما ترام (تحية الأم)[1] النشيد الوطني ينشد في جميع المناسبات الرسمية وغير الرسمية وكذلك في المدارس قبل البدء بالمهام اليومية. أما الابتهال إلى الآلهة (كالي) فإنه كان عبادة الوثنية. والأسوأ من ذلك كان يطلب من أولاد المسلمين مع أولاد الهنادكة أن يصلوا بأكف متلاصقة أمام صورة الآله (ساراسواتي)، وفي الاحتفال بذكرى ولادة غاندي عليهم أن يصلوا أمام صورته كجزء من الاحتفال بذكرى ولادته.

من جهة أخرى شن الكونغرس حملة ضد ذبح البقر ومنعت البلديات المسلمين من بيع لحم البقر ومنع إعطاء تراخيص للجزارين بذبح البقر وكانوا يتعرضون لهجوم من قبل عصابات هندوكية في عدة مناسبات لمنعهم من ذبح البقر. ووضعت قيود صارمة على ذبح الحيوانات للأضاحي التي يقدمها المسلمون في عيد الأضحى[2]، وقد رمى القانون المقدم إلى البرلمان لحماية البقر، إلى فرض قيود صارمة على ذبح الحيوانات ولو كان ذلك لأغراض اجتماعية ودينية. لقد بدأ شبح شيفاجي ينتشر في مناطق الأكثرية الهندوكية.

قامت حكومات الكونغرس في محاولة لإضعاف مكانة الثقافة الإسلامية بتشجيع استعمال اللغة الهندية كأداة لإصدار التعليمات وأهملت القراءة والكتابة باللغة الأردية ورفضت الجمعيات والمحاكم البلدية العروض المقدمة إليها باللغة الأردية، وكذلك العرائض التي تقدم إلى مجلس النواب إذا كانت باللغة الأردية تعاد صياغتها باللغة الهندية. وبلغ الأمر ذروته عندما وضعت خطة ويديا مانديرِ[3] التي تنص على إقامة معهد للتعليم في كل قرية أو مجموعة من

(١) يقصدون بالأم الهند والنشيد مملوء بالشتائم للمسلمين.

(٢) يسمي المسلمون في الهند وباكستان عيد الأضحى عيد البقر لأنهم أكثر ما يضحون بالبقر.

(٣) VIDYA MANDIR

القرى تقع على بعد ميل واحد ويتوفر فيها ٤٠ ولداً وبنتاً بلغوا السن القانونية للدخول إلى المدرسة، وتنقل الثقافة في هذه المعاهد إلى السكان بلغة الأم، ويمكن أن تكون هناك ويديا ماندير مرتهية وويديا ماندير هندية وويديا ماندير اردية. هذا من الناحية النظرية ولكن الواقع انه يتم الاستغناء عن اللغة الأردية عملياً في المناطق التي تسيطر عليها أكثرية هندوكية لا سيما وإنه يستحيل جمع ٤٠ ولداً في مسافة ميل واحد للسماح بإقامة ويديا ماندير اردية، كذلك يبدو أن بعض الكتب المفروضة في المدارس تعمل على تمجيد الهندوكية على حساب الإسلام، ولا يسعُ المسلمين في هذه الحالة إلا الاعتقاد بأن أطفالهم يلقنون تدريجياً طرق التفكير الهندوكي.

وإلى جانب الهجوم الثقافي شن الهنادكة سياسة منظمة بهدف اضطهاد المسلمين وقد انفجرت بسبب تستر الموظفين حوادث شغب طائفية في أجزاء عديدة من البلاد وذلك خلال عامي ١٩٣٧-١٩٣٩ أي عندما حكم الكونغرس المناطق وكان هناك ٧٢ حادثاً في بهار و٣٣ حادثاً في الولايات المتحدة وعدد كبير من الحوادث في المناطق المركزية وتعرضت مشاعر المسلمين الدينية للاستفزاز الشديد: فاضطهد الجزارون المسلمون، وألقيت لحوم الخنازير[١] في المساجد واستنكر الأذان للصلاة وكان يقاطع بأصوات مستهجنة، وعزلت أماكن بيع المسلمين عن غيرها ومنع المسلمون من الاستقاء من آبار القرية.

أدى كل هذا إلى إثارة لهيب الجنون والحقد الطائفي، فجعل الطائفتين في معسكرين متنافرين، واعتبر المسلمون أن الإجراءات التي اتخذها نظام الكونغرس في الولايات ما هي إلا جزء من خطة الكونغرس لتجريدهم من الدين الإسلامي. وأثبتت هذه الإجراءات رأي محمد علي جناح الذي ناضل من أجله فقد كشفت الأكثرية عن خطتها وهي بأن هندوستان للهنادكة ولكن الكونغرس استطاع أن يتستر تحت اسم القومية، ولم يتهم محمد علي جناح رجال الكونغرس بأنهم عاملوا المسلمين بطريقة أسوأ من الطريقة التي عامل بها

(١) للكيد للمسلمين يلقي الهنادكة لحوم الخنازير في المساجد.

البريطانيون الهنود فقط بل شعر أيضاً بأن الكونغرس قد قضى على كل بريق للأمل بالتوصل إلى تسوية هندوكية - إسلامية على الطريقة التي وضعتها اللجنة الملكية. ولكي يدعم ويثبت اتهاماته للكونغرس دعا إلى تأسيس لجنة ملكية مهمتها التحقيق في شكاوى المسلمين، غير أن الحرب العالمية الثانية كانت قد غمرت أوروبا بجحيمها واستقالت وزارات الكونغرس احتجاجاً على نائب الملك لإعلانه الحرب نيابة عن الهند دون استشارة الحكومات الوطنية. وبما أن حكومة الهند، أي الإنكليز، كانوا حريصين على أن يتعاون الكونغرس والهنادكة معهم في الجهود الحربية فإنهم لم يريدوا أن يزيدوا من غضب الهنادكة فلم يعينوا اللجنة التي طلبها جناح ولا تابعوا القضية وإزاء هذا الوضع وجد المسلمون شيئاً من الراحة وأدوا صلاة الشكر لله لانتهاء حكم الكونغرس واحتفلوا في ٢٣ ديسمبر ١٩٣٩ بيوم أطلقوا عليه اسم يوم الخلاص.

وكان هذا يعني انهيار الأمل الضعيف الذي كان يعلقه المسلمون على الهنادكة من أجل إيجاد قومية هندية لا سيما وأن الكونغرس قد تصرف بوعوده وإدارته خلال سنتي حكمه ١٩٣٧-١٩٣٩ تصرفاً دلَّ دلالة واضحة على ما يجب أن يتوقعوه من الكونغرس عندما تتشكل الحكومة الفيدرالية الهندية، فلا عجب إذن أن تصل فكرة التحرر من الحكومة الفيدرالية إلى نقطة اللارجوع عند المسلمين فقد أيقن المسلمون بعدم إمكانية تحقيق دولة متعددة القوميات. وقد أدى هذا إلى إعادة توكيد وضعهم الخاص في الجهاز السياسي الهندي، فقدموا طلباً رسمياً يعلنون فيه عن عزمهم على خلق قومية منفصلة عن الهنادكة وطالبوا عام ١٩٤٠ باسم المسلمين إنشاء دولة باكستان في المناطق التي هم فيها أكثرية. فقد أتى هذا التصرف جواباً على تحدي الهنادكة بأن الهند لهم. ومنذ ذلك الوقت استحوذت فكرة الباكستان على عقول المسلمين بشكل قوي وأثارت حماستهم إلى حدٍّ لم يسبق له مثيل، وبدا أنهم لن يقبلوا بأي شيءٍ يحول بينهم وبين إقامة وطن مستقل لهم. وحاولت حكومة بريطانيا تنفيذ (خطة كريبس لعام ١٩٤٢) وخطة (بعثة اللجنة الوزارية بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٤٦) أن تبقي على وحدة الهند سليمة وأن تتوصل إلى تسوية بين المواقف المتناقضة للكونغرس

الهنـدوكي والـرابطة الإسلامية إلا أن هذه الجهود انهارت على صخرة العناد الهنـدوكي وبدا واضحاً أن الكونغرس قد صمم على عدم السماح للمسلمين بالحصول على نصيب مماثل لهم في حكم البلاد وحتى أن الكونغرس لم يكن مستعداً لمنح المسلمين حصة معقولة من حكم البلاد، أي منحهم الاستقلال في المناطق التي يشكلون فيها الأكثرية وذلك وفق خطة اللجنة الوزارية.

جواباً على معارضة الكونغرس للرابطة الإسلامية واتخاذ التدابير لتشكيل حكومة بمـوجب خطة بعثة اللجنة الملكية فقد ألغت الرابطة الإسلامية موافقتها السـابقـة على الخـطة المذكورة والتصميم على القيام بعمل مباشر إذا دعت الحاجة للحصول على باكستان. ومن أجل تفسير ما تعني كلمة (عمل مباشر) دعت الرابطة إلى التقيد بيوم عمل مباشر وهو يوم ١٦ أوغست ١٩٤٦. وكان من المفترض أن يكون ذاك اليوم يوم للمظاهرات السلمية والقرارات الرزينة إلا أنه تحول إلى يوم تقام فيه طقوس العربدة وإراقة الدماء من بمبي حتى البنغال؛ ففي بمبي تعرض موكب إسلامي لهجوم هندوكي وفي كلكتا هاجم الهنادكة تجمعاً للمسلمين في المسجد وقد أدى هذا العمل إلى حوادث شغب على نطاق واسع وقد عرفت منذ ذلك الوقت هذه الحوادث باسم مجزرة كلكتا العظمى.

ومن الجـديرْ بالـذكـر حول هذا الموضوع أن نذكر بعض ما حدث بين الـطائفتين فمن ذلـك عنـدمـا كان المسلمـون يحتفلون بانتصـار الرابطة في الانتخابات التي جرت من أجل مجلس النواب المركزي في ١١ يناير ١٩٤٦ قام سردار والا بهـاي بتيل الرجل الحديدي في الكونغرس بتهديد المسلمين بحرب أهلية إذا استمروا في إصرارهم على خلق باكستان وصرح في خطاب له ألقاه في أحمدآباد في ١٥ يناير ١٩٤٦ بما يلي: «لقد استولت الرابطة الإسلامية على المقـاعـد الإسلامية قاطبة ولكن لا يمكن الحصول على باكستان بهذه الطريقة بل إذا أراد المسلمون الحصول على باكستان يجب أن يقتتل الهنادكة والمسلمون وستكون هناك حرب أهلية». وقال غاندي من قبل في عام ١٩٤٤: «إذا كان الحصـول على باكستـان يعني سيادة مستقلة مطلقة ولا يكون شيء

مشترك بين الفريقين فأقول إنه اقتراح مستحيل التنفيذ وهو يعني حرباً لا هوادة فيها». وفي منتصف عام ١٩٤٦ كتب يقول: «لم نصل بعد إلى غمرة الحرب الأهلية ولكننا أصبحنا على مقربة منها وإننا نواجهها في الوقت الحاضر. لهذا يمكن اعتبار مجزرة كلكتا العظمى هي الفاتحة المثيرة للحرب الأهلية الموعودة».

مجزرة كلكتا العظمى:

تعرضت المواكب الإسلامية العزلاء لهجوم كاسح اجتاز المدينة كلها وأصبحت معظم المناطق التي يسود فيها العنصر الهندوكي مراكز لموت المسلمين وخراب ديارهم. هذا على الرغم من وجود وزارة الرابطة في الحكم في البنغال، وأثبت التحقيق الرسمي الذي جرى فيما بعد تستر رجال الشرطة على حوادث القتل في تلك المناطق.

أكدت الشهادة الحيادية النظرة العامة بأن الهنادكة هم الذين أطلقوا شرارة حوادث الشغب لاستيائهم من قرار وزارة الرابطة بجعل يوم العمل المباشر يوم إجازة رسمية.

وأحد الأسباب الرئيسية لهذا الاستياء يعود إلى أن الكونغرس حتى ذلك الوقت كان يمتلك حق إجبار الناس على التوقف عن العمل وشل حركة المواصلات العامة في كلكتا وتحديد الإضرابات لهذا يرفض الكونغرس بشدة وجود أي منافس آخر وخاصة الرابطة الإسلامية.

في مجال الدعاية السياسية ألقى الهنادكة خطابات مثيرة للشغب وبلغ عدد الحوادث الناجمة عن حوادث الشغب موت عدة آلاف، ففي ليلة واحدة فقط نقلت ٤٥٠ جثة من الشارع على يد ثلاث كتائب بريطانية وبعد بضعة أيام وجدت الجثث في المجاري وأحواض المياه. في أعقاب حوادث العنف هذه وإراقة الدماء تشكلت حكومة كونغرس مركزية بحتة في ٢ سبتمبر ١٩٤٦ بموجب شروط خطة بعثة اللجنة الوزارية، وبما أن الرابطة قد رفضت الخطة بسبب

النفـاق البـريطاني وبسبب رفض الكونغرس الموافقة على التعاون مع الرابطة وتشكيل حكومة مركزية دون شروط وطلب من الكونغرس تشكيل حكومة مؤقتة ومعنى ذلك أن الإنكليز قد تجاهلوا وجود المسلمين وكان لهذا التجاهل عواقب سيئة إذ استقبله المسلمون بالأعلام السود دلالة على العصيان. والأهم من هذا أن حلول حكم الكونغرس في المركز أصبح كما كان في السابق إشارة لموجة جديدة من أعمال إراقة الدماء وإحراق المباني وانتشار السلب والنهب في كل مكان؛ ولم يمر يوم دون أن يقتل العديد من الرجال والنساء والأطفال الأبرياء أو تشويههم وحرق الممتلكات أو نهبها.

وتقول المعلومات الموثوقة إن حوادث الشغب الطائفية التي هزت البلاد من جميع أركانها في شهر سبتمبر ١٩٤٦ كانت إنذاراً عن المحنة تحت رعاية حكام الكونغرس، وأدت حوادث الحريق القليلة والمنتشرة إلى حريق هائل وكبير في بهـار ذهب ضحيتـه، وفق تقرير وكالة الأنباء، أكثر من ٣٠,٠٠٠ شخص. ولكن هذا الرقم مجرد تخمين، فلنرجع الآن إلى مجزرة كلكتا في شهر أوغست ١٩٤٦ :

إن حوادث القتل التي جرت في كلكتا كانت لها آثارها في منطقة نوكهالي في البنغال الشرقية حيث قتل ٢٠٠ شخص هندوكي، وهناك حادثتان مختلفتان تدلان على أنه لولا المحرضين لما حصل ما حصل أما الحادثة الأولى فهي: إن الروابط القروية بين أفراد الطائفتين هي في الغالب التي سيطرت على الوضع ففي معظم الحالات كان الجيران المسلمون هم الذين يحاربون المهاجمين لحماية إخوانهم من الهنادكة وقد صرح قاضي المنطقة الأوروبي بأن حوادث السلب والخطف والزواج القسري كانت نادرة ولم يصل إلى سمعه أية معلومات عن هذه الحوادث، والحادثة الثانية: هي أنه حينما وصلت الأخبار إلى كلكتا وصل إلى المدينة جماعة من الهنادكة ولكن لم يمض وقت طويل حتى أسرع رجـال من الرابطة الإسلامية إلى مسرح الأحداث وتم التفاهم بين الفريقين، وكبحت حوادث الشغب بسـرعـة وبقـوة واعتقـل المذنبون وعوقبوا، واتخذت الإجراءات التأديبية.

على الرغم من أن العدد الإجمالي للضحايا في هذه الحادثة كان دون ٣٠٠ قتيل إلا أن الصحافة الهندوكية الهيستيرية نشرت قصصاً مخيفة ومزيفة أدت بدورها إلى أضرار غير محدودة في الهند إذ أضرمت النيران في بهار ويوبي وقام الهنادكة يطالبون بالثأر.

تقرر جعل يوم ٢٥ أكتوبر ١٩٤٦ يوم ذكرى بوكهالي وقام زعماء الكونغرس بإطلاق مواكب ضخمة امتدت على طول خمسة أميال في ولاية باتنة وثلاث أميال في شابرا وفي أماكن أخرى اصطفت الجماهير في شوارع المدن والقرى وهي تهتف بشعارات مثيرة وبذيئة مثل: (الدم بالدم)، (اضربوا جناح بالرصاص)، (اجعلوا من باكستان مقبرة)، وغير ذلك من الشعارات الأخرى، وألقيت في هذا الاجتماع خطابات عنيفة من قبل زعماء الكونغرس أمثال مورلي مانوهارا براشاد لحض الجماهير على الأخذ بثأر نواكهالي.

بدأت عملية الإبادة في ولاية باتنة نفسها وامتدت سريعاً إلى كامل المنطقة وانتشرت جماهير الهنادكة المحتشدة والمجهزة بأسلحة قتالة في أطراف البلاد تذبح الرجال والنساء والأطفال، وتدمر جميع القرى فانهارت المناطق بأكملها، وقد لاقت حشود الهاربين الذين استقلوا القطارات أعمالاً وحشية إذ أنهم أنزلوا من القطارات وذبحوا ذبح النعاج. والصورة الأكثر سوءاً هي اشتراك حراس القانون والذين يمارسون الأعمال الخيرية مع المشاغبين في الذبح والقتل، وكذلك تعرضت عدة قرى تقع على بعد عدة أميال فقط، وعلى مرأى من منزل الحاكم في باتنة للحصار وحرقت. وفي كثير من القرى مثل مانورا، وبونبون وتاريغانا وماسورهيم كيلا، وتشس تيبور، وبالوار بور، وهيلسا، وآتاساري، وتلهارا، وبانيبور، ومنصور غنج. ونكتفي بذكر هذه القرى فقط التي لا يفصلها عن مراكز الشرطة سوى مسافات قصيرة ومع ذلك لم يتخذ أي إجراء من قبل الشرطة أو القضاء لإنقاذ حياة المسلمين العزل وممتلكاتهم.

وبينما كانت جميع هذه الحوادث المخيفة تجري، أطلقت حكومة بهار تصريحاً غريباً إذ قالت إنها لن تلجأ إلى القوة لكبح جماح العنف، بل إنها

ستلجأ إلى ضم الأكف والكلام لتهدئة الخواطر. وفي مؤتمر رسمي ضم جماعة من الهنادكة والمسلمين عقد في ٣١ أكتوبر ١٩٤٦ لمناقشة حوادث الشغب، قال رئيس الوزراء في بهار بأنه ما دام هو رئيساً للوزارة في الحكومة فإنه لن يسمح للجيش البريطاني بأن يطلق نيران أسلحته على المشاغبين من الهنادكة (وكان هذا الموقف من قبل رئيس الوزراء موقفاً طائفياً بحتاً)، وبالتالي فإنه على الرغم من أن حوادث الشغب بدأت يوم ٢٥ أكتوبر إلا أن القوات المسلحة لم تستدع إلا بعد خمسة أيام، أي في ١ نوفمبر، ولم تنتشر هذه القوات حتى ٧ من الشهر ذاته، مما أدى إلى خراب استمر ثلاثة عشر يوماً.

في الواقع كانت مذبحة بهار هائلة وتدعو إلى الثورة وغليان الدم، وكانت أفضل طريقة محببة عند هؤلاء المجرمين لقتل طفل هي شطره إلى شطرين وهو حي، أو سحقه بين درفتي الباب. وكانوا يلقون الجثث حية في المياه بعد تقطيع أطراف أصحابها وكسرها، وحاولت الحكومة بشدة التكتم على جميع الأخبار ولكن بعد عدة أيام، نجا بعض الهاربين إلى كلكتا فاتصل رئيس البلدية بولاية لاهور لتحذير المسلمين القاصدين السفر من المرور عبر بهار. وكتب السر فرنسيس توكر عن جميع الحوادث المفزعة التي حصلت عام ١٩٤٦ ومما قاله: كانت هذه المذبحة المخيفة مثيرة للأعصاب وكان الجانب الأكثر خسة فيها هو الإنقلاب المفاجيء للجماهير الهندوكية وهي كاملة العدة والمخطط لقتل الأقلية المسلمة الذين عاشوا هم وآباؤهم في صداقة وثيقة طول حياتهم مع جيرانهم الهنادكة، من الصعب جداً معرفة ذاك العقل المدبر لخطة استئصال المسلمين المحكمة والمخططة تخطيطاً علمياً، بل كل ما نعرفه هو أن الأمر قد تم وفق خطة محكمة وموعد ثابت، ولو لم تكن هناك خطة مرسومة لما استطاعت تلك الجماهير الضخمة والمجهزة بأسلحة كاملة أن تتجمع في وقت واحد وأن تتحرك بهذا الهدف الواضح على ما فيه من خبث ولؤم.

بلغ عدد القتلى من المسلمين رجالاً ونساءً وأطفالاً في هذه المجزرة القصيرة والوحشية ما بين ٧ وبين ٨ آلاف شخص. وكانت الأعمال الوحشية

المرتكبة فظيعة جداً وإنذاراً لأولئك اللاجئين إلى ولاية غارموكتسوار.

بعد عدة أسابيع قام المشاغبون بتقطيع النساء والأطفال ثم ذبحهم بوحشية لا يستطيع الشخص المتمدن حتى أن يستحضرها في ذهنه.

لاقت هذه الوحشية التي لم يسبق لها مثيل صدى في مجلس العموم البريطاني حيث وصفها تشرتشل في ١٢ ديسمبر ١٩٤٦ بأنها دلالة منذرة لما يمكن أن يحدث في المستقبل، وبعد إطلاعه على تقارير من شهود موثوق بهم قال: «بأن حوادث بهار قد فاقت بوحشيتها الأعمال الأرمنية الوحشية التي استغلها (غلادستون) مرة لإثارة المشاعر الأخلاقية لحزب الأحرار البريطاني، حتى إن بعض رجال الكونغرس صدموا مما حدث، واتهم (جي براكاش ناراين) الأكثرية في بهار بارتكاب جرائم وحشية وأعمال تدل على جبن شديد وأخلاق دنيئة». وأضاف يقول: بأن ما حدث في بهار سيبقى وصمة عار أبدية في تاريخ سير وزارة الكونغرس والأكثرية. أما نهرو فلم يصدق بأن الكائنات البشرية يمكن أن تتصرف على هذا النحو.

قال غاندي، وهو الخبير في إطلاق العنان للتصريحات، ما يلي: «إن الجرائم المرتكبة في بهار من حيث العدد والوحشية فاقت ما حدث في نوكهالي». واعتبر غاندي أن سلوك وزارة الكونغرس في بهار شائن ومخزٍ، أما جناح فقد أدان من جانبه الوحشية في أي شكل أو مظهر كانت إلا أنه حذر من الانتقام أو الأخذ بالثأر في المقاطعات التي يسود فيها المسلمون رداً على ما حدث في بهار وكذلك توسل إلى المسلمين أينما كانوا يشكلون أكثرية ساحقة أن يبذلوا ما بوسعهم لحماية الأقليات غير المسلمة، والدفاع عنها، وخلق إحساس كامل بالأمان والثقة بين تلك الطبقات.

يعتقد توكر بأن السلطات المسؤولة ومن ضمنها الوزارات لم تفعل شيئاً من أجل إيقاف المجزرة ويقول: «إن الأمر الذي أثار موظفينا في ذلك الوقت هو الهدوء الذي استقبلت فيه الوزارات الهندوكية الروايات المفزعة والصادقة عن

الأعمال الوحشية المرتكبة، وبدا أنهم لم ينزعجوا مما حدث. ومما أيد هذه اللامبالاة الرسمية عدم إيقاف مجرم هندوكي واحد. ومن ناحية أخرى بذلت الحكومة ما بوسعها لإزالة كل الأدلة ضد الثائرين، وسلطت الأضواء على الأعمال التي يرتكبها المسلمون». وذكر مثالاً على ذلك من بين الأمثلة الكثيرة ما يلي: «ذكرت صحافة حكومة بهار في ١٧ نوفمبر أن عدد الإصابات في نغر نوزا في مركز شرطة تشاندي في مقاطعة باتنة بلغ ٤٠٠ إلى ٥٠٠ قتيل، وبعد أقل من أسبوع واحد أعلن وزير الإعلام في حكومة بهار أن عدد الوفيات كان ١٤ أو ١٥ وفاة فقط». إن ذاكرة الشعب ضعيفة، ولا شك ولكن ليس إلى هذه الدرجة المضحكة. وفي بحر أقل من شهر تكررت حوادث بهار في (غارموكتسوار) في يوبي، حيث يقول عنها توكر ما يلي: «قتل كل مسلم من رجل وامرأة وطفل بوحشية مروعة حتى النساء الحوامل، بقرت بطونهن، ومزقت الأجنة غير المولودة وقذفت أدمغتهم على الجدران وعلى الأرض، وكان المعتدون يوثقون النساء والأطفال من أرجلهم ثم يمزقونهم إرباً إرباً، وقام هؤلاء الأوغاد أيضاً بسلب المتاجر وحرقها، وإلقاء الأموات فوق ألسنة اللهب. ثم يقف قتلة النساء يضحكون بمرح وهم يرون الحوانيت تحترق».

في هذه الأيام لم يحرك الهنادكة في غار موكتسوار ساكناً لإيقاف الأعمال الوحشية ضد المسلمين ولم يرفعوا صوتاً للاحتجاج على هذه الأعمال، ولكن عملية القتل توقفت تماماً لأنه لم يبق أحد من المسلمين من رجال ونساء وأطفال ليقتلوه، بل قتل من قتل وفر الباقي من البلاد.

والأمر الأكثر مأساوية هو أنه حتى هذه الجرائم الفاحشة، والحرائق المنتشرة في البلد لم تستطع أن تعيد إلى زعماء الكونغرس المشعوذين العقل السليم أو أن تثير مشاعرهم، بل سمح لهم على العكس من ذلك بعقد اجتماعات شعبية في جميع هذه المناطق المتضررة كل أسبوع تقريباً حيث يلقون الخطابات المثيرة. ويكفينا هنا ذكر مثال واحد مقتبس من خطاب أحد المسؤولين الذي يوازي بأهميته رئيس الكونغرس وهو اتشاريا كريبالاني الذي

أكد في كلمة له ألقاها في ميدان بانكيبور في ولاية باتنة في ٢٢ فبراير ١٩٤٧ قائلاً: «لقد انتهى عهد البريطانيين وتلاشت قوتهم، ولن يفيد البكاء على حصان ميت، بل علينا أن نحارب الأعداء داخل معسكرنا، ويجب ألا نلحق أي ضرر بالمسلمين. ولكن يجب أن نقضي على الرابطة الإسلامية. فعندما تكون الرابطة الإسلامية تمثل نحو ٩٠٪ من المسلمين وفق انتخابات ١٩٤٥-١٩٤٦ يتساءل المرء: كيف يمكن القضاء على الرابطة الإسلامية دون إلحاق الضرر بالمسلمين؟ أعتقد أن المعنى الضمني واضح جداً ولا يمكن إساءة تفسيره».

ملحق للفصل الثاني

التسلسل الزمني لحوادث الشغب في شهر سبتمبر ١٩٤٦م

في ٢ من سبتمبر قتل ٧٠ شخصاً وجرح ٢٥٠ آخرون في بمبي، وكان هناك حوادث حرق وسلب ونهب في كل أنحاء المدينة وفرض حظر التجول لمدة ٢٤ ساعة في عدة مناطق، فتحت الشرطة نيران أسلحتها ١٢ مرة لقمع الشغب. في ولاية أحمد آباد اعتقل ٢٧ شخصاً لخرقهم حظر التجول وسجن ١٢ آخرون وطعن شخصان في اله آباد[1] واعتقل ٥٠ وصدر القرار رقم ١٤٤[2] وفرضت غرامات جماعية بلغت ٢٠,٠٠٠ روبيه.

في ٣ سبتمبر بلغت الوفيات في بمبي ١٠٩ أشخاص وجرح ٣٤٩ آخرون. وجرت معارك ضارية في الشوارع وخاصة بجانب حدائق فكتوريا ولجأت الشرطة إلى استعمال السلاح في ١٥ مكاناً ولجأ الجيش مرتين إلى استعمال أسلحته أيضاً.

في ٤ سبتمبر بلغت نتيجة الحوادث في بمبي ١٤٦ قتيلاً و ٤٨٤ جريحاً، وإتبع المشاغبون أسلوب الكر والفر وكانت هناك ٦ حوادث سلب و٧ حرائق، وارتفع عدد المعتقلين إلى ١١٧٠. وفي ولاية (ناسيك) قتل ٦ أشخاص وجرح ٣٢ آخرون، واستعملت الشرطة أسلحتها ٣ مرات واستدعي الجيش من (ديولالي)، وفرض حظر التجول من الليل حتى الفجر. وفي كلكتا طعن شخص واحد واعتقل سكرتير المهاسبها (المجلس النيابي) المحلي لاشتراكه في عمليات الحريق.

(١) هكذا يكتب أهل الهند اسم بلدة الله آباد.

(٢) هذا القرار يقضي بعدم اجتماع أكثر من أربعة أشخاص.

في ٥ من سبتمبر تجددت الحوادث في كلكتا وكان هناك عدد من حوادث الـطعن أسفرت عن مقتل ٣ أشخاص وجرح ٧ آخرين، وتوقفت حركة النقل والمواصلات. وفي ولاية ناسيك ألقي القبض على ٣٠٠ شخص بسبب انتشار التـوتر في أماكن عديدة من المدينة، وأمرت الجيش بالاستعداد. وفي بمبي حدثت حوادث حريق كثيرة وطعن وأعمال عنف أسفرت عن مقتل ٢٠١ شخص وتعطلت حركة التزود بالمـؤن في ٦ من سبتمبر انفجرت حوادث شغب طائفية في أمروتي وفرض حظر التجول من الليل حتى الفجر وامتد حظر التجول أيضاً إلى دلهي، وامتد التوتر إلى لكهنو حيث صودرت ٢,٠٠٠ قطعة سلاح قاتلة واستمرت حوادث اعتداء متفرقة في بمبي أسفرت عن وفاة ٢١٨ شخصاً وجرح ٦٥٣، وهرب النساء والأطفال من المدينة واعتقل ٩٤ شخصاً.

في الســابع من سبتمبر سيطر التوتر الطائفي على ولاية ملتان وأعلن عن حوادث طعن متفرقة وفرض حظر التجول وأعلن القرار رقم ١٤٤ في المدينة. وفي ولاية آغرا أصيب سكانها بالذعر من إعلان القرار رقم ١٤٤ وبدأت دوريات الشـرطة تجول في أنحاء المدينة. وفي بمبي اضطرت الشرطة إلى استعـمال السلاح وبلغ عدد القتلى ٢٢٥ شخصاً والجرحى ٦٨٠ شخصاً واستمرت هجرة الناس من المدينة.

وفي الثامن من سبتمبر قتل ١٢ شخصاً وجرح ٣٨ آخرون في بمبي وامتدت الحوادث إلى ميروت حيث هاجم الهنادكة المسلمين في بتشرا خورد(١) وأسفرت عن مقتل مسلم واحد وجرح ٣٠ آخرين. واعتقل مئة شخص في كلكتا وفي ولاية آغرا منع حمل السلاح القاتل.

وفي ١٠ سبتمبر بلغت نتيجة الحوادث في بمبي ٢٤٢ قتيلاً و ٧٢٩ جريحاً وأعلن عن ٤ حوادث طعن ونهبت المتاجر، وفي كلكتا لجأ ١٢,٩٠٠ شخص إلى معسكـرات الهـاربين من الشغب واعتقل ٢٠ هندوكياً في لاهور لخرقهم

---

(١) BACHRAKHURD

القرار ١٤٤ . وأعلن عن حوادث شغب طائفية في (جولندور)[1] حيث جرح ٦ أشخاص وفرض حظر التجول وأذيع القرار رقم ١٤٤ .

وفي ١١ سبتمبر، ساد التوتر في عدة مناطق في بمبي وبقيت المعامل مغلقة .

وفي ١٢ سبتمبر، أعلن عن أول كارثة غير هندوكية في بمبي ، ألقيت الحجارة على العمال وصودرت الأسلحة المميتة من أماكن العبادة .

في ١٣ سبتمبر، أعلن عن ٥ حوادث طعن في شمال كلكتا ، وقطعت حركة المواصلات ، وأذيع القرار رقم ١٤٤ في بونا . انتشرت حوادث الشغب حتى بمبي إذ أعلن هناك عن حادثتي طعن .

في ١٤ سبتمبر كان هناك ٢٥٧ حادثة وفاة وجرح ٧٨١ شخصاً في بمبي وأطلقت عيارات نارية من مسدس من سيارة مسرعة . وحدثت حوادث قتل وجرح عديدة شملت الأطفال الصغار وجرح ١٤ شخصاً في دهاكة وقتل شخص واحد ونهبت عدة متاجر واعتقل ثلاثة أشخاص بسبب انتقاد ، وانشلّت حركة البريد وطعن ٥ أشخاص وأعلن عن حوادث حريق وأعلن أيضاً عن حوادث إعتداء منتشرة في شمال كلكتا . واستمرت الإضطرابات في بمبي وأسفرت عن مقتل ٢٦٢ شخصاً وجرح ٧٩١ آخرين .

في ١٦ سبتمبر قتل ٢ آخران وجرح ٢١ شخصاً في بمبي . وهناك ١٤ حادثة طعن وأربعة إعتقالات وفي أحمد آباد ألقيت مادة متفجرة على مركبة يجرها ثور وقبض على ٣٧ شخصاً مشبوهين وطعن ٨ أشخاص من بينهم امرأتان في دهاكة وارتفع عدد الوفيات إلى ٣٥ شخصاً . وهناك حادثتا حريق واعتقال ٣٦٥ شخصاً ، وفرضت الغرامات المالية ، وحدث اصطدام طائفي بين الطلاب في سيلهت جرح فيها عدد من الطلاب وأذيع القرار ١٤٤ .

وفي ١٧ سبتمبر نهبت المتاجر في بمبي واستعمل الجيش الغاز المسيل

---

(١) JULLUNDUR

للدموع لتفريق المشاغبين واستعملت الشرطة أسلحتها. وفي أحمد آباد ألقيت زجاجات مصابيح كهربائية تحوي حمضاً على المارة واعتقل ٣ أشخاص مشتبه بهم و٤ آخرون لحيازتهم السلاح.

وفي ١٨ سبتمبر طعن ٥ أشخاص في بمبي مات اثنان منهم بعد ذلك وحدثت ٣ اعتقالات في أحمد آباد وحدثت ٥ حوادث طعن في دهاكة واضطر رجال الشرطة إلى استعمال السلاح وقتل شخص واحد ونهبت المنازل واضرمت النيران في عدة أماكن.

في ١٩ سبتمبر اعتدى في ناكبور على مدرسين من المنبوذين بالضرب بالعصي وأعلن القرار ١٤٤ في (اسانسول)، وطعن شخص واحد في اله آباد واعتقل ٣٥ شخصاً في ناسيك حيث مدد حظر التجول واستمر التوتر في بمبي حيث أعلن عن حوادث نهب عديدة.

في ٢٠ سبتمبر أعلن عن ٣ حوادث طعن في أحمد آباد وطعن ٣ أشخاص في دهاكه وأعلن عن ٩ حوادث حريق وأصبح الوضع متوتراً للغاية حتى إن سائقي القطارات رفضوا التحرك دون مرافقة حراس مسلحين.

وفي ٢١ سبتمبر منعت الحكومة الإعلان عن حوادث الشغب في بمبي وهناك ٤ حوادث اعتقال. وأعلن عن ٣ حوادث طعن في أحمد آباد. وفي اله آباد فرضت غرامات بلغت ١٠,٠٠٠ روبية على المسلمين وأعفي الهنادكة منها كلهم.

وفي ٢٢ سبتمبر طعن شخصان وقتل واحد في بمبي واستمر التوتر في دهاكة حيث أعلن هناك عن حادثتي طعن.

وفي ٢٣ سبتمبر جرح ٩ أشخاص في اصطدامات طائفية في ولاية أحمد نغر وأذيع القرار رقم ١٤٤، وفرض حظر التجول لمدة ١٢ ساعة. وأعلن عن حوادث اعتداء في كلكتا حيث قتل ٧ أشخاص وجرح ٤٤ آخرون. واستمرت

حوادث الطعن في بمبي وفي ولاية جمّو قتل ٤ أشخاص وجرح ١٢ آخرون في حوادث شغب طائفية وفرض حظر التجول لمدة ٢٤ ساعة.

وفي ٢٤ سبتمبر مات اثنان وجرح ١٠ أشخاص في قتال بالسكاكين وجرح ٩ أشخاص في كلكتا وفي دهاكة بلغ عدد الوفيات ٦١ شخصاً وأعلن عن ٦ حوادث حريق ومدد العمل بالقرار رقم ١٤٤ في لاهور.

في ٢٥ سبتمبر لجأ رجال الشرطة إلى إطلاق النار في بمبي لإيقاف سيل الحجارة. أصيب شخصان بالرصاص فتحملا جرحهما قليلاً ومات واحد منهما بعد ذلك ومات اثنان نتيجة الطعن. وفتحت الجيوش نيران أسلحتها في كلكتا وأسفرت عن جرح ٣ أشخاص مات أحدهم بعد ذلك واستمرت حوادث الشغب في دهاكة وبلغ عدد القتلى ٦٧ شخصاً.

في ٢٦ سبتمبر قتل شخص واحد وجرح اثنان في بمبي. وانفجرت حوادث الشغب الطائفية في آغرا حيث قتل ٧ أشخاص وجرح ١٠٠ آخرون وفرض حظر التجول لمدة ٢٤ ساعة واستمرت حوادث الاعتداء في دهاكة، وأعلن المسلمون في اله آباد الإضراب احتجاجاً على فرض ضرائب تأديبية.

في ٢٧ سبتمبر أعلن عن حوادث قتال استخدمت فيها السكاكين في بمبي أسفرت عن مقتل ثلاثة أشخاص وجرح ١٩ آخرين. وهناك ٧ حوادث قتل و١٤ جريحاً في كلكتا. في آغرا قتل ١٣ شخصاً وجرح ٢٠٠ آخرون وأحرق مسجدان وطعن شخص واحد وحدثت ٤ حوادث حريق في دهاكة وبلغ عدد الوفيات ٦٩ شخصاً.

وفي ٢٨ سبتمبر قتل ١١ شخصاً في اصطدام طائفي في (بارينباد)[1] وقتل ٦ أشخاص وجرح ٢٠ آخرون في بمبي. وأعلن عن حوادث اصطدام بالسكاكين والحجارة ومحاولات حرق متعمد في المدينة، وفي كلكتا قتل ٣ أشخاص وجرح ١٣ شخصاً واستمرت حوادث الطعن في اله آباد.

---

(١) هو الاسم الهندوكي الجديد لمدينة مظفر بور.

وفي ٢٩ سبتمبر اتخذ الوضع في بمبي اتجاهاً هاماً وأطلق رجال الشرطة ٢٨ طلقة أسفرت عن مقتل أربعة أشخاص وجرح ١٦ آخرين وحدثت ٦ حوادث طعن وفي آغرا أسفرت الحوادث عن قتل ١٨ شخصاً و٢٠١ جريح، وأحرقت ٤ مساجد ومدد العمل بحظر التجول لمدة ٢٤ ساعة لثالث يوم على التوالي واستمر التوتر في كلكتا. وفي تشاندبور قتل ٥ أشخاص وجرح ٢٥ آخرون وقامت الجماهير المشاغبة بمهاجمة ٤ قرى في دهاكه بجانب المدينة أسفرت عن مقتل شخصين وجرح ٢٥ آخرين. وفي مظفر بور بلغ عدد القتلى ١٣ قتيلاً و٤٠ جريحاً وأذيع القرار رقم ١٤٤ وأعلن عن حادثتي طعن في أحمد آباد.

في ٣٠ سبتمبر قتل شخص واحد وجرح ١٨ شخصاً في بمبي وأعلن عن حوادث اصطدام بالسكاكين في كل أنحاء المدينة وأعلنت حالة الطوارىء في بمبي وأحمد آباد واستمر الوضع متوتراً في اله آباد حيث طعن شخصان. وفي البنجاب في مدينة (هانسي) قتل شخص واحد وجرح ٣٠ في اصطدام طائفي وأعلن عن ٥ حوادث اعتداء في كلكتا حيث جرح ٩ أشخاص واعتقل ٢٠ آخرون. وجرت ٧ حوادث اعتقال في دهاكه قتل فيها شخصان ولجأ ٣٠٨٠ شخصاً إلى معسكر الهاربين وقدرت نتائج الحوادث في آغرا بـ ٣٠٠ وفاة و٢٥ جريحاً أو مفقوداً وتوقفت الأعمال البريدية وأعلن القرار رقم ١٤٤ في ولاية بشاور.

الفصل الثالث

مذابح التقسيم

خلال عامي ١٩٤٠ ـ ١٩٤٦ قامت الرابطة الإسلامية بقيادة محمد علي جناح بمواصلة النضال دون هوادة للحصول على وطن مستقل للمسلمين، ومع بداية عام ١٩٤٧ بدا أن الأحداث أخذت تتحرك في الإتجاه الذي يحقق هذا الحلم وكانت الحكومة البريطانية قد حددت موعداً أخيراً لتحويل السلطة إلى أيدي أهل الهند، وبحلول شهر ابريل ١٩٤٧ أصبح معروفاً أن نائب الملك الجديد اللورد (مونتباتن) بدأ يعمل في خطة التقسيم.

كان هذا الأمر مزعجاً جداً لجماعة الكونغرس الهندوكي المهيمن على البلاد. فبعد أن حارب الكونغرس بعزم كل تسوية في صالح المسلمين في السنوات السابقة كان من الصعب أن ينتظر منه في النهاية أن يحمل نفسه على قبول إيجاد دولة مستقلة للمسلمين فلا عجب إذن أن يوافق زعماء الكونغرس على فكرة التقسيم بتذمر وتردد كبيرين ولكن يبدو أنهم أضمروا في أنفسهم القضاء على هذه الفكرة على أن يلقنوا المسلمين أثناء ذلك درساً قاسياً.

استعدادات منظمة ر. س. س:

ظهرت منظمة هندوكية مقاتلة تسير على خطى نظام الفاشية وتدعى باللغة الهندية (راشتريا سيفاك سانغ) أو مختصرها ر. س. س وكانت تعمل منذ عام ١٩٢٥ سراً ولكنها ظهرت الآن علناً وبشكل واسع، ومؤسس هذه المنظمة هو الدكتور هيدجوار[1] من ناكبور، وهو يعتبر المسلمين أعداء لوحدة الهنادكة،

(١) HEDGWAR

والمبدأ الرئيسي الذي أكد عليه بإستمرار في تدريبه لاتباعه هو: (هندوستان للهنادكة) كما أن إنكلترا للإنكليز وفرنسا للفرنسيين وألمانيا للألمان وشعوب تلك البلاد تفخر بقول ذلك علناً. وهذا هو الموضوع الرئيسي لكتاب (نحن أو تحديد[1] قوميتنا) ظهر عام ١٩٣٩ بقلم غولوالكر[2] القائد الحالي للمنظمة وقد وصف هذا الكتاب على أنه إنجيل منظمة ر. س. س.

تنشد منظمة سانغ السلطة السياسية ليس من أجل وضع خطة اجتماعية واقتصادية محددة بل لتحقيق هدف ثقافي وهو بالتحديد جعل الهند هندوكية، وأصبح هذا الهدف واضحاً لا يرقى إليه الشك من خلال تعريف غولوالكر للوطنية إذ يقول: «تنصهر الأمة التي تتألف من خمسة عوامل منفصلة، في عامل واحد قابل للانصهار وهذه العوامل الخمسة هي: البلد، العرق، الدين، الثقافة، اللغة». فبعد أن وضع هذه الصيغ الخمسة استنتج بأن الهنادكة أصبحوا أمة ناضجة منذ آلاف السنوات ولا يزالون حتى الآن. أما الغزاة المسلمون ومن بعدهم البريطانيون فقد حكموا الهند قرابة ٨٠٠ عام فقط وهي الفترة التي تعتبر فترة قصيرة في حياة أمة ولا تخول المسلمين أن يصبحوا شعب هندوستان ويحق لهم هذا إذا تبنوا الثقافة الهندوكية الرئيسية وإلا فإنهم يعيشون بشقاء ويقبلون بوضع الأقلية التي لا تملك سوى الحقوق التي تمنحها إياها الأمة أي الهنادكة. ويقول غولوالكر: «إن هذا ينسجم مع حقوق الأقليات الخاضعة لاتفاقية هيئة الأمم».

إن انتشار هذه المنظمة الفاسدة كان بفضل السرية التي كانت تحجبها عن أعين الناس والآن يدرك كل فرد حتى البسطاء بأن هدفها الرئيسي هو السيادة الهندوكية على شبه القارة وإنها تملك الكثير من رؤوس الأموال وبأنها لا تشعر بوسواس غاندي تجاه الاغتيال أو المجازر.

وبحلول عام ١٩٤٦ ازداد أعضاء هذه المنظمة بشكل كبير وخاصة في بهار

---

(١) WE OR OUR NATIONHOOD DEFINED

(٢) GOLWALKAR

والبنجاب ويوبي إذ بلغ عدد الأعضاء في المقاطعة الأخيرة ١٠ آلاف، وفي البنجاب كانت المنظمة تعطي دروساً تدريبية حول استعمال السلاح وصناعة القنابل وإلقاء الأحماض وغير ذلك، ولكي تخيف المسلمين أرادت القيام بعرض عضلاتها في دلهي في بداية عام ١٩٤٧ إذ قامت بتنظيم اجتماع حاشد ضم أكثر من ٢٥,٠٠٠ شخص من المتطوعين إلا أن السلطات منعت هذا العرض فكانت النتيجة عاصفة من الاحتجاج الهندوكي ا لمحلي واضراباً عاماً بين المتاجر الهندوكية.

كان هدف سانغ الظاهر تنظيم الدفاع الهندوكي ضد المسلمين، ومن المعالم البارزة لإجراءات الدفاع هذه إنشاء جماعة سرية من نساء هندوكيات يتظاهرن بأنهن مسلمات ويعلن عن مقاطعة المتاجر الإسلامية وكذلك توظيف جماعة من الأراذل بمرتبات ضخمة وجمع الأسلحة الخطيرة مثل البنادق والرشاشات والمسدسات والقنابل اليدوية والخناجر والرماح إلى جانب القنابل المصنوعة من علب السجائر الفارغة، وجمعها كميات كبيرة من النفط والحامض والسائل التي تنتج غازات سامة مخزونة في مراكز مختلفة، وفي مركز صغير واحد مثل مركز (كرشنا نغر) في لاهور يوجد عدة مستودعات للبنادق والأسلحة والقنابل اليدوية وذخائر حربية أخرى. أما الأنواع سهلة الاستعمال من الذخيرة والديناميت والمتفجرات الصغيرة والمسدسات فتكون جاهزة للاستعمال الفوري وهي بعهدة أشخاص يعتمد عليهم في نقاط بارزة على الطريق.

ومن الجدير بالذكر أن منظمة سانغ لم تكن تشمل إرهابيين محترفين فقط بل قد امتدت عضويتها إلى جميع أنواع الناس وعلى سبيل المثال كان في فرع المنظمة في ولاية البنجاب يوجد ٣٢٠٠ عضو دائم و٨٠٠٠ عضو مؤقت، منهم ٤٠٪ طلاب و٢٥٪. أصحاب متاجر و٢٠٪ موظفي حكومة و١٥٪ مأجورون للإرهاب فقط ولم يستثن المثقفون أيضاً، إذ أن المدير السابق للكلية الحكومية في لاهور كان أيضاً عضواً في منظمة سينغ بشكل واضح. شهدت دلهي في شهر ديسمبر اجتماعاً حاشداً يتألف من ٥٠,٠٠٠ شخص، ٢٠,٠٠٠ منهم أتوا

من مراكز نائية و٢٠,٠٠٠ متطوعون. وقد أكد (غولواكر) في هذه المناسبة إذ قال إذا قررت زيارة جميع فروع منظمة سينغ سيستغرق ذلك من ٢٠-٢٥[1] سنة على الأقل ذلك إذا لم تفتح فروع جديدة في تلك الفترة ولا عجب أن تدعى جماعات منظمة سينغ بأن خمسة ملايين هندوكي يدعمون قضية المنظمة بشكل مباشر وغير مباشر.

لقد خططت هذه المنظمة بدقة لمحو المسلمين. فقد أعدت قوائم تتضمن أسماء الشخصيات البارزة من المسلمين وموظفي الحكومة وأعضاء الرابطة الإسلامية وعائلاتهم وعناوينهم وفي بعض المدن وضعت إشارة على بيت كل مسلم على الخريطة وأخذت تدرب أعضاءها لنسف هذه البيوت.

الخطة الحربية في البنجاب:-

إلى جانب زيادة أعضاء هذه المنظمة وتجهيزهم عمد الهنادكة إلى إقامة اتحاد مع جماعة السيخ، وقد حكمت هذه الجماعة في مناطق معينة من البنجاب لعدة سنوات وفي الآونة الأخيرة طمحت للحصول على دولة مستقلة للسيخ، مع أنهم بعكس المسلمين لا يشكلون غالبية ساحقة في أية منطقة. وقد قرر الهنادكة التلاعب بطموحات السيخ هذا وقد فسروا الموضوع على الشكل التالي: إذا تعاون السيخ مع الهنادكة ضد المسلمين فسيطالب الكونغرس بتقسيم البنجاب وهي مقاطعة يسود فيها المسلمون؛ والمعنى المتضمن هو تحقيق دولة مستقلة للسيخ وبذلك يخلقون نزاعاً بين السيخ والمسلمين، وقد حاولت الصحافة الهندوكية أن تجعل السيخ يشعرون بقوتهم المسلحة وتفوقهم على المسلمين وتؤكد لهم الدعم الهندوكي الكامل في حربهم ضد المسلمين، وذكرت صحيفة الكونغرس اليومية بقلم ابن غاندي تقول: «تملك جماعة السيخ تنظيماً وقوة عسكرية أفضل بكثير مما هي عليه حالة المسلمين فإذا تطور هذا الهياج إلى تصادم بين الجماعات الرئيسية القاطنة في البنجاب فسيتعاون السيخ والهنادكة ضد المسلمين ومن المعلوم أن الرجال والنساء من السيخ مسلحون

(١) مبالغة مستهجنة.

بخنجر يسمونه (كربان)[1] وسيحصل السيخ أيضاً على الدعم من منظمة ر.س.س التي هي مستعدة أيضاً للدفاع عن الحقوق الهندوكية».

إلى جانب استخدام الهنادكة السيخ في خدمتهم وأغراضهم ضد المسلمين هناك سبب آخر أكبر عند الهنادكة يدفعهم لاستمالة السيخ إلى طرفهم.

كانت الهندوكية تنتظر بهدوء عودة السيخ إلى حظيرتها غافلة عن جميع الحركات المنشقة[2] عنها في الماضي ولكنها لم تنسها وتعمل لجمع الشمل أي لضم هذه الفرق المنشقة إلى أمها الهندوكية لأن الهنادكة ظلوا ينظرون إلى السيخ على الرغم من انفصالهم عنهم كأنهم ما زالوا هنادكة. أما السيخ من جانبهم فإنهم على الرغم من خروجهم المفترض من حظيرة الهندوكية كنوع من الإصلاح الناقم فقد ظلوا كما قلنا هنادكة في نظر الهنادكة.

أدرك السيخ مؤخراً فقط هذا الدافع عند الهندوكيين الذي غاب عن انتباههم أيام كفاحهم والإنفعال الذي رافقهم يوم تقسيم الهند وكانت النتيجة أن سقطت جماعة السيخ قليلة العدد ولكنها جماعة شجاعة ضحية مخططات الهنادكة ومشوا بصدق في سياستهم ضد المسلمين. وفي اجتماع عقد في ١٦ مارس ١٩٤٦ قامت لجان (شريموني غوردوارا براباند هاك) بإصدار قرار يدعم تأسيس دولة مستقلة للسيخ ومما قالوه: «لكي نضمن التزايد الحر والمتحرر لوجود السيخ يجب تقسيم منطقة البنجاب الحالية بحدودها غير الطبيعية لكي تؤسس دولة منفصلة ومستقلة للسيخ من تلك المناطق الكائنة في وسط البنجاب وشماله وشرقه وجنوبه الشرقي أيضاً حيث تتركز فيها الغالبية العظمى من السيخ، وبما أن معظم الممتلكات في هذه المناطق تعود إلى السيخ فهي في الواقع وطن السيخ الشرعي».

---

(١) الكربان عبارة عن خنجر يحمله السيخ دائماً وزمن الاستعمار الانكليزي كان يسمح للسيخ فقط بحمل هذا الخنجر لأنه أحد شعائر دينهم ولا يسمح لأحد غيرهم.

(٢) اسس دين السيخ بابا نانك (١٤٦٩ - ١٥٣٨) ويقال أنه كان يود أن يؤلف بين الهندوكية والإسلام فانشقت جماعته عن الفريقين ولكنها ظلت أقرب إلى الهندوكية منها إلى الإسلام.

وهكـذا كان السيخ يلعبون لعبة الهنادكة فشنوا حملة واسعة ضد الرابطة الإسلامية وأكدوا بقوة كبيرة بأنهم يعارضون وجود الباكستان مستخدمين بذلك جميع الوسائل إذا اضطر الأمر.

لم يدخر زعماء المسلمين جهداً لتحقيق السلام والانسجام الطائفي ونحن لا نستطيع هنا ذكر كل ما فعلوه بل نأخذ مقاطع من كلماتهم بسبب ضيق المكـان فمن ذلك تصريحات كل من (نواب ممدوت) في ٣ و٤ و٦ من مارس ١٩٤٧ وتصريح راجا غضنفر علي خان في ٧ و١٢ مارس وملك فيروز خان نون في ١٠ مارس وتصريح ممتاز دولتانه في ١٤ مارس وكذلك قرار لجنة العمل الإقليمية للرابطة الإسلامية في ١٠ مارس ١٩٤٧.

ولعل أفضل ما يكشف الحقائق من موقف الهنادكة والسيخ من جهة وموقف المسلمين من جهة أخرى هو ما جاء في الصحف التي ظهرت في تلك الحقبة فقـد نشرت كل من صحيفة أخبار باكستان والأخبار الشرقية وزميندار واحسان ونواي وقت في ١١ فبراير ١٩٤٧ وكلها تصدر عن لاهور وهي جرائد مسلمة جاء فيها ما يلي: «إننا نتقدم بكل احترام إلى المسلمين في البنجاب بشكل عام والمسلمين في لاهور بشكل خاص أن يحافظوا على الهدوء التام ويمتنعوا عن النزاع الطائفي مهما كان المحرض وإننا سنقاوم أية محاولة لإثارة النزاع الطائفي ولن نسمـح أن يكتب له النجاح. وفي مقابل ذلك نشرت الصحافة الهندوكية السيخية المشتركة التي تتألف من صحف ميلاب وويربهارت وبراتاب وبريهات وآجيت وبنده ماترام وجي هند وويشوا فاندو وهندي ميلاب، نشرت كل هذه الصحف في ٥ مارس ١٩٤٧ مقالاً مشتركاً قالت فيه: لن نسمح لوزارة الرابطة الإسـلامية بأن تحيا ونعتبـر من واجبنا استخدام أية طريقة لجعل هذه الوزارة مستحيلة الوجود وتنذر كل شخص وكل قوة سواء أكانت هي الحاكم أو أية قوة أخرى بأن أهدافهم العامة ستتحطم على صخرة الهنادكة والسيخ والمنبوذين.

وقد أصبح الهنادكة والجماعات الطائفية الأخرى مستعدين للهجوم على المسلمين الضعفاء وأصبحت لهجة زعماء الهنادكة في خطاباتهم هيستيرية في

تلك الفترة إذ كانوا يقولون: «اقتلوا المسلمين واحصلوا على السلاح منهم»، وفي الإجتماعات العامة وصف العديد من الزعماء بإسهاب الأعمال الجائرة المزعومة التي زعموا أن المسلمين ارتكبوها ضد أصحاب الديانات الأخرى في مقاطعة غرب البنجاب، وكانت التفاصيل مبالغاً فيها إلى درجة كبيرة الغاية منها استفزاز الشعور وأعلن حزب مهاسبها الهندوكي بأن الدين الهندوكي في خطر لذا يجب أن ينهض الجميع ويشارك في إبادة المسلمين وليس هناك من تضحية أعظم من ذلك وأكد رجال السياسة مرات متكررة بأنهم لن يسمحوا للمسلمين أن يكونوا قوة متعادلة معهم.

القتل الجماعي للمسلمين:

بدأت الآن مرحلة القتل الجماعي للمسلمين، ففي الرابع أو الخامس من شهر أوغست وفي المناطق الريفية البعيدة في وسط البنجاب التي تبعد نحو ألف ميل عن الطرف الآخر وردت القطرات الأولى من الأنباء التي أنذرت بالكارثة إذ قامت عصابات متجولة بهجوم منظم بشكل لم يسبق له مثيل على قرى المسلمين، وجاء في أنباء لومبى قولها: «قامت عصابات بقيادة جنود سابقين مسلحة ببنادق آلية ومسدسات وقنابل يدوية في أنحاء البلاد تهاجم القرى وتحرقها وتقتل السكان». وفي ١١ أوغست في يوم من القتال العنيف في امرتسر وارتكاب أعمال وحشية ضد المدنيين ألقت قوة الحدود في البنجاب القبض على ٤١ شخصاً من أفراد العصابات فاحتج السيد تارا سينغ وأشار إلى الحوادث الضئيلة جداً التي أيدتها تلك القوة. لهذا بدأت العصابات تركز إهتمامها على الذين لا يستطيعون رد الهجوم ولجأت إلى قتل السكان العزل وإلى السرقة والاغتصاب والحرق.

الوضع في ولايات شرق البنجاب:

كان الوضع في ولايات شرق البنجاب أكثر إرهاباً وكذلك حول ولاية دلهي حيث أن المسلمين هناك إما أبيدوا أو طردوا من منازلهم وفور إعلان خطة ٣ يونيو

بدأت حملة واسعة لإبادة المسلمين في الولايات الهندوكية مثل بهاراتبور وألور ثم انتشرت إلى غواليور كذلك. لم تكن هذه الحملة إنفجاراً طائفياً بل كانت حركـة مدروسـة منظمة بمساعدة الحكام لقتل المسلمين بوحشية قاسية لكي يخلصـوا هذه الولايات من سكانها المسلمين وقد استطاع القليل فقط النجاة بأرواحهم ليصبحوا تائهين دون وطن وليقضوا نحبهم بالمئات على الطرقات وفي الحقول، وكان هذا العمل هو القطرات الأولية القليلة من السيل المنهمل الذي غمر أجزاءاً كبيرة من شبه القارة، وتقول بعض التقديرات إنه قتل خلال ست أو سبع أسابيع أي بين بداية أوغست ونهاية سبتمبر ما لا يقل عن مئة ألف شخص من المسلمين وفرت آلاف كثيرة للنجاة بأرواحهم وطردت آلاف أخرى بوسائل مختلفـة واستـولى الهـنـدكـة على ممتلكـاتهم وأعـطوها للمقربين والمؤيدين للحكـومة. وكما حدث في شرق البنجاب حدث هنا في أطراف دلهي حيث اغتصبت معـظم الشـابات وانتهكت كرامتهن وخضعن لعذاب وحشي وكانت هنـاك محـاولات منـظمـة ومنتشرة لإجبار المسلمين على ترك دينهم واعتناق الهنـدوكية وبـدا أن كل شيء يجـري وفق جدول منظم ومما يلفت النظر في حوادث القتل في الولايات هي المشاركة الفعالة والصريحة للجنود مع الثائرين.

كل من يقرأ التفاصيل الدقيقة لهذه العمليات التي جمعها (توكر) بجهد في كتابه يستنتج مباشرة أن كل هذه الحركات منظمة من قبل الموظفين الهنادكة في ولايتي ألـور وبهاراتبـور والهـدف منها إبادة المسلمين. كانت التقارير الواردة تتحدث عن الكتائب المسلحة المشتركة مع جماهير الهنادكة الثائرة في ارتكاب المجازر الوحشية ضد القرى. وتحدث توكر عن العصابات الإجرامية الهندوكية التي كانت تحمل البنادق وتنتقل من مكان إلى آخر بينما لا تحاول كتائب الجنود منعهم، وينتقلون من قرية إلى أخرى ويشعلون النار فيها وفي محاصيلها دون تدخل من الجنود وفي إحدى المناسبات مرت دورية من قوى الولاية على بعد ٣٠٠ ياردة من عصابة إجرامية تحرق المحاصيل ومع ذلك لم تحاول منعهم، والأسـوأ من ذلـك أنهـا كانت تشاهد هذه القوى وهي تقود عصابات الهنادكة

الثائرين وتشترك معها في الإجرام.

نضيف إلى ذلك أن المسؤولين الهنادكة زاروا الولاية في عدة مناسبات ولم يذكروا أي سبب لإشتراك الجنود مع العصابات كما أنهم لم يذكروا تبريراً لهذا الاشتراك الإجرامي وكذلك فعلت سلطة الولاية ذاتها، والأفظع من ذلك أن الجميع لم ينفوا وجود الجنود مع العصابات وقد دلت تقارير المسؤولين على صحة اشتراك الجنود مع العصابات وإنهم كانوا يسمحون لهم بقتل وتشويه الرجال والنساء والأطفال من المسلمين ونتيجة لذلك أبيد السكان المسلمون في كل من ولاية ألور وبهاراتبور وباتياله ونبها وجيند وفريد كوت وكبور تهله. ويقول إحصاء رسمي لعام ١٩٤١ إنه كان يوجد في باتياله ٤٣٦,٥٣٩ مسلماً وفي نبها ٧٠,٣٧٣ مسلماً وفي جيند ٥٠,٩٧٢ مسلماً وفي فريد كوت ٦١,٣٥٢ مسلماً وفي كبورتهله ٢١٣,٧٥٤ مسلماً. وفي كبورتهله كان المسلمون هم الأكثرية الساحقة ويشكلون ٥٦,٥٪ من عدد السكان الإجمالي ولكن في نهاية عام ١٩٤٧ لم يبق مسلم واحد في كبورتهله وفي باتيا انخفض عدد المسلمين إلى نحو ٢٥٠,٠٠٠ مسلم وفي نبها إلى ٥٠,٠٠٠ مسلم. وشهد فجر ١٥ أوغست غرق شرق البنجاب في فوضى حرب أهلية غير معلنة. وفي ١٧ أوغست انقطعت الولاية عن دلهي إلاَّ جواً وفي ٢٠ منه قيل إنه لم تبق قرية بين لاهور وامرتسر لم تحترق ويقتل سكانها أو يجبروا على الفرار.

وكذلك لم تسلم القطارات أو الشاحنات المكتظة بالهاربين نحو باكستان فقد تعرضت للهجوم من قبل العصابات المسلحة بعد أن غادرت المحطة وذبح المسافرون على بكرة أبيهم. وقدم كاراكا وصفاً مرعباً للأعمال الوحشية التي ارتكبت بحق ركاب القطار الهاربين إلى باكستان وكان كاراكا آنذاك مراسلاً لصحيفة بمبي كرونيكل:

يقول كاركا: «شاهدت هذا القطار في الصباح التالي عندما انتقلت إلى نقطة الأمان في محطة امرتسر وقد وضعت عليه حراسة كبيرة وكانت الرائحة النتنة على رصيف المحطة مؤذية جداً حتى إن الحراس كانوا يضعون كمامات على

أنوفهم، ذبحت العصابات المسلحة الركاب أما الذين نجوا من القتل وكانوا بين ٤٠٠ و٥٠٠ شخص كانوا محظوظين جداً بهذه النجاة، وعندما شاهدتهم يقفون على الرصيف وهم مشدوهون لا يستطيعون الكلام وبعضهم يبكون دون وعي. كان مشهداً مؤلماً وكان الدم يسيل من المركبات إلى الرصيف وكان الرجال والنساء والأطفال مستلقين وهم أموات جاثمون في أوضاع مروعة وغارقون في الدم ورؤوسهم مصدوعة وبطونهم مبقورة أو ممزقة». إن حقد القتلة لم يستثن أحداً وكانت إحدى المصائب التي واجهت الهاربين النقص في الغذاء والماء. ففي بعض المناطق كانوا يرفضون تزويد قطارات الهاربين بشربة ماء. حتى إن أمهات المسلمين إضطررن إلى دفع ٣٠٠ روبية أي ما يعادل ٦٥ دولار من أجل كأس ماء واحدة في محطة شرق البنجاب لكي يضعن قطرة ماء في حناجر أطفالهن المحتضرين.

وفي غرب البنجاب كان هناك إغراء كبير لتنفيذ القتل الجماعي في المسلمين كما هي الحال في شرق البنجاب ولكن النداءات التي أتت في الوقت المناسب والإجراءات التي اتخذها زعماء الباكستان أوقفت أعمال الإنتقام مع إنها كانت فظيعة في بعض المناطق وتمت السيطرة على الوضع بشكل عام والأزمة في أوجها إذ خاطب محمد علي جناح إخوانه المسلمين طالباً إليهم ألا يلطخوا أيديهم بدماء مواطنيهم وألا يفسدوا هذا الإنجاز العظيم الذي هو باكستان وأن يعودوا عن الجنون والوحشية والذبح.

هذا ليس وقت البحث في أصل وسبب كل ما حدث أو توزيع اللوم ومعرفة أية جماعة ألحقت الخزي بنفسها أكثر من غيرها، بل سنترك الحكم في ذلك إلى المؤرخين. إن الإنسانية تصرخ عالياً ضد هذا التصرف الشائن والأفعال التي ارتكبت.

وكان راجا غضنفر علي خان وزير اللاجئين في باكستان يطوف غرب البنجاب ليكبح روح الإنتقام والثأر ويطلب في كل مكان ذهب إليه تعهداً ووعداً موثوقاً من المسلمين بأن يحموا أرواح وممتلكات الهنادكة والسيخ المقيمين

بينهم وفي كل مكان كان المسلمون يعطون هذا التعهد بحرية تامة، لقد رغبوا بضرب مثال حي للحماية والأمان الذي تجده الأقليات في باكستان وشعروا بأن هذا التصرف من جانبهم سيقنع زعماء الهنادكة على تبادل العواطف ومنح الحماية للأقلية المسلمة الضعيفة والمضطهدة في المناطق الواسعة في بلاد هندوستان. ولكن كل هذا كان دون فائدة ولم تتوقف المذبحة في شرق البنجاب، ولكي يزداد الأمر سوءاً أصبح الجيش شريكاً في الإجرام وذكر مولانا آزاد قال: «قال لي اللورد مونتباتن مرة وهو حزين أكثر منه غاضباً بأن الجنود الهنادكة في الجيش يريدون المشاركة في قتل المسلمين في شرق البنجاب إلا أن المسؤولين البريطانيين منعوهم من ذلك بصعوبة كبيرة».

في وسط هذا الهياج الكبير والمذبحة المروعة كان شعاع الأمل الوحيد هو قوة الحدود في البنجاب بقيادة الجنرال (ريس) وكانت هذه القوة الصخرة الوحيدة التي تقف بثبات وكانت جهودها جريئة وحاسمة لمنع سفك الدم البريء. ولكن تنفيذها للمهمة الملقاة على عاتقها كان يعوزه الإخلاص والتفاني الصادق نظراً لخطورة الوضع واتساع رقعة المنطقة التي تشرف عليها وكذلك بالنظر إلى ضآلة قوتها فقد بذلت هذه القوة ما بوسعها لضبط مناطق واسعة ساد فيها الذبح والرعب ولإعادة السلام إليها. وأول محاولة جرت لضعضعة هذه القوة كانت في ١٧ أوغست في اجتماع طارىء عقد في مدينة أمبالا على مستوى عال ضم زعماء شرقي البنجاب السياسيين وشخصيات رفيعة وفي الوقت ذاته قامت صحافة دلهي بحملة هجوم قاسية على قوة حدود البنجاب وعلى الجنرال ريس شخصياً؛ فاحتج عليها أوشنليك إلى مونتباتن في ٢٧ أوغست أما مونتباتن الذي كان قد سبق له أن تحدث بالوضع مع سردار بالديف سينغ وزير الدفاع الهندي وقبل بوجهة نظره القاضية بتفريق قوة الحدود، وعلى الرغم من أن قوة الحدود هذه كانت دون شك أفضل جواب عسكري للمشكلة إلا أنه كان مستعداً أن يسلم بأن السبب النفسي في هذه الحال يمكن أن يفضل الأسباب العسكرية البحتة.

وجاء في تقديرات موثوقة أنه هاجر من شرق البنجاب ومن الإمارات ٥١,٩٣ مليون من أصل ٥٨,٢٠ مليون مجموع عدد السكان وبلغ عدد القتلى نحو نصف مليون نسمة، وصرح حاكم البنجاب الشرقية السيد (شاندو لال تريفيدى) أنه لم يبق مسلم واحد في منطقة جولندور وكذلك الأمر في منطقة أمبالا، وقال كاراكا: «لم أكن أعتقد أنه سيأتي يوم لا أرى فيه مسلماً واحداً في مدينة كبيرة ولكن ذاك اليوم قد أتى الآن إذ لا يوجد مسلم واحد في مدينة امرتسر اليوم ما عدا بعض الجنود الذين يعملون في الجيش وعليهم حراسة شديدة».

إن اللهب الإجرامي الذي كان ينقص عدد المسلمين بانتظام ويحولهم إلى رماد في شرق البنجاب والولايات قد تحول نحو الجنوب والشرق في مطلع شهر سبتمبر إذ انقض الهنادكة على المسلمين بوحشية مماثلة في مدينة دلهي حيث كان الوضع متفجراً منذ نهاية شهر أوغست. وكتب مراسل نيودلهي لصحيفته التايمز اللندنية في ٦ من سبتمبر يقول:

«لم يمر يوم دون حوادث طعن وقتل يذهب المسلمون ضحيتها وهناك أمثلة كثيرة عن منازل يشغلها المسلمون استولى عليها اللاجئون من الهنادكة والسيخ بقوة السلاح».

وجاء في برقية أرسلت إلى يوركشاير بوست: «يعيش المسلمون اليوم في دلهي في حالة ذعر شديد فهم لا يستطيعون الهرب إلى باكستان بالقطار لأن القطار الحديدي الذي يحمل المسلمين إلى باكستان عن طريق شرق البنجاب محفوف بالمخاطر الشديدة بسبب عمليات السطو على القطارات التي تقوم بها عصابات مسلحة من السيخ والهنادكة بحثاً عن الضحايا من المسلمين للفتك بهم، وفي دلهي ترتكب أكثر الجرائم وحشية ضد المسلمين كل يوم».

وكتبت يوركشاير بوست في ٢٩ سبتمبر ١٩٤٧ تقول: «حتى في دلهي مقر حكومة الكونغرس يعيش الآلاف من المسلمين في بؤس وشقاء في معسكرات اللاجئين لأنهم لا يجرؤون على العودة إلى منازلهم. لا يشك المراقب

للأحداث بأن المجزرة قد بدأت بأحداث العنف التي قام بها السيخ الذين لا تستطيع الحكومة الهندوكية منعهم من ذلك وربما لا ترغب في منعهم. وكتب شخص أوروبي زار دلهي في تلك الأيام الفظيعة قال: «التهمت النيران بهارغنج المحلة الإسلامية بكاملها وفي كارول باغ نهب كل بيت للمسلمين، وفي كل مكان رأيت عدداً كبيراً من السيارات والشاحنات المكتظة بالمسلحين الهنادكة يتجـولون بحرية في كل مكان. وهنا يتساءل المرء من أين حصل هؤلاء على الشاحنات والسيارات والبنزين؟ إني أشك بقيام الحكومة بمهمتها على الوجه السليم».

وقـدر مراسـل صحيفـة ديلي اكسبريس في دلهي عدد الأشخاص الذين يقاتلون في شوارع مدينة دلهي الملتهبة بنصف مليون شخص إلى جانب مائة ألف شخص يقـومـون بأعمال الشغب في مدينة دلهي الجديدة. وقد وصف الإنفجار الحاصل في دلهي على أنه إنذار ليصبح من أكثر حوادث الشغب في الهند التي لا يستطيع أحد أن يقدر عواقبها، وكتب وزير الثقافة الهندي يقول: «أصبح الوضع في مناطق المسلمين هذه سيّئاً للغاية حتى أنه لا يذهب أحد للنوم وهو على ثقة من أنه سيكون حياً في الصباح التالي».

وذكرت مصادر موثوقة بأن المجازر التي حدثت في دلهي كانت خاضعة لتنظيم علمي دقيق ومن ناحية أخرى تمت مصادرة إجازات حمل السلاح التي كانت ممنوحة للمسلمين سابقاً بينما يتجول غير المسلمين وهم يحملون جميع أنواع السلاح لقتل المسلمين، وكذلك يملك أعضاء منظمة ر. س. س خريطة كاملة للمدينة عليها علامات على منازل المسلمين وعدد الأشخاص القاطنين فيها وهناك خريطة أخرى توضح القرى المحيطة بدلهي حيث تمت فيها حوادث إبادة المسلمين وتدميرهم وفق الخريطة المذكورة.

ومن الناحية العملية قتل جميع المسلمين في مناطق بهارغنج وسبزى مندى (سوق الخضر) وكارول باغ ولودهي كالوني ونهبت منازلهم واغتصبت نساؤهم ولا

يعلم أحد بالآلاف من الناس الذين قتلوا بسبب التعتيم الكامل على الأخبار من طرف حكومة دلهي. ولكن مصدراً واحداً ذكر في ١٠ سبتمبر بأن عدد المسلمين الذين قتلوا في دلهي وضواحيها بلغ ١٥,٠٠٠. واعترف غاندي فيما بعد بأنه ما لا يقل عن ١٣٧ مسجداً قد هوجمت وانتهكت ودنست في مدينة دلهي وإن أحدها يقع على بعد نصف ميل من مكتب نهرو وقد تحول هذا المسجد إلى معبد هندوكي ونصب فيه تماثيل آلهتهم، أما الأماكن المقدسة والأضرحة ومنها ضريح (حضرت بختيار كاكي) فقد احتل معظمها غير المسلمين. والأهم من هذا كله ما عمد إليه الهنادكة من محاولات لرد المسلمين عن دينهم بالجبر والإكراه وقد غادر دلهي نحو ١٥٠,٠٠٠ مسلم في ستة أسابيع وكانوا يتلهفون إلى الرحيل خلال انتظارهم الإجراءات القانونية وهكذا فقد انخفض عدد المسلمين في دلهي إلى النصف بسرعة ويقول ستيفن: تعتبر مجزرة دلهي ذات أهمية خاصة بغض النظر عن عدد القتلى الكبير فيها، وقال في ذلك: «أولاً: حدثت مع بداية حكومة جديدة مستقلة في الهند حيث كان يعيش أشخاص بارزون من كل نوع والذين لا يستطيعون أن يراقبوا الأحوال وأن يتحدثوا بما يجري. أما بالنسبة لأعمال القتل الوحشية التي تعرضت لها الأقلية المسلمة الخائفة من قتل وحرق ونهب لم تنحصر في المناطق الفقيرة المكتظة بالسكان من المدينة القديمة الواقعة ضمن السور ولا في القرى القريبة بل اكتسحت في الوقت ذاته مدينة دلهي الجديدة ذات الشوارع العريضة المشجرة حتى وصلت إلى أبنية الحكومة التي خلّفها العهد البريطاني منذ قليل وإلى المحال التجارية ذات الأروقة الأمامية، وإلى دارات كبار الموظفين ذات الرفاهية التامة؛ ثانياً: من الأمور المؤلمة التي رافقت حوادث الشغب في دلهي هي الفتور الكامل وعدم المبالاة اللذين اتسم بهما معظم زعماء الهنادكة تجاه حالة المسلمين البائسة، وقد حاول كل من غاندي ونهرو السيطرة على الموقف ولكنهما عجزا لأن معظم الزعماء الآخرين لم يكونوا متعاونين معهما وقد شكا نهرو إلى غاندي عدم استطاعته احتمال الموقف في دلهي حيث يقتل المواطنون المسلمون مثل القطط والكلاب؛ أما سردار بتيل الذي كان وزيراً للداخلية ومسؤولاً عن إدارة

دلهي فقد رفض النظر في أية شكوى قدمت إليه بشأن هذا الأمر. ففي الوقت الذي كان يقتل فيه المسلمون في دلهي وسط النهار أخبر بتيل غاندي بكل هدوء وبساطة قائلاً: إن الشكوى التي قدمها جواهر لال نهرو مبهمة تماماً. وعندما بلغت المجازر ذروتها في دلهي قال بتيل لزعيم مسلم بحدة رداً على توسله إليه بالتدخل: إذا قدم لي جميع المسلمين في دلهي طلباً خطياً برغبتهم في الذهاب إلى باكستان عندئذ سأقوم بمراسلة حكومة باكستان بهذا الشأن وإلا فأنا لا أستطيع قمع جنون اللاجئين ولا قوة غوركا. وكذلك أنذر رئيس الكونغرس اتشاريا كريبلاني المسلمين بأن الحكومة الهندوكية لا تستطيع حمايتهم وقال: على الرغم من قوة شرطتنا وجيشنا فإن الواجب على المسلمين أن يحصلوا على الأمان من جيرانهم الذين يشكلون أكثرية السكان والذين منهم تأتي الأكثرية في صفوف رجال الشرطة والجيش وإن هذا لن يكون فعالاً في توفير الحماية أيضاً إلا إذا اطمأن الهنادكة هنا إلى أن إخوانهم في باكستان يعاملون معاملة عادلة.

وهذا العمل عبارة عن الاحتفاظ برهائن لقاء رهائن وعلى الرغم مما تنطوي عليه هذه النظرية من عدم الثقة فقد تجاوزها بعض زعماء الهنادكة وذهبوا إلى أبعد من ذلك إذ أنهم اعتبروا المسلمين غرباء وينكرون عليهم مطالبتهم بحقوق المواطن وذلك على اعتبار أن العدو القديم يبقى عدواً في المستقبل».

وقد احتج المسلمون على ما يقوله الهنادكة بحقهم وما ينسبون إليهم من خيانة واعتبارهم طابوراً خامساً وغرباء على أساس دعمهم السابق لمطلب باكستان، وقالوا لهم: علينا أن ندفن ذكريات الماضي الأليمة. كما قررت حكومتا الهند وباكستان المؤقتتين في يوليو الماضي المبدأ الرئيسي القائل بأنه لن يعاقب أي مواطن في الدولتين على نشاطه السياسي في الماضي؛ لا سيما وأنه ليس هناك أساس للشك في إخلاص المسلمين الهنود للدولة الهندية.

وبصرف النظر عما أبداه زعماء مسلمون من إخلاص في تصريحاتهم فإننا نكتفي بما قاله الزعيم جناح الذي دعا مرات عديدة المسلمين قبل ولادة باكستان وبعدها إلى الإخلاص للدولة الهندوكية لمن كان نصيبه من المسلمين أن يكون

فيها. وحيث أن المسلمون واقعيون فقد قبلوا مخلصين السيادة الهندية وحكومتها وقبلوا راية الاتحاد وحيوها وتعهدوا بأن يحترموها حتى آخر لحظة من حياتهم، وشاركوا في احتفالات ولادة الدولة الهندية وقالوا لسردار بتيل وجماعته بأنهم ينظرون إليهم وهم جالسون على مقاعد الخزينة على اعتبارهم آخر القضاة بشأن الأقليات وأنهم لم ينظروا إلى قوة ثالثة حتى ولا إلى باكستان، ولكي يبرهن المسلمون على إخلاصهم فقد قام تشودرى خالق الزمان زعيم حزب الرابطة الإسلامية في الاجتماع التأسيسي الهندي بانتقاد تصريحات محمد ظفر الله خان، وملك فيروز خان نون حول حوادث الشغب في الهند وصرح بأن المسلمين ليسوا مخلصين فقط للإتحاد الهندي بل يسوءهم أيضاً أي انتهاك لتفوقهم عليهم. وصرح حسين شهيد سهروردي الذي بذل ما بوسعه في ساعة الخطر الرهيبة لتحقيق السلام في كلكتا قائلاً ما يلي: «نستطيع أن نصرح بوضوح وصراحة تامين ودون خوف ونحن نضع أيدينا على قلوبنا بأننا مواطنون مخلصون للدولة وسنبقى كذلك».

ولكن جميع هذه التوكيدات عن الإخلاص لم تحقق نفعاً حتى إن غاندي نفسه ارتاب مرة ضمناً في إخلاص المسلمين إذ قال: «إن المسلمين الذين كانوا يخلصون فيما مضى لباكستان يجب ألا يظلوا في الاتحاد الهندي»، بينما قال جناح: «إن الأقليات لا يمكن أن تنزع عنها مواطنيتها للدولة التي هم فيها استناداً إلى انتمائهم إلى دين خاص أو اعتقاد أو عرق وانه يتوقع من كل مواطن أن يكون مخلصاً للدولة التي يعيش فيها وأن يدين لها بالولاء الصادق ويجب أن تكون يد القانون قوية بحيث تستطيع أن تؤدب أي شخص أو فئة أو مجموعة من الناس تخون بلدها ولكننا مع ذلك لا نطالب أية مدرسة امتحان تلاميذها، ولا نسأل أي مواطن هندوكي في باكستان قائلين: إذا حدث حرب هل تستطيع أن تقتل هندوكياً؟».

جاء صوت الزعيم جناح من فوق تصعيدات صيحات الحرب الآتية من وراء الحدود وأخذ يدعو للسلام والتسامح وحاول هذا الصوت في حالات كثيرة أن

يبدد السحب المظلمة للتعصب الطائفي ويوقد شعلة الأمل بالسلام مهما كانت ضعيفة وهزيلة في قلب كل خائف على طرفي الحدود وكان صوته عالياً إذ قال: «مهما تكن الأسباب الإستفزازية يجب ألا يكون هناك انتقام أو أخذ بالثأر بل على الضد من واجب كل مسلم باعتباره يحترم كلمته وشرفه ووفقاً لما يأمره به دينه أن يحمي الضعيف ويساعده وإني أحثهم جميعاً ألا يكونوا أداة انتقام أو أخذ بالثأر وان واجبنا الإلزامي يحتم علينا حماية الأقليات ومعاملتهم معاملة عادلة كما نعامل مواطنينا».

فلا عجب أن تعلق إحدى الصحف الأسبوعية الهندوكية بقولها: بينما فريق منهمك في كسب ثقة الأقليات يتحدث الفريق الآخر عن تقديم التسهيلات التامة للذين يرغبون بالهجرة من الاتحاد الهندي. وفي الوقت نفسه امتدت حوادث الشغب إلى مناطق أخرى وعمت المناطق الغربية من يوبي وأجزاء من بهار وراجبوتانا وطوتها في لهيبها المشتعل. كان هناك حوادث شغب في كل من ميروت وبلند شهر وآغرا وموترا ومراد آباد وأمروها وبريللي وروهيل كهند وديره دون وسهارنبور وبنارس وهاردوار واجمير وعشرات من الأماكن الأخرى. كانت أجمير من أكثر الولايات المتضررة[1] أي أن ما جرى فيها كان نسخة مكررة عما جرى في دلهي كما ذكرت صحيفة تايمز الهندية التي تصدر عن بمبي. أما كلكتا فقد أخذت تعرض متباهية وبوقاحة متناهية قصصاً مخترعة في الإذاعة وتحث الهنادكة على الانتقام من الأعمال الوحشية التي ارتكبها المسلمون في غرب البنجاب. في مثل هذه الظروف اعتمد الوضع إلى حد كبير على موقف الزعماء الهنادكة وخاصة موقف غاندي، ومع أن موقفه كان متناقضاً من الناحية الظاهرة إلا أنه قد سمح لنفسه وهو الزعيم الكبير بأن يتأثر بهيستريا الحرب السائدة في الهند وقد صرح في حديث له في ٢٦ سبتمبر أطلقت عليه صحيفة مانشستير غارديان بأنه حديث مثير وغير مدروس إذ قال فيه: «إذا لم تكن هناك طريقة أخرى لضمان العدالة في باكستان وإذا رفضت باكستان بإصرار أن ترى خطأها

---

(١) لأنها تعد بلداً مقدساً عند المسلمين.

الواضح واستمرت في التقليل من شأنه ستلجأ الحكومة الهندية إلى الحرب».

وقال مراقب بريطاني: «كان تأثير تصريح غاندي هذا تهديداً ومعادياً للسلام الطائفي بين الدولتين».

في أعقاب صيحة الحرب هذه أتى الطلب من أجل الترحيل التام لجميع المسلمين من دلهي وغرب يوبي وأول من نادى بهذا الطلب الرئيس تارا سينغ وتعهدته الصحافة الهندية قبل فترة قصيرة وكتبت صحيفة هندوستان تايمز التي تعتبر الناطق بلسان الكونغرس مقالين مثيرين لدعم هذا الطلب وقالت في الإفتتاحية: «لن تملك الحكومة الهندية القوة لمنع انتشار الشعور المناهض للمسلمين في جميع المناطق التي انتشر فيها اللاجئون». ودرس موضوع إخلاء المسلمين من دلهي وغرب يوبي وزراء الهنادكة الذين التقوا بلياقت علي خان في لاهور في ٢٥ أكتوبر ١٩٤٧ وطلبوا إليه اتخاذ الإجراءات اللازمة لإيواء اللاجئين.

أقيمت معسكرات للاجئين في شرق البنجاب ومن بعدها في دلهي وأماكن أخرى حيث برهنت حوادث الشغب استحالة وجود حياة آمنة للأقليات فيها.

وزار اللورد ايسمه[1] بعض هذه المعسكرات في دلهي ورسم صورة للوحشية التي تعتبر انتهاكاً لإنسانية الفرد وقال: «كان المعسكر الأول الذي دخلته مكتظاً بالرجال والنساء والأطفال والثيران والحمير والمركبات وكانت حفنة من الأوغاد في المنازل المطلة على هذه المعسكرات يتسلون بإطلاق العيارات النارية من حين لآخر في وسط هذه المعسكرات. . . ، أما المعسكر الثاني فكان في برانا قلعة (الحصن القديم) فكان منظره مروعاً حشر فيه آلاف من المسلمين حشراً ولم يكن هناك ملجأ أو طبيب أو تدابير صحية ولا حتى وسائل للاتصالات. . .».

---

(١) ISMAY

اغتيال غاندي:

كل هذا كان من شأنه إثارة ضمير النفوس الصادقة والصالحة وهناك في طول البلاد وعرضها آلاف من الأشخاص الذين لا يخافون التهديد إلا أنهم كانوا يشعرون بالكرب الشديد والقلق أيضاً وعلى رأس هؤلاء غاندي الذي ارتكب ولا شك بعض الهفوات مثل تصريحه الذي دعا فيه إلى الحرب أو عندما وافق على إرسال الجيوش الهندية إلى كشمير ولكن الذي لا شك فيه هو أنه كان يفضل السلام. في شهر أوغست عين نفسه جنرالاً في (قوة الحدود ذات الرجل الواحد) وبالتعاون مع سهر وردى حاول بنجاح إحقاق السلام في كلكتا التي عانت الكثير من حوادث الشغب. فمنذ وصوله إلى دلهي في سبتمبر بذل جهوداً كبيرة لكبح جماح الاندفاع الطائفي وتحقيق الأمان للمسلمين في أرواحهم وممتلكاتهم غير أن سردار بتيل الذي كان وزيراً للداخلية وبالتالي مسؤولاً عن القانون والنظام استخف بالوضع في دلهي وقد شعر غاندي بالقلق الشديد من موقف بتيل هذا. إذ أن غاندي لم يخب في مسعاه فقط بل إنه وجد من بتيل عدم اكتراث به إذ صم أذنيه عن سماع غاندي وطلباته الحماسية وهنا احتاج الأمر إلى موقف بطولي من غاندي وإلى تضحية سامية لإيقاف هذا الوضع اليائس، وشعر بأنه لم يبق لديه سلاح إلا أن يصوم حتى الموت أو يعود السلام إلى دلهي. وكان يقصد من صيامه هذا إعطاء درس لسردار بتيل وشعر بتيل من جانبه بأن غاندي كان مصمماً بعمله هذا على تشويه سمعة الهنادكة أمام العالم أجمع وشعر الملحق الصحافي للورد مونتباتن أن الهدف من هذا الصيام كان من أجل رأب الصدع بين الرجلين العظيمين في الحكومة الهندية وهما نهرو وبتيل مدركاً أنه هو الوحيد القادر على ذلك وفي حالة خيبته لن يتعرض حزب الكونغرس فقط إلى خطر مهلك بل سيتعرض الحكم الهندي كله إلى الخطر.

على أية حال إن صيام غاندي لمدة أربعة أيام من شهر يناير ١٩٤٨ كان له الأثر الكبير على الجو الطائفي في دلهي إلا أن سردار بتيل لم يوافق على ما فعله غاندي لتحقيق الشعور بالأمان بين المسلمين. وكذلك كان موقف فئة كبيرة

من المتطرفين الهنادكة الذين أصدروا نشرات يصفون فيها غاندي بأنه عدو الهنادكة، وذهبت إحدى النشرات إلى أبعد من ذلك إذ ذكرت بأنه إذا لم يغير غاندي من طرقه ستتخذ الخطوات اللازمة للقضاء على تأثيره.

وقامت إحدى الفئات برفع الرايات السود خارج المكان الذي ينزل فيه غاندي حيث كان يقضي فترة صيامه وكانت هذه الجماعات تهتف: (ليمت غاندي)، وكذلك أرسلت له رسائل تهديد بالبريد وبعد بضعة أيام ألقيت عليه قنبلة أثناء أحد اجتماعاته للصلاة. ومما يدعو للغرابة عدم اتخاذ إجراءات أولية لحماية غاندي بعد هذا التهديد الصريح وكانت النتيجة إغتياله على يد شخص يدعى ناتورام فينا[1] ياك غودس في ٣٠ يناير ١٩٤٨ وعندما انتشر خبر موته قامت إحدى الفئات المثيرة للذعر بنسبة هذا الفعل الغادر إلى أحد المسلمين ولكن سرعان ما أخمدت هذه الإشاعة بعد أن عرف القاتل ولكن أثر الإشاعة قام الهنادكة في بمبي ومدراس وعدة أماكن أخرى الانقضاض على المسلمين والانتقام منهم.

وكتبت صحيفة هندوستان ستاندرد افتتاحية تقول بأن غاندي قتل على يد أصحابه الذين عاش من أجل تحريرهم، لقد قتل لأنه تجرأ على استعمال سلاح الصيام المفضل لديه ولكن ليس ضد البريطانيين بل ضد المتعصبين من الهنادكة لإجبارهم على التخلي عن ذبح المسلمين الأبرياء وأثارت حادثة اغتياله سؤالين هامين وهما: إذا كانت هذه هي المعاملة التي يقدمونها إلى غاندي (للجريمة) التي ارتكبها بمطالبته بمعاملة عادلة للمسلمين الضعفاء فماذا يدخرون إذن أن يقدموه لأولئك الذين كان غاندي يدافع عن قضيتهم؟ إذا لم تستطع إدارة دلهي برئاسة تلميذ غاندي المخلص سردار بتيل أن تقدم لغاندي الحماية اللازمة بعد التهديدات المتكررة له فما هي الحماية التي يستطيع سردار بتيل أن يقدمها للمسلمين خلال مجزرة دلهي؟ وكنتيجة طبيعية لذلك ما هي

---

(١) NATHURAM VINAYAK GODSE

الحماية التي سيجدها المسلمون إذا كانت هناك حماية في باقي البلاد الهندية؟.

على أية حال إن اغتيال غاندي وموته كان أكثر إثارة لمشاعر المفكرين من الهنود الذين وجدوا فيه هدوءاً مفاجئاً في أعمال التخريب التي تحدث الآن على الأرض الهندية منذ اثنين وعشرين شهراً، وكذلك لفت انتباههم إلى منظمة ر. س. س الفاشية وإلى وجود غودس عضواً فيها. وكما لاحظنا سابقاً لقد تمتعت هذه المنظمة لفترة طويلة بالعطف الخفي لبعض موظفي الحكومة وربما بعطف بتيل نفسه وكذلك الدكتور شاياما[1] براساد مكرجي الذي كان الرئيس السابق لمجلس النواب وهو الآن عضو في الحكومة الهندية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن سردار بتيل قد أهمل في بداية يناير ١٩٤٨ الإتهامات الإجرامية الموجهة ضد أعضاء منظمة ر. س. س ووصفهم بأنهم وطنيون. وقد نصح أتباعه في الكونغرس بقوله: «يجب أن يتعامل رجال الكونغرس بطريقة مختلفة مع أعضاء منظمة ر. س. س ولا يعتمدون على سلطتهم وقوانينهم لأنهم برغم كل شيء لا يعملون من أجل دوافع أنانية ولديهم أخطاؤهم ولكن من واجب رجال الكونغرس مناصرتهم وليس قمعهم. ومن ناحية أخرى ذكر أن مكرجي استخدم غودس في أعمال سياسية مهمة ويؤيد هذا تقرير نشر في نشنل هرالد أن مكرجي أرسل رسالة إلى ماهاني[2] ديغفيجانيات رئيس المجلس النيابي في يوبي بيد غودس المذكور وقد تضمنت الرسالة التي أرسلت عشية حركة ساتيا غراها إلى المجلس النيابي المركزي شروط التسوية على الأساس الذي توقفت عليه الحركة أخيراً.

لقد أدى السخط العام الذي نجم عن حادثة اغتيال غاندي إلى إجبار الحكومة الهندية على إدانة منظمة ر. س. س في ١٤ فبراير ١٩٤٨ وأعلنت الحكومة قرارها باستئصال هذه الجماعة المكروهة القائمة على العنف والتي تهدد حرية الشعب وتشوه سمعته الطيبة. وقد وجهت الاتهام إلى منظمة

---

(١) SHAYAMA PRASAD MUKERJI

(٢) ديغفيجانيات MAHANI DIGVIJAYNATH

ر. س. س على أعمال الحريق والسرقة والإجرام وجمع السلاح غير المشروع والذخيرة الحربية وتوزيع المنشورات المثيرة والداعية إلى العصيان وحث الناس على أعمال الإرهاب والتحريض على السخط على الحكومة بطرق مختلفة. وقد تحدث بلاغ رسمي في الصحافة عن النشاطات البغيضة والمؤذية التي تقوم بها جماعة ر. س. س وأعلن قانون العنف الذي أوجدته نشاطات المنظمة ووزعته عن مسؤولية هذا الحزب عن العديد من الضحايا. وكان آخرها وأكثرها إجراماً اغتيال غاندي. ونتيجة لذلك قبض على نحو ١٧٠٠ شخص من أكثر أعضاء المنظمة أهمية وقد علقت صحيفة هندوكية أسبوعية بقولها: لقد أصبح حامل الرسالة في السجن متهماً بقتل غاندي أما مرسل الرسالة فهو الآن وزير في الحكومة المركزية التي تدعي أنها تقاوم المتآمرين، أما الدكتور مكرجي فلم يجرؤ على مغادرة منزله واستقال بعد وقت قصير من المجلس النيابي.

كان عمر هذه الإدانة قصيراً جداً ونتيجة المفاوضات بين غولواكر وبتيل رفعت الإدانة عن جماعة ر. س. س في ١٢ يوليو ١٩٤٩ وكان هذا مؤشراً واضحاً عن درجة تأثير منظمة ر. س. س في الحكومة الهندية في مختلف المجالات، وأتى قرار لجنة العمل في الكونغرس بعد ثلاثة أشهر أكثر غرابة إذ سمح لأعضاء هذه المنظمة بالإنضمام إلى حزب الكونغرس إذا رغبوا في ذلك. أثارت الاحتجاجات من مختلف الجوانب دفاعاً قوياً عن القرار المصيري من السيد مسرا[١] وزير الداخلية في مادهيا براديش وقال: عندما لم يعترض رجال الكونغرس على انتساب أعضاء جمعية العلماء إلى الكونغرس على الرغم من تصريحهم بحماية الحضارة الإسلامية وعندما يرحب بأعضاء الرابطة الإسلامية سابقاً والذين لعبوا دوراً مهماً في تقسيم البلاد المأسوي ويسمح لهم بالاشتراك في الكونغرس؛ إذن لماذا يعترض على دخول أعضاء منظمة ر. س. س في تنظيم الكونغرس؟.

لم تساعد تصريحات الدكتور باتابهاي سيتاراماياا[٢] رئيس الكونغرس سابقاً

---

(١) MISRA

(٢) PATTABHAI SITARAMAYA

وأحد وزرائه في توضيح الفوضى وكان نهرو في تلك الأثناء في رحلة للولايات المتحدة الأمريكية وتمكن مؤيدو منظمة ر. س. س الأقلية في الكونغرس وعلى رأسهم سردار بتيل من كسب الجولة ولكن بناء على ما ذكره كوران هناك عاملان يفسران الانقلاب التالي في قرار الكونغرس بعد ستة أسابيع. العامل الأول: الاحتجاجات الكثيرة شديدة اللهجة؛ والعامل الثاني: هو أنه لم يحصل أعضاء المنظمة على عدد كبير من الأصوات إلى جانب تأثير التصريحات المربكة التي قدمها الدكتور باتا بهائي وغيره. كل ما تقدم يثبت بوضوح ودون شك الانسجام والتعاون بين منظمة ر. س. س من ناحية ورجال الكونغرس وأعضاء الاتحاد والحكومة من ناحية ثانية، ومن الجدير بالذكر أن الكونغرس انتخب مباشرة رئيساً له بابو بور شوتا مداس[1] وهو عالم وسياسي هندوكي محترم عرف بنظرياته الهندوكية الصريحة وبتأييده لسياسة عنيفة تجاه باكستان، ويدل انتخابه على اتجاه الكونغرس نحو شكل نام للقومية الهندوكية.

منذ عام ١٩٤٩ نجحت منظمة سينغ في أمرين الأول: ضد الشيوعية، والثاني: ضد المسلمين، وقد ربط خطباؤهم الشيوعيين بكبش الفداء أي المسلمين وباكستان. وهم يعتبرون باكستان تجسداً للشيطان وإن جميع المسلمين عملاء لباكستان، وينحصر اهتمام ر. س. س الكبير في تهديد المسلمين والصفة الشيطانية التي تنسبها هذه المنظمة إلى كل المسلمين، ويشعر العاملون في المنظمة بأنه من واجب كل مواطن مخلص أن يتفحص باستمرار نشاطات المسلمين الهنود اليومية، وإن بدت بريئة في الظاهر، وفي ربيع عام ١٩٥٠ حرض المتحدث بلسان منظمة ر. س. س الحكومة على تبني تأمين الخدمات المدنية قائلاً: «إنه لا يمكن أن يظل الجهاز الإداري المدني وجهاز الشرطة سليمين حتى ينتقل كل مسلم في الحكومة إلى باكستان».

وكذلك وجهت منظمة ر. س. س نيرانها نحو جمعية العلماء التي وقفت إلى جانب الكونغرس في النضال للحصول على الاستقلال ضد الرابطة

(١) BABU BURSHOTAMDAS

الإسلامية، وإن تاريخ هذه الجمعية القومي المشرف عبر السنوات لم يحمها من الدعاية السامة والمستمرة التي تقوم بها منظمة ر. س. س. وقد اتهمت الجمعية بأنها مركز المؤامرات الإسلامية في الهند وكذلك اتهمت على أنها المركز الرئيسي الذي يدبر فيه المسلمون مكائدهم في الهند وتعمل هذه الجمعية على إحباط قانون الإجلاء الصادر بحق المسلمين وتتابع دور الرابطة الإسلامية القديم. ويقول سوايام سيفاك بطريقة ذكية وغادرة بأن هذه الجمعية توفر امتيازات للمسلمين وتساعد على الحفاظ على نفسية انفصالية وذلك بتدعيم ولاء المسلمين لدينهم وليس لجمهورية الهند.

ويمكن القول إن زرق هذا السم الطائفي باستمرار في الجسم السياسي الهندي يعتبر عملاً مشؤوماً وستسنح لنا الفرصة لنرى بعضنا من نتائجه في الفصول اللاحقة.

الفصل الرابع

اتفاقية لياقت ـ نهرو ومآتلاها

من المستحيل من الوجهة الإنسانية تقديم وصف لكافة أحداث القتل والتشويه والحرق والنهب التي تعرض لها المسلمون، بشكل منظم في الهند كل هذه السنوات، لذا من الضروري سرد الأحداث الطائفية الرئيسية التي أطاحت بأرواح الكثير من المسلمين وأدت إلى خراب واسع النطاق في ممتلكاتهم.

وتعتبر حوادث الشغب التي حصلت في البنغال الغربية في فبراير ـ مارس سنة ١٩٥٠ من أسوأ الانفجارات الطائفية في هذه الفترة. وحسب ما ذكر محرر صحيفة ستيتس مان في كلكتا بأنها كانت أشد عنفاً من الإضطرابات التي حصلت زمن التقسيم، فقد أدت هذه الحوادث إلى كوارث ونكبات خطيرة مثل التي حدثت قبل سنة ١٩٤٦. هذا بالإضافة إلى أنها أدت إلى تجدد الهجرة على نطاق واسع إذ بدأ مئات الألوف من الناس بالهجرة من جديد، وقد اعترفت صحيفتا التايمز ومانشستر غارديان في وصف حوادث الشعب زودهما بها مراسلاهما ووكالتان بريطانيتان للأنباء وقالتا: إن هذه الحوادث تذكر بمجزرة كلكتا الفظيعة التي حدثت سنة ١٩٤٦. وفي سنة ١٩٤٧ لم يدخر زعماء الهنادكة وصحافتهم جهداً في إلهاب الشعور الطائفي وحث الهنادكة على الانقضاض على المسلمين الضعفاء. وفي خطاب ألقاه سردار بتيل في كلكتا قال: «إن هذه الحوادث تذكرنا بمجزرة كلكتا الفظيعة وبمأساة نواكهالي[1]».

(١) NOAKHALI

كيف تستطيع البنغال أو حتى الهند كلها أن تنسى تلك الأيام؟ كيف تستطيع الهند أن تنسى تلك الأيام القاتمة؟ إنه من المستحيل إلغاء صفحات التاريخ التي كتبت عليها تلك الفصول المأساوية عندما يحين الوقت لتحديد مستقبل البنغال؟».

وتحدث بتيل عن حمام الدم الذي تلا التقسيم وقال: «إن البنغال قد عانت الكثير لأننا كنا بعيدين عن إخواننا وأخواتنا عبر الحدود. إن الجروح التي أصبنا بها لم تلتئم بعد. وحرض جمهور الهنادكة على عمل ما يستطيعون عمله لهؤلاء الأصدقاء الذين كانوا معنا حتى يوم أمس وقد أصبحوا اليوم غرباء عنا. وصرح بأنه إذا كان باستطاعتنا التعبير عن عواطفنا وتعاطفنا مع الشعب في أفريقيا الجنوبية ونسرع لمساعدته فمن الأخلق بنا والأسهل علينا أن نفعل ذلك مع الشعب في باكستان الشرقية، لماذا كان بتيل يستعيد ذكريات الماضي الأليم؟ لماذا يحيي هذه الذكريات المرة البغيضة؟ وفوق ذلك كله لماذا كان يحرض الهنادكة في البنغال الغربية على الإسراع لمساعدة الذين كان قد مضى عليهم ثلاث سنوات وهم يعيشون مواطنين مسالمين آمنين في باكستان؟ ماذا كان هدف سردار بتيل من هذا التحريض غير إثارة العواطف الطائفية في البنغال الغربية وخلق إحساس بانعدام الأمن بين الهنادكة في البنغال الشرقية».

بدأت هذه الحملة في أساسها بالصحافة، فمنذ شهر نوفمبر سنة ١٩٤٩ كانت صحيفة هندوستان ستاندرد وصحيفة امريت بازار باتريكا تنشران قصصاً مبالغ فيها ومزيفة أحياناً تتحدث عن اضطهاد الهنادكة في البنغال الشرقية وعن استيلاء واسع النطاق على ممتلكات الهنادكة ومصادرتها وعن طرد الهنادكة من منازلهم وازعاجهم باستمرار من قبل رجال الشرطة. يضاف إلى ذلك تهجم المسلمين على الدين الهندوكي، وعلى سبيل المثال نشرت صحيفة هندوستان ستاندرد في عددها الصادر في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٩ قصة خيالية عن مواطن في دهاكة يصف هجوماً شنه مئة مسلح مسلم على منزل تاجر هندوكي في دهاكة واستمر هذا الهجوم أكثر من ساعة وأسفر عن تحطيم تمثال للإله. وفي ١١

ديسمبر ذكر مراسل صحيفة دهاكة أن المسلمين يجبرون تلاميذ المدارس والجامعات الهنادكة على الاشتراك مع المسلمين في صلواتهم.

ونشرت صحيفة امريت بازار باتريكا في عددها الصادر في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٩ لائحة بأسماء منازل عائدة للهنادكة قد صودرت. وفي ٢٢ ديسمبر كشفت استجوابات جرت في مجلس النواب الهندوكي بأنه قد تم حتى ٣٠ يوليو مصادرة ٥٠٢٥ منزلاً منها ٨٣٥ منزلاً تعود للمسلمين وعندما أنكر وزير الضرائب في البنغال الشرقية بأن يكون قانون إخلاء الملكية المطبق في باكستان قد طبق في باكستان الشرقية وبالتالي فإن منزلاً واحداً لم يصادر لم تذكر هذا التكذيب أية صحيفة هندوكية بل استمرت الصحافة الهندوكية في اختراع القصص عن المصادرات بشكل بارز.

من الجدير بالذكر هنا أنه قبل التقسيم كان ٨٠ في المئة من الملكية في المدينة في البنغال الشرقية عائدة للهنادكة، هذا بالإضافة إلى أنهم كانوا يملكون احتكارات مشابهة في الأعمال والتجارة والزراعة ومهن أخرى ومن الطبيعي أن تكون وطأة قانون المصادرات أثقل عليهم مما هي على المسلمين ومع ذلك فإنهم قد اختاروا أن يعطوا هذه العملية طابعاً طائفياً كما فعلوا في الطلب القديم العائد لإصلاح الأراضي.

وبالإضافة الى الصحافة فقد تدخلت الأحزاب السياسية بما فيها حزب الموتمر في الميدان وعملوا جميعا على نشر كراهية المسلمين والحقد عليهم. وذكرت لجنة المؤتمر (الكونغرس) الإقليمية في محافظة باريسال في تقرير لها قدمته إلى حكومة البنغال الشرقية تقول فيه بأن الجو في باكستان الشرقية مشحون بالشك والريبة، وذكر التقرير أن السبب في هذا الوضع يعود إلى عدة عوامل منها مصادرة المنازل وذبح البقر بشكل علني مما أدى الى خلق اضطراب نفسي بين الهنادكة والبنغال الشرقية فبدأوا بالهرب إلى البنغال الغربية، وحينما سردوا عند وصولهم، الروايات المفزعة هبت عدة منظمات منها لجنة حماية حقوق الأقليات للدفاع عن قضيتهم. وفي اجتماع عقد في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٩،

دعت هذه اللجنة الى تجديد طلب كان سردار بتيل هدد به عام ١٩٤٨ وهو قولـه: «إذا استمر تدفق اللاجئين فستطالب هندوستان بمناطق حدودية في البنغال الشرقية لإسكان اللاجئين».

وفي الوقت نفسه انبعثت المهاسبها[١] الهندوكية التي نادت: (هندوستان للهنادكة) من سباتها السياسي الذي غرقت فيه بعد اغتيال غاندي واخترعت عدة برامـج سياسية أشهرهـا اثنـان هما: الأول: إن تقسيم البلاد لم يكن شرعياً والثاني: إنهم يطالبون بانتزاع محافظتين أو ثلاث محافظات حدودية من البنغال الشرقية.

انفجرت حوادث الشغب عندما نشرت فجأة صحافة كلكتا في فبراير سنة ١٩٥٠ حادثة قديمة جرت منذ ٤٥ يوماً في قرية في البنغال الشرقية وهي: إن فريقـاً صغيراً من رجال الشرطة ذهبوا إلى قرية (كالشيرا)[٢] في (باغرهات)[٣] للقبض على هنـدوكي يعتقـد أنه شيوعي فحدث اصطدام بين رجال الشرطة والأهلين فأصاب الفريقين بعض الأضرار وقتل شرطي برتبة مساعد. يبدو أنه ليس هناك فرق بين هذه الحادثة والشجار الذي حدث في البنغال الشرقية ما عدا فرق بسيط وهـو أن رجـال الشـرطـة وأهـل القرية في هذا الحادث الذي ثار الشيوعيون فيه كانوا من الهنادكة، أما الحادث الذي حدث في البنغال الشرقية فقد كان أهل القرية من الشودر وهي طبقة من أدنى الطبقات الهندوكية بينما كان رجال الشرطة من الباكستان أي أنهم مسلمون.

وعلى أثر هذه الحادثة الغامضة التي حدثت في البنغال الشرقية والتي كانت شيوعية محضـة وليست بطائفية، انفجرت ثورة طائفية لم يعرف لها مثيل قبل التقسيم وذكـرت صحـافـة كلكتـا أن المـزارعين الشـودر ذهبوا ضحية القمع الإسلامي وأنهم عوملوا معاملة سيئة وأجبروا على الهرب لأنهم من الهنادكة وقد

(١) مجلس النواب الهندوكي.

(٢) KALSHIRA

(٣) BAGERHAT

انتقلت أخبار هذه الحادثة مع انتقال اللاجئين وتوسعت بشكل كبير وساهمت شهادات اللاجئين إلى البنغال الغربية في دعم روايات الصحافة، ولم تبذل حكومة البنغال الغربية جهداً يذكر في كبح جماح الثورة بل ألقى أحد الوزراء كلمة فهم منها تشجيع على هذه الثورة.

في حوالي ١٨ يناير سنة ١٩٥٠ بدأت حوادث طائفية متفرقة في مناطق الطواحين المحيطة بكلكتا وفي محافظة مرشد آباد. وفي الرابع من فبراير حدثت ثورة خطيرة في شمال شرق كلكتا وانتشرت الحرائق وحوادث السلب والنهب والطعن بالمدي وهرب المسلمون الخائفون بالآلاف جماعات من منازلهم المحترقة إلى شمال كلكتا ليعسكروا في حالة تثير النفوس على الأرصفة في المنطقة المخصصة للسيرك.

لقد أدت حوادث الشغب في كلكتا إلى ردة فعل في دهاكه فحدثت أعمال نهب بعض حوانيت الهنادكة إلا أن القوات الحكومية كلها إبتداءً من الوزراء فما دون طافت المدينة لإيقاف حوادث الشغب، وحدثت بعض حوادث الشغب في نواكهالي وباريسال، ولكن لم تتخذ هذه الفوضى شكل عصابات ثورية بل ظهرت عادية بشكل حوادث شغب أفرادية قام بها أفراد أو فئات صغيرة من الناس، وحدث في شيتاغونغ[1] وسيلهت[2] بعض الحوادث الثانوية.

بدا أن الوضع قد هدأ من نفسه ولكن في العاصمة الهندوكية وفي غيرها بدا أن كارثة كبيرة قد حلت، فقد انتشرت إشاعة عن خطة مدبرة ترمي إلى قتل الهنادكة أو طردهم من البنغال الشرقية. وخلال شهر فبراير بذل زعماء الهنادكة ما بوسعهم وكذلك الصحافة الهندوكية لخلق هستيريا حرب في بلادهم فهبّ لياقت علي خان، الذي أصبح فيما بعد رئيساً لوزراء باكستان، وكانت الهند بالفعل تحضّر للحرب إذ كانت معاملها الضخمة التي تنتج المعدات الحربية تعمل ليلِ نهار، وكانت حركة التطوع في القوى المحاربة تجري على قدم

(١) CHITAGONG

(٢) SYLHET

وساق. وقام عدد من زعماء الهنادكة منهم (جي[1] براكاش ناراين(و(روهيني[2] كومار تشودري) بالدعوة إلى التدخل المسلح في باكستان الشرقية حتى إن نهرو هدد في مجلس النواب الهندوكي في ٢٣ فبراير باكستان بقوله: «إذا لم توافق باكستان على الخطط التي اقترحتها هندوستان فعلينا أن نتبنى خططاً أخرى». وقيل أن إحدى المنظمات المتطرفة في البنغال الغربية كانت تخطط لعمل مسلح على غرار ما تم في حيدر آباد. ومن الجدير بالذكر أنه في مناسبة سابقة هدد نائب رئيس الوزراء الهندوكي شخصياً باكستان بقوله: «إذا انهار الوضع في البنغال الشرقية أو في كشمير فسوف تنهض أمتنا وتحل المشكلة كما فعلنا في حيدر آباد».

وعندما كانت البنغال الشرقية هادئة تماماً كما يشهد على ذلك العقلاء من الهنادكة أنفسهم فقد قام (سري براكاش)[3]، الذي أصبح فيما بعد المندوب السامي الهندوكي في باكستان، بجولة في البنغال الشرقية وكان مندهشاً بسرور من عدم وجود أي مظهر للخوف أو لليأس بين الأقليات في البنغال الشرقية. وأيقن أن الزعماء في البنغال الشرقية يرغبون بالتأكيد في معاملة الأقليات معاملة عادلة وعلق على ذلك بقوله: «إن مشكلة الهنادكة في البنغال الشرقية هي من الناحية الجوهرية مشكلة نفسية». وكذلك وصف (ساتش[4] تشاندرا غوبتا)، وهو شخصية هندوكية بارزة، موقف الباكستان من الأقليات على أنه موقف ودي تماماً ونصح صحافة البنغال الغربية بعدم نشر القصص الاستفزازية. وكذلك قام الدكتور (غوش)[5]، وهو زعيم في كونغرس البنغال الغربية، بجولة في البنغال الشرقية ونصح الهنادكة بعدم مغادرة منازلهم وبقبول باكستان بلداً لهم. وقامت صحيفة ستيتس مان بنشر عدة مقالات تصف فيها الوضع الطائفي في

(١) JAI PRAKASH NARAYAN

(٢) ROHINI KUMAR CHAUDHZY

(٣) SRI PRAKASH

(٤) SATESH CHAUDRA GOPTA

(٥) GHOSH

البنغال الشرقية بأنه: (ممتاز) وذكرت بأن الأمن يسود القرى وأن الهنادكة يعاملون معاملة أفضل مما يعامل به المسلمون اللاجئون من بهار.

وقد أدان رئيس وزراء البنغال الغربية الدكتور (راي) الدعاية المتهورة في الصحافة الهندوكية وعاقب الصحف على نشرها ملاحظات عن وجود إضراب في كلكتا الأمر الذي أدى إلى بعض المشاجرات في بعض أنحاء المدينة، واستنكر استعمال الصحفيين لغة منحطة يخجل المرء منها.

غير أن التحذير أتى متأخراً فلم يأت بالثمرة المطلوبة فانفجرت حوادث الشغب ثانية في كلكتا في الأسبوع الأول من مارس وكتب (ايان ستيفنسن[1]) عن ذلك قائلاً: وهكذا تعرض المسلمون إلى هجوم عنيف في عدة مناطق من البنغال الغربية وكثيراً ما كانت أخبار ذلك لا تنشر. وثارت موجة مخيفة من الإشاعات حول البنغال الشرقية وتحركت هجرة الأقليات الخائفة من كلا الجانبين وفي كلا الإتجاهين.

فوق كل هذا انتشرت الهستيريا في مدينة كلكتا وعمت المدينة من أدناها إلى أقصاها، وعبثاً حاول مراسلو الصحف المخلصون ارسال تقارير إلى البنغال الشرقية يؤكدون فيها الانطباع المعتدل نسبياً الذي كوّنوه بأنفسهم من ملاحظاتهم المباشرة ومن المصادر الموثوقة. ولكن لم تقبل أية صحيفة نشر هذه التقارير لأن نشرها سيسبب غضب الجماهير.

والأسوأ من ذلك أن البيانات الصحفية التي كانت توصف بأنها غير رسمية يسمح بنشرها إذا كانت بيانات متحيزة ومحرفة وصادرة عن وزارة بندت نهرو في دلهي. ويبدو أن نهرو شخصياً قد تأثر بمزاج الصحافة المولع بالقتال، وقد علق على ذلك مراسل صحفي هندوكي التقى بنهرو عندما زار البنغال الغربية فقال له نهرو: (إنها الحرب) وبالفعل في الأسبوع الأول من شهر مارس بدا أن الحرب أمر لا مفر منه، ونقل نهرو قواته إلى مسافة قريبة جداً من حدود باكستان

---

(١) IAN STEPHENS

وليس من حدود البنغال بل من حدود البنجاب أيضاً. أما قوات هندوستان المصفحة التي لا يوجد لها نظير في باكستان فقد واصلت سيرها في طريق تهدد منه لاهور.

كانت النتيجة لكل ما تقدم مذبحة قاسية ضد المسلمين في هوراه[1] وأصبح لون السماء داكناً لمدة يومين على التوالي بسبب الدخان المتصاعد من المنازل ومن أكواخ الفقراء المحترقة، ولم يعرف في التاريخ كوارث مماثلة، ولمعالجة الموضوع أعلنت حالة الطوارىء محلياً ولكن في دلهي رفضت الإعتراف بها بعد ساعات فقط وفي ضاحية أخرى من المدينة تعرض مواطن بريطاني معروف هو رئيس الغرفة التجارية في البنغال إلى الضرب المميت عندما حاول الدفاع عن خادم مسلم.

وبموجب تقديرات متحفظة قتل أكثر من ١٠,٠٠٠ شخص في حوادث الشغب التي حدثت في البنغال الغربية بين فبراير ومارس، ويعتبر رجال الشرطة والجيش السبب الرئيسي لعدد كبير من الكوارث بسبب مساعدتهم للمشاغبين في أعمالهم الشائنة. وفي ولاية باتا[2] نغر التي تبعد عدة أميال عن كلكتا نجا ٥٠٠ شخص مسلم من الفنيين والموظفين من أصل ٦,٠٠٠ شخص، وحرق أئمة المساجد أحياء والقرآن الكريم معلق في أعناقهم، وتعرضت النساء المسلمات إلى الاغتصاب بحضور كبار رجال الشرطة في منطقة مورليباغان[3] في كلكتا وهوراه، وتكررت أساليب القتل المتبعة في بهار والبنجاب في معظم الحالات، وتعرضت الأحياء التي يقيم فيها المسلمون إلى حصار من قبل عصابات هندوكية وبعد أن اقتحموا المساكن أضرموا النار فيها وتبع ذلك هرب المسلمين بعد أن فتحت عليهم رجال الشرطة والجيش النار بقيادة كبار الموظفين، وقامت فرق مسلحة ترتدي لباس الجيش بأعمال تخريب في بعض

---

(١) HOWARAH

(٢) BATANGAR

(٣) MURLIBAGAN

المناطق المنكوبة وذهبوا إلى أبعد من ذلك إذ أخذوا يعلنون حالات الطوارىء من أنفسهم ومن غير أن تكون الحكومة على علم بذلك، وذلك عندما يحلو لهم أن يفعلوا ذلك أو أن يكون هذا العمل في صالحهم، وفي مناطق كثيرة تعاطف رجال الشرطة من أوشاب الناس وقاموا بالقبض على المسلمين دون تمييز وأطلقوا النار عليهم بينما بقيت عصابات الاجرام الهندوكية المسؤولة عن إشعال الحرائق والتفجير والطعن وغيرها من أعمال العنف والوحشية دون عقاب.

في أربعة أيام فقط خسر المسلمون ما يقدر بـ ٥٠٠ مليون روبية من ممتلكاتهم وفي كلكتا وحدها قدرت الخسارة بنحو ٢٠ مليون روبية وأحرقت منازل ومتاجر عائدة لـ ١٥٠٠ أسرة ونهبت أموال ٢٨٠٠ أسرة، وقد دمر عدد كبير من المحال التجارية بشكل كامل ولم تسلم المساجد والأماكن الإسلامية المقدسة من التدمير بل تعرضت للحرائق والانتهاك والتدنيس ودمر نحو ٢٠٠ معمل للصابون ومئة مدبغة و٣٠ معملاً للكبريت ومخابر كيماوية ومعامل أقمشة قطنية وحريرية تعود جميعها إلى المسلمين وطرد نحو ١٠٠ ألف مسلم من كلكتا وحدها.

ومما يدعو للدهشة أن المصادر الرسمية أعلنت عن مقتل ٢٣ شخصاً فقط نتيجة هذه الحوادث وأن عدد الجرحى لم يتجاوز ١٢٣ شخصاً، إلا أن الأرقام التي أعطاها بعض زعماء الهنادكة جعلت الوضع أكثر تشويشاً إذ قال نهرو إن عدد القتلى حتى ١٧ فبراير بلغ ٢٠ شخصاً فقط. أما مولانا أبو الكلام أزاد فقد قدر عدد القتلى بنحو ٢٠٠ شخص. ومن هذا يبدو بوضوح إنه ليس عند أحد منهم أدنى فكرة عما حدث في بلاده أو أنهم لم يهتموا بمعرفة ما حصل. وحينما زار نهرو في ٧ مارس مدينة كلكتا قدم إليه المسلمون المرهقون المنكوبون عريضة ذكروا فيها لمحة خاطفة مما عانوه في الشهرين الماضيين وورد في العريضة المذكورة: (أيام قلق، ليالي أرق، عطش، جوع، نزاع موت، آلام وموت). أما الدمار فكان من أكثر الأمور المفزعة في هذه الكارثة المروعة.

واستمرت العريضة في شكواها قائلة: (في المناقشات التي جرت في المجلس النيابي حول الوضع في البنغال يبدو أن الأقليات في باكستان الشرقية حصلت على الرعاية المقدسة من حكومة الهند وهي من دمنا ولحمنا بينما لم تنل الأقليات في البنغال الغربية سوى لفتة عابرة في المجلس النيابي.

في بداية عام ١٩٥٠ جرت حوادث شغب خطيرة في جزء كبير من ولاية آسام يمكن تقدير درجة خطورتها من حديث حاكم الولاية آنذاك وهو جيرامداس[١] دولترام إذ قال أن ٥٣,٠٠٠ أسرة طردت من منازلها أي ٣١٨,٠٠٠ شخص على أساس ستة أشخاص في كل أسرة. وجاء في إحصاء رسمي لعام ١٩٥١: غادر نحو ١٥٠,٠٠٠ مسلم مقاطعة غوالبار[٢] في بداية ١٩٥٠ بسبب حوادث الشغب الطائفية التي لم يسبق لها مثيل وهناك هجرة واسعة النطاق للمسلمين من جوار مقاطعتي كامروب[٣] ودارانغ[٤].

كانت الآلام والمحن وحوادث الموت والتدمير ستستمر لتصبح مصير المسلمين المحتوم لو لم يقم رئيس وزراء باكستان لياقت علي خان باتخاذ خطوة شجاعة وجريئة وذلك بزيارة دلهي في بداية شهر ابريل وتوقيع اتفاقية الأقليات الشهيرة المعروفة باسم: (اتفاقية لياقت ـ نهرو) في ٨ ابريل سنة ١٩٥٠ والتي أعطت حياة جديدة لآمال الأقليات في كلا البلدين. كان الهدف من هذه الاتفاقية منح الأقليات في مقاطعاتهم المساواة التامة مع المواطنين، بصرف النظر عن الدين واشعارهم باحساس تام بالأمان والاستقرار في الحياة والثقافة والملكية والكرامة الشخصية وحرية الحركة في كل بلد وحرية اختيار المهنة وحرية الكلام والعبادة في نطاق القانون والأخلاق، وكذلك أكدت الاتفاقية على أن يكون ولاء الأقليات وإخلاصهم للدولة التي هم مواطنون فيها، وإن حكومة

---

(١) JAURAMDAS DAULATRAM

(٢) GOALPARA

(٣) KAMRUP

(٤) DARRANG

بلدهم هي المعنية بتعويضهم عما أصابهم من مظالم. وقد تضمنت الفقرات الأخرى في الاتفاقية حرية الحركة وسهولة المعاملات الجمركية واستمرار ملكية الممتلكات التي تركها المهاجرون لأصحابها وتشكيل لجنة تحقيق لاستقصاء أسباب حوادث الشغب الأخيرة ودرجة خطورتها ومنع نشر المعلومات أو الأفكار الموجهة ضد البلد الآخر وتعيين وزيرين في المركز ومفوضين لضمان تنفيذ الاتفاقية.

ومن أبرز فقرات الاتفاقية منع الدعاية المعادية وضمان عودة الممتلكات التي خلفها المهاجرون وراءهم إلى أصحابها.

كان الهدف من الاتفاقية أبعد من تسوية الخلافات الخاصة ذات الطابع الدبلوماسي العالي بل أريد منها أن تكون نقطة تحول في العداوات التي هددت حياة الأقليات المنتشرة في البلدين، ولهذا كان الأمل من الإتفاقية لا أن تعيش الأقليات في أمان فقط في الهند بل أن تحصل على الحقوق نفسها التي يتمتع بها المواطنون الأكثرية.

حوادث شغب ضد كتاب الزعماء الدينيين:

يبدو أنه كان للاتفاقية تأثير كبير على الوضع الطائفي المتفجر إذ على الرغم من حدوث بعض حوادث شغب متفرقة هنا وهناك، فقد مرت ست سنوات على الإتفاقية ولم تفسدها حادثة تذكر، ولكن هذا الهدوء انقطع في شهر أكتوبر ١٩٥٦ عندما انفجرت حوادث الشغب في عدة أماكن من (يوبي)[1] وبهار ومادهيا براديش وكان العامل المحرض لهذا الانفجار احتجاج المسلمين على نشر كتاب باسم (الزعماء الدينيون) الذي يتضمن ملاحظات فاحشة ومقذعة بحق الرسول المقدس، فأقام المسلمون مظاهرة احتجاج في عدة أماكن: بهوبال[2]، لكهنو[3]، مرادآباد[4]، وكذلك عقدت اجتماعات احتجاج في

---

(١) يو بي (U.P) هو اختصار كلمة UNITED PRVINCES أي الولايات المتحدة وهي منطقة في وسط هندوستان.

(٢) BHOPAL

(٣) LUCKNOW

(٤) MORADABAD

آغـرا[١]، لكهنـو، كانبـور[٢]، عليكره[٣]، غازي بور[٤]، باهرتش[٥] هاردوي، أجمير [٦] ومدن أخرى.

وبلغ عدد القتلى في محافظتين من يوبي أحد عشر شخصاً وجرح ٣٤ في مدينة بريللي [٧] في الثامن من أكتوبر وفرض حظر التجول لمدة ١٨ ساعة في جوبيلبور[٨] ووضعت الشرطة المسلحة في مناطق الشغب، وفي يوم واحد فقط وهو ٨ أكتوبر قتل ستة أشخاص وجرح ١٤ وآخرون في مدينة أوراي[٩] من منطقة جهانسي[١٠] وكان من بين القتلى هندوكي واحد وقد اعتقل في مقابله سبعة من المسلمين. وبالإضافة إلى ذلك قتل العديد من المسلمين في معارك طائفية في آغرا ومراد آباد وامتدت حوادث الشغب إلى العاصمة الهندوكية نفسها حيث جرح ١٨ شخصاً منهم امرأة وطفلان في اصطدام طائفي وقع في ٢٨ أكتوبر في منطقة بول بانغاش[١١] في بهار.

واستعمل رجال الشرطة النيران في (صاحب غوني)[١٢] في ١٧ أكتوبر عندما اعتـرض طريق موكب المحتفلين بالآلهة (دورغا) وقتل ثلاثة آخرون برصاص رجال الشرطة ونشب في باتنه[١٣]اضطراب عندما حاول موكب كبير من الهنادكة نصب تمثـال الآلهـة دورغـا في مسجد شاهي فكان لا بد للمسلمين من أن يعتـرضوا على هذا العمل فنشب القتال. وأعلن أيضاً عن حوادث شغب في راكسول[١٤]عندما هاجم جماعة مسلحة من الهنادكة المسلمين وسلبوا حوانيتهم ومنازلهم.

---

(١) AGRAH
(٢) KA NPUR
(٣) ALI GARH
(٤) GHAZI PUR
(٥) BAHRAICH HARDOI
(٦) AjMIR
(٧) BAREILLY
(٨) JUBBALPUR
(٩) ORAi
(١٠) JHANSi
(١١) PUL BANGASH
(١٢) SAHIBGUNI
(١٣) PATNA
(١٤) RAXAUL

تطور الوضع الطائفي بشكل خطير في راي بريللي حيث حطم الهنادكة مصلى[1] العيد التاريخي ليلاً وأشعلوا النيران بالقرب من منازل المسلمين، وقام موكب من منظمة جان سنغ بإطلاق الشعارات الإستفزازية عالياً ضد المسلمين واصفين إياهم بالخونة ومهددين أعضاء الكونغرس من المسلمين إذا حاولوا إنقاذ إخـوانهم في الدين فسوف يلاقون المصير نفسه الذي لاقاه غاندي، وذكرت جريدة الجامعة التي تصدر عن دلهي أن طلاب جامعة عليكرة الهنادكة نظموا موكباً وقاموا بوضع خطة مدروسة ومحكمة وأشعلوا النيران في متاجر المسلمين وهاجموا أصحابها ونهبت معظم الحوانيت وأحرقت.

ومن الجدير بالذكر أن السلطات المحلية لم تتخذ أي إجراء على الرغم من أنها أحيطت علماً بالأمر سلفاً. وذكرت الجامعة أيضاً أن مها سبها الهندوكية قد نظمت حوادث الشغب في بهوبال وفق خطة مدروسة سلفاً وقد دعي زعماء المهاسبها إلى اجتماع عام قبل حوادث الشغب وألقوا خطباً استفزازية.

في الـواقـع لم يوفـر الهنادكة جهداً في استفزاز المشاعر الطائفية وإيذاء مشاعر المسلمين الدينية وعلى سبيل المثال جرت محاولة في غواليار[2] في ٢١ أكتـوبر لحرق نسخة من القرآن الكريم في اجتماع عام. وقد نشرت صحيفة لكهنو كلمة في شتم نبي الإسلام وجرح عواطف المسلمين ومن أجل تحريض الجمـاهير الهنـدوكية على المسلمين عرضـوا المسلمين أمام الرأي العام في أشكال مزرية مثال ذلك في احتفال عيد ديني للهنادكة (دورغا بوجا) في كلكتا صوروا إلى جانب الآلهة عدداً من المسلمين حفاة، عراة، وملتحين يرتدون ثياباً رثـة وطـواقي ويجـرون الأبقـار إلى المسلخ، وكـذلـك صوروا بعض زعماء الكونغرس ومنهـم مولانا أبو الكلام آزاد واقفاً يراقب المشهد ويقول: «لا يهم ما يحدث فنحن نريد أصواتاً في الانتخابات»، وفي وصف آخر نرى اثني عشر

---

(١) في باكستان والهند لا يصلي الناس صلاة العيد في المساجد بل في الخلاء ويكون هناك مصلى خاص.

(٢) GWALIOR

شخصاً من المسلمين يدوسون (جيتا)[1] بأقدامهم. وقد وقف عدد من الهنادكة أمام هذه اللوحات يشرحون ويوضحون ما تعنيه بلهجة قذرة واستفزازية لحشد كبير من الناس. استمر هذا العرض عدة أيام ومع ذلك لم تتخذ السلطة أي إجراء لمنعه.

لقد لعبت الصحافة الهندوكية دورها بإخلاص في إثارة الكراهية الطائفية واتهم الأمين العام لجامعة العلماء مولانا حفيظ الرحمن الحملة الصحافية ضد المسلمين بأنها هي المسؤولة عن النزاع الطائفي في يوبي وقال: بأن الصحافة الهندوكية قد اشتركت في كتابات معادية للمسلمين، وعلى الرغم من أن رئيس الوزراء في يوبي شخصياً أنكر الإدعاء بأن المسلمين قد ألحقوا الإهانة (بجيتا) إلا أن الصحافة الهندوكية استمرت في دعايتها وبعث أحد عشر عضواً هندوكياً في المجلس النيابي مذكرة يقولون فيها بأنه من المؤسف أن تصدر كتب من وقت لآخر في هندوستان يهان فيها الرسول ولا تتخذ الحكومة أي إجراء ضده، كذلك أدان مولانا حسين أحمد مدني الحملة المنظمة لتشويه سمعة الإسلام في هندوستان وذلك في الخطاب الرئاسي الذي ألقاه في الدورة التاسعة عشرة لجامعة العلماء في (سورت)[2] في ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٥٦.

وعندما اتخذت إجراءات كانت، ويا للأسف، ضد المسلمين المظلومين وليست برفع الظلامة عنهم، إذ شن رجال الشرطة غارات متعددة على مناطق المسلمين في كانبور في ٢٧ سبتمبر ١٩٥٦ واعتقلوا ٤٢ مسلماً منهم محرر صحيفة السياسة التي تصدر بالأردية وكذلك اعتقلوا رئيس جمعية علماء الهند في يوبي مولانا شهيد فخري بتهمة التحريض على الفتنة. وفي بهوبال اعتقل رجال الشرطة ١٠ أشخاص لقيامهم بمظاهرات ضد نشر كتاب (الزعماء الدينيون). وقام رئيس وزراء يوبي سامبور[3] نند ووصف سلوك بعض المسلمين

---

(١) GITH أحد كتب الهنادكة المقدسة.

(٢) SURAT

(٣) SAMPUR NANAND

على أنه عمل غير لائق في احتجاجهم على ما جاء في صحيفة لكهنو وعلى إرسالهم رسائل تتعلق بذلك إلى السفارات الأجنبية وإلى ملك المملكة العربية السعودية، واستنكر نهرو شخصياً غضب المسلمين من نشر الكتاب قائلاً بأنه: «عمل لا أهمية له»، وذهب إلى أكثر من ذلك إذ اتهم المسلمين بالبدء بحوادث الشغب.

وقد أدى كل هذا إلى تشجيع النزعة العدوانية عند الهنادكة. ولا عجب أن يقوم وزير مالية سابق في يوبي هو (باليوال)[1] باتهام حكومة يوبي بأنها مسؤولة عن حوادث الشغب الطائفية التي حدثت في الولاية.

كذلك قامت الصحافة الأجنبية بانتقاد موقف الحكومة الهندوكية من المسلمين، وعلى سبيل المثال ذكرت الصحيفة الاسبوعية (نداء الحق) التي تصدر عن طهران بأن الحكومة الهندوكية بدلاً من تهدئة المسلمين في الهند والتعويض عليهم على ما أصابهم من مظالم أوحت بالاضطراب الطائفي في عدة أماكن لكي تكره المسلمين بالتهديد على الامتناع عن التعبير عن مشاعرهم ضد هذا الكتاب المثير للعواطف والذي يستفز الاختلاف. كذلك أدان العلامة موسوى وهو عالم إيراني كبير نشر هذا الكتاب، وفي مقالة افتتاحية تحت عنوان: (اضطهاد المسلمين) كتبت صحيفة (نيغار)[2] الأسبوعية تقول:

إن الاحتجاج الصامت الذي قدمه المسلمون الهنود العزل احتجاجاً على نشر كتاب معاد للدين الإسلامي هو (الزعماء الدينيون) قد جعل حياتهم تعيسة في هذا البلد. إن إهانة المسلمين لا تعد جريمة في بلد علماني وديمقراطي مثل هندوستان ولكن الاحتجاج الشفهي لهؤلاء المسلمين المضطهدين الضعفاء يعتبر جريمة، والعنف هو الطريقة المناسبة لمعاقبتهم.

وكتبت صحيفة تركمان الصادرة عن استنبول بلهجة مشابهة ووصفت

---

(١) DALIWAL

(٢) NIGAR

حوادث الشغب الجارية في هندوستان وذكرت بأن المسلمين لا يملكون حرية التفكير ولا التعبير، بما يتمتع الهنادكة الباكستانيون بهذه الحريات على أوسع نطاق.

وفي شهر ابريل سنة ١٩٥٩ اندفعت الموجة الثانية لحوادث العنف واجتاحت أربع ولايات هندوكية وأودت بحياة عدة مئات من المسلمين إلى جانب خسائر مالية تقدر بعدة ملايين من الروبيات لحقت بهم، وكانت ولاية بهوبال في مادهيا براديش مسرحاً لبداية المأساة. وذكر مولانا حفظ الرحمن بأن نحو مئة شخص لقوا مصرعهم وأصيب أربعة مساجد بأضرار وأحرقت ودمرت ممتلكات تقدر قيمتها بعدة ملايين من الروبيات وتعرضت المساجد للهجوم وانتهاك حرماتها وأضرمت النيران في صفوف جماعات المسلمين، والأسوأ من ذلك كله أن الشرطة القمعية كلها توجهت نحو جماعة واحدة فقط وهم المسلمون، ولم تترك حتى الشيوخ والعاجزين، وشنت الغارات على المنازل والمساجد وتعرض الأبرياء لمعاملة عنيفة ووحشية مما لا نظير له في تاريخ بهوبال.

وعلقت صحيفة إنكليزية يومية تصدر في بمبي على حوادث الشغب هذه هناك وقالت: «إن الحوادث التي جرت في بهوبال يجب أن تثير اهتمام جميع المفكرين في أنحاء البلاد كلها». ومما يبعث على الأسف أن تتحول مناسبة سعيدة مثل (هولي)[1] إلى حوادث شغب طائفية، ومما يؤسف له أيضاً أن يحدث توتر طائفي في بعض أجزاء البلاد بعد نحو تسع سنوات من إعلان دستور

(١) بما أن اليهودية والهندوكية من أصل واحد، كما أرى، وأحكام شريعتيهم متشابهة فكذلك يوجد تقارب وتشابه في أعيادهم. فهذا العيد الذي يسميه الهنادكة هولي هو شبيه بالعيد الذي يسميه اليهود شبعوت مع فارق بسيط، وهو أن اليهود في هذا اليوم يتراشقون بالماء فقط، وأما الهنادكة فإنهم يتراشقون بمسحوق أحمر أو بماء مصبوغ بمادة حمراء، وكما أن اليهود يداعبون مواطنيهم من مسلمين ومسيحيين برشهم بالماء فكذلك يفعل الهنادكة مع غيرهم أيضاً.

جمهورية علمانية يضمن حرية الضمير والعبادة لكافة مواطنيها.

ووجهت صحيفة إنكليزية يومية أخرى السؤال التالي إلى حكومة مادهيا براديش: كيف يستطيع هذا العدد الكبير من الناس أن يجتمعوا ويستعدوا لمعارك ضارية ولا تعلم الحكومة شيئاً عن هذا الأمر ثم لا تعلم عنه شيئاً بعد حدوثه؟! لا شك أن الجهاز الإداري في الدولة ليس عاجزاً إلى هذا الحد عن استعادة السلام...

وكذلك لم تبذل الحكومة أي جهد جديّ لمعاقبة المجرمين وقد سأل مولانا حفظ الرحمن عن عدد الأشخاص الذي اعتقلتهم الشرطة من هؤلاء المجرمين وقال: «أليست أكثريتهم ما زالت حرة طليقة وفي حصانة من القانون؟» وقال: «كم بلغ عدد الضحايا الذين عانوا من الخسائر الباهظة والأضرار الكبيرة في هذه العمليات المخالفة للقانون والذين تم استجوابهم من قبل رجال الشرطة في عمليات البحث لمعرفة المجرمين؟».

لم تنحصر هذه العمليات في بهوبال وحدها بل امتدت إلى المدن الهندوكية البعيدة مثل لكهنو وأحمد آباد ومبارك بور وداتا(١) نغر حيث قام الهنادكة بأعمال عنف مع تستر رجال شرطة المنطقة عليهم واستهدفت أرواح المسلمين وممتلكاتهم، حتى في أماكن مثل كلكتا كما ذكرت صحيفة إنكليزية يومية ومحلية إذ قالت: «اتسم الإحتفال بعيد هولي بعدد من حالات الفوضى والمناوشات الثانوية، وكان هناك شكاوى متعددة عن قذف الطين والأقذار والأوساخ على المارة بدل رشهم بالماء. ولكن في مدن أخرى لم يكتف معربدو هولي والعناصر المشاغبة بهذه التصرفات الهازلة بل قاموا بأعمال نهب وحرائق وأعمال عنف منظمة تعتبر من أسوأ أعمال الفوضى التي جرت خلال عقد من الزمن ضد الأقلية المسلمة في المناطق الريفية والحضرية».

وإليكم ما كتبته صحيفة يومية تصدر في بمبي قالت: «لقد انكشفت

---

(١) DATA NAGAR

الأعمال الوحشية التي ارتكبها رجال الشرطة بحق المسلمين في مبارك بور، في محافظة أعظم[1] كره (في ولاية اوتار براديش) الهندوكية والطريقة التي انتهكوا فيها حرية المساجد والوحشية والعنف اللذين استعملوهما بحق النساء وكل ذلك أصبح معلوماً ومعروفاً للجميع». وكذلك كانت أقوال البرلمانيين الهنادكة مرعبة جداً تقشعر منها الأبدان، ومع ذلك استمرت حكومة أوتار براديش في تجاهلها لهذه الأحداث ولم تتخذ أي إجراء ضد ضباط الشرطة المسؤولين عن هذه الجرائم. إن مثل هذه الحكومة لا يحق لها أن تبقى في السلطة.

وعلقت صحيفة برابهات[2] اليومية السيخية على ذلك بقولها: «تقع مسؤولية حوادث الشغب هذه على عاتق أفراد المجتمع الهندوكي الذين يريدون تأسيس حكم استعماري هندوكي في البلاد ويهدفون إلى تحويل حياة الأقليات إلى جحيم لا يطاق، وإذا كان المسلمون اليوم هم ضحايا هذه المخططات الشنيعة فغداً ستكون أقليات أخرى هي الضحية أيضاً».

وطالب مولانا حفظ الرحمن بإجراء تحقيق قضائي وقال: «إذا كانت الحكومة لا ترغب بإجراء تحقيق مفتوح يمكن أن يُجرى التحقيق القضائي في مكتب القاضي سراً ثم يرسل التقرير إلى رئيس الوزراء لاتخاذ الاجراءات اللازمة ولكن مثل هذه المطالب لا تلقى أذناً صاغية».

على الرغم مما في هذه الاضطرابات من فظائع فإنها تبدو ضئيلةً جداً بالنسبة إلى حوادث الشغب المروعة التي جرت في بهار في ٢٠ ابريل سنة ١٩٥٩، إذ اعترف رئيس وزراء بهار (سينها)[3] في مجلس الدولة بمقتل ١٤ شخصاً وجرح ٤٥٠ جراحُ ٧٨ منهم خطيرة وذلك في حوادث الشغب الطائفية التي حدثت في (سيتا مارهي)[4] منذ السابع عشر من ابريل وما بعد. واعترف بأن هذه الحوادث بدأت عندما هاجمت عصابة هندوكية فندقاً للمسلمين في

---

(١) AZAMGARH

(٢) PRABHAT

(٣) SINHA

(٤) SITAMARHI

احتفال (رامنومي ميلا)[1] وقتلت نزلاءه وعدداً آخر من الأشخاص، ثم بعد يومين من هذا الحادث أي في ١٩ ابريل هاجم الهنادكة قرية صغيرة للمسلمين في مقاطعة (هتسار)[2] في بهار وفرّ المسلمون بأرواحهم تاركين وراءهم كل ما يملكون.

وفي الوقت الذي كان فيه رئيس الوزراء يلقي خطابه في مجلس الدولة كانت حوادث الشغب المعادية للمسلمين منتشرة في أرجاء أخرى من البلاد. وفي ٢٠ من ابريل قتل أربعة أشخاص وجرح عدد كبير من رجال الشرطة في اصطدام وقع في قرية (اكهتا) [3] في شمال بهار.

وفي اليوم الذي سبق الحادث آنف الذكر قتل شخص واحد وجرح ثلاثة آخرون، منهم امرأة بجروح خطيرة وفي مدينة أحمد آباد، وذلك في نزاع نشب بسبب رمي الأوساخ على ثلاثة من المسلمين في محلة كالوبور[4].

لم تنته ثورة الهنادكة عند هذا الحد بل ذكر رئيس بلدية مظفر بور الذي زار سيتا مارهي، التي دمرتها الاضطرابات، باعتباره رئيساً لمجموعة تتألف من سبعة أشخاص غير رسميين أنه قال: «قتل حوالي ٢٠٠ مسلم وجرح أكثر من ألفين في سيتا مارهي وحدها، ووجد الفريق الزائر برهاناً على أقبح الأعمال الوحشية التي ارتكبت ضد المسلمين من رجال ونساء وأطفال على حد سواء».

وكتبت صحيفة تريبيون التي تصدر عن امبالا وصحيفة أنديين إكسبرس التي تصدر عن بمبي افتتاحيات عن الحوادث المروعة والشائنة التي ارتكبت في سيتا مارهي والانهيار التام للقانون والنظام في المنطقة.

---

(١) RAMNAUMI MELA

(٢) HATSAR

(٣) AKHTA

(٤) KALUPUR

الفصل الخامس

فترة الستينات المروعة

في الستينات تكررت حوادث الخمسينات المفجعة فشعر المسلمون بعدم الأمان في طول الهند وعرضها، وتقول المصادر الهندوكية أنه حدث في تلك الفترة ٣١٣٣ حادثة شغب بين عام ١٩٦٠ وبين سبتمبر ١٩٦٩. وإليكم لائحة بهذه الحوادث:

العام	عدد حوادث الشغب
١٩٦٠	٢٦
١٩٦١	٩٢
١٩٦٢	٦٠
١٩٦٣	٦٢
١٩٦٤	١١٧٠
١٩٦٥	٧٦٧
١٩٦٦	١٣٣
١٩٦٧	٢٠٩
١٩٦٨	٣٤٦
١٩٦٩ حتى شهر سبتمبر	٢٦٨

يبدو مستحيلاً ذكر كل حادثة على حدة ولكن يمكن ذكر الحوادث البارزة هنا:

في ٢٧ من مايو سنة ١٩٦٠ ذكرت صحيفة هندوستان ستاندرد في كلكتا

أنه أحرقت في آسام منازل المسلمين بالجملة مما اضطر أكثر من سبعة آلاف مسلم إلى الإلتجاء إلى معسكر للاجئين في هوجي ، وتعرض موكب إسلامي في شهر[1] محرم للضرب المبرح في بريللي في مايو ١٩٦٠ أدّى إلى إصابة مائة شخص بجروح خطيرة. ودخل رجال الشرطة أيضاً منازل المسلمين وضربوا النساء والأطفال دون أي اعتبار للسن.

وفي التاسع من يوليو ١٩٦٠ أثار موكب[2] موسيقي وقف متعمداً إلى جانب مسجد نزاعاً ضد المسلمين في قرية كوهير[3] - حيدر آباد وذكرت صحيفة (هندو) الصادرة في مدراس بأنه أصيب ٤٧ شخصاً بجروح خطيرة.

وذكرت صحيفة ستيتس مان أن عصابة هندوكية قوية تضم ٢,٠٠٠ شخص اقتحمت المحكمة في (هايود[4] - كجرات) وقتلت اثنين من المسلمين: المتهم والمدعي، وذكرت صحيفة الجامعة أنه في يوليو سنة ١٩٦٠ قتل ثلاثة من المسلمين وجرح ١٢ عندما فتح رجال الشرطة نيرانهم على بوابة مسجد جامع في فيروز آباد - آغرا، وتعرضت متاجر المسلمين للنهب ودخلت العصابات المساجد وكسرت صنابير المياه وحطمت الأثاث ثم طعن الهنادكة مسلماً وقام أربعة من الرجال باغتصاب فتاة بوحشية فظيعة.

وذكرت صحيفة نيشنل هيرالد الصادرة عن لكهنو بأنه في ١٧ أوغست سنة ١٩٦٠ قتل ثلاثة أشخاص وأصيب ١١ آخرون بجروح خطيرة عندما فتح رجال الشرطة نيرانهم لتفريق موكب مسالم في شهر محرم، وكذلك قتل خمسة آخرون

(١) في شهر محرم يحتفل الشيعة في الهند وباكستان كما يحتفلون في كل مكان بإقامة المآتم ويسيرون أفواجاً في المدينة التي هم فيها وفي أكثر الأحيان يحملون هودجاً للدلالة على ما حصل في كربلاء.

(٢) يقف الهنادكة أحياناً أمام المساجد ويعزفون الموسيقا لكي يشوشوا على المسلمين صلاتهم.

(٣) KOHIR

(٤) HAIWAD

من المسلمين وأصيب خمسون بجروح خطيرة عندما أطلق رجال الشرطة مرة ثانية نيرانهم على المسلمين بأمر حاكم المحافظة وذلك عندما صاح المسلمين: (الله أكبر).

وفي سبتمبر التالي ذكرت صحيفة تايمز أوف انديا أنه فرض نظام حظر التجول لمدة ٢٤ ساعة في فيروز آباد بعد مقتل شخصين وجرح أكثر من ٦٠ شخصاً بجروح خطيرة، وقذف الهنادكة أربعة من المسلمين خارج قطار يجري بسرعة فقتل واحد وأصيب الثلاثة الآخرون بجروح خطيرة، وكذلك لقي تسعة أشخاص مصرعهم واعتقل ٢٥٨ آخرون عندما انفجر نزاع معاد للمسلمين بجانب ضريح (صوفي صاحب) وطعن خمسة من المسلمين في قطار للركاب بين آغرا وكانبور.

ولعل أعظم نكسة لحوادث الشغب الطائفي منذ حوادث البنغال الغربية عام ١٩٦٠، تلك التي حدثت في جيبلبور - مادهيا براديش في فبراير سنة ١٩٦١. ومما يدعو للدهشة أن السبب الذي أدى إلى اندلاع حوادث الشغب في جيبلبور بقي غامضاً طوال هذه الفترة وقيل إن السبب هو فتاة جامعية هنودكية اغتصبها رجلان بوحشية ومن المفترض أنهما مسلمان ونتيجة لذلك قيل إن الفتاة انتحرت، وقد بقيت هذه الحادثة سراً في ذلك الوقت ولم يعلن عنها؛ ولما أعلن الحادث لم يشر إلى الاغتصاب ولا إلى أسماء المغتصبين. ومع أن الحادثة لم تكن تستدعي أكثر من تدخل رجال الشرطة لملاحقة المجرمين فقد صورت الحادثة بشكل مبالغ فيه في جميع المجالات وأخذت لوناً طائفياً واتخذ الهنادكة منها ذريعة للثأر ولحوادث الشغب وشنت الصحف حملة دعاية قاسية ضد المسلمين وعقدت اجتماعات الاحتجاج واستغلت هذه الحادثة الصغيرة، التي يمكن أن تحدث في كل مكان، لتنظيم ثورة قائمة على الدم والنار عمت منطقة واسعة وكانت النتيجة مصرع المئات من المسلمين وتدمير عدد لا يحصى من المنازل وضياع ممتلكات تقدر بمئات الآلاف من الروبيات وذكر محافظ جيبلبور

بأنه قد دمرت أكثر من ٤٠٠ قرية منها ٢١٩ في جيبلبور و١١٣ في سوغور[1] وذكرت وكالة رويتر أنه حصر ١٤ مسلماً في منزل ومعهم بعض الأطفال وحرقوا وهم أحياء وكذلك تعرض المسلمون لأعمال وحشية.

وكما هي العادة فقد لاقت الحوادث الطائفية المهووسة عطف الأوساط الثقافية والسياسية والرسمية ودعمها، وقد علق مراسل صحيفة يومية هندوكية رائدة وهي (هندو) بقوله: «أنه إذا طلب إجراء تحقيق وأجري التحقيق تكون النتيجة دائماً كما يريدها الزعماء السياسيون المعروفون بميولهم الوحشية وشخصياتهم السيئة في المدينة». وقد أيد مراسل صحيفة (هندو) وغيره من الكتّاب المسؤولين الهنادكة النظرة التي تفيد بأن السياسيين المحليين يستعملون لطفهم المسموم بحذق لكي يحرضوا على العنف. حتى أن نهرو اعترف بأن حوادث الشغب في جيبلبور كانت نتيجة خطة دبرها عدد من الفئات السياسية ورجال الأعمال التجارية. وأضاف نهرو في اجتماع للجنة الكونغرس البرلمانية بأن حوادث الشغب لا يمكن أن تكون مفاجأة أو ارتجالية بل يبدو أنها منظمة تنظيماً متقناً مسبقاً. وقامت بعض الصحف المحلية باستفزاز المشاعر الطائفية بتمويه الحقائق وتشويهها بشكل مدروس. ومع ذلك فقد فشلت الإدارة في إحباط هذه الحوادث أو السيطرة على الوضع بعد انفجار الاضطرابات.

لقد أدان الزعماء الهنادكة المعتدلون الإهمال والعجز اللذين بديا من جانب الحكومة كما أدان الزعيم الاشتراكي الهندوكي الدكتور (رام مانوهار لوهيا)[2]: الذي يعرف بعدم تعاطفه مع المسلمين، عجز السلطات عن القضاء على حوادث الشغب واعتبر حزب الكونغرس وأحزاب أخرى مسؤولة عن تشجيع الطائفية وإحيائها. وطالبت صحيفة هندوكية رائدة بإلغاء عضوية الذين يشجعون المشاغبين ويحمونهم من الأحزاب التي ينتمون إليها. وقال فرنك أنطوني[3] عضو (لوك سبها)[4] ـ الانكليزي الهندوكي ـ الذي قدم من جيبلبور: «إنه يتهم

---

(١) SAUGUR

(٢) RAM MANOHAR LOHIA

(٣) FRANK ANTHONY

(٤) مجلس النواب.

الجهاز الإداري والسياسيين الصغار ويحملهم مسؤولية تنظيم عمليات السلب والحرق والسرقة في جيبلبور». وقدم هومي داجي[1] عضو مجلس مادهيا براديش وصفاً مفصلاً عن فشل الجهاز الإداري وذلك بعد أن قام بدراسة دقيقة للوضع في جيبلبور وأخبر مجلس الدولة بخطورة الوضع في ليلة السابع من فبراير، وفي صباح اليوم التالي وذلك بسبب الهفوات الخطيرة من جانب سلطات المحافظة، وبعد وضع قائمة بهذه الهفوات عند انسحاب قوات الشرطة في مساء السابع من فبراير وعدم إعلان قانون حظر التجول في صباح الثامن من فبراير. وادعى بأن هذه الهفوات قد شجعت المشاغبين على القيام بأعمال الحرق والسلب وجميع أنواع التخريب ولم تنتبه السلطات في الوقت المناسب إلى الدعاية الطائفية بحجة حرية الصحافة وحرية التعبير.

وقامت صحيفة (بليتز)[2] الأسبوعية الهندية بإلقاء الضوء على إهمال الجهاز الإداري وتجاهل زعماء الكونغرس مأساة جيبلبور تجاهلاً تاماً وذلك في قصة روتها تحت عنوان: (القصة الأولى التي لم تخضع للرقابة عن الأيام العشرة التي مزقت جيبلبور) وقالت: (حان الوقت الآن لقول الحقيقة دون خوف وكشف النقاب عن النزعة الإجرامية الطائفية واللامبالاة من قبل الجهات الرسمية وعدم جدارة الكونغرس التي اتسم بها في الأيام العشرة التي مزقت جيبلبور وقتل الأخ أخاه في حالة من الجنون ووصمت الهند بعار لا يمحى). ثم تساءلت الصحيفة قائلة: (لماذا لم تفرض السلطات المحلية إجراءات صارمة منذ البداية؟ ولماذا لم تكذّب السلطات الإشاعة التي قالت بأن ٢٠٠ شخص هندوكي قد ذبحوا وغيرها من الأكاذيب التي راجت لتحريض الأكثرية على المسلمين؟ لماذا لم تتدخل السلطات لدى حزب جان سنغ وصحيفتهم لمنعها من نشر السم الطائفي؟ وكيف لم يعتقل زعيم واحد من الأكثرية؟).

في سوغور أوردت صحيفة ستيتس مان مثالاً آخر على عدم المبالاة التي أظهرتها السلطات الرسمية إذ قالت: «انتشرت العصابات الإجرامية والأوشاب

---

(١) HOMI DAJI

(٢) BLITZ

في المدينة لمدة أربع ساعات كاملة ومع ذلك لم تطلق السلطات سوى القنابل المسيلة للدموع». في البداية كان رد فعل الزعامة الهندوكية العليا ضعيفاً أمام هذه الاضطرابات، وفي حديث عارض قال نهرو: «تدل هذه الاضطرابات على أن صحتنا ليست جيدة». ولكن بعد امتداد النار الطائفية إلى مناطق واسعة واستمرارها ثلاثة أسابيع وصف نهرو حوادث الشغب بأنها مفجعة وغير عادلة مائة في المائة، واعترف بأن السلطات المحلية أساءت التصرف إذ بدا بوضوح عجزها عن مواجهة التحدي والقضاء على الشغب في مهده وأبدى أسفه من عدم استطاعة المسؤولين إظهار قوتهم بعد الحادثة.

ثم بعد الحادثة قامت اللجنة البرلمانية لحزب الكونغرس بتعيين لجنة تتألف من أربعة أشخاص لإجراء تحقيق عن الحوادث التي اجتاحت المناطق وللتحقيق في أسبابها، وأتى التقرير الذي سلمته اللجنة إلى الحكومة مؤيداً للنظرة التي تقول بأن هذه الحوادث لم تكن ارتجالية بل منظمة ومدروسة، ولام الإدارة المحلية على ما وصلت إليه هذه الحوادث، وكذلك لام مصلحة الإستخبارات التي أخذت على حين غرة، وكذلك أكد التقرير الأقوال التي تفيد بأنه كان للموظفين موقف مؤيد للوضع، وبأن رجال الشرطة شاركوا المشاغبين في عمليات السلب والنهب، وبأن الإدارة المحلية أبدت اهتماماً تاماً. يقول نوكس[1]: «إن صحيفة (هندو) التي تصدر عن مدراس نشرت كلمة لمراسلها في دلهي يعلق فيها على الطلب الذي وجهته لجنة العمل في الكونغرس إلى الشعب تطلب إليه أن يقاوم داء الاضطرابات الطائفية قائلاً:

«ليست هذه هي المرة الأولى التي تقدم فيها اللجنة مثل هذا الطلب بل قد قدمت العديد من أمثاله من قبل بانتظام وحان الوقت الآن لكي تدرس الأسباب التي تجعل الطلبات لا تأتي بالنتيجة المرجوة».

ثم أضافت حاشية تفضح كل ما هو مخفي عندما تم الإفراج عن ثلاثين متهماً في قضية حوادث الشغب في جيبلبور وكان هذا الإفراج بناءً على حكم

(١) Knox

صادر في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٦١ بحجة أن التحقيقات لم تدعم إدانتهم.

بل لقد جرت محاولات لإثبات أن المسلمين هم الذين بدأوا بحوادث الشغب. وقد حاولت الصحافة الرسمية الصادرة بلسان محافظ جيبلبور في ٨ فبراير، أن تلوم المسلمين كل اللوم على هذا الشغب. ولكن قام فيما بعد زعيم هندوكي بارز في جيبلبور وكذّب هذه الإدعاءات وأثبت بأن المسلمين غير مسؤولين عن بدء حوادث الشغب في المدينة وقال: إن الهنادكة وليس المسلمون هم الذين تقع على عاتقهم مسؤولية البدء بالعنف هنا.

أثارت حوادث الشغب التي جرت في جيبلبور مشاعر الأقلية الهندوكية في باكستان بشكل كبير فقام رئيس سودهار[١] سبها الهندوكية في باكستان تشودري حكم شاند[٢] بتقديم التماس إلى رئيس الوزراء الهندوكي لبذل ما بوسعه لعودة الأمان في الحال في جيبلبور ولحماية ممتلكات المسلمين الهنود وأرواحهم في مادهيا براديش وفي دلهي وغيرها من البلاد الهندوكية. وقال: «إن العناصر الثورية المسؤولة عن حوادث الشغب الطائفي في هندوستان يجب أن تأخذ درساً من باكستان حيث تعامل الأقلية الهندوكية معاملة ليست حسنة فقط بل قد منح الهنادكة المواطنون في باكستان كامل حقوقهم». ولكن بدلاً من أن يتعلم الهنادكة درساً مفيداً من معاملة باكستان لمواطنيها، ضاعف الهنادكة دعايتهم المعادية للمسلمين حتى بعد عودة جيبلبور والمدن الأخرى إلى الحالة العادية. ونموذج على هذه الدعاية قصة نشرتها صحيفة ناكبور تايمز المؤيدة لحزب جان سنغ تقول: «بلغت كلفة جهاد المسلمين في جيبلبور مليون روبية وثلاثين روحاً أزهقت»، وأضافت تقول: «إن حوادث الشغب ليست عملاً منفصلاً بل هي جزء من عمليات الطابور الخامس المسلم». ومما ذكرته الصحيفة في قصتها قولها: «لقد تم التخطيط لجهاد حقيقي في تلك الليلة وظهرت جماعات كبيرة مسلحة بمعدات مميتة تجوب شوارع الأحياء الإسلامية وهي تصيح بأعلى صوتها: (الله

---

(١) SUDHAR SABHA جمعية الاصلاح الهندوكي.

(٢) CHAUDHARY HAKUM CHAND

أكبر). غير أن الجماهير الحانقة من شباب الهنادكة أسرعت للدفاع عن نفسها حتى دون سلاح، ولمدة ساعة من الزمن واجهت هذه الجماهير المهاجمين الذين جهزوا بالسيارات العسكرية الصغيرة وأدوات أخرى للقيام بعمليات القتل والحرق والنهب».

هذا ما روته الصحيفة وهو لا يحتاج إلى تكذيب لأنه قصة ملفقة اخترعتها لكي تلقي تبعة الحادث على المسلمين ولكن استمرار هذا النوع من الدعاية في الهند حتى بعد الاضطرابات قد أظهر بأن الطائفيين الهنادكة كانوا يخططون لإعطاء المسلمين حماماً آخر من الدم ولم يلبث هذا الحمام أن أتى كما يريدون، وقبل نهاية العام انفجرت حوادث شغب في عليكره ذهب ضحيتها خمسة عشر مسلماً في حرم الجامعة، وكالعادة كانت العمليات الوحشية متعمدة وقد تقدم وزير الثقافة شخصياً الهجوم كرأس حربةٍ عندما قام قبل بضعة أيام من حوادث القتل بإلقاء خطاب في المجلس النيابي الهندوكي يتهم فيه السلطة العليا للتعليم الإسلامي على أنها هي المرتع الأول للخلاف السياسي وقد أخذ قسم كبير من الصحافة الهندوكية هذا التلميح من الوزير وشنوا حملة واسعة لتشويه سمعة الجامعة ثم جرت محاولات لاتهام المسلمين بالبدء بحوادث الشغب، بينما الواقع يدل على أنه ليس من المعقول أن يبدأ المسلمون بالنزاع الطائفي في أي مكان من هندوستان بالنظر لأنهم أقلية والحكومة بيد الأكثرية وهم دائماً يكونون ضحايا العنف الواسعة الانتشار التي تلي كل حادث شغب؛ ومن ناحية ثانية لا يعقل أن يختار المسلمون عليكره من بين جميع المدن الأخرى لأن عليكره هي المعقل الإسلامي الذي هو قذى في عيون أعداء الإسلام. ولكن يبدو أن الهنادكة غافلون عن جميع قواعد المنطق وقد استمرت معظم الصحف الهندوكية تقدم البراهين لدعم ادعائهم بإلصاق التهم بالمسلمين.

وسرعان ما غرقت جيبلبور في شعور اللامبالاة تجاه حوادث القتل الواسعة التي استهدفت المسلمين فـي محافظة (مالدا) الكائنة في البنغال الغربية وذلك

في مارس وابريل سنة ١٩٦٢.

أما الموجة الأولى من العنف التي اجتاحت المقاطعة فكانت في **٢٢** مارس وأسفرت عن مقتل أربعة عشر مسلماً وجرح عدد كبير، وذكر أن تسعة من القتلى قد أحرقوا أحياء، وتعرض عدد كبير من المنازل إلى النهب والحرق وقد بدأت حوادث الشغب بمناسبة احتفال الهنادكة بعيد هولي وذلك عندما قام الهنادكة برشق المسلمين بالماء الملون.

ولكن كانت هذه البداية فقط ففي ١٢ ابريل تعرض الطلبة المسلمون في مالدا للضرب المبرح من قبل الأوشاب وفي المساء ذاته هاجمت عصابات هندوكية دار إقامة للطلاب وقامت بتخريب واسع للممتلكات وفي ١٦ ابريل اندلعت الحوادث في مركز شرطة كاليا تشار[1] في منطقة مالدا وانتشرت في كامل المحافظة بلمح البصر مما يدل على أن التخطيط كان مسبقاً لهذه الحوادث وقامت العصابات الهندوكية تتبعها قوى مسلحة من الشرطة بمحاصرة عدد من مواقع المسلمين في مدينة مالدا وأضرموا النار في منازل المسلمين في جميع هذه المراكز ونهبوا كثيراً من المتاجر وأحرقوا ثلاثة مساجد ودمروها تدميراً كاملاً. وفي مركز آخر أحرقوا أربعين منزلاً وحانوتاً وجزءاً كبيراً من مسجد كبير. وفي ١٧ ابريل عثر على جثث ثلاثة من المسلمين في منطقة باليغات[2] حيث أحرق أيضاً تسعة مراكب يملكها المسلمون وفي اليوم نفسه أحرق أحد عشر منزلاً للمسلمين وجرح عشرون منهم في محطة سكة حديد ميرتشوك[3] وجالجالي[4]. وفي ١٩ ابريل اندلعت حوادث شغب في قرية شوجابور[5] حيث نصب كمين لخمسة وعشرين مسلماً وهوجموا، وفي اليوم التالي قتل اثنان من المسلمين وجرح ٤٠٠ آخرون في قرية أسرام بور[6]. وفي **٢١** ابريل قتل اثنان من المسلمين وأحرق أحد عشر منزلاً في قرية دولتبور[7] وفي ليلة واحدة أحرقت

---

(١) KALiACHAR

(٢) BALI GHAT

(٣) MiR CHAWK

(٤) JALJALi

(٥) SHOjA PUR

(٦) ASRAM PUR

(٧) DAULAT PUR

ثلاث قرى يقطنها المسلمون وهي: ايتشا[١] وموتشيا[٢] ويلبور [٣] ولا يمكن تحديد عدد القتلى في هذه القرى. وفي محافظة مالدا أصيب أربعة مراكز للشرطة واثنتا عشرة قرية للمسلمين بأضرار في حوادث الشغب وذكر أن سبعة من هذه القرى قد أحرقت بتمامها.

وقد شاركت القوات الهندوكية المرسلة لاستعادة الأمن بشكل فعّال في أعمال القتل والنهب. أما قوات غوركها[٤] التي استخدمتها حكومة البنغال الغربية لم توفر أحداً كهلاً ولا شاباً ولا شيخاً ولا امرأة ولا طفلاً من أنواع العذاب الوحشي. جرت هذه الحوادث في قرى بولبول [٥] تشاندي [٦] وماشيا.

وقد ساعدت هذه القوات المشاغبين الهنادكة ثم فتحت نيرانها على المسلمين وقتلت منهم عدداً كبيراً، وفي قريتين قام الجنود الهنادكة بقتل اثنين من المسلمين وسلبوا ستة منازل للمسلمين. وعلى الرغم من فرض حظر التجول من العشية إلى الفجر فقد كان يسمح للهنادكة أن يتحركوا بحرية فقاموا بإحراق منازل المسلمين وحوانيتهم وسلبوا ممتلكاتهم وعذبوا الرجال والنساء والفتيات بطرق غير إنسانية. وتعرض عدد كبير من فتيات المسلمين للاغتصاب في عدة قرى.

وبينما كان اللاجئون الخائفون يهربون نحو حدود الباكستان تعرضت لهم القوات الهندوكية وعملت على تفريقهم وقام الطلبة الهنادكة بمساعدة رجال الشرطة باحتلال بعض المواقع عند الحدود ووقفوا على استعداد لقتل كل من يحاول الهرب إلى باكستان الشرقية.

---

(١) ICHA
(٢) MUCHIA
(٣) BULBUR
(٤) GURKHA والغوركها هم جنود ممتازون من أهل نيبال كان الإنكليز يجندونهم ثم جندتهم هندوستان.
(٥) BULBUL
(٦) CHANDI

وسرعان ما امتدت حوادث الشغب إلى محافظة مرشد آباد، حيث قتل نحو ١٥٠ مسلماً وتشرد نحو ٥٠٠ مسلم من منازلهم وأصبحوا بلا مأوى. وفي مركز الشرطة في مولكي[١] موهانبور اغتصبت نحو ٥٠٠ فتاة مسلمة وأخذت نحو ١٠٠٠ فتاة أخرى من مركز شرطة مالدا القديمة إلى مركز شرطة راتوا[٢] حيث عوملن معاملة وحشية بعيدة عن الإنسانية.

لا يمكن معرفة العدد الصحيح للكوارث الناجمة عن حوادث الشغب في مالدا ولكنها تقدر بمئة حادثة، وجاء في الرسالة التي بعث بها مراسل صحيفة نيويورك تايمز إلى صحيفته قوله: قتل ما لا يقل عن ألف مسلم في ثورة الهنادكة على الأقلية المسلمة.... وهناك عدد من المسلمين يقدر بالمئات يعتقد أنهم هلكوا بسبب الهيستريا الدينية التي انتشرت في مرشد آباد، وقد عبر الحدود من راجشاهي وحدها إلى باكستان ما يقدر بالآلاف من المسلمين.

والجديد في حوادث الشغب التي حدثت في مالدا هو مؤامرة الصمت من قبل الحكومات الإقليمية والحكومة المركزية الهندوكية بالإضافة إلى الصحافة الهندوكية. فعندما اندلعت حوادث الشغب، بادىء الأمر، في ٢٢ مارس بقيت الأخبار سرية لمدة أسبوع ثم لما سئل وزير الداخلية في البنغال الغربية في مجلس الدولة عما يعلم من هذه الحوادث حاول أن يقلل من أهمية حوادث القتل الجارية، وكذلك بقيت الأخبار الواردة عن الأعمال الوحشية سرية تماماً بينما كانت حوادث القتل والسرقة والحريق منتشرة في البنغال الغربية وكان العالم الخارجي يجهل هذا الوضع تمام الجهل وعلى سبيل المثال نشرت صحيفة التايمز اللندنية أخباراً عن موجة العنف الأولى بعد خمسة أيام من قيام وزير الداخلية في البنغال الغربية بكشفها في مجلس الدولة في ١ ابريل ١٩٦٢. وعلى الرغم من التعتيم الذي فرضته الحكومة على الحوادث فإنه يمكن معرفة العدد الصحيح لحوادث القتل والدمار من خلال وصف اللاجئين الذين قدموا

---

(١) MULKIMOHAN PUR

(٢) RATUA

إلى باكستان الشرقية هاربين من العنف الذي يجتاح البنغال الغربية. وكانت الحكومة الهندوكية تصر كثيراً على بقاء أخبار الشغب مكتومة حتى أنها رفضت السماح لنائب المفوض السامي الباكستاني المقيم في كلكتا بزيارة المناطق التي تنتشر فيها حوادث الشغب.

بقيت حوادث الشغب في مالدا التي تمثلت بسلسلة من أشد المجازر الوحشية ضد المسلمين محجوبة عن الأسماع نحو سنتين إذ أنها بدأت في السادس من يناير ١٩٦٤ في كلكتا واستمرت معماة أكثر من أسبوع وفي الأيام الخمسة الأولى كانت المدينة في أيدي العصابات الإجرامية التي استمرت في أعمال القتل والنهب والسلب والحريق بحق الأقلية المسلمة الضعيفة المجرّدة من السلاح ومن الحماية. فكان ذلك عبارة عن عملية إبادة كاملة في كلكتا لا نظير لها منذ حوادث الشغب التي حدثت قبل التقسيم عام ١٩٤٦-١٩٤٧ ومن أسوأ الجرائم المرتكبة في تاريخ هذه المدينة المفعم بالإضطرابات وقد ارتفع عدد القتلى في كلكتا وحدها إلى ٤٠ ألف قتيل، أما في محافظات ٢٤ منطقة أخرى مثل: هوراه، ناديا، بوردوان، بونغاون، ومرشد آباد، فلا يمكن تحديد العدد الرسمي للكوارث، وتقول صحيفة التايمز: إن الأرقام المذكورة آنفاً لا تشمل العدد الكبير من الموتى والجرحى الذين وقعوا في مناطق البنغال الغربية خارج المدينة.

حتى أن صحيفة امريت بازار باتريكا، واسعة الانتشار والمعادية لباكستان لم تستطع إلا أن تنشر الحالة الفظيعة عن الفوضى المسعورة التي اجتاحت كلكتا.

استمرت نوبة الجنون مدة طويلة ولا يمكن تقدير الضرر الذي ألحقه سكان كلكتا بأنفسهم . . . . وأصبح الألوف من الناس بلا مأوى، وجميع الناس الذين يعيشون حياة الكفاف على ما يكتسبونه يوماً بيوم أصبحوا في حالة بؤس وإملاق، وعملت سكاكين السفاحين ورصاص رجال الشرطة على إنهاء حياة الكثيرين أو تشويههم، واضطربت الحياة العادية في المدينة وسيطر الخوف على جميع

السكان، وفي مقابل ذلك اتخذت إجراءات صارمة واستمرت السلطات في اتخاذ هذه الإجراءات ولكن دون جدوى على الرغم من وجود دوريات شرطة وجيش وكانت الأقلية تعيش حياة ذعر رهيب.

حدث كل هذا عندما استدعي الجيش الهندوكي للسيطرة على الوضع وقالت صحيفة إنديان إكسبرس: «امتدت حوادث الشغب إلى خمس مناطق في المدينة وفي ١٤ يناير اضطر رجال الشرطة إلى استخدام السلاح ست مرات لإيقاف التصادم بين عصابات العنف . . . . وحدثت عدة حوادث طعن وحرق ونهب وحالات أخرى استعملت فيها القنابل».

لحق الضرر تقريباً بجميع المناطق الإسلامية في مدينة كلكتا وفي الضواحي وأصبح نحو مائة ألف مسلم دون مأوى. وقالت صحيفة التايمز، ولكن بلين وفتور: «. . . . إن العصابات الإجرامية التي ظهرت في هذه المناسبات كانت تملك اليد العليا في كل هذه الأحداث وهي تستغل هذه الفرصة للحصول على مكاسب مادية وذلك بطرد المسلمين من حوانيتهم وممتلكاتهم والاستيلاء عليها». وذكرت أيضاً: «نتيجة اشتعال النيران في مراكز المسلمين أصبح الآلاف منهم بلا مأوى». وقالت في مناسبة أخرى: «بما أن مناطق واسعة ظلت تحت سيطرة حظر التجول وبسبب انتشار الإشاعات المرعبة في المدينة فقد وجدت منظمات الإسعاف صعوبة كبيرة في توفير الطعام والماء والعناية الصحية لفئات كبيرة من اللاجئين، ومن أكثر المظاهرا المفزعة والمؤلمة لحوادث الشغب هو اشتراك شبان مثقفين من طلاب المدارس وقيامهم بدور قيادي في هذه الحوادث». وجاء في صحيفة هندوستان تايمز قولها: «من أسوأ مظاهر كابوس كلكتا هذه المرة هو السهولة التي أبداها الطلبة في الاشتراك بالقيام بالضرر العام ولعل السبب في ذلك يرجع إلى التساهل الكبير في معاملتهم في الماضي.

قيل أن السلطات الهندوكية لم تكن تعلم بعفوية وعنف حوادث الشغب فلما استيقظت عملت القليل للسيطرة على الوضع وكل ما عملته كان من نوع

عرض العضلات ولم تستخدم قوى الشرطة في ردع العصابات عن أعمالها».
وقالت جريدة امريت بازار باتريكا: «لقد كشفت هذه المذبحة عن النظرة المتساهلة التي اتخذتها الشرطة الهندوكية إزاء الثورة الطائفية الكبرى، وقد اعترف رئيس وزراء البنغال الغربية (ب. س. سين) أنه يمكن اتهام بعض رجال الشرطة بالتقصير في أداء واجبهم. والذي حدث بالفعل هو أن السلطة كانت هذه المرة، كما هي في الماضي، تتستر على جرائم القتل. ومما يدل على ذلك حديث البروفسور[1] هيرن مكرجي وهو زعيم بارز في البنغال الغربية، وجّه حديثه إلى المجلس النيابي وقال: «بأن حوادث القتل المتعمدة تمت بعلم السلطات العليا»، وأضاف قائلاً: «إن القوى الطائفية التي خططت لحوادث الشغب كانت تتمتع بدعم من الكونغرس»، واتهم حكومة البنغال الغربية والشرطة بأنهم كانوا مراقبين صامتين لعمليات النهب والقتل التي استهدفت المسلمين. وقال السيد بدر الدجى[2] مثل هذا القول وهو عضو مسلم في البرلمان من بنغال الغربية وكان قد سجن بناء على أوامر وزارة الدفاع الهندوكية بينما كانت كلكتا عرضة للنهب والقتل والحرق، وقال في المجلس النيابي الهندوكي، بصوت يرتجف من التأثر: «بأن الحكومة قد قللت من شأن الأحداث التي جرت في كلكتا وفي أماكن أخرى من البنغال الغربية وكذلك أهملت الصحافة ذكر هذه الحوادث. وفي الواقع هناك جرائم أفظع مما ذكر ارتكبت بحق المسلمين الضعفاء الأبرياء أكثر مما أعلن عنه».

هذه هي صورة عن المذبحة الوحشية التي نقلها رئيس وزراء البنغال الغربية إلى مجلس الدولة بعد شهر من حدوثها وقال إنه يشعر بالعار مما حدث في منطقته قبل ٩ يناير وبعده.

وجاءت الصحافة الهندوكية تعزف معزوفتها المعتادة وتقول: إن حوادث الشغب لم تكن إلاّ ردة فعل لما حدث في باكستان الشرقية. والحقيقة أن بعض

---

(١) HERIN MUKERJi

(٢) BADRUDDUJA

الحـوادث الشـانـوية حدثت في كهولنا احتجاجاً على سرقة الأثر المقدس من ضريح (حضرت بال)[1] في كشمير وعلى استبداد الشرطة وظلمها للمتظاهرين في ولاية هيمالايان. هذا على الرغم من عودة الوضع في كهولنا بسرعة إلى حالته الطبيعية وقيام وزير المواصلات الباكستاني (خان صابر خان) بدعوة رئيس وزراء البنغـال الغـربية لزيارة كهولنا والاطلاع بنفسه على الحالة هناك، إلا أن هذا العرض لم يلق استجابة من الجانب الهندوكي مما يدل على أن الحوادث في كهولنا استخدمت كمبرر للتحريض على العنف في البنغال الغربية، وسرعان ما قامت صحيفـة الجامعة التي تصدر عن دلهي بكشف اللعبة الهندوكية عندما كتبت مقالاً في ١١ فبراير ١٩٦٤ مفاده: «إن موضوع الدعاية الهندوكية الذي يقول أن حوادث الشغب الطائفية في هندوستان قد اندلعت نتيجة لما حدث في باكستان ما هو إلَّا افتراء. وأضافت قائلة: بأن المسلمين في هندوستان ترددوا في كشف هذه الكذبة خوفاً من اتهامهم بتقديم حجة تتمسك بها باكستان».

لقد أثارت حوادث الشغب انتقادات الصحافة الأجنبية واستهجنت صحيفة (صداي مردم)[2] الإيرانية حوادث الشغب وشعرت بأن الحكومة الهندوكية لم ترغب بإيقـافهـا، ولم تكن قادرة على التصـرف الحـاسم لإيقـاف الشغب والفوضى. وكتبت صحيفة (كيهان)[3]: «لا نشك لحظة بأن جميع هؤلاء القتلى من المسلمين لأن الأقلية الصغيرة لا تستـطيع قط أن تقف في وجـه الأكثرية الكبيرة. وإن الهنـادكـة هم الـذين ينشـدون دائمـاً المبـررات للإعتداء على المسلمين لتصفيتهم تدريجياً... وفي حوادث كلكتـا الأخيرة عجـز رجـال الشرطة عن حماية المسلمين».

أدت حوادث الشغب في البنغال الغربية إلى خلق مشكلة كبيرة لباكستان

(١) هي الشعرة الشريفة (شعرة من لحية النبي ﷺ) كانت محفوظة في صندوق في مدينة سرى نكر في كشمير فاراد الهنادكة سرقتها.

(٢) صوت الشعب.

(٣) العالم.

بشـأن الـلاجئين إليها إذ كانت هجرة جماعية لرجال ونساء وأطفال مذعورين مطرودين من البنغال الغربية إلى باكستان الشرقية لإنقاذ أرواحهم من الهنادكة وقد عبر الحدود نحو مائة ألف لاجيء بحثاً عن الأمن والملجأ.

ولكن يبدو أنه لا نهاية لآلام المسلمين الهنود ولم تسدل الستارة بعد على هذه المآسي ولن تسدل قط بسبب عاطفة الهنادكة المشتعلة والمشبوبة بحب الإنتقام من المسلمين لقيامهم بحركة باكستان؛ ولذا فإنه لم يمض شهران حتى اشتعلت الثورة الطائفية ثانية وغمرت الأحداث التي بدأت في الأسبوع الثالث من شهر مارس ١٩٦٤، مناطق واسعة من شرق الهند تضم أربع ولايات هندية هي : البنغال الغربية وبهار وأوريسه ومادهيا براديش. في هذه المرة فاقت المذابح الوحشية ماسبقها من أحداث وسبق الأعمال الدموية حملة كراهية للمسلمين شنتها الصحافة واشترك الزعماء الهنادكة أصحاب المراكز العالية بإثارة الهياج الـطائفي بين جمـاهير الهنـادكة وأعلن وزير الداخلية الهندوكي (غولزار يلال ناندا)[١] على الملأ بأن المسلمين اشتركوا في خلق الرعب في كلكتا وغيرها. وتحـدث رئيس الكونغرس (كامراج نادار)[٢] عن نشاط الطابور الخامس الذي يتولى أمره جماعة معينة. وهذه إشارة واضحة إلى المسلمين.

أخذت الصحافة الهندوكية هذا التلميح وقامت بدورها الخاص في خلق التوتر وإثارة المشاكل واندلعت حوادث الشغب في كلكتا في ١٧ مارس ١٩٦٤. عندما هاجمت عصابة هندوكية العمال المسلمين في معمل للنسيج وأدى ذلك إلى مقتـل ٢١ شخصـاً وجـرح أشخاص آخرين وانقضّ الهنادكة المسلحون بأسلحـة قتـالة على المسلمين العزل بينما كانوا يمارسون أعمالهم. قتل ١٣ مسلماً في موقع العمل، واستمر الشعور بالإرهاب عدة ساعات، وذكر فيما بعد رئيس وزراء البنغال الغربية (سين) إلى مراسلي الصحف بأن جميع القتلى كانوا من المسلمين، وسرعان ما انتشرت النيران إلى مناطق أخرى في ٢١ مارس وذكر

(١) GULZARILĀL NANDA

(٢) KAMRAJ NADAR

أن ٣٧ مسلماً قتلوا و٦٦ مسلماً جرحوا في نزاع طائفي اندلع في أوريسة ومادهيا براديش. وفي ٢٠ مارس قتل ٢٨ شخصاً وجرح ٥٩ آخرون في مدينة الفولاذ في روريكيلا[1] في غرب أوريسه. وانتشرت الحرائق وعمليات النهب على نطاق واسع وفرض نظام حظر التجول لمدة ٢٤ ساعة وطلبت حكومة الولاية مساعدة عسكرية من الحكومة المركزية.

بعد يومين امتدت حوادث الشغب إلى جمشيدبور[2] في بهار وأسفرت عن مقتل ٣١ شخصاً وجرح ٢٠ آخرين، وكذلك انتشرت عمليات النهب والطعن على نطاق واسع، وفرض نظام حظر التجول لمدة ٢١ ساعة.

وفي أقل من أسبوع بلغ عدد قتلى المسلمين الإجمالي في كلكتا وبهار وأوريسه ومادهيا براديش ١٥٧ شخصاً وذلك وفق الأرقام الرسمية. هذا بالإضافة إلى جرح ١٨٢ شخصاً. وقد تدهور الوضع إلى درجة أن السفارة الأمريكية في دلهي طلبت ترحيل المواطنين الأمريكيين عن كلكتا و(روريكيلا). وأغلق معمل الفولاذ في روريكيلا وسيطر الجيش على المناطق المضطربة.

لم تغفل الصحافة الأجنبية عن عمليات القتل المنتشرة هذه بل نشرت صحيفة نيويورك تايمز تقارير عن حوادث القتل وجاء في رسالة إخبارية نشرت في ٢١ مارس أن جميع القتلى هذا الأسبوع كانوا من العمال المسلمين في معمل النسيج. واقتبست هذه الصحيفة ما ذكره المراقبون المسلمون في هندوستان بأن المتطرفين الهنادكة قد خططوا لحوادث العنف الأخيرة بهدف التوصل إلى تبادل آخر واسع للسكان الدينيين هندوستان وباكستان. ونشرت صحيفة واشنطن بوست عنواناً رئيسياً تقول فيه: إن هندوستان تقول أن عدد قتلى حوادث الشغب الدينية بلغ ١٣٠ شخصاً إلا أن مراسل صحيفة نيودلهي ذكر أن التقديرات غير الرسمية تدل على أن عدد القتلى يتراوح بين ٢٠٠ وبين ٢٥٠ قتيلاً.

---

(١) ROWREKELA

(٢) JAMSHED PUR

وقـد أكـد وزير الـداخلية الهندوكي شخصياً الأرقام التي ذكرتها صحيفة واشنـطن بوست في كلمـة ألقاها أمام البرلمان في ٢٣ مارس وقال: بأن عدد القتلى بلغ ٢٠٠ شخص وعدداً مجهولاً من الجرحى في حوادث الشغب ضد المسلمين في شرقي الهند. وهناك حوادث نهب في سنغـا[١] غر وراج[٢] غنغبور وبيسرا[٣] وبير ميتابور[٤] ولونغا[٥] في محافظة سندرناغ[٦] في أوريسه.

وأخبر رئيس وزراء بهار (سا هاي)[٧] مجلس الولاية في باتنه بأنه بلغ عدد القتلى ١٧١ شخصاً منهم سبعة من الهنادكة في حوادث الشغب الأخيرة، ومن بين ٦٢ جريحاً هناك هندوكي واحد وأضاف قائلاً بأن ٩٢ منزلاً للمسلمين قد أحرقت تماماً. واستدعيت الجيوش في محافظة رانشي[٨] في بهار لمنع انتشار العنف الـطائفي في الحـزام القبلي على امتداد حدود بهار ـ أوريسه، وتمت السيطرة على الحدود بشكل محكم. ولكن جميع هذه الاحتياطات كانت دون جدوى فقد أفلت زمام الأمور من الأيدي وأصبحت منطقة القبائل في ٢٨ مارس مسرحاً لعمليات نهب وسلب وقتل وحرائق واسعة النطاق.

وذكر مراقبون غربيون أن عدد الذين قتلوا رمياً بالرصاص بلغ ألف شخص في اليومين الأولين وانتشـرت عصـابـات مسلحـة في بهـار يقتلون المسلمين وينهبون دورهـم ولـم يسلـم المسيحيون منهم أيضاً فقد قتلوا قساً بلجيكياً هو الأب ريرمن[٩] فراشدرت بسهم مسموم عندما حاول الدفاع عن المسلمين من رجال القبائل الهائجين.

وبعد أن تجول (جي براكاش نارايـن) زعيم ساربودايـا في المناطق التي دارت فيها المعارك بعث برسالة إلى كبار زعماء البرلمان وإلى زعماء الأحزاب

---

(١) SANGAGARH
(٢) RAJGANG PUR
(٣) BISRA
(٤) BIRMITA PUR
(٥) LAUNGA
(٦) SUNDERNAG
(٧) SAHAY
(٨) RANCHI
(٩) RHERMAN VRASSCHDERT

السياسية المختلفة يصف فيها وصفاً مثيراً الأعمال الوحشية التي ارتكبها بنو جلدته بحق المسلمين ونشرت هذه الرسالة في الصحافة الهندوكية في ١٧ ابريل ومما قاله فيها: «لقد ارتكبت جميع أنواع القتل المثيرة للشعور. إن المأساة التي أصيبت بها الجماهير مؤلمة جداً إلا أن بعض الحالات الفردية لا يمكن وصفها في وحشيتها وانحلالها وانحطاطها».

لقد زار جميع المناطق المتأثرة في جمشيد بور إلا أنه لم يتحمل زيارة أكثر من معسكرين للاجئين المسلمين من أصل سبعة عشر معسكراً، وقال إن بعض أعضاء مجلسي البرلمان قد انهاروا وهم يستمعون إلى الأعمال الوحشية المرتكبة في باكستان الشرقية وإني أشك باستطاعة أي شخص حساس يحتمل سماع الأقوال التي تروى عن الأعمال الوحشية المرتكبة ضد المسلمين في معسكر اللاجئين في جمشيد بور. وحدث الشيء نفسه في روريكيلا إذ حدثت فيها أشياء فظيعة لم تدرك دلهي ولا البلاد كلها مداها.

ثم في كلمة ألقاها في ٢٥ ابريل ١٩٦٤ أعطى جي براكاش ناراين وسبعة أشخاص معه لمحة عن هذه الأمور الفظيعة وقالوا: «لقد ارتكبت في هندوستان أعمال وحشية ومخزية ولا تخطر في البال ولم يرتكب مثلها في أي مكان آخر فقد قتلت النساء والنساء الحوامل وبقرت بطونهن وألقي بالأطفال في النار المشتعلة وهم أحياء واغتصبت الفتيات بعنف حتى متن». واتهموا الصحافة الهندوكية بإخفاء حقائق الحوادث عن الشعب وبإبقائه في الظلام وذلك على النقيض مما حدث في باكستان إذ ضحى نحو ٣٠ مسلماً، على الأقل، بأرواحهم في سبيل حماية جيرانهم من الهنادكة وسرعان ما تكاثرت البراهين لتؤكد بأن حوادث الشغب هذه قد تمت وفق خطة مدبرة ومحكمة، وعلى سبيل المثال ذكر (تاتا) رئيس شركة الحديد والفولاذ في جمشيد بور التي كانت مسرحاً لحوادث الشغب بأن الإنفجار الأخير لهذه الحوادث لا يمكن أن يكون ارتجالاً وإن التوقيت والأسلوب المشترك للأحداث في عدة مناطق يدل على وجود خطة محكمة ومدبرة ودعا إلى إجراء تحقيق شامل لمعرفة الاضطرابات الأخيرة وقال:

«إذا كان بالإمكان تعيين لجان تحقيق في حوادث القطارات وانفجار الطائرات فإنه لا يرى من سبب يمنع من تعيين لجنة تجري تحقيقاً عميقاً في الحوادث الأخيرة وذكر رئيس وزراء أوريسه السابق (بيجو باتنايك)[1] الذي قيّم الوضع نيابة عن حكومته بأن حوادث الشغب تمت وفق خطة مدبرة على أيدي محرضين لتنفيذ مؤامرة محكمة التدبير». وأعلن الزعيم الشيوعي في البنغال الغربية (باتان لال براهمين)[2] مسؤولية حكومة الكونغرس عن التخطيط لحوادث الشغب من أجل استمرار التوتر الطائفي. وقال رئيس وزراء أوريسه: إن وزير الداخلية الهندوكية قد اقتنع بعد أن زار روريكيلا بأن حزب براجا[3] الاشتراكي وحزب (ب. س. ب)[4] قد قادا العمال الأحرار وإن مهاسبها لعبت دوراً ذا شأن في حوادث الشغب الطائفي في روريكيلا.

تحدث فرانك أنطوني في البرلمان في ١٤ ابريل عن أخطار إحياء الضغائن الدينية والطائفية في هندوستان بالنسبة إلى الأقليات. وقال: «إن جميع الأحزاب ومعها حزب الكونغرس قد تآمر مع هذه الحركة». وقال في تقرير بعث به إلى التايمز: «إن أعضاء مجلس البنغال يحتفظون بأسافل الناس وأوباشهم في خدمتهم وهم الذين تولوا الحملات القاتلة ضد المسلمين». وكانت خلاصة حديثه هذا تحدياً بأن الحوادث الطائفية هذا العام لم تكن انفجارات ارتجالية قام بها الهنادكة المعتوهون متأثرين بأخبار ما عاناه إخوانهم الهنادكة في باكستان الشرقية بل هي تعبير منظم عن القوى السياسية الحية الكامنة في البلاد.

وأكد بأن الأشخاص المأجورين لخدمة هذه الجماعات العاملة على إحياء الضغائن يؤخذون من الأحزاب الغالية مثل حزب جان سنغ ومهاسبها[4] الهندوكي وهم المسؤولون عن قتل المسلمين وقد عملوا على تحريض أفراد

---

(١) BIJU PATNAIK

(٢) PATAN LAL BRAHMIN

(٣) PRAjA

(٤) P.S.P. حزب الشعب الاشتراكي.

القبائل للاشتراك في المعارك ليس فقط ضد المسلمين بل ضد الرجال والنساء والأطفال الضعفاء في المجتمع الإنكليزي الهندوكي.

استمع البرلمان إلى هذه الاتهامات بغضب متزايد وانفجر أخيراً بثورة عارمة بسبب السؤال الذي طرحه السيد أنطوني وهو: «كيف يتوقع من المسلمين أن يكونوا هنوداً مخلصين في حين يسيرون في ظل الموت؟».

في وسط هذا الهياج تابع السيد أنطوني حديثه قائلاً: بأن حزب الكونغرس يتأثر بشكل متزايد بنظام الطائفية والطبقية. وقال: افحصوا بعضاً من أفضل رجال الكونغرس القدامى فإنكم ستجدون تحت الطبقة الخارجية الرقيقة التي يتوارون خلفها ميلاً إلى الطائفية واضحاً.

بعد أن أجل رئيس المجلس جلسة هذا المجلس الهائج تحلق الأعضاء الغاضبون حول السيد أنطوني الذي اقتيد في النهاية خارج قاعة المجلس محروساً بأفراد الأمن التابعين للمجلس.

أبرق المراسل الصحفي فيما بعد إلى صحيفته قائلاً: «.... هناك تأكيد صارخ وعنيف بأن قتل المسلمين هنا في هندوستان لا يمكن أن يقارن بقتل الهنادكة في باكستان».

وعلى الرغم من الحديث الرسمي عن ضرورة اللجوء إلى عقاب رادع فقد ظهرت اتهامات قتل قليلة عن حوادث هذا العام.

وأعطت بعض الصحف الهندوكية أيضاً تفاصيل عن كيفية تنظيم المجزرة بشكل كامل وقالت صحيفة نيوايج[1] الشيوعية الأسبوعية: لقد هزت المجزرة الطائفية جمشيد بورا هزاً عنيفاً على نطاق واسع وكذلك لعبت إدارة بعض المعامل دورها المحرض فكثيراً ما وجدت أسلحة صنعت وخزنت في المعامل. وكانت ترسل جماعات من الناس لتدعيم صفوف الثائرين. وقد تأكد هذا

---

(١) NEW AGE

الحديث بشهادة جي براكاش ناراين الذي قال في كلمة ألقاها في السابع عشر من ابريل: «بقي جهاز المراقبة معطلاً بينما كانت الأسلحة القاتلة تصنع لمدة ساعات في المعمل باستخدام قضبان الحديد وأشياء مشابهة». وكتبت صحيفة (بليتز) في بمبي في ٢٨ مارس تقول: «إن بعض المنظمات المتطرفة وخاصة ر.س.س[١] ومنظمة جان سنغ كانت تنظم أعمال العنف ضد المسلمين وان ما حدث في مادهيا براديش وأوريسه وفي أماكن أخرى كان نتيجة مباشرة لمناقشات وقرارات اتخذت في اجتماع سري لرؤساء ر.س.س في ناغبور بإشراف غرو غول[٢] فالكر الكاهن الأعلى للطائفة الهندوكية». وتقول صحيفة بمبي الأسبوعية هذه: «إن الحكومة كانت تعلم أن قادة ر.س.س قد اجتمعوا لوضع خطتهم». وذكرت صحيفة بتريوت[٣] في دلهي: «إن قتل المسلمين الجماعي كان نتيجة مؤامرة مدبرة وعميقة الجذور». ويمكن ذكر العديد من الأمثلة الأخرى إلا أن ما قدمناه حتى الآن يكفي لإثبات الحقيقة الواضحة بأن مجزرة المسلمين قد تمت وفق خطة مدبرة ومحكمة فلا عجب أن تفشل السلطات في فض النزاع، ولم ينفع جي براكاش ناراين أسفه على فشل الأحزاب السياسية قاطبة للقضاء على الشرّ في مهده. وقال: «بأن حجم المجزرة يثبت أيضاً عجز الإدارة المدنية وعدم كفاءتها وفساد قوى القانون والنظام». وذكرت صحيفة ستيتس مان بأن آلاف المسلمين قتلوا في روريكيلا وكلكتا وفي أمكنة أخرى في حوادث الشغب المعادية للمسلمين لأن رجال الشرطة وقفوا متفرجين صامتين بينما لجأت العصابات الإجرامية إلى القتل الجماعي في المسلمين ونهب ممتلكاتهم وإحراق منازلهم. وكذلك فشلت السلطات المدنية في أداء واجبها. وكتب المعلق الصحفي: إن المجرمين لم يعاقبوا عقاباً وفاقاً بسبب فقدان الانسجام المناسب والتصميم في السلطة العليا. وكتب مراسل الصحيفة من مكان المعركة في هندوستان الشرقية يقول: إن الهنادكة يستطيعون أن يبرّئوا أنفسهم

---

(١) R.S.S. جناح من مها سبها.

(٢) GURU GOLWALKAR

(٣) PATRIOT

من النهب والسلب والقتل وغير هذه الجرائم إذا ارتكبوها بطريق منظم.

ونتيجة لهذه الموجة الجديدة من الإرهاب في البنغال والهند الشرقية هرب أكثر من ١٢٠,٠٠٠ مسلم إلى باكستان الشرقية في أواخر يناير ١٩٦٤ من المناطق المجاورة للبنغال الغربية. وفي كلكتا وحدها أصبح نحو ٧٥,٠٠٠ مسلم دون مأوى خلال حوادث الشغب وانتشروا في الحدائق وعلى الأرصفة وطلبت ٢٠٠٠ أسرة أذونات بالهجرة من نائب المفوض السامي الباكستاني.

كانت حوادث الشغب التي حدثت في شرق هندوستان في شهر مارس ١٩٦٤ من أفظع الحوادث منذ معاهدة لياقت ـ نهرو ١٩٥٠. وبهذه الحوادث نأتي إلى نهاية هذه الرواية المرعبة عن الموت والدمار والبؤس والحرمان والإملاق الذي قاسته الأقلية المسلمة الهندية بشكل مستمر من قبل الهنادكة طوال سبعة عشر عاماً. فقد استمرت هذه الأقلية الشجاعة والتي تتألف من ٥٥[1] مليون نسمة تشق طريقها عبر أخطر مرحلة مرت بها في تاريخها وأيّد ذلك الخطابات التي ألقيت في المؤتمر الاستشاري الهندي ـ الإسلامي الذي عقد في لكهنوفي أوغست ١٩٦٤. وقد رسم الدكتور سيد محمود صورة حية عن حالة المسلمين والهنود البائسة، على الرغم من الاتجاه الواضح للكبت في طيات حديثه، قال: «أما بالنسبة للأحداث التعيسة غير الإنسانية والوحشية التي لم تتعرضوا لها إذا ذكرت روايات الرعب فإنكم لن تجدوا شخصاً واحداً مهما كان قاسي الفؤاد يستطيع أن يتمالك نفسه عن البكاء...»، وحول عجز الحكومة عن حماية المسلمين وعن اشتراكها الرسمي في حوادث الشغب تحدث السيد أبو الحسن علي الندوي رئيس لجنة الاستقبال في المؤتمر بصراحة مماثلة وقال: «تثبت الحكومة في بعض الأحيان عجزها عن حماية الأقليات وقد استغرقت الأجهزة الإدارية وقتاً طويلاً حتى قامت بدورها في هذا المجال ولم تر أن حوادث الشغب المرعبة تستحق تحقيقاً رسمياً ولم يعاقب أي من المذنبين... وكذلك لم يتخذ

---

(١) كان الهنادكة يقدرون عدد المسلمين في هندوستان بخمسة وخمسين مليوناً ثم صاروا يقدرونهم بخمسة وثمانين مليوناً والحقيقة أنه يوجد في هندوستان ١٥٠ مليون مسلم.

أي إجراء ضد المذنبين من رجال الشرطة أو غيرهم من الموظفين الإداريين، والأسوأ من ذلك هو أن ينال هؤلاء الموظفون المكافآت والترقيات لدرجات أعلى في وظائفهم». وما تزال مآسي السنوات الأربع الماضية تتكرر من جديد وهي مآسٍ كبيرة وكثيرة ولكننا لضيق المجال هنا سنشيرُ إليها بشكل عرضي.

لقد استثمرت حوادث الشغب منذ ذلك الوقت في أماكن عديدة من الهند بدرجة مماثلة في الشدة والإنتظام كما كانت من قبل. وبموجب أرقام موثوقة فقد حدث ما بين معاهده لياقت ـ نهرو ١٩٥٠ وبين ٣١ أوغست ١٩٦٨، ٧٥٠ حادثة شغب في الهند ذهب ضحيتها ٢٤٠٣ قتيلاً و٦٤٩٢ جريحاً. وفي السنوات الأربع الأخيرة انفجرت أكثر حوادث الشغب خطورة في رانشي عام ١٩٦٧. وقد خطط لهذه الحوادث حزب جان سنغ الذي حدد يوم ٢٢ أوغست يوماً معادياً للغة الأردية[1]، ونظم موكباً ضخماً بدأ من كلية مارواري وسار عبر الشوارع الرئيسية في المدينة وقام الموكب في طريقه بسلب متاجر المسلمين وإحراقها، ثم فيما بعد، وعلى مرأى ومسمع من رجال الشرطة، أحرقوا مدرسة أنجمن الإسلامية التي أسسها مولانا أبو الكلام آزاد والذي هو زعيم عريق في حزب الكونغرس[2]، ثم قام الموكب بسلب المتاجر المحيطة بالمسجد الجامع وإحراقها وأحدثوا أضراراً بالمسجد ورفعت راية (ماهافير)[3] فوق مئذنته ثم انقسم الموكب إلى فريقين اتجه الفريق الأول إلى الشارع الرئيسي واتجه الثاني إلى شارع (راتان)، وأضرمت النيران في متاجر المسلمين في السوق العليا وفي شارع راتان أيضاً، وكذلك تحطمت متاجر الفاكهة بجانب مشفى صدر، وهاجم الموكب أيضاً محلة (بياداتولي) الإسلامية والتي تضم نحو خمسين منزلاً للمسلمين يحيطها سكان من الهنادكة. وذكر مولانا (أسد ميان) في تصريح له نشرته صحيفة الجامعة التي تصدر في دلهي بتاريخ ديسمبر سنة ١٩٦٧ قال:

(١) على اعتبار أن اللغة الأردية لغة المسلمين وحروفها حروف القرآن.

(٢) هم أعداؤه لأنه مسلم وان كان من حزب الكونغرس ثم أصبح رئيساً للجمهورية الهندوكية.

(٣) علم قومي هندوكي.

«إن رائحة الأجسام النتنة كانت لاتطاق حتى تاريخ ٣١ أوغست وأن عدد القتلى في شغب رانشي لم يكن يقل عن ٢٥٠ شخصاً، وذكر بعضهم أن عددهم ٥٠٠ شخص». وهناك حوادث شغب طائفية هامة جرت أيضاً في سورسند في محافظة مظفر بور في ٢٥ أكتوبر أسفرت عن مقتل ٢٥ مسلماً. وقام وزيران شيوعيان من حكومة بهار هما: اندرديب[١] سينها وتشندر شيكهان[٢]سنغ بلوم حزب جان سنغ المسبب لهذه الحوادث وقالا: «بأن الهدف من تخطيط هذه الحوادث وحوادث أخرى في عدد من المناطق من الولاية هو الإطاحة بالحكومة التقدمية المتحدة للولاية».

حوادث دموية في أحمد آباد:

أسوأ الحوادث الدموية ضد المسلمين في العالم وقعت في أحمد آباد ما بين سبتمبر وأوكتوبر من عام ١٩٦٩ وقد اشترك جميع العقلاء في الهند في الاحتجاج على حوادث الشغب التي دامت شهراً كاملاً وأسفرت عن مقتل أربعة آلاف شخص وخسارة كبيرة في ممتلكات المسلمين، وذكرت صحيفة بليتز الصادرة عن بمبي في عددها المؤرخ في ١٩٦٩/١٢/١٣ أن بروفسور سانتيماى[٣] راى عضو مجلس الوحدة الوطني في هندوستان زار أحمد آباد من ١٨ إلى ٢١ أوكتوبر ١٩٦٩ وقدم تقريراً عن الوضع إلى كل من رئيس وزراء هندوستان ووزير داخليتها هذا مختصره: «إن حوادث الشغب الطائفية التي اجتاحت كجرات[٤] في شهري سبتمبر وأوكتوبر تركت أثراً عميقاً من الكراهية والألم والشك في صدور الناس الذين شعروا بفقدان الأمن والأمان».

عملت حكومة الولاية أقل ما يمكن عمله لمعالجة جراح قلوب ونفوس الطوائف المتصارعة في أسوأ حوادث شغب حدثت منذ الاستقلال، وقاومت

---

(١) INDER DIP SINHA

(٢) CHANDER SHAKHAN Singh

(٣) SANTIMAY RAY

(٤) GUJRAT

الحكومة جميع المحاولات الرامية إلى إجراء تحقيق مركزي سليم وعينت لجنة تحقيق اختارتها على هواها لمعرفة أسباب حوادث الشغب وتقدير الخسارات التي لحقت بالأرواح والممتلكات. فكان عملها هذا شبيه بعمل المتهم الذي يجلس في قاعة المحاكمة فوق جريمته التي ارتكبها لكي لا ترى، ولم ترض الحكومة بذلك أيضاً بل قامت بتوجيه اللجنة لكي تجري التحقيق سراً بينما مثل هذا التحقيق يجب أن يتم علناً وليس خلف ستارة حديدية من الكتمان، فماذا كانت حكومة كجرات تريد أن تخفيه بطلبها هذا؟ وهل إذا وجدت شيئاً لا يتفق مع غرض الحكومة ستلقى عليه اعتراضاً من الحكومة أو أن النتيجة ستدفن قبل إعلانها؟.

مهما يكن من أمر لقد أصبح المركز على علم بالحقيقة المريعة بما قدمه إليها سانتيماى راى عضو مجلس الوحدة الوطني الذي أرسل تقريره إلى كل من رئيس الوزراء ووزير الداخلية بعد زيارته التفقدية والاطلاع على الحقائق كما أسلفنا.

بدأت الاستعدادات لهذا الشغب قبل شهرين من حدوثه واستشهد البروفسور راى بما ذكره له السيد علي بهاى[1] شابوري منصوري الذي كان مستعداً للقسم على صدق ما يقول إذ أخبره بأن حدَّاداً يدعى ناراين[2] بهاى بوجيلال بانشال الذي يعمل عادة في صنع آلات زراعية قال: «إنه اشترك في صنع أسلحة قاتلة وخاصة سلاحاً يدعى (دارياس) وهو منجل ذو رأس مستقيم مثبت فوق عصا خشبية طويلة». وكذلك وزعت مناشير في عدة أماكن تنذر الأقليات. ويذكر البروفسور راى أنه قتل على الأقل أربعة آلاف شخص في هذه الحوادث وأشار إلى أن المشفى المدني ذكر في تقاريره أنه استقبل ما بين ١٩ و٢١ سبتمبر ٢٠٤٨ جريحاً. وقال أنه بعد هذا التاريخ صارت الجثث تنقل إلى المقبرة وتلقى في حفر كبيرة وتردم بالتراب.

---

(١) ALiBHAI SHAPURi MANSURi

(٢) NARAiN BAHi BHOGiLAL PANCHAL

وقامت مؤسسات مختلفة بتقدير الخسارة في الممتلكات بشكل متنوع، إذ قدرت غرفة التجارة في كجرات الخسارة بـ ٤٣٠ مليون روبية أي ما يعادل ٨٢ مليون دولار، بينما قدرت صحيفة كجرات ميثابار الخسارة بـ ٣٥٠ مليون روبية ولكن البروفيسور راى يقول: إن الرقم الحقيقي يتجاوز ٥٠٠ مليون روبية.

وعلى الرغم مما في هذه الحوادث من رعب وأسى فقد أعطى البروفسور راى بعض التفاصيل المروعة عن الوحشية التي تعرض لها الرجال والنساء والأطفال ونورد هنا بعض المقاطع المقتبسة من تقارير المراقبين للمجزرة.

ذكرت امرأة دخلت المشفى لمعالجة جراحها ما يلي: «كانت ليلة الجمعة ليلة المذبحة فمنذ التاسعة ليلاً بدأت مئات السفاحين أعمالهم الوحشية... كانوا مسلحين بأسلحة قاتلة قاموا أولاً بسحبنا جميعاً من منازلنا ثم أضرموا نار الفرح[1] مستعملين في إشعالها أثاث منازلنا، ثم قاموا بتقطيع أجساد رجالنا وأطفالنا إرباً إربا وألقوا بها في النيران ثم قاموا باغتصابنا بطريقة هيستيرية وقتلوا الكثير ممن حاولن الهرب. قطعت أثداء بعض النسوة بالسيوف ثم قاموا بسحبنا من شعورنا وجلودنا ونحن عراة ثم بعد ذلك قام بعض السفاحين بشق أعضائنا البولية بسيوف حادة، بكينا كثيراً وصرخنا كثيراً وتوسَّلنا وطلبنا الرحمة من هؤلاء السفاحين وطلبنا منهم أن يقتلونا بدلاً من تعذيبنا ولكنهم لم يلتفتوا إلى توسلاتنا، كانوا ينزعون الثياب عن كل امرأة ثم يأخذونها إلى منزل جماعي ويغتصبونها. منذ أن استعدت وعيي في هذا المشفى (المشفى المدني في أحمد آباد) كانوا يهددونني دائماً بالطرد من المشفى إذا تكلمت وقلت ما حصل لي لأي شخص». وفي حالة أخرى حدثتنا امرأة عن الأعمال الوحشية التي شاهدتها وهذه قصتها: «قتل بعض رجالنا وهم يحاربون السفاحين وبعضهم هرب؛ قبض علي جماعة من هؤلاء السفاحين. سحبوني خارجاً وجردوني من ثيابي ثم اغتصبوني، وقبل الصباح قطع بعضهم ثديي وألقيت أرضاً مقيدة وبعد ذلك أخذ بعضهم يقبلني ثم سلقوا وجنتي بالصفع. ثم قام رجل بصب مادة حمضية في

(١) نار توقد في الأفراح.

جهـازي البـولي وانتقل أثر هذا السائل بسرعة في جسمي إلى الطرف الآخر فأخذت أصرخ وأصرخ حتى أغمي علي وعندما استيقظت وجدت نفسي في المشفى المدني». وقد سمع البروفسور راى من بعض بقايا الشهود عن حالات الحرق بالمواد الحمضية وعن وشم أطراف العورات بقضبان حديدية محماة بالنار.

وبينما أثنى البروفسور راى على تصرفات بعض الطلبة الذين أنقذوا عدداً من الأشخاص من أيدي السفاحين فقد ساءته تصرفات طلاب آخرين إذ سمحوا لأنفسهم أن يشتـركـوا مع السفـاحين بأعمـالهم بتـأثير من المحرضين. وقدر البروفسور راى أن أربعين بالمئة (٤٠٪) من الطلاب اشتركوا في أعمال الشغب بينمـا وقف أربعون في المئة آخرون مراقبين سلبيين وعشرون بالمئة فقط من الطلبة ناضلوا من أجل السلام وضحوا بحياتهم في هذا السبيل.

قام بعض الطلبة في حرم الجامعة يقودهم طالب متخرج بانتزاع فتاة من أيدي مختـطفيها الذين جردوها من ثيابها ورمى لها أحدهم بقميصه لتستر به جسدها فأنقذوها وكذلك أنقذ هؤلاء الطلاب رجلاً مقيداً كان سيلقى في النار المشتعلة حياً.

وعلى النقيض من ذلك علق البروفسور راى على مؤسسة كجرات العلمانية التي تلقت منحة قدرها عشرة ملايين روبية من لجنة إدارة الجامعات من أجل تطويرها ولكنها لم تقم بمهمتها وذكر صحفي اجتمع بالبروفسور راى أنه قال له: «إن هذه المؤسسة أنشئت لتنشئة الطلبة كأتباع مخلصين لغاندي، ومع ذلك لم يتقدم واحد منهم لمواجهة الموت دفاعاً عن العلمانية. وهكذا كان شأن عمال (سـارفـودايا) إذ أنهم تغيبوا بتاتاً عن الساحة ولم يقتل شخص واحد منهم أو يجرح. ولكن بعد زيارة بادشاه خان إلى أحمد آباد بدأوا يظهرون بعض علامات النشاط، وأثنى البروفسور راى على تصرف الدكتور (يوما شنكر[1] جوشي) نائب رئيس جامعة كجرات وجماعته من الطلبة الذين ساعدوا العديد من الأشخاص

(١) UMASHANKER Joshi

الذين وقعوا بين أيدي السفاحين وأنقذوهم.

وقد اشتكى الدكتور جوشي إلى البروفسور راى رَفْضَ رجال الشرطة تقديم أي مساعدة عندما قام عدد كبير من عصابات السفاحين بمحاصرة حرم إحدى الكليات التي تأوي عدداً من الأقليات. وقد تلقى العديد من المنقذين تهديداً بعواقب وخيمة سينالونها وقد قتل بعضهم أثناء إنقاذ الآخرين. ويقدم لنا البروفسور راى بعض الأمثلة عن بطولة بعض أفراد الطبقة العاملة وخاصة أفراد الحزب الشيوعي من ذلك: قام رجل يدعى بابوسينغ[1] غودارام سنغ جوماشي من ناحية تشامانبورا[2] بإنقاذ ١٥٠ شخصاً وحياته معرضة للخطر. وقام شاندبهاى[3] وناكورام وكلاهما من الحزب الشيوعي وعمال اشتراكيون بإنقاذ مئات من المسلمين ومساعدتهم على النجاة بأرواحهم وكلهم الآن مهددون بالخطر.

تضمن تقرير البروفسور راى تعليقاً مذهلاً عن عدم مبالاة الحكومة وعلى تورط رجال الشرطة وعلى تحريض أفراد الطبقة الطائفية وعجز عمليات الإغاثة والإصلاح.

كانت المراوغة أيضاً جزءاً من الموقف الحكومي ويثبت البروفسور راى بما حدث للسيد راجبال[4] مساعد السكرتير الأعلى الذي عقد مع رئيس الوزراء مؤتمراً صحفياً صرح فيه السيد راجبال رداً على سؤال وجه إليه بقوله: «إن الحكومة لم تجد أي جهاز إرسال أو حتى قنبلة يدوية». وصرح البروفسور راى بأنه لم يتم إستجواب أولئك المسؤولون عن نشر مثل هذه الأخبار ولم يتخذ أي إجراء ضده.

وبينما كان البروفسور راى يشير إلى التصريحات المضللة التي صرح بها

---

(١) BABUSINGH GODARAM SINGH JOMASHI

(٢) CHAMAN PURA

(٣) CHANDUBHAI

(٤) RAJPAL

المتحدثون باسم الحكومة لتمويه الحقائق، ذكر بشكل خاص محاولات تبعية إثارة حوادث الشغب على الصين وباكستان. وشن البروفسور راى هجوماً عنيفاً على إجراءات الإغاثة والإصلاحات الرسمية لأنها لم تقم بواجبها. وذكر البروفسور راى أن آخر معسكر للاجئين الكائن في ملعب ملك سبهو قد أغلق في ٢٥ أوكتوبر وقال: «إن الفكرة من إغلاقه كانت عدم تمكين لجنة التحقيق من العثور على دليل يدعم غايتهم» وأضاف قائلاً: «إن معظم اللاجئين أجبروا على مغادرة المعسكر وتم تسيير إدارة الإغاثة بطريقة مدروسة لا يجد فيها اللاجئون مفراً من مغادرة المعسكرات... فقد انحصرت جميع إجراءات الإغاثة وإعادة الحالة إلى أصلها بشكل علني عن طريق الحزب وأعطي حزب جان سنغ مكاناً في كل لجنة تعمل للسلام». وتحدث البروفسور راى عن الأساليب التي استعملت لطرد العمال الشيوعيين والعمال المنتمين إلى الأقليات من أعمالهم بوسائل ملتوية وتحدث أيضاً عن المضايقات التي يتعرض لها المسلمون بعد فترة طويلة من اندلاع حوادث الشغب.

حتى إذا ثبت أن بعض الحالات البغيضة التي عرضها البروفسور راى صحيحة فقد كان من واجب حكومة كجرات ألا تسمح بمضاعفة جريمتها ضد مواطني الولاية من هنادكة ومسلمين ومنبوذين على حد سواء لإجبار اللجنة على تقديم تحقيق مضلل.

يجب أن تهتم الحكومة المركزية بتقرير البروفسور راى وتبدأ بتحقيقها الخاص المستقل لتستطيع مكافحة الأسباب التي تؤدي إلى اندلاع حوادث الشغب الطائفي ومعاقبة المذنبين مهما كان مركزهم عالياً في سلطة كجرات.

من الجدير بالذكر أنه على الرغم من تقرير البروفسور راى عن حوادث الشغب في أحمد آباد والآراء القوية المذكورة في صحيفة بليتز اليومية الصادرة عن بمبي، لم تتخذ حكومة الهند أي إجراء لمكافحة الأسباب التي أدت إلى اندلاع حوادث الشغب الطائفية ومعاقبة المجرمين.

التهم المضادة:ـ

ولكي يخفي الهنادكة ذنبهم ويشوهوا سمعة باكستان أمام العالم الغربي اتهموا باكستان بأنها قاتلت قبائل الغارو[1] المسيحية المقيمة في باكستان الشرقية، والواقع أنه كان في قبائل الغارو بعض التوتر ونتيجة للدعاية الهندوكية الملحة غادر عدة آلاف من أفراد هذه القبائل المسيحيين منازلهم على الرغم من أن هذه الاتهامات الهندوكية كانت باطلة، وقد صدر بيان مشترك للباكستانيين المسيحيين صدر في ١٤ مارس جاء فيه ما يلي: لم نشعر بأي إحساس بالكراهية الطائفية من أفراد الأكثرية في باكستان. وذكر زعيم بارز من قبيلة الغارو في باكستان الشرقية وهو (كان[2] سانغورا) في تصريح صدر في الصحافة في ٧ إبريل ١٩٦٤ يقول: لم نلق أي إساءة من أي شخص في باكستان، لقد خرجنا من قرانا بسبب الخوف فقط، وذلك أننا شاهدنا في يوم من الأيام جماعات من قبيلتي بانغشي[3] وهاجانغ[4] تغادر باكستان إلى هندوستان فسرنا معهم وبعد أن مكثنا نحو شهر في هندوستان بدأ الهنادكة ينقلون المسيحيين من قبائل الغارو إلى أمكنة بعيدة ففزعنا من هذا التصرف ورغبنا بالعودة إلى باكستان فأغضب طلبنا هذا الهنادكة ورفضوا السماح لنا بالعودة إلى باكستان.

وبعد نداء صدر عن الرئيس الباكستاني في ٤ مارس وضمانات من الحكومة أعطيت لنا، عاد أكثر من ١٢,٠٠٠ أسرة من مسيحيي الغارو إلى منازلهم في بداية شهر مايو. يمكن الرجوع في هذا الصدد إلى بيان آخر صدر عن زعيم مسيحي بارز هو جوشوا[5] فضل الدين الذي يحمل وساماً باباوياً وسبحة باباوية وفصولاً من الإنجيل المقدس إذ قال في ١١ مايو ١٩٦٤ ما يلي:

---

(١) GHARO

(٢) KAN SANGURA

(٣) BANGSHI

(٤) HAJANG

(٥) JOSHUA FAZALDIN

«تلقت قبائل الغارو إيحاءاً مباشراً لا بل مساعدة مادية لمغادرة باكستان، على أن رحيل الغارو وعـــدد الراحلين أيضاً لا يشكل دليلاً على المعاملة التي يزعم أن الأقلية المسيحية في باكستان تقاسي منها». إن المسيحيين في باكستان يتمتعون بحرية إجتماعية تامة وأمان كامل بدليل ازدياد عدد مدارسهم وكلياتهم ومشافيهم وغيرها من المؤسسات المسيحية، وكذلك يتمتعون بحرية دينية تامة تبـدو واضحـة في ازدياد عدد الكنائس والأديار والمدارس والكليات اللاهوتيّة وليس هناك تحيُّز ضد العمال المسيحيين بدليل ورود العديد من المبشرين الجدد.

وبهـذا نصـل إلى نهـاية القصـة الحـزبية لحوادث الشغب الطائفي في هندوستان التي كشفت عن الجانب السيء من الحالة الاجتماعية الهندية ومع ذلـك ليست النزاعات الطائفية هي السلاح الوحيد في الاسلحة الهندية التي تستعمل لإرهاب المسلمين الهنود مادياً بل قد لجأ حكام هندوستان مؤخراً إلى طرد المسلمين الهنـود من منـاطق الحـدود متهمين إياهم بأنهم يسمحـون للباكستانيين بالتسلل عبر الحدود، وهذا هو موضوع بحثنا الآتي.

مُلحَق بالفَصل الخَامِس

نشرت صحيفة نيويورك تايمز في عددها الصادر في ٤ مايو ١٩٦٢ التقرير التالي الذي وردها من مراسلها الخاص (روبرت ترمبل)[١] قال:

من (راجشاهي): «إن روايات الرعب والموت التي يسردها اللاجئون المسلمون تدل على أن الحوادث الطائفية الأخيرة التي حدثت في الولاية الهندية المجاورة للبنغال الغربية قد بلغت درجة المجزرة الدينية. ويقول مسؤولون عن ستة معسكرات للاجئين في هذه المحافظة من باكستان الشرقية أنه قد بلغ عدد القتلى ألف مسلم على الأقل في ثورة هندوكية ضد الأقلية في محافظة مالدا في البنغال الغربية. وهناك عدد غير محدود من المسلمين يعتقد أنه يبلغ المئات قد هلك نتيجة انتشار الهيسيتريا الدينية حتى محافظة مرشد آباد في الولاية نفسها.

وذكر لاجئون تمت مقابلتهم في معسكر باكستان الحكومي بأنهم استيقظوا على أصوات العصابات الهندوكية السفاحة وهم يطلقون الشعارات ويلوحون بالسكاكين والرماح والقسي والسهام. وأخذت الأمهات المنتحبات اللواتي لجأن إلى هذه القرية الحدودية التي كانت مركزاً لتجارة النيل يصفن الوحشية التي مزقت بها أجساد أطفالهن أمام أعينهن ثم ألقي بهم في نيران منازلهن المشتعلة. ولا يوجد شخص واحد لم يفقد طفلاً أو قريباً أو صديقاً. وذكر رجل أنه شاهد بأم عينه في ضوء منزله المحترق، والدته وشقيقته تُغتصبان أمام عينيه وهو ملقى على الأرض مقيداً. وذكر الرجل نفسه أنه شاهد خمس شاحنات للشرطة

---

(١) ROBERT TRUMBULL

الهندوكية محملة بالجثث كما رأى العديد من الجثث تطفو فوق نهر الغانج وهو نهر مقدس عند الهنادكة.

وذكر نائب محافظ في مقاطعة راجشاهي هو (ب. أ. نذير)[1] أن ألفي لاجيء من قرى مالدا سجلوا في ست معسكرات في هذه المنطقة، وبينما كان يدلي بحديثه هذا وردته تقارير أخرى تنبيء بقدوم ألفي لاجيء آخرين من مرشد آباد.

وذكر اللاجئون الفارون من قراهم المحترقة بأنهم قطعوا طريقهم عبر الغابات مشياً على الأقدام عدة أيام ولم يكونوا يمشون إلاَّ ليلاً طلباً للأمان. وأخيراً وصلوا إلى منطقة نهر الغانج التي تشكل جزءاً من الحدود بين هندوستان وباكستان الشرقية واجتازوها بصعوبة. وقد وصلوا إلى هنا وهم لا يملكون سوى ساري بسيط ملطخ بالأوحال أو بنطلون[2] بيجامة وهي الثياب التي كانوا يرتدونها عندما طردوا من منازلهم وتقول بعض الروايات هنا إن المشاكل بدأت يوم ٢٢ مارس في غازول[3] وهي قرية من قرى محافظة مالدا. وكان الهنادكة يحتفلون بعيد هولي وهو العيد الذي يتراشقون فيه بمسحوق أحمر اللون أو ماء مصبوغ بلون أحمر. ويعتبر هذا التقليد الهندوكي القديم نوعاً من طقوس الخصوبة المرتبطة بفصل الربيع.

يبدو أن بعض المسلمين قد ابتلت ثيابهم بالماء والمسحوق أثناء هذا الصخب العام فتملكهم الغضب وانقضوا على الهنادكة الساخرين وقيل إن هذه الحادثة البسيطة أدت إلى اندلاع المشاكل وذكرت الروايات أن النزاع امتد من قرية إلى أخرى وتراكم الثأر فوق الثأر وقيل أن الأحقاد قد ازدادت بسبب انفجار شعور الحقد عند الهنادكة ضد المسلمين نتيجة الإنقسام السياسي في الصفوف

---

(١) P.A. NZIR

(٢) أي أن النساء كن يلبسن الساري وهو الثوب غير المخيط والرجال يلبسون البيجاما وهذا دليل على أنهم خرجوا من دورهم مرعوبين.

(٣) GAZOLE

الطائفية في الانتخابات الهندوكية الأخيرة.

قالت السلطات الباكستانية أن المحرضين قد أثاروا أفراد قبيلة سانتهال[1] لمهاجمة المسلمين واعدين إياهم وهم القبيلة الفقيرة بالحصول على أراضي المسلمين. وذكرت إحدى اللاجئات وتدعى فاطمة بيغم[2] بأن زوجها قتل في نزاع ديني شبيه بهذا منذ ١٢ عاماً وأنها الآن فقدت أحفادها الثلاثة وزوجة ابنها.

وامرأة أخرى تدعى أكويلا[3] خاتون زوجة خياط كان برفقتها فتاة تبلغ من العمر خمس سنوات قالت: «أنها انتزعتها من يد مغتصبها واختفت في الغابة». ووصفت امرأة أخرى من (مخدوم بور) جريمة قتل حدثت أمام جامع القرية بينما كان المؤذن ينادي للصلاة وقالت: (أنه تلقى طعنة قوية وألقيت جثته بجانب النهر). وقالت أرملة من (تشار باشغر[4]) قرية في محافظة مرشد آباد: (رأيت ابني وهو يمزق إرباً إربا وافترضت أن كنتها مع أطفالها الثلاثة فقدوا في الغابة حيث شاهدتهم للمرة الأخيرة بعد أن أضرمت عصابة النار في كوخ الأسرة). وقال محمد عبد القدوس وهو شاب يبلغ من العمر ٢٣ عاماً ويعمل في غسل السيارات في (تشاركو تبارى)[5] في محافظة مرشد آباد: «إنه شاهد عصابة تتألف من ثمانين أو تسعين شخصاً تنهب قريته وتعتبر هذه العصابة من أدنى طبقات الهندوكية وهو لا يعرف مصير أطفاله الثلاثة». ويعتقد محمد كازي[6] أنه الوحيد الذي نجا من حريق منزله من بين ثمانية أشخاص وقال: «إن رجال الشرطة الهندوكية وقفوا يتفرجون بينما كانت العصابة تهاجم القرويين»، وذكر رجل من (لوهاربور)[7] قرية في محافظة مرشد آباد «بأن زوجته قد طعنت حتى

(١) SANTHAL

(٢) هو تأنيث كلمة بك أي السيدة.

(٣) AQUILA وخاتون معناها سيدة.

(٤) charbashgara

(٥) CHARKUTIBARI

(٦) KAZI

(٧) LOHAR PUR

الموت بينما كانت تحاول إنقاذ طفليها من المنزل المحترق». وصرح بقوله: «إنهم لم يسمحوا له باللحاق بطفليه لإنقاذهما وهو متأكد بأنهما قد لقيا حتفهما».

كل شخص تقريباً في معسكر راجشاهي لديه قصص متشابهة، وقد عملت الحكومة الهندوكية على عزل اللاجئين عن السكان المحليين لمنع أعمال الانتقام من الأقلية الهندوكية في المدينة التي تمثل نحو ثلث عدد السكان البالغ ٦٠,٠٠٠ نسمة.

تبع وصول التقارير الأولية عن حوادث الشغب في مقاطعة مالدا ثورة عارمة، ذكرت التقارير الرسمية أنها أسفرت عن مقتل اثنين من المسلمين وأربعة من الهنادكة بالإضافة إلى إصابة ١٣ شخصاً بجروح مختلفة.

نجم عن هذه الكراهية التقليدية بين المسلمين والهنادكة أعمال عنف متنوعة في ريف البنغال أي في منطقة الحدود بين هندوستان وباكستان الشرقية واستمرت هذه الأعمال خلال الأسابيع الستة الأخيرة حسب قول ستيفن[1] باربر المراسل الخاص لصحيفة تلغراف اليومية الصادرة عن لندن.

ذكر المسؤولون الباكستانيون الذين يوجهون عمليات إغاثة اللاجئين وحمايتهم في منطقة راجشاهي بأن نحو ألف مسلم قد قتلوا في حوادث الشغب الطائفية في مقاطعة مالدا في البنغال الغربية. وأن عدداً آخر أقل ولكنه كثير أيضاً قد هلك بالقرب من مرشد آباد.

بذلت السلطات الهندوكية جهوداً جبارة للتقليل من أهمية ما حصل ولكن ما لا يمكن تكذيبه هو وجود العدد الكبير من اللاجئين ورواياتهم المروعة عن الحرائق والنهب والقتل التي ارتكبت بحقهم.

لقد سجلت السلطات الباكستانية رسمياً ما يزيد عن ٢٠٠٠ شخص لاجيء

(١) STephen Barbar

من الرجال والنساء والأطفال. وقد حصل أكثرهم على ملجأ في ستة معسكرات مؤقتة.

وقد استلم معاون محافظ مكلف بإدارة المنطقة نداء إغاثة من معسكر يقع على الحدود يطلبون إمدادهم بالمال والمؤن لمواجهة سيلٍ آخر قادم من مرشد آباد.

أرسل الموظف المكلف من قبل الحكومة الإمدادات المطلوبة ومعها قوة من الجيش الباكستاني لمساعدة الشرطة المحلية في إخماد أعمال الإنتقام الأولية ضد الأقلية الهندوكية، وفي راجشاهي وحدها يشكل الهنادكة ثلث عدد السكان البالغ ٦٠,٠٠٠ نسمة كما أسلفنا.

الفصل السادس

طردُ المسلمين

يوجد في بعض أقاليم تريبورا وآسام والبنغال الغربية المتاخمة لباكستان الشرقية عدد كبير من المسلمين، وفي بعض المناطق يشكل المسلمون الأغلبية بين السكان، فهذه الحالة لم ترق للهنادكة ولذا فقد أخذوا منذ شهر يوليو ١٩٦٢ يشنون حملة منظمة لطرد المسلمين قسراً من هذه المناطق بحجة أنهم متسللون من باكستان.

وكانت أكثر المناطق تأثراً بهذه العمليات هي المناطق التي تسيطر عليها مخافر شرطة بيركَنج التابعة لأمر بور وبيلونيا وزادا كيسوربور وكوتوالي التابعة لاغرتالا وبيشلغر واومبي وسوبروم وسانامورا وكهوى وكهاتهاريا الكائنة في ولاية تريبورا. ومن مخافر الشرطة في سوتيا وغولاغات وشاوراغات وباياراغات وزامونارموكة وبتالي ولانغا وبوكاغات ولاديغر وموراجار وبيدانتش وبندو وروهو ومورابازار ولوهاريا وغولاكغنج وتيجبور وبيغبير وتاراباري وأتباري وأتغاون ويغاتالي وبيبوريا ودهيكياجولي[1] وكلها تقع في محافظة آسام.

في ديسمبر ١٩٦٧ طرد ٥٤٣٠٣٠ مسلماً من ديارهم وأبعدوا إلى باكستان الشرقية، منهم ٣٠٩٣٥٩ مسلماً من غرب البنغال و١٥١٠٥٥ مسلماً من آسام و٨٢٦١٦ مسلماً من تريبورا.

---

(١) لم أكتب أسماء هذه المدن بالأحرف اللاتينية لسببين الأول أنها كثيرة وثانياً أنها لو ذكرت على وجهها فإنها لن تعرف ثم لا يضر جهلها.

الهجرة البنغالية منذ ١٩١١ :

سكن المسلمون آسام منذ عدة عقود وسكنوا تريبورا منذ عدة عصور. وقبل التقسيم كان سكان آسام يتألفون من قبائل مختلفة تضم المسيحيين والهنادكة والمسلمين. ومنذ سنة ١٩١١، بشكل خاص، بدأ فلاحون من جوار البنغال، شديدو القدرة على احتمال الجوع يقطنون أجزاء غير مزروعة من ولاية آسام وقد بلغت هذه الهجرة مبلغاً قالت فيها الموسوعة البريطانية أنه كاد يشك في فترة من الفترات ببقاء جزء من السهول آساميا. وعزا الإحصاء الهندى لعام ١٩٣١ سبب زيادة السكان إلى تدفق المهاجرين من ميمنسنك(١) وبشكل خاص إلى كاتهوال(٢) وجورن(٣) ولالكهوا(٤) ودهنك(٥) وبوكني(٦) ولاهوريكهات(٧) موزاس، هذه الجماعات التي فتحت آفاقاً واسعة في الغابات الكثيفة الواقعة على الضفة الجنوبية من نهر براهما بوترا، قد استوطنوا كل هذه البقاع الزراعية وجلبوا مع يقظتهم الثروة والصناعة والرخاء العام لكل المنطقة وعملوا على تحسين ثروة البلاد بتحويل غاباتها الموحشة إلى قرى مزدهرة ونتيجة لذلك تحققت زيادة ملحوظة في الثروة الحيوانية وفي التجارة وفي دخل الحكومة.

وكان دور المسلمين في ازدهار ولاية تريبورا دوراً عظيماً وذلك منذ أن وطئت أقدامهم لأول مرة سنة ١٢٧٨ عندما استطاع ملك تريبورا راتنابا(٨) الثامن والتسعون اعتلاء العرش بمساعدة الجيوش الإسلامية التي أمده بها طغرل خان، يوم كان سكان البلاد الأصليون قبائل جبلية تسمى تيبراس ولا يعرفون من الزراعة إلا زراعة جهوم(٩) في رؤوس الجبال ولا يعرفون شيئاً عن زراعة الأراضي السهلية ذات التلال. أما الهنادكة الذين قصدوا تلك البقاع فقد انصرفوا إلى الأعمال

---

(١) MYMENSINGH

(٢) KATHOWAL

(٣) JURIN

(٤) LAKHOWA

(٥) DHING

(٦) BOKNI

(٧) LAHORIGHAT MAUZAS

(٨) RATNAPA

(٩) جهوم نبات غير معروف عندنا.

التجارية والأعمال الحكومية. وحينما كان أمراء (مهارجات) تريبورا المتتابعون يزورون إقطاعاتهم كانوا يعرضون على الفلاحين[1] المسلمين العاملين عندهم في مناطق تريبورا ونواكهالي أن يستوطنوا في الإمارة وأن يصلحوا أراضي الغابة وقد أعفوهم من دفع إيجار الأراضي لمدة ثلاث أو أربع سنوات ثم عرضوا عليهم إيجاراً رمزياً.

وبناء على ذلك اندفع الفلاحون المسلمون بأعداد كبيرة إلى الإمارة كما فعلوا بآسام واستقروا فيها وأخذوا يستصلحون أراضي الغابة ويجعلونها قابلة للزراعة واستمرت هذه العملية حتى أوائل الأربعينات.

نظام التخطيط والحدود في آسام:

تعود سياسة الطرد الحالية إلى نظام التخطيط والحدود في آسام الذي اعتمدته حكومة الكونجرس عام ١٩٤٦. إذ أن حكومة آسام الهندوكية حتى الأربعينات، كما لاحظنا، ليس أنها لم تهتم بقضية الهجرة البنغالية بل إنها قد شجعتها. غير أن الموقف الهندوكي خضع لتغيير جذري بعد أن أعلنت الرابطة الإسلامية سنة ١٩٤٠ مطالبة المسلمين بباكستان إذ ظهر في إحصاء ١٩٤١ أن عدد المسلمين هو ٣,٤٢٢,٠٠٠ مقابل ٣,٥٣٧,٠٠٠ هندوكي منهم ١٣٥,٠٠٠ من سكان القبائل وباقي السكان ٦٧٦,٠٠٠ من المنبوذين و٤١١٠٠٠ من المسيحيين. وبالتالي فقد كان المسلمون أكبر مجموعة في البلاد حتى لو أضفنا إلى الهنادكة قبائل الآناميين[2] لكان الفارق بين الهنادكة وبين المسلمين قليلاً جداً. هذا بالإضافة إلى أن المنبوذين الذين تحرروا من الوهم إلى حدٍّ بعيد بسبب موقف الهنادكة منهم كانوا يرجحون كفة المسلمين؛ ولذا فإن حكومة الكونغرس حينما تولت السلطة سنة ١٩٤٦ سنَّت قانوناً سمَّته قانون التخطيط أو قانون الحدود وهو على غرار قانون الحدود الذي سنته حكومة جنوب أفريقيا الذي يحظر على الأفارقة السود وعلى الهنود دخول منطقة البيض

---

(١) الهنادكة، يهود يعملون بالصرافة والربا والتجارة.

(٢) هم الذين يعتقدون أن كل المخلوقات حتى الجمادات لها أرواح.

وحصرهم في حي خاص بهم. وهكذا فقد حظر قانون الحدود الآسامي على المهاجرين البنغاليين تجاوز حدود اعتباطية رسمتها الحكومة، والبنغاليون الذين كان نصيبهم أن يقعوا وراء هذه الحدود طردوا من البلاد ودمرت منازلهم وحرقت محاصيلهم.

وروى شاهد عيان حضر تطبيق هذه السياسة في بيان صدر عن شيلونك[1] في ٢٤ مايو ١٩٤٧ بقلم عبد المتين تشود هرى عضو اللجنة العاملة في الرابطة الإسلامية لعموم الهند عند عودته من محلة كوماليا الواقعة في تيزبور وهي منطقة من محافظة دران قائلاً: «استخدمت الحكومة الجيش والفيلة لتدميـر ما يزيد على ٥٠٠ منزل في كوماليا وقضوا على نحو ١٥٠٠ شخص بين رجل وامرأة وطفل بأن يبقوا بلا مأوى وحرقوا أنقاض منازلهم التي هدموها لكي لا يستعملها أصحابها في بناء مساكن جديدة في مكان آخر وكان هؤلاء المهاجرون قد قدموا إلى آسـام منذ ١٥ أو عشرين عاماً واستقروا في محلة كوماليا منذ نحو ثماني سنوات ولكنهم اعتبروا مهاجرين طارئين وطردوا من منازلهم وديارهم ولإرهابهم وسلبهم كل مقاومة فقد أطلق عليهم الرصاص دون أي استفزاز من جانبهم مما أدى إلى كوارث عديدة» وقال السيد تشود هرى: «يستطيع المرء أن يتصور الحالة السيئة التي عاناها هؤلاء المطرودون التعساء الهائمون على وجوههم في هذا الفصـل الماطر أكثر مما لو وصفها الواصفون، فقد توسل هؤلاء التعساء إلى المسؤولين أن يؤجلوا طردهم حتى يحين وقت حصاد زرعهم وجني محصول أرزهم على الأقـل ولكن توسـلاتهم لم تجـدهم نفعـاً والأسـوأ من ذلـك أن محـاصيلهم دمـرت بصـورة وحشية تحت أقدام الفيلة وأصبحت مراعي للبقر والجواميس». وتكررت الحادثة نفسها في وادي سورما وباربيتا وكامروب وأمكنة أخـرى، ويذكر مولانا محمد إكرام خان وعبد المتين تشود هرى وغيرهما من زعماء مسلمي البنغال وآسام الذين تقدموا بعروض يطلبون فيها تخفيف الوطأة عن مهاجري البنغال في آسام:

---

(١) SHILONG

إن ما ارتكبته حكومة حزب المؤتمر في آسام من مظالم عاتية كانت أشبه بأمواج المد المتصاعد الذي ينشر الموت والهلاك في أنحاء هذه المقاطعة التعيسة. لقد حل اليوم في آسام الظلم الأعمى مكان التسامح وعصفت الرياح بالعقل والرحمة والعطف وجميع الفضائل. ومن الجدير بالذكر بهذا الصدد أن هذا الظلم المفرط الذي صدر عن هذه السلطة ضد مهاجري البنغال لا يستند إلى دعامة أخلاقية أو قانونية بل هو على الضد من ذلك يخالف مخالفة تامة الفصل ٢٩٨ من القانون الهندي الصادر سنة ١٩٣٥ الذي ينص بصراحة تامة ووضوح على ما يلي:

لا يعتبر أحد من رعية صاحب الجلالة يقطن الهند غير مؤهل، لأسباب دينية فقط أو بسبب مكان الولادة أو النسب أو اللون، لتولي منصب رسمي تحت سلطة التاج في الهند. أو أن يحرم لسبب من هذه الأسباب من حيازة العقارات وامتلاكها والتصرف بها أو أن يمارس أي عمل أو تجارة أو صنعة أو مهنة في الهند البريطانية.

ونظام الحدود هذا يناقض نص وروح صك الحقوق الرئيسية التي اتخذها حزب المؤتمر في قرار كراتشي المؤرخ في ١٩٣١ الذي اعترف بحق كل هندي بالتنقل في كل أنحاء الهند بحرية والبقاء أو الاستقرار في أي مكان يختاره، حتى أن نهرو ذاته لم يجد مستساغاً لنظام الحدود في آسام وقال: «يبدو لي أن نظام الحدود الحالي هو نظام انتقالي ولا يمكن أن يستمر العمل به طويلاً ويبدو أن الاحتفاظ به كما هو أمر غير مرغوب فيه، فالمبدأ سيء ولا نستطيع أن نشجع بقاءه في الهند وكذلك لا يمكن حصر المهاجرين في منطقة معينة لأننا بذلك نحول بينهم وبين اندماجهم في أهل البلاد». وبما أن نظام الحدود الآسامي كان سيئاً ويعرض مهاجري البنغال إلى صعوبات كبيرة فقد انتقده حسين شهيد سهر وردي رئيس وزراء البنغال بصورة رسمية.

وهناك اقتراح يقضي بأن يحال موضوع الطرد إلى نهرو ولياقت علي خان زعيما المؤتمر والرابطة الإسلامية في الحكومة المؤقتة، ولكن رئيس حزب

المؤتمر في آسام لم يستجب إلى هذا الطلب، فلما استنفذت جميع الوسائل بالطرق العادية لم يبق أمام مسلمي آسام من خيار إلا اللجوء إلى العمل المباشر فقاطع الأعضاء المسلمون، بادىء الأمر، الهيئة التشريعية ولما لم تفلح هذه المقاطعة في إثارة اهتمام حكومة حزب المؤتمر شن المسلمون حملة عصيان مدني في شهر مارس ١٩٤٧ فاعتقلت الحكومة مولانا عبد الحميد خان بهشاني رئيس الرابطة الإسلامية الإقليمي في آسام وغيره من الزعماء المسلمين وفرضت رقابة على المراسلات الصحفية الخارجة من الإقليم وأعلن قرار ١٤٤ وأطلقت النيران على مسيرات سلمية فقتل في إحدى المصادمات في تيزبور ٢٠ شخصاً وأصيب عدد كبير بجروح مختلفة.

وعلى الرغم من أعمال الإرهاب التي لجأت إليها حكومة آسام فقد تطورت الحركة إلى سيل جارف لا يقاوم اشترك فيه آلاف من المسلمين جاؤوا من أمكنة بعيدة، وعندما أعلن مخطط التقسيم عام ١٩٤٧ في الثالث من شهر يونيو توقفت هذه الحركة دون تحقيق هدفها نظراً للانتقال الموعود في السلطة وتقسيم شبه القارة.

الهجرة داخل الإقليم من وجهة النظر الإقتصادية:

اقترح نهرو في رسالة وجهها إلى رئيس وزراء آسام بأن ينظر إلى الهجرة داخل الإقليم في محيط اقتصادي وليس من وجهة نظر سياسية. ومما ذكره نهرو قوله: «يعتبر موضوع الهجرة موضوعاً معقداً وقد أصبح أمراً طائفياً من الصعب حله ولذا يجب بذل كل مجهود ممكن لمنع بروز الجانب الطائفي فيه ويعتبر هذا الموضوع من الناحية الجوهرية اقتصادياً ويجب معالجته بالطرق الإقتصادية. ويرغب شعب آسام بألا يخضع لشعب غير آسامي وأن يحتفظ بلغته وحضارته، وهذه رغبة معقولة ومشروعة، ولكن هناك حقيقة يجب إدراكها وهي أن منطقة غير مكتظة بالسكان وفيها أراضٍ خالية مثل آسام لا تستطيع في الوقت الحالي أن تستمر على هذا الوضع وهي محاطة بأقاليم مكتظة بالسكان، لهذا لا بد من

حدوث الهجرة بسبب الدافع الاقتصادي ولا يمكن للعواطف ولا حتى للقوانين أن تحد منها. لا بل تبقى الهجرة أمراً مرغوباً فيها حتى من وجهة النظر الرامية إلى افادة آسام وتطويرها وجعلها إقليماً غنياً».

سواء أكانت الهجرة أمراً مرغوباً فيه أم لا فهذا موضوع ثانٍ إلا أن الحقيقة الرئيسية في الوضع هي أن السكان المسلمين الحاليين في تريبورا وآسام الذين يضمون المستوطنين الأوائل أو سلالاتهم أصبحوا بعد التقسيم مواطنين يحملون الجنسية الهندية في هذه الأقاليم وذلك وفقاً للمادة الخامسة من الدستور الهندي التي تقول:

في بداية هذا الدستور كل شخص يقطن الأراضي الهندية أو

أ ـ ولد في الأراضي الهندية أو

ب ـ ولد أحد والديه في الأراضي الهندية أو

ج ـ يقطن في الأراضي الهندية لفترة لا تقل عن خمس سنوات قبل البدء بتنفيذ هذا الدستور هو مواطن هندي.

ومع ذلك فقد انتهك الزعماء الهنادكة الحاليون هذه المادة الدستورية الواضحة في السنوات الأربع الأخيرة وطبقوا سياسة منظمة تهدف إلى استئصال المسلمين من البلاد التي اتخذها أجدادهم وطناً لهم وورثوها هم عن أجدادهم فأخذوا قسراً وأبعدوا عبر الحدود إلى باكستان الشرقية.

وتعرض الأشخاص المطرودون إلى أعمال وحشية كثيرة وهناك وصف تصويري للطريقة التي تمت بها عمليات الطرد جاءت في تقرير اللجنة التي عينتها حكومة باكستان الشرقية للتحقيق في مشكلة اللاجئين الناجمة عن عملية الطرد الإجمالية ومما جاء في هذا التقرير أن عمليات الطرد اشتركت بها قوات من الجيش ورجال مسلحون من الشرطة ومن السكان الهنادكة ومن اللاجئين الهنادكة من باكستان الشرقية ومن القبائل الجبلية المحلية بإشراف موظفي الولاية وقيادتهم. وأضاف التقرير قائلاً:

«حاصرت هذه القوات أماكن المسلمين في منتصف الليل أو عند الفجر وأمروا المسلمين بمغادرة منازلهم وبعد أن غادر المسلمون منازلهم تحت التهديد كانت النار تضرم فيها ثم تدمر وفي معظم الأحيان تنهب الممتلكات ويحتفظون أحياناً بالنساء لأسباب معروفة.

ثم أجبر هؤلاء المهجّرون على السير على الأقدام أميالاً كثيرة حتى وصلوا إلى الحدود ثم دفعوا قسراً إلى أرض باكستان بالحراب وهددوا تهديداً شديداً بعدم العودة إلى الأراضي الهندية.

لم يسمح لهؤلاء المهجّرين قبل أن يغادروا منازل آبائهم وأجدادهم بأخذ ثيابهم على الأقل وفي كثير من الحالات حشدوا في سيارات شحن وباصات ونقلوا إلى الحدود لكي يدفعوا إلى باكستان بطريقة غير مشروعة. واضطرت كثير من الأسر إلى ترك بعض أفرادها وراءها حيث لم تسنح لهم الفرصة بالاجتماع، وكان يحشد أفراد العائلة الواحدة في شاحنات مختلفة بحيث ينفصل الرجال عن النساء في الأسرة الواحدة ويصبح من المستحيل عليهم الإلتقاء ثانية، وكذلك لم يستطع تقصي آثار بعض أفراد الأسر اللاجئة الذين تخلفوا عن الركب أو فقدوا أثناء النقل».

من هذا يبدو واضحاً أن هؤلاء المسلمين الضعفاء لم يتلقوا حماية حتى من القضاء، ففي كثير من الحالات كان موظفو الولاية برفقة القوات المسلحة والهنادكة اللاجئين يطوفون القرى ويدمرون المنازل الفارغة التي تركها المسلمون لإزالة إمكانية عودة أصحابها إليها. كذلك استخدمت الفيلة في عمليات التخريب وعندما كان جهاز الحكومة يتردد في تنفيذ أعمال التدمير كانوا يستعينون باللاجئين الهنادكة ليقوموا بالتدمير. وأثناء عملية التهجير لم يسلم المهجّرون من الإعتداء ومن سوء المعاملة حتى أن النساء الحوامل وهن في فترة متقدمة من حملهن لم يسلمن من الأذى فأجهض بعضهن على الطريق والبعض الآخر في المعسكر بعد وصولهن إلى باكستان، وقد تحمل المهجّرون أثناء نقلهم من منازلهم إلى الحدود الجوع الشديد وأهينوا إهانات كثيرة وجرت

حالات اغتصاب وتعذيب. وقبل الطرد طلب من المسلمين أن يثبتوا جنسيتهم الهندية بحجة أن إدخال أسمائهم في القوائم الإنتخابية لاقت اعتراضاً على اعتبار أنهم غير هنود، وعندما أظهر هؤلاء المظلومون وثائق تثبت امتلاكهم للأرض ووصولات لدفع الضرائب وغير ذلك من البيانات التي تؤيد حقهم لإثبات جنسيتهم صودرت هذه الأوراق كلها ولم تعد إليهم وأحياناً كانت تمزق أمام أعينهم وفي بعض الحالات يقوم بعض القضاة المتنقلون بزيارة قرى المسلمين ويطلبون منهم هذه الوثائق وعندما تبرز إليهم يأخذونها ويحرقونها أو يمزقونها ثم يطردون السكان.

تعتمد هذه المعلومات على شهادة نحو خمسة آلاف لاجيء قابلتهم اللجنة إلى جانب تأييد مصادر أخرى. فقد كتبت صحيفة أسبوعية تصدر عن دلهي تقول ما يلي:

«أصبح المسلمون التعساء تحت رحمة رجال الشرطة الذين تعتبر كلماتهم قانوناً وأهمل قانون الأجانب الهندي وأصبح الباكستانيون، الذين هم موضع شك، خارج نطاق حماية القانون حتى ولو كانوا يتمتعون بجميع شروط المواطن الهندي وواجباته وعليهم أن يرحلوا عن بلادهم بناء على رغبة الشرطة فقط، وليس هناك تدابير ناجعة لأي اعتراض؛ وعندما يقدم الباكستانيون الذين أصبحوا موضع ريبة أية شكوى تحال هذه الشكاوى إلى الذين هم موضع الاتهام».

وقد كتب المراسل الخاص لصحيفة التايمز حول حوادث التهجير من تريبورا تقريراً في ديسمبر ١٩٦٣ قال فيه ما يلي: «إن المسلمين المستوطنين الذين طردوا إلى باكستان الشرقية أصبحوا لاجئين أذلاء ليس لهم وجهة يتجهون إليها وأصبحت الحكومة الباكستانية مسؤولة عن ٤٧,٠٠٠ لاجيء».

بدأت عمليات التهجير في منتصف العام الماضي (١٩٦٢) واستمرت بمعدل مئات الأشخاص كل أسبوع، وقد ازداد التدفق الآن من جراء هجرة المسلمين الذين يفرون من المحيط المعادي لهم الذي خلقه الهنادكة في

تريبورا نتيجة الطرد الجماعي، وفي أفضل الحالات فإن السكان المقيمين بالفعل في تريبورا، وهم مواطنون هنود بحق، والذين انتزعوا من منازلهم وألقي بهم على الحدود من غير أية شكليات إلّا رغبة الشرطة، يعتبرون ضحية السلطات المحلية وإن دلهي لم تنظر بعين الرضا إلى هذه التجاوزات ولعل ذلك قد حدث استجابةً للسلطات المحلية ذات العداوة الطائفية والطمع بالأرض، ولكن تصرفهم كان بعيداً عن العدل والإنسانية.

استلم بعض الأشخاص إنذاراً يعلمهم أنهم سوف يطردون من ديارهم إذا لم يثبتوا أنهم يقطنون الهند قبل ١٩٥٢. وقالوا بأنهم ذهبوا إلى المحكمة بأوراقهم فقيل لهم بأن القاضي سيجري المزيد من التحقيقات ولكن بعد يوم أو يومين حضر رجال الشرطة بالشاحنات إلى قراهم وأجبروهم على الصعود إليها ونقلوهم إلى الحدود، وبعضهم لم يستلم أي إنذار قبل وصول سيارات الشرطة وقالوا بأن أوراقهم قد احتفظت بها المحكمة أو مزقها رجال الشرطة الذين تولوا طردهم ولكن تمكن الكثير منهم من الإحتفاظ بأوراقهم وأتوا بها معهم.

أظهر البعض أوراقاً ممزقةً ولكنها لا تزال مقروءة. ومعظم هؤلاء الأشخاص لا يعرفون الكتابة فهم مزارعون صغار لا يملكون أرضاً ولكنهم يحتفظون بقصاصات من الوثائق المهمة مثل سجلات الأرض وإيصالات الإيجار وشهادة الخدمة العسكرية وشهادة الإنتخابات وغيرها.

بعض هذه الأوراق كانت قريبة العهد ولكن بعضها يعود إلى ما قبل ١٩٥٢ وهناك الكثير من الوثائق التي تعود إلى أيام حكم المهراجا. أو إلى العام الأول بعد الاستقلال وغيرها يحمل تواريخ أكثر جدة، وجميع هذه الأوراق تبرهن على أن أصحابها يعيشون في تريبورا منذ أمد طويل.

إذن لا ينكر أحد بأن المسلمين الهنود في تريبورا قد تعرضوا إلى معاملة سيئة إذ كانت المشكلة هي استيطان المسلمين في هذه الأرض دون حق شرعي، فيجب على الحكومة الهندية أن تنظر إلى المشكلة المشابهة لها في

سيلان (سيريلانكا) حيث ترغب الحكومة هناك بالتخلص من مليون هندي الأمر الوحيد الذي يضع حداً لهذا الخطأ المستمر هو التصميم الدقيق على المعاملة العادلة في المحاكم والسيطرة المحكمة على السلطات المحلية[1].

وكذلك في آسام تمت عمليات الترحيل مباشرة بعد توزيع الإنذارات أو بدونها في معظم الحالات وكذلك دون تحديد جنسية هؤلاء اللاجئين التعساء على أساس الوثائق المقدمة، على سبيل المثال: في يونيو سنة ١٩٦٢ قام مدير الشرطة (كاشار) بتوزيع إنذارات بالرحيل وفق قانون الأجانب على بعض المستوطنين، معظمهم في مقاطعة (نوكهالي) وطلب منهم مغادرة الهند خلال الوقت المحدد، ولكن أكد هؤلاء الأشخاص بالدليل والبرهان على أنهم مواطنون هنود وأنهم قدموا إلى هذه المقاطعة أثناء مجاعة كبيرة حدثت في البنغال سنة ١٩٤٢ و١٩٤٣. وعمدوا إلى توكيل المحامين لتقديم الإحتجاجات إلى السلطات المسؤولة عن النفي إلى جانب تقديم شهادات خطية بقسم لمنحهم الوقت الكافي لإقامة الدعاوى في محاكم العدل بغية تحديد وضع للخلاف قضائياً.

ولكن السلطات المسؤولة عن النفي، أمام هذه الشكاوى، أعلنت أنه ليس هناك تعليمات من السلطة العليا، وبما أن السلطة الممنوحة وفقاً لقانون الأجانب بترحيل المتسللين سلطة قاطعة، فليس أمامهم بديل عن التسليم إلى الأمر على الفور وهكذا تم تنفيذ أمر طردهم من البلاد.

قام وفد هندي يضم ثلاثة أعضاء من المجلس النيابي هم الدكتور غوبال[2] سنغ وكووند ردى[3] والسيدة ايسا[4] كيد واى يرافقهم مولانا أسد مدني السكرتير

---

(١) صحيفة التايمز ـ لندن في ٦ ديسمبر ١٩٦٣.

(٢) GOPAL SINGH

(٣) GOVIND REDOX

(٤) ANISA KIDWAI

العام لجمعية علماء الهند بزيارة (غوهاتي)[1] في سبتمبر ١٩٦٤ للإطلاع على مشكلة تسلل الباكستانيين المزعومة.

روى القرويون المسلمون في قرية موريغرام مثل: آلهي بخش ونور محمد وكلثوم بيبي وغيرهم كيف أن الشرطة المحلية احتجزت القرويين المسلمين وحاولت الحصول على اعتراف قسري منهم بأنهم متسللون باكستانيون، على الرغم من أنهم يعيشون في هذا المكان قبل تقسيم الهند بفترة طويلة. وقد شهد السيد دولارام نات أحد سكان هذا المكان أمام الوفد بصدق هذا القول... والإدعاء العام هو أن رجال الشرطة حاصروا قرى المسلمين في باكولغوري وبينا كاندي وغيرها في منتصف الليل وأجبروا سكانها على الرحيل نحو حدود باكستان.

وقام وفد آخر يضم كووند ردى والدكتور غوبال سينغ والسيد عثماني ومولانا أحمد علي بزيارة مقاطعة دارانغ بعد عبور براهما بوترا وذهبوا إلى تشيتا موزا تحت مخفر شرطة شيتا في دارانغ وحققوا في ادعاء الترحيل الإعتباطي مع أكثر من ألفي شخص في مايو ١٩٦٤.

وقد أخبر سكان هذا المكان ـ ومعظمهم مزارعون ـ الوفد بأنهم على الرغم من إبراز المستندات الكافية لإثبات أنهم مواطنون دائمون في المنطقة، وكذلك على الرغم من إدراج أسمائهم في الدوائر الإنتخابية إلا أنهم عانوا الكثير من تصرفات رجال الشرطة المفرطة وأجبر بعض المزارعين منهم على الرحيل دون إعطائهم أية فرصة لإثبات أنهم مواطنون هنود.

في النقاش الذي دار حول خطاب الحاكم في الإجتماع التشريعي في آسام في ٧ مارس ١٩٦٣، اشتكى السيد محمد عمر الدين من عملية ترحيل المسلمين الأبرياء دون تمييز من قبل قوات الشرطة بناء على الصلاحيات المستعجلة الممنوحة لهم، ولم يمنح هؤلاء الأشخاص فرصة أمام أية سلطة في

---

(١) GAUHATI

إثبات أنهم ليسوا من باكستان؛ بل قام رجال الشرطة باعتقالهم كما يفعل رؤساء الجستابو وذلك بناء على تقارير مساعديهم أو المخبرين ثم أجبروهم على الرحيل جملة. قال مراسل شيلونغ: «في الواقع أصبحت الشرطة الحاكم الوحيد في مصير الأقليات وأصبحت نزوات الموظفين في الشرطة المحلية هي التي تقرر مصير هؤلاء». وذكرت صحيفة أسبوعية في دلهي قائلة: في مرحلة من المراحل أعلن أن كل مسلم سكن آسام بعد عام ١٩٣٨ يعتبر باكستانياً وبالتالي اعتبر الأشخاص الذين قدموا بعد التقسيم من باكستان باكستانيين. وكذلك تقرر أن أولئك الذين قدموا بعد تنفيذ قانون المواطنة الهندية يعتبرون باكستانيين.

ولا عجب أن يذهب الموظفون في الشرطة إلى أبعد من ذلك إلى درجة نسبة المواطنة الباكستانية إلى أشخاص زاروا باكستان عرضاً بموجب وثائق أو بدونها. أما الشهادات المدرسية والنسخ المصدقة عن الوثاق الرسمية فقد كانت غير مفيدة.

نظراً للشكاوى المستمرة من تصرفات رجال الشرطة المسرفة وضعت الحكومة الهندية أخيراً سياسة محددة من أجل فحص القضايا وتقرر في ديسمبر ١٩٦٣ تعيين محاكم برئاسة أشخاص من مرتبة قاضي منطقة متقاعد للتحقيق في قضايا الترحيل.

وذكرت صحيفة نيو ايدج ما يلي: قال رئيس وزراء آسام لنقاده بأنه لا يمكن الوثوق بالشرطة لتحديد جنسية شخص ما، ولكن تحت ضغط من العناصر الطائفية داخل الحزب الحاكم وخارجه بالإضافة كذلك إلى فئة من الأشخاص الذين يتحدثون كثيراً عن الاشتراكية والديمقراطية والعلمانية ولكنهم في الواقع لا يزيدون عن كونهم طائفيين متعصبين عندما يواجهون هذا الموضوع. ويبدو أن حكومة تشاليها[1] تسمح للمحاكم بأن تتحول إلى نوع آخر من محاكم الشرطة، وهكذا فإن تعيين محكمة برئاسة رجل واحد أو موظفين معينين لا يغير

---

(١) CHALIHA

الوضع جوهرياً بل يعتبر هذا الأمر كما وصفته صحيفة اسبوعية أخرى: كالذي يذر الرماد في عيون النقاد بدلاً من تأمين الحماية للباكستانيين المزعومين الذين يدعون أنهم مواطنين هنود.

ومن الواضح أن تعيين هذه المحاكم سيثير الشك عند المسلمين، ففي المثال الأول نادراً ما كانوا يتقبلون المتسللين الذين أصبحوا موضع الشك، ولكن فيما بعد لم تهتم الحكومة على الإطلاق بتوضيح فيما إذا كان قرار المحكمة سيكون نهائياً أو سيكون عرضةً للإستئناف في محكمة أعلى وإن الخوف من عدم توفر هذه السهولة الأخيرة جعل كثيراً من الناس يعتقدون بأن الهدف الوحيد من تأسيس هذه المحاكم إنما هو ستار من الدخان يحجب الإجراءات التنفيذية الاستبدادية؛ وتعبيراً عن هذه المخاوف قال قائد المعارضة في مجلس النواب التشريعي في آسام غوسوامي[1] في بيان صحفي في ٢٠ ديسمبر ١٩٦٣ بأن هذه المحاكم ستسبب تأخيراً غير ضروري في إنهاء القضايا المتنازع عليها وهذا يؤدي إلى إزعاج المواطنين الهنود وكذلك ستسبب هذه المحاكم تأخيراً في الفصل في موضوع المواطنين الباكستانيين وترحيلهم. وأضاف قائلاً: «أصيب قسم من المسلمين بالذعر وشعروا بالقلق من الإجراءات الحالية وهم غير واثقين من مستقبلهم في هذا البلد لأنهم يشعرون بأن المحكمة ستصبح بعيدة عن متناول أيديهم لذا نشعر أنه من أجل إزالة الشكوك من عقول المسلمين الهنود وزرع الثقة في نفوسهم يجب التخلي عن هذه الطريقة الطويلة المقترحة بإحالة قضايا النزاع إلى المحاكم».

لقد عبّر اتحاد المحامين في منطقة سيلشار في قرار اتخذه في ١٩ ديسمبر ١٩٦٣ عن شكوك جادة حول دور المحاكم واقترح بأن يقوم أي قاض يمنح سلطة خاصة سريعة قدر الإمكان بحل موضوع التسلل الباكستاني قضائياً دون ترك الموضوع بين أيدي الشرطة. وقد عقد الحزب الشيوعي الهندي اجتماعاً احتجاجياً في موراجهار في مقاطعة نوفغونغ[2] وذلك في أكتوبر ١٩٦٤ أدان فيه

(١) GOSWAMI
(٢) NEVGONG

المضايقات المستمرة التي يواجهها المواطنون الهنود تحت اسم المتسللين غير الشرعيين من باكستان وطردهم. وانتقد فيه تحول المحاكم إلى نوع آخر من محاكم الشرطة وطالب فيه بأن تتألف هذه المحاكم من قضاة من المحكمة العليا وأن تتولى هذه المحاكم مهمة تقرير جنسية الأشخاص الذين أصبحوا موضع شك.

في الواقع أصبح هؤلاء الموظفون بصفتهم سلطة تنفيذية القوة التي توافق على قرار الشرطة دون تفكير أو مناقشة.

لا يملك واحد من المئات من المستأنفين أية علاقة وثيقة بنتائج التحقيق القضائي لمطالبهم إلا أن التجمع المفاجيء وغير المعلن عنه والتداول المشترك والترحيل هو الذي يعطي دلالة مادية للنتيجة، في هذه الحالة يتذكر المرء طرق إهمال اليهود في العديد من الدول الأوربية حتى وقت قريب.

سهلت عمليات الفصل هذه واسعة النطاق ابتزاز قوات الشرطة وقيل إن المال كان يلعب دوره في عدة أمثلة. وتم الحصول على توقيعات وأختام على أوراق فارغة بالإكراه (كما شهد عدد كبير من الأشخاص) بغية تحضير بيانات اعتراف تستخدم ضد الباكستانيين المزعومين وهكذا ارتكبت أعمال ابتزاز على نطاق واسع.

ونجد دليلاً آخر على هذا الكلام في الاجتماع العام الذي انعقد في موراجهار والذي أشير إليه سابقاً إذ ادعى أحد الخطباء: حتى إذا كان هناك أنواع أُخرى معينة في البراهين لصالحهم فلم تقبل بها الشرطة حتى يُدعّمها مبلغ نقدي لإرضاء الشرطة. ولكن هؤلاء الناس فقراء جداً ولا يستطيعون شراء تأييد رجال الشرطة وطلب إجراء تحقيق عام في هذه الادعاءات.

قدمت الحكومة الهندية وسيلة أخرى للفصل، وهي إصدار بطاقات هوية على أساس طوعي، والهدف منها التأكد من أي تسلل آخر من جهة الحدود، ولكن صحيفة أسبوعية في دلهي ذكرت ما يلي: «إن المتسللين ليسوا فقط من

المسلمين بل هناك قسم كبير من الهنادكة، فماذا يكون الإجراء في هذه الحالة؟ إنه تعليق سيّء على سياستنا الخارجية إذ أننا في حين نَصِفُ فئة ما بأنها متسللة نستقبل فئة ثانية قادمة من البلد نفسه بصدور مفتوحة، إذا كانت حالة الهنادكة القادمين إلى بلدنا سيئة فكذلك هي حالة المسلمين وإلا لماذا يحضرون إلى هنا إذا كانت الأمور في باكستان تسير على أحسن ما يرام؟ الأمر الذي يبعث على الأسف هو هذا التمييز في معاملة فئة باعتبارها متسللة في حين نعتبر فئة أخرى لاجئة. وهذا ينعكس بالسوء على سياستنا الخارجية».

تحليل المناقشة الهندية:

تسوغ الحكومة الهندية سياسة الطرد التي اتبعتها بإجراء مقارنة في أرقام الإحصاء الرسمي لِعام ١٩٥١ وعام ١٩٦١. فوفق إحصاء عام ١٩٦١ تبيَّن أن هناك زيادة إجمالية تبلغ ٢١,٥٪ في عدد السكان الإجمالي في الهند خلال الفترة الواقعة ما بين ١٩٥١ - ١٩٦١، ولكن بلغت نسبة الزيادة في عدد السكان المسلمين ٢٥,٦٪. ووفق أرقام الإحصاءات في باكستان ازداد عدد المسلمين في باكستان الشرقية بنسبة ٢٦,٩٪ خلال الفترة ذاتها، إلا أن الزيادة في المقاطعات الواقعة عند الحدود كانت أقل بقليل. من ناحية أخرى كشفت المناطق الهندية التي تحد باكستان الشرقية ارتفاعاً شاذاً في عدد السكان المسلمين: ففي تريبورا بلغت نسبة الزيادة ٦٨٪ وفي مالدا ٢٠٠٪ وفي جبال الغارو ٤٩٪ وفي ناديا ٦٨٪ وفي مقاطعتي خاس وجانتي ٨٨٪.

وقد أكد الهنود أن هذا الارتفاع الكبير في عدد المسلمين لا يمكن أن يكون ممكناً إلا بالتسلل واسع النطاق من المقاطعات المجاورة لباكستان الشرقية، وخاصة من تلك المقاطعات التي أظهرت ـ وفق إحصاءات باكستان ـ أقل من الزيادة الإجمالية في الإقليم.

مرة ثانية اتخذت سلطات الإحصاء الهندية نسبة زائفة تبلغ ٣٠٪ للارتفاع العقدي في عدد المسلمين في مقاطعات باكستان الشرقية وعلى هذا الأساس

حسبت عجزاً صافياً يقدر بمليون مسلم في باكستان الشرقية يفترض أنهم هاجروا إلى الولايات الهندية المجاورة.

إلا أن استنتاج الحكومة الهندية كان خادعاً، والحقيقة هي أن عدد المسلمين في الهند قد ازداد بنسبة أسرع من النسبة التي سجلتها الإحصاءات في عدد السكان الإجمالي في الهند. ويعود السبب في ذلك إلى أن المسلمين يملكون نسبة تزايد عالية وهم أكثر خصوبة من الهنادكة، كما هو معروف. فقد قدر كينغسلي[1] دافيس، عالم إحصائي أمريكي مشهور بأن الفارق بين المسلمين والهنادكة هو ١٢٪. وكذلك فإن أرقام نسبة الزيادة في عدد المسلمين في مقاطعات باكستان الشرقية التي قدرها الهنادكة هي أيضاً خاطئة. أما الأرقام الصحيحة وفق إحصاء عام ١٩٦١ فهي على الشكل التالي:

الولاية	النسبة
نوكهالي	١٩,٥٪
كوميلا	١٥,٤٪
باكرغونج[2]	١٦,٨٪
سيلهت	١٣,٩٪

والبرهان الأكيد على صحة الأرقام المذكورة أعلاه نجده في الجدول رقم ١ في صفحة رقم ٣٤ من كتاب الإحصاء الرسمي في الهند، البحث رقم ١ الصادر عام ١٩٦٣. إن النسبة التي ذكرتها الحكومة الهندية والبالغة ٤,٧٪ فقط وهي نسبة الزيادة في سكان نوكهالي لم تأخذ بعين الاعتبار حقيقة أن (ساندويب تانا)[3] التي كانت جزءاً من مقاطعة نوكهالي عام ١٩٥١ قد انتقلت منذ ذاك التاريخ إلى مقاطعة شيتا غونج. فإذا عدلنا أرقام عام ١٩٥١ في نوكهالي آخذين بعين الاعتبار هذا الإنتقال تصل نسبة الزيادة في عدد المسلمين إلى ١٩,٥٪.

---

(١) KINGSLEY DAVIS

(٢) BAKARgUNg

(٣) SANDWIP THANA

يعود السبب في انخفاض نسبة الزيادة في تلك المناطق إلى حقيقة أن هناك هجرة داخلية كبيرة دائمة داخل باكستان الشرقية، وذلك لأسباب متنوعة أهمها حركة التصنيع القوية وفرص التوظيف الأفضل في بعض المقاطعات عن الأخرى. لهذا نجد أنه في عشر مقاطعات من أصل سبع عشرة مقاطعة في باكستان الشرقية كانت تعطي نسبة الزيادة في عدد المسلمين فوق المعدل المحلي وهو ٩, ٢٦٪ وتتراوح هذه الزيادة من ٦, ٢٧٪ في مقاطعة ميمسنغ إلى ٨, ١٥٠٪ في أراضي مرتفعات شيتا غونج وإلى جانب ذلك، هناك حركة انتقالية سكانية من مناطق نوكهالي وباكرغونج إلى الداخل بسبب حركات المد والجزر والأعاصير.

كذلك، في المقاطعات التالية: ديناجبور[١] ـ رانجبور[٢] ـ راجشاهي[٣] ـ كوشتيا[٤] ـ جيسور[٥] ـ كهولنا[٦] ـ وتقع جميعها على حدود البنغال الغربية، فقد سجلت النسبة ارتفاعاً في عدد المسلمين بنسبة أعلى من المعدل المحلي. وفي خمس من هذه المقاطعات بلغت نسبة الزيادة أكثر من ثلاثين بالمئة وهذا يدل بوضوح على هجرة المسلمين من مناطق أخرى في الإقليم، وخاصة تلك التي تسجل نسبة زيادة منخفضة بالمقارنة مع غيرها وكذلك الهجرة من المحافظات الهندية الكائنة على الحدود. وكان عدد الهنادكة في تريبورا يشكل ٢, ٧٢٪ عام ١٩٥١ و٧٦٪ عام ١٩٦١، وهناك زيادة بنسبة ٥٨, ٨٠٪ خلال عشر سنوات. ومن ناحية ثانية انخفض عدد المسلمين من ٤, ٢١٪ إلى ١, ٢٠٪ خلال ١٩٥١/ ١٩٦١ وبلغت الزيادة في عشر سنوات ٧٦,٩٦٪ فقط وازداد عدد البوذيين بنسبة ١١٨,٨٩٪.

في البنغال الغربية يشكل الهنادكة ٧٨,٩٪ بينما يشكل المسلمون ٥, ١٩٪ و٢٠٪ من العدد الإجمالي عام ١٩٥١ و١٩٦١ على التوالي.

---

(١) DINAJAPUR
(٢) RANGPUR
(٣) RAJSHAHI
(٤) KUSHTIA
(٥) JESSORE
(٦) KHULNA

ففي حين بلغت الزيادة الإجمالية في عدد السكان ٣٢,٨٠٪ كانت الزيادة الهندوكية ٣٢,٦٪ والمسلمون ٣٦,٤٪ والبوذيين ٣٧,٤٦٪ والجين[1] ٣٧,٤٠٪ وفي محافظتين فقط وهما مالدا وناديا حقق المسلمون نسبة عالية في الزيادة. ويعود السبب في ذلك أيضاً إلى حقيقة أن الكثير من المسلمين في المناطق الهندوكية الأخرى قد انتقلوا إلى تلك المناطق لأسباب اقتصادية وأسباب أخرى. يظهر ذلك واضحاً في الأرقام الإحصائية للمقاطعات الأخرى وعلى سبيل المثال في كوش بهار٢٥,٣٢٪ وفي (٢٤ منطقة ٢٦,٦٣٪ وفي بانكورا ٢٥,٦٥٪ حيث انخفضت نسبة الزيادة عند المسلمين).

من الجدير بالذكر هنا أيضاً أنه في البنغال الغربية انخفضت نسبة الزيادة في عدد المسلمين في عام ١٩٥١ إلى حدٍّ كبير عن الأرقام المسجلة عام ١٩٤١ فقد ورد في تقرير إحصائي هندي: «بلغ عدد المسلمين ٤,٢٨ مليون و٤,٧٤ مليون في عام ١٩٢١ و١٩٣١ على التوالي. في عام ١٩٤١ ارتفع عددهم فجأة إلى ٥,٥٤ مليون وبلغ ٤,٩٢ مليون عام ١٩٥١. إذ أن الهجرة إلى المناطق الخاصة بهم في الهند بعد مجزرة كلكتا الكبرى، وإلى الباكستان بعد التقسيم ساهمت في المحافظة على العدد في أقل من مستوى الزيادة الطبيعي. إلاّ أن الرقم الثابت بقي أعلى من الرقم الذي سجّل عام ١٩٣١ بحوالي (١٨٥) ألف نسمة».

وكذلك ساهمت حوادث الشغب العنيفة التي جرت في البنغال خلال الفترة الواقعة ما بين ديسمبر ومارس عام ١٩٥٠ بشكل كبير في التأثير على هذا الانخفاض. ومع ذلك فبعد عودة الأمور إلى مجاريها إلى حدٍّ ما في أعقاب اتفاقية لياقت - نهرو، عاد المهاجرون من الولايات الأخرى في الهند إلى البنغال الغربية التي أصبحت متقدمة صناعياً. وبالتالي فإن الزيادة الكبيرة والواضحة في عدد المسلمين في البنغال الغربية هي نتيجة الاستعادة، الجزئية على الأقل، لأسلوب إقامتهم الطبيعي والأصيل.

---

(١) هي فرقة انشقت عن الهندوكية وغالى أصحابها في عدم أذية الحيوانات والحشرات.

بالنسبة لولاية آسام، نجد أن نسبة الزيادة عند المسلمين والبالغة ٥٦, ٣٨٪ هي أقل منها عند البوذيين التي هي ٣٨, ٦١٪ والمسيحيين ٨٩, ٥٦٪ والجين ١٧, ١٢٧٪ والسيخ ٢٨, ١٤٥٪.

أما نسبة الزيادة عند الهنادكة فهي ٩٦, ٣٣٪ أي أقل من أية جماعة أخرى ولكنها أكثر ٥٠٪ من معدل اتحادهم. ويبدو أنه قد حدثت هجرة سكانية في أجزاء أخرى في الهند إلى هذه الولاية المتقدمة صناعياً وأن نسبة الزيادة عند المسلمين ما هي إلَّا انعكاس لهذه الهجرة، وبما أنها أقل من زيادة الفئات الدينية الأخرى باستثناء الهنادكة لذا يجب أن تكون أقل وضوحاً منهم؛ أما المقاطعات التي سجلت نسبة زيادة عالية عند المسلمين بالمقارنة مع العدد الإجمالي للسكان هي مرتفعات الغارو إذ بلغت النسبة فيها ٤٩٪ ومقاطعتي خاسي وجايانتي ٨٨٪. ونورد فيما يلي بعض الأسباب التي أدت إلى الزيادة المرتفعة في عدد المسلمين في آسام بشكل عام وفي هاتين المقاطعتين بشكل خاص:

١ ـ جرت عمليات الإحصاء الهندية عام ١٩٥١ مباشرة بعد حوادث الشغب الخطيرة ضد المسلمين في آسام وأن دراسة دقيقة لأرقام الإحصاء الهندي عام ١٩٦١ تظهر أن المعدل في عدد المسلمين بالمقارنة مع إحصاء عام ١٩٥١ كان كبيراً في المقاطعات التي تأثرت بحوادث الشغب؛ أما إحصاء عام ١٩٥١ لعدد المسلمين في هذه المقاطعات الجبلية فقد أظهر انخفاضاً عن إحصاء عام ١٩٤١ ويعود السبب في ذلك إلى هجرة المسلمين إلى الولايات الأخرى في الهند.

٢ ـ بسبب الجو المثقل بالمرارة الطائفية كان العديد من المراقبين للحوادث والذين ينتمون إلى جماعة الأغلبية لسوء الحظ متحيزين ويرغبون في ذلك الوقت بتقليص القوة العددية للمسلمين عام ١٩٥١. وفي الواقع، جرت بعض حوادث استيلاء من قبل هؤلاء المراقبين الجالسين في منزل واحد دون الرجوع إلى أصحاب الشأن لذلك أصبحت صحة أقوالهم موضع شك.

٣ ـ وفق اعتـراف مفـوض الإحصـاء الهنـدي شخصياً كان هناك تغطية أوسع لعمليات الإحصاء عام ١٩٦١ من الإحصاء السابق عام ١٩٥١.

إذا أخـذنـا هذه الحقـائق بعين الاعتبـار يبدو لنا أنه مهما بلغت الزيادة السكانية في آسام فإن السبب في ذلك يعود إلى حركة المسلمين الداخلية من منطقة إلى أخرى، وأن الهجرة غير الشرعية للمسلمين من باكستان الشرقية إلى آسام كانت ضئيلة، إذ حدث خلال العقد الذي سبق عام ١٩٦١ عندما شدد الهنادكة القيود على الحدود إلى درجة كبيرة وفرضوا بالقوة نظام استعمال جواز السفر وتأشيرة الدخول.

أمـا بالنسبـة للعجـز المـزعـوم والمقدر بمليون من المسلمين في بعض المناطق من باكستان الشرقية والذي ادعته السلطات الهندوكية فإنه يعتمد على نسبة الزيادة المفترضة في عشر سنوات والتي تقدر بـ ٣٠٪ بالنسبة للمسلمين، بينما كانت نسبة الزيادة الفعلية الواقعة ما بين عام ١٩٥١ - ١٩٦١ كما ذكرنا سابقاً هي ٢٧,٣٪ في باكستان الغربية و٢٦,٩٪ في باكستان الشرقية.

كذلك فإن اتهام الحكومة الهندوكية بالتسلل الباكستاني إلى آسام وتريبورا قد رده محمد عمر الدين في الكلمة التي ألقاها في مجلس آسام التشريعي في ٧ مارس ١٩٦٣، واستشهد بحقائق وأرقام تدل على أن احصاء عام ١٩٥١ لم يعط أرقاماً صحيحة لأنه لم يأخذ بعين الاعتبار العدد الكبير للمسلمين الذين هاجـروا من آسـام بسـبب حوادث الشغب الـطائفية عام ١٩٥٠. ثم عاد المهـاجرون بعد الإحصاء وسجلوا أسماءهم رسمياً في إحصاء عام ١٩٦١، وهذا هو سبب الزيادة في عدد المسلمين في ذلك العام.

قامت صحيفة راديانس[١] في دلهي بتحليل الأرقام السكانية في آسام قبل إحصـاء ١٩٥١ وبعـده ووصلت إلى النتيجـة التي تفيد بأن الـزيادة ضئيلة.

---

(١) RADIANCE

واستشهدت الصحيفة بالأرقام التالية من تقرير الإحصاء الهندي لعدد المسلمين في آسام:

عام ١٩٥١	١,٩٩٥,٩٣٦ نسمة
عام ١٩٦١	٢,٧٦٥,٥٠٩ نسمة
الزيادة	٧٦٩,٥٧٣ نسمة أو٣٨,٥٦٪

ثم قامت الصحيفة بمقارنة هذه الأرقام مع زيادة عدد المسلمين في الولايات الهندوكية الأخرى:

اندمان ونيكوبار	٥٤,٦٧٪
دلهي	٥٦,٢٣٪
هيماشل براديش	٦٧,٥٦٪
البنجاب	٣٨,٠١٪

يمكن أن يهمل المرء هذه الزيادة لأن الهنادكة لم يهتموا بها على الإطلاق وقد أظهر التقرير الهندي للإحصاء عام ١٩٦١ زيادة بنسبة ٢٥,٦١٪ في العدد الإجمالي للمسلمين في الهند.

وهذا يعني أن عدد المسلمين في آسام قد سجل زيادة أخرى بنسبة ١٢,٩٥٪ أي نحو ٢٦,٠٠٠ شخص. ومن الجدير بالذكر هنا هو أن السكان الهنادكة قد عملوا على تحسين معدل اتحادهم البالغ ٢٠,٢٩٪ إلى ١٣,٧٧٪. وبالمقارنة مع الزيادة العادية للهنادكة في الهند، كانت الزيادة في آسام ٧٦٠٠٠ شخص هندوكي ولكن هذا لم يدع إلى القلق بل قد لاقت هذه الزيادة الترحيب.

إن الزيادة في عدد المسلمين البالغة ٢٦٠٠٠ شخص يمكن أن تنسب إلى الأوضاع غير المستقرة في المنطقة في أعقاب عام ١٩٤٧ وخاصة بعد الوضع المتفجر في عام ١٩٥٠.

لم يكتف عدد كبير من المسلمين بمغـادرة منـازلهم في آسـام بل رأى معظمهم أنه من الحكمة إخفاء هويتهم وتصنيف أنفسهم مع الهنادكة. تعتبر هذه العوامل مجتمعة مسؤولة عن الانخفاض غير العادي في عدد المسلمين بالمقارنة مع العدد الباقي في بعض مقاطعات آسام، وعلى سبيل المثال ذكر تقـرير الإحصـاءات في مقاطعة غووالبارا[1] عام ١٩٥١ بأن من أهم العوامل المسؤولة عن هذه الظاهرة الاستثنائية هي حوادث الشغب الطائفية التي لم يسبق لها مثيل والتي جرت على نطاق واسع خلال الجزء الأول من عام ١٩٥١، عندما غادر حوالي ١٥٠,٠٠٠ شخص من المسلمين هذه المقاطعة. وعلى الرغم من عودة عدد منهم أثناء الإحصاء إلا أن العدد الأكبر ظل خارجاً. وأشار التقرير أيضاً إلى انخفـاض عدد المسلمين بنسبـة كبيرة عن احصـاء ١٩٤١ وذلـك في المقـاطعـات التي تأثـرت كثيراً بالحـوادث. والحـالـة مشـابهة في مقاطعات (كـامروب) و(دارانغ). وذكر حاكم ولاية آسام بأنه من أصل ٥٣,٠٠٠ عائلة مسلمة تشردت خلال حوادث ١٩٥٠ عاد ١٢٩٤٧٦ شخصاً فقط إلى منازلهم حتى ٣١ مارس ١٩٥١.

ومن الجدير بالذكر أن هذه العوامل قد أثرت أيضاً في عدد المسلمين عام ١٩٥١ في ولايتي البنجاب وراجبوتانا الحدوديتين. وقد تم إحصاء عام ١٩٦١ ضمن اعتبـارات طبيعية وفي جو مختلف تمـامـاً عنـدما عاد فريق ضخم من المتشردين إلى منازلهم الأصلية. ويجب أن تؤدي هذه الحقائق إلى اختلاف كبير بين أرقام تقرير الإحصاء.

وإذا صرفنا النظر عن البحث في قضية الزيادات في عدد السكان ورجعنا إلى تقرير عام ١٩٤٧ القاضي بعدم السماح لغير المواطن الهندي أن يستوطن الهند، فإننا لا نستطيع أن نفهم كيف أن إبراز وثيقة بتاريخ لاحق لهذا العام لا تعتبر دليلاً على الجنسية.

---

(١) GOAL PARA

ذكرت صحيفة (بيبل ايدج): حتى أولئك الذين يملكون وثائق شرعية تدعم مزاعمهم لا يحصلون غالباً على أية فرصة للنجاة من عجلة الترحيل. وهناك أمثلة، قدمت في هذا الاجتماع، عن أشخاص لديهم إيصالات ضرائب عن الأراضي منذ ١٩٣٦، ١٩٤٣، ١٩٤٦، ومع ذلك فقد طردوا من ديارهم دون أن تسنح لهم الفرصة لإثبات حقهم في البقاء؛ وهناك أمثلة عديدة عن ترحيل الأب بينما يبقى الأطفال وحدهم أو ترحيل الزوج تاركاً وراءه الزوجة دون معيل؛ وهناك أيضاً أمثلة عن أشخاص تورطوا في بعض المحاكمات القضائية وأخيراً حصلوا على براءاتهم قبل تقسيم البلاد ومع ذلك لم ينجوا من الرحيل.

وقد أكد الفصل السادس عشر من بيان قانون الشعب بأن المواطن غير الهندي لا يحصل على حق الإنتخاب وبالتالي فإن قبول ذكر اسم شخص ما في قائمة الإنتخابات يكون دليلاً إيجابياً على مواطنية هذا الشخص،ومع ذلك فقد كانت ترفض مواطنيته.

الغرض من وراء الترحيل:-

يمكن أن تكون جميع المناقشات على درجة كبيرة من الأهمية إذا كانت الحجة الهندية التي تتعلق بموضوع التسلل تعتمد على أسس صلبة، ولكن الطريقة التي استمرت فيها عمليات الترحيل تظهر أن الهدف الوحيد ليس إلا تقليص عدد المسلمين بطرق مشروعة أو غير مشروعة، وكذلك طالبت بعض المؤسسات الهندوكية الحصول على حزام حدودي بعمق عشرة أميال في المنطقة التي فرغت من المسلمين. وأقيمت المظاهرات الشعبية في حركة منظمة لاستئصال المسلمين من مناطق الحدود وطالبت بإستيطان السلالات الشجاعة في منطقة الحدود مع باكستان. وذكر أن الحكومة الهندية تعيد دراسة هذا الإقتراح من وجهة نظر مؤيدة له، ولم تستطع الحكومة الهندية أن تتحمل أي انتقاد ضد سياسة الطرد التي تنتهجها وطالب الكونغرس في آسام مؤخراً أحد عشر مسلماً من أعضائه في اجتماع عقد بتقديم اعتذار عن إصدارهم بياناً يتهمون فيه الحكومة بترحيل المسلمين الهنود ترحيلاً إجمالياً بعد اتهامهم بأنهم

متسللون من باكستان أو عملاء لباكستان. ووجهوا تهديدا للحكومة مطالبين إياها بالتخلي عن سياسة الطرد. وسرعان ما أعلن رئيس الوزراء في آسام بتصريح له في شيلونغ بأنه سيتم الإسراع بترحيل المسلمين من آسام ودفعهم إلى باكستان الشرقية.

وهكذا استمرت عملية الترحيل ولم تهدأ على الرغم من تدخل المستشارين الحكماء لإنقاذ المجتمع الزراعي من تصفية اقتصادية عملية.

راجستان:

بدأت الحكومة الهندية في سياسة ترحيل للمسلمين مؤخراً من راجستان. وقد قدمت لجنة الأقليات في راجستان مذكرة إلى رئيس الكونغرس السيد كامراج نادار تقول فيها: «إنه تم ترحيل نحو ٢٠,٠٠٠ شخص من المسلمين بعد وقف إطلاق النار، ١٤,٠٠٠ مسلم من بارمر و٦,٠٠٠ مسلم من جيسالمر[١]. وأشير في هذه المذكرة بأن معظم هؤلاء المزارعين هم من المسلمين وكانوا مخلصين لحكومة الكونغرس وقد واجهوا هجوم الباكستان على هندوستان بشجاعة متميزة. وقد وجهت هذه المذكرة اتهاماً للحكومة بأن جميع عمليات الطرد والنهب والقتل قد تمت علناً بواسطة أجهزة حكومية وقدم مادهو ليمايا[٢]، عضو البرلمان الهندي، حاشية لهذه المذكرة عرضت في اجتماع عام عقد في موغير في اكتوبر ١٩٦٦ وذكر كيف تعرض المسلمون في راجستان إلى معاملة وحشية للاشتباه بأنهم جواسيس على الرغم من عدم توفر أي دليل يدعم ذلك الشك. وذكر بأن جريمتهم الوحيدة هي أنهم مسلمون وقد لفت انتباه وزير الداخلية نندا إلى هذه الأعمال الوحشية ولكن دون جدوى.

---

(١) JAISALMER

(٢) MADHU LIMAYA

الفصل السابع

التمثيل في نطاق الخدمات

منذ الإستقلال بدأ المسلمون ينهارون اقتصادياً وحتى عام ١٩٤٧ كانت مصادر الدخل الرئيسية لديهم امتلاك الأراضي والخدمات الحكومية والمجالات التجارية العالية، ولكن بعد الاستقلال مباشرة قضي على الإقطاعية وانهارت المؤسسات الصناعية والتجارية العائدة للمسلمين نتيجة موجة التعصب العامة ضد المسلمين في مجال الخدمات، وكل ذلك بسبب سياسة التمييز. وكانت النتيجة أن اندفع المجتمع الإسلامي بكامله إلى حافة الانهيار الاقتصادي.

والأمر الذي كان له أكبر الأثر في انهيار الجماعة الإسلامية هو سياسة الحكومة في التمييز في موضوع التجنيد. وقد ذكر السيد بدر الدجى عضو المجلس النيابي الهندي أنه لم يكن للأقلية المسلمة أي اعتراف بوجودهم أو أي تقدير لهم أو تشجيع أو تسهيل لأعمالهم أو حق الحصول على فرص للتعبير عما هم فيه في المجالات السياسة والاجتماعية والثقافية والاقتصادية وحتى المادية. أما بالنسبة لفرص العمل للمسلمين فقد كانت محدودة بشكل مزعج. وعلى الرغم من أن المسلمين يشكلون ١١ بالمائة من عدد السكان إلا أنهم لا يملكون واحد بالمائة من المراكز الرسمية في الأمانة المركزية. وقد حرم المسلمون من التوظيف في سلك الشرطة والجيش لأنهم، كما ذكر زعيم قديم في الكونغرس قائلاً: «يجب أن يعاملوا على اعتبارهم موضع شك ومجرمين وخونة... ولا يستحقون أن يشغلوا أي منصب ذا أهمية ومسؤولية»، وذكر السيد بدر الدجى نادباً حظ المسلمين في جميع فروع الإدارة لأن غيابهم عن الوظائف

أصبح أمراً بارزاً، وأن نتائج الدراسات بالمقارنة مع الهنادكة قد كشفت عن وضع مخيف للمسلمين. وفي مجالات الخدمات التي لا بد للحصول عليها من مسابقات فقد أغلق باب التوظيف في وجه المسلمين في هذه الوظائف لأن المتسابق الهندوكي هو الذي يفوز دائماً، وأن لجنة التوظيف في أنحاء البلاد تفتح أبوابها في وجه غير المسلمين وتغلقها في وجه المسلمين.

لم يتعرض المسلمون لسياسة التمييز في مجال الخدمات العامة فقط، بل في كل مجال من الحياة القومية أيضاً، وكان عددهم في المجلس النيابي ومجالس الولاية ضئيلاً والقليل منهم هم الذين حصلوا على وظيفة وزير في المركز أو في الأقاليم. إلا أن هؤلاء المحظوظين لا يتمتعون عادة بثقة جماعتهم. ونادراً ما كان يحظى الطلاب المسلمون بالمنح الدراسية القومية؛ أما الصحف الإسلامية فكانت تتعرض للحرمان من الإعلانات الحكومية، حتى أن وكالات الأنباء مارست سياسة تمييز ضد المسلمين في انتخاب مراسليهم، وهكذا تخلف المسلمون ليس في الثقافة فقط بل في الصناعات والتجارة أيضاً.

من ناحية أخرى، نجد أن الدستور الهندي قدم فرصاً متكافئة إلى جميع المواطنين الهنود للمشاركة في قضايا بلدهم. وتقول المادة ١٥ من الدستور: (يجب ألا تتعصب الدولة لأي مواطن على أساس الدين والعرق والجنس ومكان الولادة أو لأي من هذه الأسباب). وتؤكد المادة ١٦ من الدستور: (بأن هناك مساواة في الفرص لجميع المواطنين في الأمور المتعلقة بالتوظيف في أي وظيفة في الدولة). ولكن من الناحية العملية نجد أن العديد من الحكومات في الولايات وفي المركز أيضاً لم تحترم نص وروح هذه الفقرات الدستورية.

يعتبر المسلمون الهنود أكبر الأقليات[1] ومع ذلك يذكر السيد الندوي: (تم إجراء تحليل للتجنيد يتعلق بالجماعة في الأقسام الحكومية المتنوعة خلال الأعوام ما بين ١٩٤٧ و١٩٦٠ وخاصة في القوات المسلحة والشرطة والمصالح

(١) ان من كان عدده في بلد ما ١٥٠ مليون نسمة لا يمكن أن يحسب أقلية بل المسلمون أكثر عدداً من غيرهم حتى من الهنادكة الذين يضمون فئات مختلفة.

ذات الأهمية، وهـذا من شأنـه أن يؤدي بالشخص الجاهل بالوضع الحقيقي للأمور إلى النتيجة التي تفيد بأنه إما أن يهاجر المسلمون بشكل كامل من الهند أو أن يظلوا جماعة جاهلة تماماً؛ وبالتالي فإنهم غير أهل للوظائف الحكومية وهذا أيضاً يفسر خوف المسلمين من استقالة الموظفين المسلمين من المراكز المهمة، لأن هذا يعني فعلياً نهاية تمثيلهم في البيئة البيروقراطية والإدارية. ولن نرى بعد ذلك موظفاً مسلماً في الحكومة.

وقد أتى الدليل على وضع المسلمين في التمثيل من مصادر رسمية وغير رسمية فقد قال نهرو في لجنة الكونغرس الهندي في دلهي في ١١ مايو ١٩٥٨ ما يلي:

طالبت الاحصاءات في الولايات أن تتحقق من نسبة الأقليات في مجال الخدمات العامة فوجدت بأن تمثيل المسلمين آخذ بانخفاض تدريجي، وأحد هذه الأسباب هو الإجراء المتبع في المسابقات التي يتم بموجبها الإنتساب إلى الخـدمـة في الهنـد كلهـا. في هذه الـدراسات هناك تأكيد على معرفة اللغة الهنـدية[١]، والمـرشحون الذين يفشلون في إثبات صلاحيتهم في هذه اللغة يرفضون. ويطلب أيضاً الإجابة على أسئلة باللغة الهندية وقد يجد المرشحون من الأقليات صعوبة في الارتفاع إلى مستوى قواعد اللغة الهندية الأدبية، وقد كشف رسمياً في المقامات الرسمية في دلهي سنة ١٩٥٢ بأن عدد المسلمين في سلك الشرطة في دلهي كان ١٤٧٠ شرطياً سنة ١٩٤٦ فانخفض هذا العدد إلى ٥٦ شخصاً سنة ١٩٥٢ وأنه منذ سنة ١٩٤٦ لم يعين إلا شخصين مسلمين مسـاعـدي مفـوض ومفوض واحد. وقد صرح وزير الدفاع مهافيرتياغي[٢] في الإتحـاد الجـامعي الإسـلامي بأن نسبـة المسلمين في القـوات المسلحة قد انخفض إلى شخصين فقط.

---

(١) يعمل الهنادكة على إلغاء اللغة الأردية لأنها تكتب بحروف عربية.

(٢) MAHAVIR TIYAGI

أما في مجال الوظائف الإدارية فقد جاء في لائحة الموظفين المدنيين في ١ يناير ١٩٤٦ أنه لا يوجد إلا (١٠٢) مائة وشخصان من مجموع ١٩٧٣ موظفاً أي بمعدل ١٧,٥٪ بينما كان يجب أن يكون عدد المسلمين ٢١٧ والجدول المذكور أدناه يبين نسبة المسلمين إلى الهنادكة:

الولاية	العدد الإجمالي	عدد المسلمين
اندرابراديش	١٥٨	٢٠
آسام	٨٨	٣
بهار	١٧٩	١٣
دلهي وهماتشل براديش	٢٩	٠
جمو وكشمير (المحتلتين)	١٨	٨
كجرات	١٠٣	٥
كيرالا	٦٦	٢
مادهيا براديش	١٧٤	٣
مدراس	١٢٩	٤
ماهاراشترا	١٦٦	٩
ميسور	٨٧	٤
أوريسه	١٢٣	٢
البنجاب	١٣٦	٢
راجستان	١٢٦	٢
اوتار براديش	٢٤٨	٢٣
بنغال الغربية	١٤٣	٢
المجموع	١٩٧٣	١٠٢

ويبلغ عدد المسلمين المتوقع على أساس عددهم السكاني ٢١٧ أي ١١ بالمائة. أما عدد المسلمين الذين يشغلون المناصب الرسمية فعلياً في الإدارة

المدنية فهو ١١٥ شخصاً وحاولت السلطات الهندية كالعادة تفسير هذا الانخفاض الكبير في نسبة المسلمين في الخدمات بادعاء النقص في كفاءتهم وذكائهم ولكن لا يمكن أن يصاب المسلمون بين عشية وضحاها بعدم الكفاءة وقلة الذكاء ولذا يجب البحث عن أسباب هذا الانخفاض في مكان آخر أي في أمور خارجة عن سيطرتهم.

ومن الجدير بالذكر أن هذا الانخفاض كان تدريجياً وقد لوحظ ذلك منذ سنة ١٩٤٧ كما هو ظاهر من هذا الجدول أدناه:

العام	العدد الإجمالي	عدد المسلمين
١٩٤٨	٣٠	١
١٩٤٩	٣٢	٠
١٩٥٠	٣٢	٠
١٩٥١	٢٨	١
١٩٥٢	٣٧	٠
١٩٥٣	٣٢	١
١٩٥٤	٤٢	٢
١٩٥٥	٤٨	٠
١٩٥٦	٥٥	٢
١٩٥٧	٧٤	١
١٩٥٨	٦٣	٠
١٩٥٩	٥٢	١
١٩٦٠	٧	١
١٩٦١	٨٨	١
١٩٦٢	٩٩	١
١٩٦٣	٨٩	٢

وما ينطبق على مجال الخدمات في الهند كان ينطبق على مجال الخدمات في الأقاليم. وأن فحصاً دقيقاً لأرقام الموظفين المسلمين في الولايات يكشف صورة محزنة ومؤلمة مشابهة لذلك. وذكرت القائمة المدنية في بهار الصادرة عن الحكومة كل ستة أشهر أنه حتى ٢٠ فبراير ١٩٦٠ شغل المسلمون ٥٤١ منصباً فقط من أصل ٩٧٧٣ منصباً في ملاك الحكومة الذي يضم ٣٢ فئة على الأقل في مجال الخدمات أي ما يعادل نسبة ٥٣, ٥٪ بينما يشكل المسلمون ١٢٪ من عدد السكان الإجمالي.

إن طريقة العمل لإبعاد المسلمين عن مجال الخدمات هي تخفيض توظيفهم في أدنى المراتب الرسمية في كل قسم بحيث لا تتجاوز واحداً أو اثنين بالمائة منذ الاستقلال وهكذا فإنه لن يبقى خلال عشر سنوات أكثر من ٢ بالمائة من المسلمين في أي قسم. وعلى سبيل المثال هناك ثلاثة من المسلمين فقط قبلوا موظفين منذ عام ١٩٤٧ وذلك من أصل ١٦٣ موظفاً في الخدمات الإدارية في ملاك بهار أما الباقي فكانوا موظفين إداريين أو مساعدين يوم الإستقلال وقد حصلوا على الترفيع من أصل حصة نسبية هي ٢٥٪ من الأمور الإدارية وبلغ عدد الموظفين الإداريين خلال الأعوام ما بين ١٩٥٤ و١٩٦١ على الشكل التالي:

السنة	العدد
١٩٥٤	ستة من المسلمين من أصل ١١١
١٩٥٥	اثنين من المسلمين من أصل ٨٣
١٩٥٦	اثنين من المسلمين من أصل ٨٩
١٩٥٧	مسلم واحد من أصل ٥٥
١٩٥٩-٩٥٨	ولا مسلم واحد من أصل ٥٢
١٩٦٠	اثنين من المسلمين من أصل ١٦٠
١٩٦١	خمسة من المسلمين من أصل ١٢٤

إذا كان هناك خمسون موظفاً إدارياً من المسلمين من أصل ٥٥٦ في الوقت

الحالي فيكون هناك واحد بالمئة بعد عشر سنوات على الرغم من أن ٧٥ بالمئة من المناصب أخذت بالترفيع.

والوضع مشابه بالنسبة للمجال القضائي فقد ترفع المنصف (وهو قاض بسيط) إلى مرتبة مساعد قاضي ثم إلى قاضي مقاطعة. وكان عدد المسلمين ١٦ من أصل ٣٣٢ قاضياً فماذا تكون النسبة في الملاكات العالية بعد عشر سنوات؟ في عام ١٩٦٠ تعين اثنان من المسلمين في مرتبة منصف من أصل ١٣٣، وفي عام ١٩٦١ تعين مسلم واحد فقط من أصل ٥٩ منصفاً.

وفي مجال الشرطة ترقى مفوض إلى رتبة مفوض أعلى وترقى المفوض الأعلى إلى رتبة رئيس شرطة، وهناك ٢٢ مسلماً في مرتبة مفوض من أصل ٣٣١ و١٣ مسلماً في مرتبة مساعد مفوض من أصل ١٥٠. وهكذا بعد عشر سنوات سينتهي المسلمون بشكل كامل من المراتب العليا، ومن أصل ستة من المسلمين في مرتبة مفوض أول مقابل ٥٣ من الهنادكة وهناك أربعة أشخاص في الخدمة منذ سنة ١٩٤٧ وفي ١٧ سنة أضيف إليهم اثنان فقط من المسلمين إلى الملاك الحكومي.

أما في الرتب الصغيرة فكان وضع المسلمين أسوأ من ذلك إذ أنه من أصل ٣٢٠,٠٠٠ موظف في الملاك يشكل المسلمون أقل من واحد ونصف في المئة من العدد الإجمالي ويظهر ذلك من الجدول التالي:

الوظيفة	العدد الإجمالي	عدد المسلمين
أساتذة المرحلة الابتدائية	١٠٠,٠٠٠	١٦٤
العمال	٧٠,٠٠٠	١٨٥
موظفو شرطة	٣٠,٠٠٠	٦٤٠
مساعد موظف	١٠٠,٠٠٠	٣٤٠
سائقون ومرشدون	٥٠٠٠	٦٥
مراقبون زراعيون	١٥,٠٠٠	١٧٥

وكذلك في المؤسسات التي تتلقى المساعدة من الحكومة مثل المدارس والكليات كان عدد تمثيل المسلمين فيها تافهاً إذ لم يتجاوز عدد الأساتذة المسلمين في الكليات ٤٥ من أصل ٣,٠٠٠ أستاذ ومنهم أيضاً أساتذة اللغة الأردية والفارسية[1]. ومن أصل ٣٠,٠٠٠ أستاذ إبتدائي يوجد ٢٦٨ أستاذاً من المسلمين.

قبل التقسيم شغل المسلمون مناصب ذات أهمية في فروع الحكومة في ولاية راجستان وكانوا يعتبرون في الواقع أكثر ملاءمة للقيام بوظائف الشرطة والضرائب والدخل الحكومي والخدمات الأخرى بفضل جدارتهم ومؤهلاتهم. ولكن منذ الاستقلال حرموا من مناصبهم السابقة وطردوا من الوظائف المتنوعة وندرج فيما يلي جدولاً مأخوذاً من كراس أصدرته حكومة راجستان وفيه تظهر معاناة المسلمين:

القسم	عدد المناصب	عدد المسلمين
أمانة سر الحاكم	٥	٠
مجلس الولاية	٣	٠
الوزراء	٨	١
نواب وزراء	١٠	٠
أمناء سر الوزراء	٣٦	٠
سكرتارية مجلس الوزراء	٧	٠
قسم التوظيف (آ)	٨	٠
قسم التوظيف (ب)	٦	٠
القسم الزراعي	٦	٠
القسم التعاوني	٢	٠
التنمية والتخطيط	٥	٠

(١) ذكر اللغتين الأردية والفارسية على اعتبار أن الهنادكة لا يتعلمون هاتين اللغتين.

القسم الثقافي	٧	•
قسم الإنتخاب	٢	•
المالية	١٧	•
الإدارة العامة	٧	•
الداخلية	١١	•
المناجم والصناعة	٦	•
الريّ	٥	•
العمل	٣	•
الحكومة المحلية	٤	•
القانون والقضاء	١٣	•
الطب	٤	•
التخطيط	٦	•
الأشغال العامة	٣	•
الإصلاح	٣	•
الدخل	٨	•
الإنعاش الاجتماعي	٣	•
وظائف أخرى في السكرتارية	٧	•
حاكم إداري صغير	٢٦	٢
لجنة الخدمة العامة	٤	١
أعضاء هيئة الدخل	٦	•
قضاة	٢٦	١
مفوض شرطة أول	٢٦	•
رؤساء أقسام	٦٢	•
قضاة محكمة عليا	٩	•
	٣٦٤	٥

في ميسور أيضاً لم يكن التمثيل الحكومي للمسلمين في نطاق الخدمات عادلاً ولا منصفاً فقد ذكرت صحيفة نيشنل هيرالد الصادرة عن نيودلهي متأسفة في عددها الصادر يوم ٢٦ يناير ١٩٦٩ بأن المسلمين في ميسور حالياً يعتبرون أقلية ومثلهم كذلك المنبوذون فهم محرومون من حق المسابقات ولا يزالون حتى اليوم معزولين في مناطق ريفية ويخضعون لعقبات اجتماعية قاسية واحتقار شديد ولا تسنح لهم الفرص للحصول على وظائف عالية وعلى سبيل المثال تبلغ نسبة المسلمين والمنبوذين الموظفين في الدوائر الحكومية أقل من ٥٪ من عدد الموظفين الإجمالي في تلك الوحدات ويمكن القول أن مجتمع ميسور لا يبالي بالمنبوذين ولا بالمسلمين.

وفي مدراس وقبل الاستقلال ابتدعت حكومة الولاية صيغة عرفت باسم الصيغة الطائفية من أجل التمثيل في الوظائف، وبما أن نسبة المسلمين في نطاق الخدمات كان أقل بكثير من نسبة عددهم الإجمالي في معظم الأقسام ولذا فقد تقرر حجز مكانين من كل ١٢ منصباً فارغاً للمسلمين، وعلى الرغم من هذا الحجز لم تبلغ نسبة التمثيل بين المسلمين في نطاق الخدمات عددهم الإجمالي لقلة المناصب الفارغة.

وفي عام ١٩٤٦ عندما تسلم الكونغرس السلطة للمرة الثانية بدأ بإدانة هذه الصيغة، وفي عام ١٩٤٧ قام السيد أومندور راما سوامي[1] رديار رئيس الوزراء بتغيير مفاجيء في الصيغة الطائفية وذلك بتخفيض تمثيل المسلمين من اثنين إلى واحد، وحتى بعد هذا التخفيض رفض تعيين المسلمين في الوظائف الشاغرة بحجة من الحجج وكذلك امتدت الصيغة الجديدة إلى الكليات المهنية حيث انخفض عدد المقاعد المحجوزة للمسلمين بنسبة ٥٠٪.

من المعروف أن المسلمين بطبيعتهم وطباعهم وميولهم يملكون جدارة خاصة للخدمة في الشرطة وهم على درجات ممتازة في ملاك الشرطة مثل

(١) OMANDUR RAMASWAMI REDDIAR

مسـاعـد مفـوض ورئيس مخفر وغير ذلك ولكن بعد الاستقلال توقف توظيف المسلمين على أسـاس الزيادة في تمثيلهم. وعلى الرغم من أن تمثيلهم في الوظائف كان أقل من النسبة المخصصة لهم إلا أن الشواغر العائدة لهم لم تملأ أيضاً غير أن حرمان المسلمين من حقهم في الوظائف قد توقف في نهاية عام ١٩٥١ عشية الإنتخـابات التي أجراها كامارا سوامي راجا الذي أصبح رئيساً للوزراء ولكن هذا الإجراء كان حبراً على ورق واستمرت هذه السياسة بالحرمان بعد ذلك.

لـم يتعرض المسلمون لسياسة التمييز في الخدمات الحكومية فقط بل قد لاقى طلاب العلم المسلمون في المعاهد العلمية إهمالاً مماثلاً. وقد استجوب السيد أحمد علي في اجتماع حكومي وزير التربية عن هذا الأمر فكان جواب الوزير أنه كشف الحقيقة كما يلي:

المعهد	الطاقة الكاملة	عدد المسلمين
كلية الهندسة في البنغال-شاهبور	١,٩٨٠	٢٢
كلية الهندسة في شمال كلكتا	١٠٤	٠
كلية الهندسة والتكنولوجيا-جادبور	٢,٦٠٠	٢٠
معهد الفنون في أكاريا - جادبور	٦٧١	٥
معهد الفنون في كهيديبور	٥٢٠	٣
مدرسة التكنولوجيا للطباعة-جادبور	١٤٦	١
معهد بيريا للتكنولوجيا	١,٧٨٠	١
بعثة رام كيشان كريشنا-هوراه	٥٤٧	١
بعثة رام كريشنا-بلغهاريا	٦٢٣	٢
معهد تيليغونغ الصناعي	١,٤٦٨	٥
معهد التدريب الصناعي في غورياهات	١,١٨٢	٩
مدرسة كلكتا الفنية	٢٧٩	١١

منزل هوراه	٦٦٨	٧
المجموع	١٢,٥٦٨	٨٧

أي أقل من ١٪

إذا بلغت درجة الظلم إلى هذا الحد في موضوع قبول المسلمين في المعاهد العلمية فماذا يكون شأنهم بالنسبة للحياة الثقافية القومية؟ نشرت صحيفة (انديان اكسبريس) الصادرة في ١٢ نوفمبر ١٩٦٣ قائمة بأسماء المرشحين الذين تم انتقاؤهم من ولاية اندرابراديش للحصول على المنحة الحكومية من مؤسسة القروض القومية الهندية فكانت النتيجة كما يلي :

الموضوع	العدد الاجمالي	عدد المسلمين
شهادة ماجستير	٢٧٨	١٨
بكالوريوس في الفنون	٦٢	٤
وبكالوريوس في العلوم		
بكالوريوس تجارة		
شهادة بالكيمياء والفيزياء	٥٣	٥
شهادة عالية بالتعليم	١٧٢	٧
شهادة بالطب	٥٧	٩
شهادة مسابقة علمية	٧٧	١
شهادة عليا في الطب	٤	٠
بيطرة وزراعة	٥	٠
دكتوراه فلسفة	٣	٠
المجموع	٧١١	٣٤

ولسوء الحظ كانت المنظمات الخاصة مترددة أيضاً في قبول توظيف

المسلمين. وقد كشف الكتاب الصحفي السنوي الهندي بأن تمثيل المسلمين في الخدمات الإعلانية المختلفة لم يحظ بالاهتمام، وعلى سبيل المثال في الإتحـاد الصحفي الهندي، وهو أول وكالة أنباء هندية، ولها فروع في أنحاء البلاد، لا يوجد سوى اثنين أو ثلاثة من المسلمين من أصل جيش من الموظفين يبلغ ٨٠٠ شخص ويضم ١٨٠ صحفياً و٢٢٥ مراسلاً والباقي في الجهاز الفني. ومن أصل ١٣٩ مراسلاً معتمداً يوجد أربعة من المسلمين فقط.

ولا يوجد مسلم واحد في فروع المعلومات الصحفية المركزية من أصل ٤١ شخصاً. أما الوضع في الولايات فهو على الشكل التالي:

الولاية	العدد الإجمالي	عدد المسلمين
اندهرا	٥٨	٤
يوبي	٢٨	٧
بهار	٦٤	٤
هيماتشل براديش	٤	٠
كشمير	١٥	٢
كيرالا	٣٦	٠
مادهيا براديش	٣٨	٠
ميسور	٣٨	٣
أوريسه	١٧	٠
البنجاب	١٧	٠
راجستان	٢١	٠
البنغال الغربية	١٣٨	٤

ويؤكد الدكتور (ويلفرد كانتول سميث)[1] بأن القليل من الباكستانيين يظنون بأنهم يضعفـون من مكـانـة المسلمين في الهنـد إذا ما وظفـوا خريجيهم من

(١) WILFRED CANTWELL SMITH

المسلمين مباشرة عقب تخرجهم، وهو يعني بذلك بأن الباكستانيين هم الذين يغررون بالمسلمين الهنود لتقديم عروض توظيف؛ والحقيقة الواضحة هي أن المسلمين الهنود لا ينتقلون إلى باكستان ويقبلوا الوظائف فيها إلا بعد أن ييأسوا من وجود وظيفة في الهند وبعد أن يطرقوا جميع الأبواب الممكنة فيجدونها مغلقة في وجوههم. إن سياسة التمييز ضد المسلمين في موضوع التوظيف في الأقسام الثلاثة التي تديرها حكومة الهند في كشمير المحتلة هي التي جعلت الشيخ عبد الله[1] يتحرر من وهم الصداقة الهندوكية ما بين ١٩٥٠ - ١٩٥٣ ويقول في اجتماع عام عقد في ٢٤ من يوليو ١٩٥٣ ما يلي: «لقد أعلمت بني وطني بأن مصالحهم ستكون مضمونة في الهند إلا أن المثقفين المسلمين العاطلين عن العمل يتوجهون بأنظارهم نحو باكستان في حين يجد زملاؤهم الهنادكة جميع الأبواب مفتوحة أمامهم في الهند، ويحرم المسلمون من الحصول على وظيفة حكومية. وإني حينما أشير إلى هذه الصعوبات يتهمونني بالطائفية».

وكتب (نيراد تشودرى) في عام ١٩٦٥ يؤكد حقيقة أنه لم يظهر أي مسلم جديد مرشح لمناصب الخدمة المدنية، ولا يوجد أحد منهم في مرحلة التمرين. ولم يجدوا أي عمل لهم في الشركات التجارية التي كما ذكرت صحيفة أسبوعية هندية ناصحة إياهم بالتوجه إلى باكستان.

وكانت الصورة الموحشة أيضاً فيما يتعلق بالتمثيل النيابي للمسلمين في الإتحاد الهندي وفي الهيئة التشريعية والمجلس الإستشاري، إذ لا يتمتع الوزراء المسلمون في الإتحاد وفي المجالس الإستشارية بثقة زملائهم. يوجد في اتحاد المجلس الإستشاري وزيران مسلمان أما في الولايات: اندهرا وآسام وبهار ومدراس وماهاراشترا وراجستان وبنغال الغربية فيوجد وزير واحد في كل ولاية في حين لا يوجد تمثيل نيابي للمسلمين في المجالس الإستشارية لكل

---

(١) الشيخ عبد الله كان منذ صباه عضواً في حزب المؤتمر ثم أصبح رئيساً لوزراء كشمير وكان يظن كما قال أن حزب المؤتمر سيحفظ حقوق المسلمين فلما خاب ظنه وقف وقفة معادية فسجنوه وقد توفي منذ بضعة أعوام نادماً على ما فرط بحق وطنه عن حسن نية.

من كجـرات ومـادهيا براديش وأوريسـه والبنجـاب وميســور، وذكرت صحيفة أسبوعية هندية في تعليق لها بأنه من السخف الشديد ذكر عبارة (تمثيل نيابي) ومن الأفضل عدم وجود هذا التمثيل على الإطلاق بدلاً من وجود تمثيل مضلل.

هذا هو بالإختصـار وضـع المسلمين في الـوزارات والإتحاد والمجالس الإستشارية وقوات الشرطة المسلحة والمناصب الرسمية وغير الرسمية في المركز وفي الولايات، وفي الكليات المهنية والمعاهد، وإن الإنخفاض المتزايد في تمثيلهم منذ عام ١٩٤٧ ألحق الضرر بهم ورسم الانهيار الاقتصادي للجماعة الإسلامية في الهند وإذا لم تتم معالجة الوضع بسرعة فسيزداد الوضع الإسلامي سوءاً بمـرور الـوقت لأن هؤلاء الموظفين قبل عام ١٩٤٧ أصبحوا على قاب قوسين من التقاعد.

أكثيرٌ علينا أن نأمل بأن يثير هذا الوضع ضمير الفئات المتحررة في البلد على الرغم من عجزه، ويدفعها لإستنباط الطرق والوسائل لإيقاف هذا التعصب ضد المسلمين ومعالجة الوضع؟ إن الزمان وحده سيجيبنا على هذا السؤال.

الفصل الثامن

اللغة الأُردية

ذكـرت الإحصـاءات الصادرة عن المكتب الإحصائي الهندي بأن اللغة الأردية هي اللغة السادسة بين ١٤ لغة قومية ويتكلمها ٢٣,٣٢٣,٥١٨ شخصاً من أصل ٤٤٠ مليون هندي، في حين يستخدمها ٢٠,٣٥٪ من السكان كلغة ثانية، ويضم هذا الجزء من السكان أفراداً من جميع العروق والأديان يسكنون أماكن مختلفة من البلاد.

تحتل اللغة الأردية المكانة الرئيسية في سبع ولايات هندية، وتستعمل كلغة ثانية من قبـل ٧,٧٥٪ من سكـان ولاية أنـدهـرا، و٦,٨٨٪ من سكان ولاية كجـرات، و٦,٨٪ من سكـان ولاية ماهـاراشترا وفي اندهرا وكجرات وميسور تتفوق على اللغة الهندية وكان هناك جامعة في تيلنغانا(١) تستخدم اللغة الأردية وسيلة للتعليم، باستثناء المناطق التي تتكلم اللغة الهندية مثل دلهي، يوبي، بهار، اندهرا براديش التي تتكلم لغة واحدة فقط وما عدا هذه المناطق فإن جميع الولايات تتكلم لغتين.

وهكذا تعتبر اللغة الأردية قوة توحيد عظيمة في الهند فإذا ذهب أحدهم إلى أقصى الجنـوب حتى إلى سيرلانكا يستطيع باللغة الأردية أن يتفاهم مع أهل البـلاد بطريقـة أفضـل من أن يتكلم أية لغة إقليمية أخرى لا تكون لغة تلك المنطقة ذاتها.

وبالتالي لا تستطيع أية جماعة مهما كان دينها أن تدعي أن اللغة الأردية هي

---

(١) TELANGANA

لغتها الوحيدة. في عام ١٩٣٩ أجرى راديو بمبي تصويتاً للمستمعين يمكن أن يعتبر دليلاً بارزاً على الصفة الشاملة لهذه اللغة فقد سأل الراديو المستمعين ما هي اللغة التي يفضلون الإستماع إليها في البرامج الإذاعية فكان الجواب:

الأردية: ٢,٥٦٧ مستمعاً.
الإنكليزية: ١,٥٣٢ مستمعاً.
الكجراتية: ١,٧٤٢ مستمعاً.
المرتية: ١,٥٥٩ مستمعاً.

والسؤال الثاني هو: إذا حصر الراديو برامجه بلغة واحدة ما هي اللغة المفضلة عند المستمعين فكان الجواب مشابهاً للأول.

الأردية: ٣,٥٦٠ مستمعاً.
الإنكليزية: ١,٧٤٠ مستمعاً.
الكجراتية: ٩٢٠ مستمعاً.
المرتية: ٣٣٥ مستمعاً.

وجرى تصويت آخر في المدن الرئيسية الأخرى وكانت النتيجة مشابهة:

في مدينة كلكتا: اللغة الأردية: ٣,٥٥٩ مستمعاً.
الإنكليزية: ١,٧٥٤ مستمعاً.
البنغالية: ٣٩٩ مستمعاً
في مدينة مدراس: الأردية: ٣,٥٢٥ مستمعاً.
الإنكليزية: ١,٧٨١ مستمعاً.
التاملية: ٣٩٥ مستمعاً.
تيلوغو: ٢١٩ مستمعاً.
في مدينة دلهي: الأردية: ٣,٨٤٨ مستمعاً.
الإنكليزية: ١,٧٣٦ مستمعاً.

وهكذا تعتبر اللغة الأردية وسيلة التعبير الشائعة في جزء كبير من البلاد وبما أنها تمثل إندماج حضارتين عظيمتين: الهندوكية والإسلام، يمكنها أن تطالب بحقها الشرعي في أن تكون اللغة المشتركة للهند. في الواقع كانت اللغة الأردية تعتبر اللغة المشتركة منذ قرنين من الزمن وكان يطلب من الموظفين البريطانيين في مناصب معينة في الهند أن يجتازوا فحصاً باللغة الأردية فكانت تستعمل كذلك بشكل واسع في المدارس والمحاكم والمكاتب الحكومية وأول جامعة وطنية في الهند هي الجامعة العثمانية[1] في حيدر آباد (تأسست عام ١٩١٧) واستخدمت فيها اللغة الأردية كوسيلة للتعليم؛ لذلك احتلت اللغة الأردية المرتبة الثانية بعد اللغة الإنكليزية في أهميتها خلال العهد البريطاني، وكذلك فإن الصحف اليومية والأسبوعية والدورية الناطقة باللغة الأردية فاقت في عددها الصحف الصادرة في أية لغة هندية أخرى.

صوت لموضوع اللغة الهندية أول الأمر بعض الأشخاص في بنارس عندما طالبوا عام ١٨٦٧ بأن تحتل اللغة الهندية مكان الأردية ولم يتم الإعتراف الرسمي بذلك حتى سنة ١٩٠٠ عندما قام السير أنطوني ماكدونلد، الذي كان وقتها نائب الحاكم في ولاية يوبي بالإعتراف بها كلغة للمحكمة. ومنذ ذلك الوقت ازدادت المطالبة باستبدال اللغة الأردية بالهندية والتمست فرض الأردية من قبل حكومة الكونغرس خلال سنتي ١٩٣٧ - ١٩٣٩ عندما كان الكونغرس يدير الأمور في سبعة أقاليم، ولكن حتى بين الهنادكة طالبت العناصر الحكيمة باللغة الهندوستانية البسيطة وهي مزيج من الأردية والهندية وتكتب بالخط الفارسي والدفناغري[2].

وقد أيد غاندي هذه الصيغة وقال في صحيفته الأسبوعية (الهريجان) قبل خمسة أيام من حصول الهند على الإستقلال: «يجب أن يقف الكونغرس

---

(١) سميت بالعثمانية على اسم أمير البلاد وكانت تدرس كل العلوم بالأردية وقد قضى عليها الهنادكة كما قضوا على الامارة كلها.

(٢) DEVNAGRi

صامداً كالصخرة دون أن يجرؤ على الموافقة على وجود لغة مشتركة في الهند إذ لا يمكن استخدام الأردية الفارسية أو الهندية السنسكريتية بل يجب أن تكون لغة الهند مزيجاً جميلاً من شكلين بسيطين يكتب بأحد الخطين ولنبقى مع الخط الأردي». أما السر تاج بهادر سبرو الذي يعتبر اللغة الأردية إرثاً ثميناً للهنادكة والمسلمين على حد سواء فقد دافع عن مكانها الشرعي على الخريطة اللغوية الهندية ويقول الدكتور سيد محمود وهو زعيم بارز من زعماء الكونغرس في بهار بأن اللغة الأردية ليست لغة إسلامية ولا يتكلم بها الإسلام في أي بلد يشكلون فيه الغالبية بل تنتمي اللغة الأردية إلى الفرع الآري من اللغات ويعتبر ترتيبها الرئيسي وقواعدها وجزء كبير من مفرداتها هندياً وكذلك اعتبر نهرو أن اللغة الأردية لغة هندية من الناحية الجوهرية لأنها ولدت ونشأت وترعرعت في الهند.

وقدم نهرو أقوى دفاع عن اللغة الأردية في المؤتمر الأدبي البنغالي الذي عقد في دلهي في يونيو ١٩٤٩. وقال: «بأن الحقيقة التي يدركها الجميع هي أن اللغة الأردية نتاج طبيعي خالص للهند كما هي اليوم حتى بعد التقسيم. ولا تستعمل هذه اللغة في أي مكان خارج شبه القارة ولا علاقة لجميع المسلمين بها، وقد تطورت خلال قرون من الإتصال الحضاري بين الهنادكة والمسلمين في الإقليم الواقع بين دلهي ولكهنو، ويعتبر هذا الإقليم مهد هذه اللغة العظيمة ولا يزال المكان الوحيد الذي يتكلم سكانه هذه اللغة.

وذهب نهرو إلى أبعد من ذلك إذ قال بأن باكستان قد اختارت لغة أجنبية عندما قررت أن تجعل الأردية لغتها المشتركة ولكن إذا كانت باكستان قد لجأت إلى الأردية فليس هناك سبب يمنع الهنادكة من إنكار حقهم في الإرث الثمين الذي تحويه هذه اللغة. ونحن لا ندين بهذا الإرث إلى الأربعين[1] مليوناً من المسلمين فقط الذين لا يزالون ضمن محيطنا والذين يحافظون على هذه اللغة

(١) يريد أن يقول أن في الهند أربعين مليون مسلم بينما يقول آخر إحصاء هندوكي أن عدد المسلمين ثمانون مليون والحقيقة أن عددهم ١٥٠ مليوناً.

حية وموقرة بل ندين أيضاً إلى الملايين غير المسلمين الذين يتمتعون بجمال هذه اللغة ولا يعرفون في بعض الحالات لغة مكتوبة غيرها.

ولكن يبدو أن هذه الكلمات كانت فارغة، على الرغم من نبلها، الذي لا يرقى إليه الشك؛ فخلال ١٤ عاماً من رئاسته للوزارة كان نهرو يملك القوة الكاملة والوسائل اللازمة لتحويل كلماته إلى أفعال ولكنه لم يفعل. وسمح لصوته أن يغوص في الصخب العالي لإخوانه في الدين الذين لم يبالوا بكلمات غاندي وبدأوا حملتهم لجعل اللغة الهندية اللغة القومية في الهند.

في اجتماع عام بمناسبة الذكرى السنوية الأولى للإستقلال (١٥ أوغست ١٩٤٨) صرح بورشوتمداس[١] تاندون رئيس الكونغرس السابق مهدداً بأنه إذا رغب المسلمون في البقاء في الإتحاد الهندي الذي يعتبر دولة علمانية فعليهم تبني اللغة الهندية لغة لهم ودفناغرى خطاً لهم.

وقال غوفاند[٢] والا بهامي بانت أحد أنصار الكونغرس في اجتماع في بنارس عام ١٩٤٩: «لقد ألقى الإستقلال مسؤوليات كبيرة على عاتقنا ومن أهمها إنعاش الثقافة السنسكريتية». وقال بأن اللغة السنسكريتية كانت سابقاً اللغة المشتركة ليس في الهند وحدها بل أيضاً في الأقطار البعيدة مثل مالايا والهند الصينية، وكانت الصخرة التي بني عليها صرح الحضارة الهندوكية، وفي الإجتماع ذاته ذكر إتشاريا نارندا[٣] ديف الزعيم الإشتراكي بأن اللغة السنسكريتية يجب أن تحتل ثانية المكان البارز الذي كانت تحتله سابقاً.

كذلك دافع الدكتور كاتجو وزير الداخلية السابق في الهند، بشدة عن قضية اللغة الهندية ودعا إلى عمل موحد لفرض استعمال لغة واحدة فقط في أنحاء الهند كلها. أما باتنجالي شايسترى رئيس القضاة في الهند فقد وصف اللغة السنسكريتية بأنها قوة موحدة عظيمة، وتأمل بأن تصبح اللغة السنسكريتية

---

(١) PURSHTAMDAS TANDON

(٢) GOVIND VALLABHI PANT

(٣) ACHARIA NARANDRA DEV

اللغة القومية في الهند في المستقبل القريب.

أدرك عقلاء الهند عدم كفاءة اللغة السنسكريتية لكي تصبح اللغة المشتركة في الهند ولذا فسرعان ما أشاروا إلى عدم وضوحها لمعظم الناس في البلاد. وعلى سبيل المثال فقد احتج الدكتور عمار نات[1] جها على جعل اللغة السنسكريتية اللغة القومية في الهند ونشر كلمة في صحيفة ستيتس مان في عددها الصادر في ٢٦ فبراير ١٩٥٠ ومما قاله: «يهتم بعض الناس باللغة السنسكريتية التي يريدون أن يقحموها في البلاد وهي لغة لا يمكن أن يفهمها حتى أصحاب هذا القول أنفسهم فمن أجل كلمة بسيطة يريدون استبدال كلمة أخرى أكثر صعوبة منها وللحصول على بديل واضح باللغة السنسكريتية يأخذون اشتقاقاً غريباً. ومن أجل كلمة مفيدة يستعملون كلمات مركبة وإذا لم يتوفر لهم ما يريدون يضيعون أوقاتهم في تأليف كلمات جديدة.

حول هذا الغموض الكامل للغة السنسكريتية يقدم موهن لال كاشياب. وهو هندوكي من البنجاب دليلاً بليغاً من تجربته الشخصية ويقول: «حدث مؤخراً في مكتب ترخيص السيارات في لكهنو أنني كنت أريد إبدال لوحتي بلوحة أخرى فلم أستطع الحصول على الإستمارات اللازمة لذلك، ولم أعرف أين أجدها ومن هذا يستطيع المرء أن يتخيل المأزق الذي يعاني منه القرويون في مثل هذا المكتب. إن فرض لغة على الناس أمر غير ممكن».

حتى إن وزير الإعلام والإذاعة اعترف في ديسمبر ١٩٥٠ بأن وزارته تلقت شكاوى كثيرة من الشعب تقول بأن لغة واحدة تذاع في الراديو لا يفهمها كل الهنود ولذلك فهم يستمعون إلى إذاعة باكستان التي يفهمون لغتها بكل سهولة.

بغض النظر عن كل ما تقدم فقد قرر واضعو الدستور الهندي تبني اللغة الهندية والخط الدفناغرى كلغة قومية للهند. وقد فشل الأفراد غير الهنادكة ومنهم المسلمون في الكونغرس في توسلاتهم بأن تبنى الهندوستانية بخطيها كلغة قومية

---

(١) AMAR NATH JHA

ستؤدي إلى اضطراب الثقافات في غير صالح الهند وازدهارها حتى أن مولانا ازاد وهو زعيم مخلص في الكونغرس شعر بالألم من هذا القرار ووصف وجهة النظر الهندوكية حول موضوع اللغة بأنها متعصبة وطائفية ومحدودة.

وبعد الإستقلال مباشرة اتخذت الإجراءات المشددة لاستبدال اللغة الأردية المفهومة والشائعة باللغة الهندية السنسكريتية الغريبة. ففي بهار وأوتاربراديش ومادهيا براديش وراجستان حيث ازدهرت الأردية في السابق اتخذت اللغة الهندية كلغة في المحاكم ووسيلة للتدريس في المدارس. وفي مادهيا بهارت، حرم استعمال أية لغة أخرى غير الهندية وبالخط الدفناغرى في دوائر الحكومة وأي انتهاك لهذا القرار يعتبر جريمة تستحق الغرامة والطرد من الخدمة. وذلك بناء على القانون الهندي في الولاية لعام ١٩٤٩. وفي البنجاب الشرقية أمرت الحكومة بالتوقف الفوري عن استعمال اللغة الأردية وحرمتها في المدارس قبل عام ١٩٤٨.

وفي امرتسر(١) عقد اجتماع عام بإشراف زعيم من الكونغرس حث فيه أصحاب المتاجر على كتابة لوحاتهم باللغة الهندية الفورموكية(٢). وفي يوبي نقل العديد من الموظفين من وظائفهم لعدم معرفتهم باللغة الهندية، وفي حيدر آباد حيث كانت اللغة الأردية هي لغة المحاكم أعطيت التعليمات إلى المحكمة العليا والمحاكم الأخرى باستعمال اللغة الإنكليزية مباشرة بعد إعلان الدستور.

ومنذ ذلك الوقت لم تستمر الحملة على اللغة الأردية فقط بل تعززت ولم تحصل الأردية على مكانة اللغة الإقليمية. وحصلت جميع اللغات مثل الهندية والبنغالية والكجراتية والبنجابية والتيلوغو على مكانتها الشرعية في البلد إلا أن الأردية كانت موضع تجاهل باستثناء ذكرها بين ١٤ لغة قومية في الهند.

---

(١) هي بلد السيخ المقدس وفيها المعبد الذهبي.

(٢) الفورموكية هي اللغة البنجابية ولكنها تكتب بحروف شبيهة بالحروف السنسكريتية وهي لغة السيخ.

قامت حكومة الكونغرس بإغلاق مئات المدارس الأردية وكذلك قام عدد كبير من المدارس والكليات بمنع التلاميذ من اتخاذ الأردية موضوعاً للدراسة، ولم تعد الأردية وسيلة للتعليم بعد ذلك. ومنعت الحكومة الهندية استعمال اللغة الأردية وسيلة للتعليم في الجامعة العثمانية، وهي الجامعة الوحيدة التي خضعت لهذه المعاملة. وأزيلت أسماء محطات السكك الحديدية المكتوبة بالأردية أو الهندوستانية حتى في حيدر آباد حيث لا تزال اللغة الأردية هي اللغة العامة وأصاب لافتات المتاجر والمعالم ولافتات المكاتب المعاملة ذاتها.

ادعى المتحدثون باسم الحكومة والمتعصبون للهنادكة بأن الأردية ليس لها مكان في الهند وهي ليست لغة أي إقليم وَليس لها وجود أو هوية مستقلة عن اللغة الهندية بل إنها معادية للغة الهندية وقاتلة لها الخ. وفي المؤتمر الديمقراطي القومي المنعقد بإشراف جمعية العلماء في أوائل سنة ١٩٦٥ أنّب السيد مورارجي ديساى الوفود لإدارة مناقشاتهم باللغة الأردية وتعليقاً على ذلك كتبت صحيفة في مدراس تقول: «إن ٩٧٪ من المجتمعين هنا ومنهم بعض من إخواننا الهنادكة يعرفون اللغة الأردية فقط وبعضهم يمكن أن يفهم اللغة الإنكليزية ولكن الغالبية لا تعرف الإنكليزية. إذن ما هي اللغة التي يتوقع السيد ديساي أن يتحدث بها المسلمون؟ هل يرغب بلغته الكجراتية أو اللغة الهندية السنسكريتية الرفيعة؟ لا نعرف اللغة التي تكلم بها في حديثه التافه». تخيلوا رجلاً يدعى ليعطي بعض النصائح وليجد طريقة للوضع الصعب الذي يواجه المسلمين ولكنه يقوم بتوبيخهم إذ يأمرهم بعدم التكلم باللغة الأردية، ورأيه في ذلك هو أنه إذا أراد المسلمون أن يكونوا علمانيين في الهند فعليهم أن يتخلوا عن لغتهم بغض النظر عن المحاولات الكثيرة لقمع لغتهم. إن كل ما يمكن أن نقوله هو أنه قد أطلق العنان لمخيلته متجاوزاً كل حد.

إن الأمر الذي جعل التعصب الكبير ضد الأردية مسوغاً بشكل واضح هو أنه يمكن أن تتخذ اللغة الأردية بسهولة كواحدة من اللغات الأربع عشرة الإقليمية وفق المادة ٣٤٥ من الدستور الهندي. يمكن تبني لغة واحدة أو أكثر

من قبل الهيئة التشريعية في الولاية كلغة أو لغات تستعمل لخدمة جميع الأغراض الرسمية لهذه الولاية، أو يمكن أن يوجه الرئيس الولاية للإعتراف رسمياً بلغة ما كلغة إقليمية في الولاية، فقد ورد في المادة ٣٤٧ من الدستور الهندي ما يلي: (بناءاً على طلب قدم حول هذا الموضوع، يمكن أن يقوم الرئيس إذا اقتنع بأن قسماً كبيراً من السكان في ولاية ما يرغبون باستعمال أي لغة يتكلمونها وأن تعترف بها الولاية رسمياً، ويمكن أن يفرض الإعتراف بهذه اللغة رسمياً في أنحاء الولاية أو في أي قسم يجده مناسباً).

في شهر أوغست ١٩٤٩ وفي مؤتمر وزراء التربية الإقليميين الذي اجتمع في دلهي تم اتخاذ قرار يتعلق بوسائل التعبير المستخدمة في المدارس المتوسطة وهو ينص على ما يلي: (يجب أن تكون وسيلة التعليم والفحص في مرحلة الطفولة اللغة الأم للأطفال، وإذا كانت اللغة الأم مختلفة عن اللغة الإقليمية أو لغة الولاية يجب اتخاذ الإجراءات اللازمة للتدريس باللغة الأم وذلك بتعيين مدرس واحد على الأقل شريطة ألا يكون هناك أقل من أربعين طالباً يتكلمون هذه اللغة في المدرسة كلها أو عشرة طلاب في الصف وتكون اللغة الأم هي اللغة التي يعلن الأب أو الوصي بأنها اللغة الأم). كان هناك أمل كبير بأن يتم العمل بهذا القرار ولكنه تحول إلى مجرد تصريح زائف حتى في ولاية يوبي التي كانت وطن الأردية. واستمرت اللغة الهندية وسيلة التعليم الوحيدة في المرحلتين الإبتدائية والثانوية وحرم تدريس اللغة الأردية بشكل كامل، أما الأطفال الذين يتكلمون الأردية فقد أنكرت عليهم فرصة تعلمها حتى في الصفوف الأولية الرئيسية. وكالعادة لم ينجح التماس المسلمين والأشخاص الذين يتكلمون الأردية لتنفيذ قرار دلهي. وفي مدينة لكهنو وحدها قدم حوالي ١٠ آلاف أب ووصي عريضة إلى وزير التربية في الولاية الذي وعدهم النظر في الموضوع ولكنه لم يفعل شيئاً.

في ديسمبر ١٩٥١ قام الدكتور ذاكر حسين نائب رئيس الجامعة في عليكره ورئيس جمعية ترقي الأردية، وهو الآن رئيس جمهورية الهند، قام بتسليم

عريضة إلى رئيس جمهورية الهند آنذاك يلتمس فيها الإعتراف باللغة الأردية كلغة قومية، وفي بداية عام ١٩٥٣ قام حوالي ٢,٢ مليون من المسلمين في ولاية يوبي بتسليم مذكرة موقعة إلى رئيس جمهورية الهند بهذا الخصوص أيضاً، وقام كذلك المسلمون في بهار بإرسال مذكرة موقعة من قبل مليون مسلم للغرض ذاته ولكن لم تبذل من قبل الحكومة جهود ملموسة للنظر في مشكلة الشعب الناطق بالأردية باستثناء إشعارهم باستلام هذه المذكرة التي تحمل توقيع ٢,٣ مليون من المسلمين والناطقة بالأردية. وإمعاناً في إهانة المسلمين قررت اللجنة التنفيذية للكونغرس في ولاية يوبي في اجتماعها التالي في السادس من يوليو ١٩٥٣ التأكيد على قرارها السابق بأن تبقى اللغة الهندية وحدها اللغة المعترف بها في الولاية.

بعد فشل ذريع في الجهود الرامية لإقناع سلطات الولاية قام وفد آخر برئاسة الدكتور ذاكر حسين بزيارة رسمية إلى رئيس الجمهورية راجندار براساد في ١٥ فبراير ١٩٥٤ وسلمه مذكرة تطالب بالاعتراف باللغة الأردية كلغة إقليمية في ولاية يوبي. ومما طالبت به هذه المذكرة توفير التسهيلات اللازمة للأطفال الذين كانت الأردية لغتهم الأم لكي يتلقوا التعليم بهذه اللغة في المرحلة الإبتدائية. وتعيين أساتذة للغة الأردية حيث يوجد على الأقل عشرة طلاب يتكلمونها كلغتهم الأم في صف واحد أو ٤٠ طالباً في مدرسة واحدة، وإن الإلتماسات والطلبات المكتوبة باللغة الأردية يجب قبولها في مكاتب الحكومة والمحاكم وأن تلقى اهتماماً كاملاً وأن جميع البلاغات الحكومية والفواتير والنشرات وكافة المطبوعات الأخرى يجب أن تصدر باللغة الأردية أيضاً، وكذلك يجب أن يمنح المؤلفون باللغة الأردية المكافآت على إصدار أعمال ذات كفاءة بارزة، كما كانت العادة سابقاً وأن تشتري المكتبات الحكومية والجامعات وقاعات القراء العامة هذه الكتب لتشجيع مؤلفيها، وأخيراً يجب أن تعود اللغة الأردية لتصبح لغة المحاكم بشكل رسمي. غير أنه لم يستجب طلب من هذه المطالب، ولم يتم أي عمل لرفع المظالم التي جاء ذكرها في المذكرات باستثناء استقبال الوفد استقبالاً حسناً، وإظهار الاهتمام والتعاطف مع مطالبه.

وبالتالي، فقد كانت النتيجة خيبة أمل كبيرة للناطقين باللغة الأردية وخاصة المسلمين، لأن إلغاء الأردية بالنسبة لهم لا يعني خسارة اجتماعية وثقافية فقط، بل يعني ضياع العقيدة والدين، فقد كانت اللغة الأردية لعدة قرون أداة لنقل الثقافة والحضارة الإسلامية إلى البلاد ونقل الآداب الدينية إلى الأردية وإلى جانب ذلك فإن معرفة الكتابة بالخط العربي الذي تكتب به اللغة الأردية يسهل على كاتبه قراءة كل ما يكتب باللغة العربية كما وأنه يسهِّل قراءة القرآن الكريم. فالأردية إذن تعتبر الوسيلة التي تمكِّن المسلمون من خلالها على إبقاء العلاقة الروحية حية مع باقي العالم الإسلامي، وهي من أهم المقومات الرئيسية لهويتهم الإجتماعية والثقافية؛ فإذا منع أطفال المسلمين من تلقي العلم بلغتهم الأم ستنهار علاقتهم مع ماضيهم الثقافي وعقيدة أسلافهم تدريجياً، وبمرور الوقت سيصبحون غرباء تماماً عن إرثهم الروحي والثقافي، وهكذا فإن تحريم الأردية من المدارس يعني ببساطة تنكراً فاضحاً لحقوقهم اللغوية. والأهم من ذلك يعني انقطاعهم عن ماضيهم والقضاء على طموحاتهم الثقافية، ولا عجب إذن أن اشتكى المسلمون من السياسة التي تتبعها حكومة الإتحاد الهندية ضد الأردية لأنها تناقض الضمان الدستوري الذي أعطي للأقليات بخصوص الحق بالمحافظة على مصالحهم الإجتماعية والدينية والثقافية واللغوية.

في أوغست سنة ١٩٦١ أصدر رؤساء وزراء الولايات ضمانات متحررة وسخية تتعلق بالأمور اللغوية للأقليات، وتشكيل لجنة ذات مستوى عال لتوصي بخطوات من أجل التكامل الوطني والمراقبة في تطبيق الضمانات وتقرَّر أيضاً أن يتلقى الطلاب في المرحلة الثانوية ثلاث لغات:

١ ـ اللغة الإقليمية واللغة الأم عندما تكون هذه الأخيرة مختلفة عن اللغة الإقليمية.

٢ ـ اللغة الهندية، أو لغة هندية أخرى في المناطق التي تتكلم الهندية.

٣ ـ اللغة الإنكليزية أو أية لغة هندية معاصرة أخرى.

وقد عرفت هذه الخطوة منذ ذلك الوقت بصيغة (اللغات الثلاث) ومن الواضح أن هذه الصيغة يمكن أن تكون ناجحة فقط في الأماكن التي تكون فيها اللغة الأم واللغة الإقليمية أو لغة الولاية واحدة أو متشابهة، أما في الأماكن الأخرى فتنشأ الصعوبات وتصبح هذه الصيغة أربع لغات وليس ثلاثاً فقط.

وهذا ما حصل بالنسبة للشعب الناطق بالأردية في القطر، وذلك نظراً إلى حقيقة أن الأردية ليست لغة إقليمية أو لغة ولاية بعينها بل هي لغة الأقليات في كل ولايات الهند وفي هذه الحالة يجب على الشبان والشابات الناطقين بالأردية أن يتعلموا:

١ ـ الأردية لغة الأم.
٢ ـ اللغة الإقليمية أو لغة الولاية.
٣ ـ اللغة الهندية.
٤ ـ اللغة الإنكليزية.

وبوضوح يبدو أن الأمر عبء ثقيل ليس من الممكن أن يتحملوه ولذا فقد كانت النتيجة أنه في عدة أماكن تجاهلوا لغتهم الأصلية وهذا بدوره كان سبباً في إنهاء اللغة الأردية من الهند إلى الأبد.

والأمر الأكثر مأسوية هو عدم تنفيذ هذه الصيغة من قبل الحكومات الإقليمية التي كانت لا تبالي بتعاليم الإدارة المركزية ولا تستجيب لها دون أن تلقى أي عقاب. وكانت حكومة أوتار براديش أكثر إهمالاً لهذه التعاليم بينما تعتبر هذه الولاية منذ زمن طويل وطن الأردية الأصيل.

قام الأمين العام لمؤتمر جمعية التعليم الديني في يوبي بتسليم مذكرة إلى نائب الحاكم تتضمن وصفاً مفصلاً عن موقف حكومة الولاية الذي يشبه موقف زوجة الأب، في اللغة الأردية، وجاء في المذكرة بأن حكومة يوبي والسلطات التربوية فيها تبدي موقفاً عادلاً ومنصفاً أمام الحكومة المركزية ولكنها في الواقع تعصي أوامر المركز بالنسبة لموضوع اللغة الأردية. والدليل على ذلك أن حكومة

يوبي أدخلت اللغة السنسكريتية في صيغة اللغات الثلاث معارضة بذلك تعليمات الحكومة المركزية ولم تمنح الطلبة فرصة للإختيار بين السنسركيتية والأردية. ورفض عدد كبير من المعاهد، التي تتلقى المساعدة من الحكومة، أن تقبل اللغة الأردية كواحدة من اللغات الثلاث بحجة عدم توافر الإجراءات اللازمة لتدريس الأردية. ومن ناحية أخرى اتخذت الإجراءات التامة لتدريس السنسكريتية ولم تتخذ التدابير اللازمة لتدريب الأساتذة في المدارس الثانوية وبالتالي تضاءل عددهم باستمرار إذ بقي نحو ١٧,٠٠٠ أستاذ يعرف الأردية حتى الآن من أصل ٢٠٠,٠٠٠ أستاذ كانوا في السابق.

صدر قرار منذ فترة وجيزة يفيد بإمكانية تعليم الأردية حتى الصف الثامن ولكنه بقي حبراً على ورق ولم تكن الكتب الأردية متوفرة في الأسواق وكان على الطلبة أن يكتبوا أسماءهم في رأس كتب الأسئلة باللغة الهندية.

بعد كثير من أعمال الشغب والمطالبات أجيزت كتابة العرائض في المحكمة بالأردية، ولكن معظم الموظفين المشرفين لا يعرفون كلمة واحدة من الأردية، وكلما كانت تقدم إليهم عريضة بالأردية كانوا يوبخون المحامين المسؤولين عن ذلك لإستعمالهم اللغة الأردية في تقديم عروضهم.

وهكذا منعت الأردية بشكل كامل من كتابة العلامات على الطرقات والمسافات والتعليمات وأصبحت جميعها تكتب باللغة الهندية، حتى التعليمات الصحية المتعلقة بالأوبئة مثل الطاعون والكوليرا فإنها لا تكتب باللغة الأردية.

وختاماً جاء في المذكرة أن المسلمين في ولاية يوبي فقدوا كل الثقة بحكومة الولاية ويرغبون من الإدارة المركزية أن تتدخل لتتعهد قضية وجود الأردية وتقدمها.

وقد خضعت سياسة حكومة يوبي المعادية للأردية إلى انتقاد لاذع في مؤتمر اللغات الثلاث الذي عقد في لكهنو في أكتوبر ١٩٦٣ وترأس هذا المؤتمر نند

نارين مولا وهـو قاض متقـاعـد من المحكمة العليا ومؤيد كبير للأردية وحضر المؤتمر نحو ألف موفد من أجزاء مختلفة من الولاية.

وقد أدان هذا المؤتمر موقف حكومة الولاية بالنسبة إلى تنفيذ صيغة اللغات الثلاث وحثّ الحكومة على إصدار تعليمات إلى كافة المعاهد الثقافية والهيئات المحلية لتقديم التسهيلات اللازمة لتعليم اللغة الأردية.

ولكن حكـومـة يوبي استمـرت في تجاهلها لتعليمات الحكومة المركزية بخصوص اللغة الأردية وقد علقت صحيفة (هماري زبان)[1] على ذلك في مقال إفتتاحي بقولها:

(إنه من الغريب أن يفرض المركز في صيغة اللغات الثلاث تفضيل لغة هندية ونرى في بلاغ مديرية التربية في أوتار براديش بأنه إذا وجد عدد كاف من الطلاب يرغبون بتعلم اللغة الأردية يجب اتخاذ الإجراءات المناسبة لتعليمها). وأعلن وزير التـربية في (فيدهـان[2] سبهـا) حتى إذا كان هناك خمسة طلاب يريدون تعلم الأردية فيجب توفير الإجراءات اللازمة لهم. إلا أن هذا القرار لم يلق أي اهتمام من الموظفين ورؤساء الأقسام، إما أن هذه البيانات خالية من المعنى أو أنَّ هؤلاء الموظفين ومديري المدارس أقوياء لدرجة أن الحكومة لا تستطيع معاقبتهم. والأمر الذي أدى إلى الفوضى الكبرى هو أن الطلاب في أوتار براديش الذين يتكلمون الأردية على اعتبارها اللغة الأم لم يستطيعوا اتخاذ لغة ثالثة.

ومن ناحية أخرى نجد أن اللجنة اللغوية المتفرعة عن حكومة يوبي والمعينة للنظر في تنفيذ صيغة اللغات الثلاث أوصت باتخاذ الإجراءات اللازمة لتعليم الأردية في تلك المدارس التي يوجد فيها عشرة طلاب على الأقل في الصف الواحد أو أربعون طالباً في المدرسة كلها يرغبون بتعلم الأردية، وأوصت كذلك أن تكون الكتب المدرسية لهذه الصفوف سهلة جداً وبلغة مبسطة.

---

(١) معناها: لغتنا.

(٢) أي مجلس التعليم.

وقالت صحيفة أسبوعية في دلهي تعليقاً على هذا القرار: (عندما يتراجع الوزراء المسؤولون في الحكومة عن وعودهم يصل الفساد الأخلاقي إلى درجة الخوف من عدم تصديق أي وعد تعده الحكومة بعد ذلك.

يوجد في هذا القرار لدغتان سامتان الأولى هي أن التحديد القديم لعدد الطلاب يتجدد ثانية وكل ما حصل عليه مؤيدو الأردية عند تقديم طلبهم قد جرِّدوا منه.

ثم إن نوع اللغة المحدد في الكتب المدرسية يدل على أن الحكومة لا تريد بأن يتعلم الطلاب أدب لغتهم، وبما أن الحكومة لا تريد أن يحصل الطلاب على معرفة كافية باللغة الأردية لذا أصرت على أن تكون الكتب المدرسية لجميع الصفوف باللغة العامية.

ربما يعتقد أولئك الذين يحاولون القضاء على الأردية بأنهم يستطيعون طمس التاريخ ولكن التاريخ لا يطمس ولا يمكن أن يطمس أبداً.

كان قرار اللجنة اللغوية الفرعية بغيضاً جداً حتى أنه أدين بشدة في الولاية فقد قامت لجنة العمل الفرعية لجمعية التعليم الديني والمؤتمر السياسي الشيعي لعموم الهند وجمعية العلماء في ولاية يوبي بإدانة قرار اللجنة بأشد العبارات وكذلك قامت الصحافة الأردية والإسلامية ومنها صحف: الجامعة: المدينة، هماری زبان الناطقة بلسان جمعية ترقي الأردية، وصحيفة الصدق ـ ولكهنو ـ ونداء ملت ـ والسياسة الجديدة ـ وسرفراز ـ والمعارف وغيرها بالإحتجاج الشديد ضد هذا القرار وأَدَانَتْه بعنف. ولم يحدث في تاريخ أي بلد من قبل أن تعرضت أية وثيقة لمثل هذه الإدانة الواسعة.

وفي الولايات الهندية الأخرى لم تكن حالة اللغة الأردية أفضل منها في يوبي فعلى سبيل المثال في ولاية ماهارا شترا انفجرت حملة معادية للأردية بعد تعيين حكومة (نايبك) سنة ١٩٦٤ ومنع تدريس الأردية في كلية (الفينستون) حيث كانت تدرس حتى عام ١٩٦٣ وقامت الحكومة في مادهرا براديش بإغلاق

المدرسة المحمدية الثانوية التابعة للحكومة في امراوتــي[1] في الوقت الذي توقع فيه المسلمون أن يُرفع مستوى هذه المدرسة لتصبح كلية، وكذلك أغلقت المدرسة الفنية الأردية في (داراوها)[2] وتبعت الحكومة سياسة معادية للأردية في المجالات الأخرى أيضاً وألغي منصب مفتش اللغة الأردية وعهد به لمفتشين لا يعـرفون حتى الهجائية الأردية وافتتحت الحكومة العديد من المكتبات العامة ولكنها لم تسمح للصحف الأردية للاشتراك بها.

واقتداءاً بما حصل في يوبي قررت سلطات راجستان القضاء على صيغة (اللغات الثلاث) وتنكراً لتعليمات الحكومة المركزية فقد أدخلت في الصيغة اللغة السنسكريتية بدلاً عن الأردية ومنعت الأردية عملياً من المدارس والكليات المعترف بها.

ولم يتم تنفيذ قرار الطلاب العشرة كحد أدنى، والطلاب الأربعين كحد أعلى، الذي وضعته اللجنة اللغوية المتفرعة، ولم يتم تشجيع التعليم باللغة الأردية اللغة الأم للأطفال في المرحلة الإبتدائية.

وعلّقت صحيفة نيويورك تايمز على هذا الوضع في عددها الصادر في ٢٢ أكتـوبر ١٩٦٨ بقولها: (إن اللغة الأردية وهي لغة المسلمين وإحدى اللغات السـائـدة في شمـال الهنـد هي في الواقع اللغة المحكية والمكتوبة بالحرف الفـارسي حتى اليوم ونجـد أن السينمـا الهندية التي تعتبر، دون شك، القوة العلمانية العظمى في البلاد تقوم على اللغة الأردية أكثر من الهندية ولكنها منعت الآن في جميع الأوساط الرسمية وكذلك في المدارس. وهذا يعني أن يوضع المسلمون في ظرف معوق مع الحكومة كما أنه يحول دون التقدم للحصول على الوظائف).

ومنعت الأردية كلغة في إحصاء بهار الرسمي عام ١٩٦١ ومن ناحية أخرى

---

(١) AMRAOTI

(٢) DARWHA

برزت جميع اللهجات الأخرى وهي (١٥٣ لهجة) وأصبحت الأردية وهي لغة المنابر الشعبية والأفلام السينمائية والكنوز الأدبية خارج الحلبة.

وفي اندهرا قامت ٢٤ مدرسة هندية مرتهية[1] وكنادية[2] بإضراب في حيدر آباد في ٢٦ مارس ١٩٦٦ احتجاجاً على ما أسموه (الوضع المتمين) الذي منح للغة الأردية في قائمة اللغات الرسمية وكانت هناك معارضة شديدة لحصول الأردية على مكانها الشرعي في الولاية، وكانت تتعالى الدعايات القائلة بأن وضع اللغة الرسمية البديلة الذي منح إلى الأردية في القائمة الرسمية غير عادل. لقد أدى موضوع تجاهل اللغة الأردية وعدم توفر التسهيلات اللازمة لتعليمها وخاصة في أوتار براديش إلى حملة انتقاد واسعة من قبل الزعماء الشعبيين البارزين في الهند، وفي مناقشة (راجا سبها)[3] حول التقرير الخامس لمندوب الأقليات اللغوية في ٢٧ ديسمبر ١٩٦٣ عبّر المتحدثون عن أسفهم الشديد لإنحدار اللغة الثمينة التي ساهمت كثيراً في الماضي في خدمة الإرث الحضاري في البلاد.

وحذر السيد سبرو من التسامح بأي شعور بالتعصب ضد هذه اللغة في دولة علمانية مثل الهند وزعم عضو آخر وهو السيد كوريل بأن الأردية تعامل معاملة سيئة في وطنها أما السيد أنور وهو عضو في الكونغرس من تاميلند[4]كان يشك بأن تكون اللغة الأردية قد تلقت معاملة سيئة وذلك بسبب تفوقها على اللغة الهندية وأضاف يقول: «من أجل صالح علاقاتنا مع العالم العربي يجب أن تستعيد الأردية مكانها المناسب».

وعقد مؤتمر في ١١ و١٢ من ابريل ١٩٦٤ في لكهنو عبرت فيه الوفود عن خيبة أملها وقلقها من سياسة الحكومة المنظمة المعادية للأردية وطالبت الوفود

---

(١) MARHTHI

(٢) KANNADI

(٣) راجاسبها مجلس الشيوخ.

(٤) TAMILAND

من يوبي والبنجاب وبهار ودلهي ومادهيا براديش وراجستان بأن تحصل الأردية على الإعتراف بها، وتصبح اللغة الرسمية الثانية وتنفذ بشكل عملي.

ولكن دفـاع نند نارين مولا عن الأردية كان أكثر شجاعة وهو معروف في أرجاء الهند كأحد الشخصيات العظيمة التي تدافع عن قضية الأردية وفي خطابه الرئاسي الذي ألقاه في مؤتمر الأردية في جيبور في الثاني من أكتوبر ١٩٦٤ انتقد بشدة أولئك الذين يعتبرون الأردية لغة المسلمين فقط، وأضاف يقول: «إن هذه النظرة من أعظم المحن التي تصيب الأودية إذ أنه في نظر مجموعة كبيرة من الغـالبية تبدو المطالبة بالاعتراف بالأردية مطالبة من عدو وبالتالي تصبح هذه المطالبة الشرعية مرفوضة».

والاتهام الكبير ضد الأردية اليوم هو أنها لغة المسلمين وحدهم، إلا أن هذا الاتهـام خاطىء ولا أساس له. فاللغة لا تنتمي إلى أي دين، بل تنتمي إلى المنـطقـة، فلو لم يكن هؤلاء المتهمـون متهورين، هل يستطيعون القول أن الهنادكة يتكلمون لغة والمسلمين يتكلمون لغة أخرى في أسواق المدينة؟ وفي المـدارس عنـدما يتكلم الطلاب فيما بينهم هل يتكلم الهنادكة اللغة الهندية والمسلمون اللغة الأردية؟ الحقيقة أن مجموعة كبيرة من الهنادكة الذين يتحدثون بالأردية لأنها لغتهم الأم أو لغتهم الأدبية أصبحوا لسبب ما صامتين على الرغم من أنهم لا يزالون يملأون مهد الأردية بأزهار منوعة من إبداعهم الشعري والنثري.

وحذر السيد مولا مؤيدي اللغة الهندية بأنهم سيجدون غداً، إذا لم يكن اليوم، بأن تقدم الأردية هو لصالح اللغة الهندية وليس ضاراً بها.

وفي خطابـه الذي ألقاه في مؤتمر الأردية في جيبور في ٤ أكتوبر ١٩٦٥ قال: «إن اللغتين الأردية والهندية تتبادلان الكثير فيما بينهما، ولا يمكن أن يتم هذا الشيء إلا عندما تتم الصفقة على أسس عقلانية وتستبعد التحيز والنزعة العاطفية للعقول».

وفي مؤتمر اللغات الثلاث المنعقد في لكهنو في ٢٠ أكتوبر ١٩٦٣ أرسل السيد مولا نداء مؤثراً إلى مُحبي الأردية لإنقاذ اللغة وقال: «ها نحن هنا نرفع عالياً راية الأردية فوق اجتماعنا كرمز لإصرارنا على القتال حتى آخر رمق في الحرب الشاملة التي نشبت ضد الأردية في هذا البلد ونحن نمثل جميع الأشخاص الذين يتكلمون الأردية في ولاية يوبي، اللغة التي قامت الحكومة في الولاية بسحق حقوقها المعتمدة طيلة السنوات الست عشرة الأخيرة. إننا نطلق صيحة الألم حزناً على الأردية المهملة والمكبوتة. والآن وبعد أن فقدنا تقريباً الأمل بالحصول على العدالة على أيدي حكومة الولاية لم يبق بديل للأردية المسكينة سوى الرجوع إلى الأشخاص الذين يتكلمون هذه اللغة لاسترداد مكانها الشرعي».

يبدو أن دعوة مولا العادلة لم تذهب سدى فقد قام ١٠٤ أعضاء في المجلس النيابي الهندي من عدة ولايات بتسليم مذكرة إلى رئيس وزراء الهند الراحل لال بهادر شاسترى يحثونه فيها على الاعتراف بالأردية كلغة إقليمية واللغة الرسمية الثانية في أوتار براديش وبهار ومادهيا براديش وراجستان ودلهي بناءاً على المادة ٣٤٧ من الدستور الهندي.

وطالبت المذكرة بتوفير كامل التسهيلات لتعليم الأردية على أنها اللغة الأم وذلك في كل ولاية تطالب فيها الأقلية بأن تكون الأردية لغتهم الأم، وفي هذا الباب أوردت المذكرة قائمة تشمل كلا من كجرات وماهارا شترا واندهرا براديش ومدراس وميسور وأوريسه والبنغال الغربية.

واستعادت المذكرة الإحتجاجات المقدمة للدكتور الراحل راجندرا براساد لضمان المكان الشرعي للغة الأردية وأضافت: «نتجرأ على القول أن هذا الإعتراف والتنفيذ للغة الأردية سيكون له الأثر الكبير في تهدئة مخاوف وشكوك محبي الأردية».

ودعماً لقضية الأردية ذكرت الصحيفة الهندية اليومية المنتشرة (انديان

اكسبرس) بأن الحركة التي تهدف إلى منح الأردية مقام اللغة الرسمية لاقت الدعم الكبير بين أشخاص لا ينتمون إلى جماعة معينة . وقد حققت هذه الحركة بعض النجاح في يوبي حيث وعدت الحكومة بتوفير كافة التسهيلات لتعليم الأردية في المدارس التي تطالب بتقديم هذه التسهيلات .

وتابعت الصحيفة تقول : «على الرغم من ذكر الأردية في الدستور كلغة من ١٤ لغة إلا أنها لا تزال محرومة من مكانة اللغة القومية في كل مكان . وهذا ما يدعو إلى الدهشة لأن الأردية نشأت وازدهرت في دلهي ويوبي وهي لغة مولودة مع التربة . ولكنها كانت ضحية التحيز الذي نتج عن الأحقاد التي كانت سائدة قبل الاستقلال عندما اعتبر النزاع الهندي – الأردي تقديراً محتملاً لنزاع هندوكي – اسلامي» .

وانتهت الصحيفة في مقالها بقولها : «إن المطلب العادل الذي أيده ١٠٤ أعضاء من المجلس النيابي لا يمكن أن ينظر إليه باستخفاف وفي ابريل ١٩٦٦ أعلن سبعة من الكتاب والصحفيين الأرديين إضراباً عن الطعام في دلهي احتجاجاً على التعصب الرسمي ضد الأردية . واشتكوا من أن عدم الإعتراف باللغة الأردية كلغة إقليمية في حد ذاته يمثل خسارة كبيرة للغة كانت لعدة قرون لغة الوصل في الهند الموحدة . ولكن مأساة هذا الوضع هي أنه حتى هذا الانحطاط في مكانة الأردية لم يرض المتعصبين من الهنود الذين يتمنون إزالتها كلياً من الأرض التي ولدت عليها كما حصل مع الديانة البوذية[1] عندما تمنى متعصبون من الهنادكة إزالتها من وطنها» .

قامت عدة وفود بالإجتماع مع عدد من رؤساء الوزارة الهنود ووزراء التربية في المركز وفي عدد من الولايات لكي يلفتوا انتباههم إلى الإهمال الجسيم للغة الأردية ويحثوهم على إنصافهم وإنصافها ولكن دون جدوى . وقد اجتمع أحد

---

(١) البوذية هي فرع من الهندوكية أو هي في الأصل تجديد للهندوكية كما كانت المسيحية تجديد لليهودية وكما ابتعدت المسيحية عن اليهودية كذلك ابتعدت البوذية عن الهندوكية .

هذه الوفود مؤخراً برئاسة (كنزرو)[1] مع رئيسة وزراء الهند السيدة أنديرا غاندي في ٢٢ يناير ١٩٦٧ وقدموا شكواهم حول عدم توفر الإجراءات اللازمة لتعليم اللغة الأردية في المدارس في كل من دلهي وأوتار براديش وبهار. وقد دافع الوفد عن قضية اللغة الأردية وطالبوا بالتسهيلات اللازمة للشعب الناطق باللغة الأردية وقالت رئيسة الوزراء بأنه لا يمكن تحريك ساكن في هذا الموضوع قبل نهاية انتخابات الرئاسة الهندية الرابعة، وهذا يعني بأن الكونغرس مال لتهدئة الرأي المتطرف وعلى الرغم من الظلم الشديد الذي يمكن أن يصيب مجموعات واسعة من السكان فإنه لم يتم اتخاذ أي إجراء في هذا الموضوع على الرغم أيضاً من مرور وقت طويل على الإنتخابات.

في الواقع، لا تحتاج قضية اللغة الأردية أي دفاع خاص وليس صحيحاً أن زعماء الهنادكة لا يعرفون تماماً صلاحياتها وحقها الشرعي، ولكن المأساة هي أنهم يحاولون دائماً تجنب الجدل حول هذا الموضوع، ويعود السبب في هذا إلى التحيز عميق الجذور في عقول الهنادكة حول كل شيء يتعلق بالمسلمين.

وما دامت الحكومة الهندية لا تفصل في موضوع التحيز هذا فإن الصيحة لحماية الأردية ستبقى صرخة في واد.

---

(١) KUNZRU

الفصل التاسع

جامعة عليكره الإسلامية

منذ عام ١٨٧٠ لم تكن مؤسسة عليكره (التي نشأت مدرسة ثم أصبحت كلية ثم أخيراً جامعـة)[٢] المركز الرئيسي للتطور الثقافي للمسلمين في الهند وحدهم بل قد ساهمت إلى حد كبير في دمج النشاطات الفكرية والثقافية مع منجزاتها. وحيث أن هذه الجامعة ذات شخصية إسلامية بشكلها الجوهري فقد كانت بناءاً على قانون الجامعة الإسلامية عام ١٩٢٠ تحت سيطرة المسلمين وكـان أعضاء المجلس الأعلى فيها والمجلس الأكاديمي والمجلس الإداري

---

(١) عليكره مؤلفة من كلمتين: علي وكره ومعناها قلعة أو مدينة علي وفي الهند وباكستان كثير من البلدان يضاف إليها لفظ كره وقد احتار العرب في كيفية كتابة هذا الاسم لأن كلمة كره فيها حرفان سنسكريتيان وهما الكاف التي تلفظ كالجيم المصرية العامية والراء التي هي مع الهاء التي بعدها تشكلان حرفاً واحداً يوضع اللسان فيه في سقف الحلق ولذا فإنها إذا كتبت بالحروف اللاتينية أمكن لفظها على وجه قريب من الصحة وهو هكذا ALi GARH

(٢) زرت هذه الجامعة سنة ١٩٨٥ وزرت الدار التي كنت أقطنها فرأيت الجامعة قد عراها انقلاب حط من قيمتها مادة ومعنى إذ أنها بعد أن كانت زاهية مزدهرة وأعظم جامعة في البلاد أصبحت أشبه بقرية مهجورة وليس عليها سمة الإسلام ولا سمة جامعة عظيمة. وحينما كنت أستاذاً في هذه الجامعة كان معاون المدير أو الرئيس انكليزياً ورئيس شعبة الرياضيات افرنسياً ورئيس شعبة العلوم ألمانياً ورئيس شعبة اللغة العربية والتاريخ انكليزياً ثم أتى ألمانياً وكان بين الأساتذة أستاذ بوذي وآخر هندوكي وكانت السنسكريتية تدرس كلغة اختيارية لمن أراد. وكل ذلك قبل الاستقلال.

ينتخب انتخاباً بشكل مباشر أو بطريقة الإختيار. وفي حين قدمت الجامعة مساهمة شاملة في التنمية الثقافية العامة في البلاد فقد ساعدت أيضاً في توفير الحاجات الثقافية والتربوية للأقلية من الناحية الدينية واللغوية، وفي الواقع أن الذي أعطى جامعة عليكره شخصيتها المميزة هو كونها كانت مستودع الثقافة والقيم والتقاليد الإسلامية.

وفي الجهاز الإداري لهذه الجامعة لم يكن مجال للتحيز والتمييز الطائفي ومما يؤكد ذلك عدم تحريم قبول الطلبة من غير المسلمين وهناك أيضاً أساتذة وموظفون غير مسلمين وعلاوة على ذلك فقد ازدادت نسبة غير المسلمين بعد الاستقلال في المجالين الطلابي والإداري.

التآكل البطيء للصفة الإسلامية في الجامعة:

على الرغم من أن حكومة الهند تستشهد دائماً بجامعة عليكره كدليل على تسامحها واسع الأفق وعلى نيتها الطيبة تجاه المسلمين (وخاصة في دول الشرق الأوسط الإسلامية) وعلى الرغم من أن الجامعة تؤدي عملها ضمن الإطار العام المقدم وفق النظام التربوي الهندي إلا أنها أصبحت موضع نقمة الهنادكة منذ عام ١٩٤٧. وعلى الرغم من أن منصب نائب رئيس الجامعة منذ عام ١٩٤٨ قد عهد به إلى شخصيات بارزة مثل الدكتور ذاكر حسين (الذي أصبح رئيساً لجمهورية الهند) والكولونيل زايدي وبدر الدين طيبجي ونواب علي يار جنك الذي تمتع بالثقة الكاملة لدى زعماء الهنادكة وغيرهم ولكن كل هذا لم يكن مستساغاً لدى زعماء الهنادكة وحكامهم ولم ينقذ الجامعة من الإدعاءات ضدها.

إن الطريقة التي اتبعتها الحكومة الهندية في معاملة هذه الجامعة خلال ٢٠ سنة الأخيرة سببت استياءاً عميقاً وغيظاً بين المسلمين في أنحاء البلاد كلها، وكانت الحكومة تقوم ببطء ولكن باستمرار بانتهاكات في أمور الجامعة والهدف الرئيسي من هذا التدخل هو إضعاف الصفة الإسلامية للجامعة.

في باديء الأمر ازداد عدد الطلاب غير المسلمين فبلغت نسبتهم ٣٥٪ وذكر مصدر آخر أن عددهم كان ١٥٠٠ طالب عام ١٩٦٧ وكان عددهم مرتفعاً في بعض الأقسام، فعلى سبيل المثال ٤٠٪ في كلية الهندسة وأكثر من ٥٠٪ في كلية الفنون، وليس هذا في حد ذاته سبباً مهماً للشكوى ولكنه يوضح الحقيقة الساطعة وهي بأن جامعة بنارس الهندوكية لا يوجد فيها ١٪ من المسلمين مقيد في سجلاتها وليس هذا فحسب بل إنها لا تسمح لمسلم واحد أن يدخل كلية الهندسة أو أية كلية مهنية أخرى.

والدليل الآخر على موقف الحكومة العدائي لجامعة عليكره يظهر في رفض الحكومة لعدة سنوات السماح للجامعة بافتتاح كلية للطب[1] على الرغم من قيام الجامعة بتوفير الأموال اللازمة لهذا الغرض، وعلى الرغم من تأسيس كليات جديدة للهندسة والفنون والطب في أجزاء أخرى من البلاد. وأخيراً عندما تأسست كلية الطب عام ١٩٦٣ حجز خمسون بالمائة من المقاعد لغير المسلمين.

ولتأمين الحاجات المتزايدة للطلاب غير المسلمين أدخلت اللغة الهندية الرومانية[2] وتأسس قسم مستقل للغة السنسكريتية وبالإضافة إلى ذلك وفي أعقاب صدور قانون التعديل في جامعة عليكره الإسلامية عام ١٩٥١، حذفت مادة الديانة كمادة إلزامية وتوحدت دور الشباب المخصصة للطلاب وأدخل نظام التربية المشترك وزاد التأكيد على تاريخ الهنادكة القديم وأصبحت الإحتفالات تقام بمناسبة العطل الوطنية الهندوكية والهندية من أجل تعزيز التوحيد الطائفي، والأهم من هذا كله أنه في عام ١٩٥٩ ترأس أشخاص غير مسلمين تسع كليات

(١) كانت الجامعة زمن الاستعمار تدرس الطب العربي القديم على نطاق علمي واسع إذ كان يوجد بالإضافة إلى الطبيب المختص بالطب العربي القديم ثلاثة أطباء أحدهم خريج ألمانيا والثاني خريج انكلترا والثالث خريج كلية الطب في لاهور.

(٢) هي الأردية والتي تكتب بالحروف اللاتينية.

من أصل اثنتين وعشرين كلية. وكذلك كان لقانون عام ١٩٥١ دور عظيم في فتح مجلس الإدارة في الجامعة أمام غير المسلمين وجعل الرئيس الهندي رئيساً عاماً للجامعة وكلّف بمهمة تعيين نائب رئيس من قائمة تضم ثلاثة مرشحين يقدمها المجلس إليه، وهكذا بدأ التآكل البطيء للشخصية الإسلامية لهذه المؤسسة.

لم تفلح هذه التغييرات وغيرها في تهدئة زعماء الثورة الطائفية الهندوكية الذين كانوا يرغبون في امتصاص الجامعة الإسلامية بكاملها وبتحويلها إلى جامعة تابعة تغرق عددياً بالكيان الهندوكي الكائن في جوارها. وكتبت صحيفة جان سينغ الأسبوعية تلخص وجهة نظر الهنادكة المتطرفين بما يلي:

يبدو واضحاً أنه لا مكان لجامعة إسلامية في هندوستان. وستبقى جامعة عليكره الإسلامية موضع شك ما دامت تطلق العنان لهدفها المريب وهو استعادة الحضارة الإسلامية في الهند.

وبناء على هذه الدوافع كان من الطبيعي أن يفسر المسلمون اقتراح وزير التربية الهندي في بداية سنة ١٩٦٥ بحذف كلمة (الإسلامية)[١] من اسم الجامعة وجعلها جامعة عليكره فقط على أنه كان يرمي إلى الإسراع في عملية التآكل. وقد وصفت صحيفة نصف شهرية تصدر في مدراس رد فعل المسلمين بما يلي:

الآن، ما الذي دفع السيد (شاغلا)[٢] يا ترى لأن يقوم بتفجير الوضع فجأة دون أي تحريض؟ ومن الذي سيقرر هذا التغيير؟ هل يتوقع أن يقوم رجال الكونغرس الذين لا يمثلون وجهة نظر المسلمين على الإطلاق بهذا الأمر؟ وهل اهتم السيد شاغلا بشعور المسلمين وعواطفهم بشأن هذا الأمر؟ إنه موضوع مهم

---

(١) أراد الهنادكة حذف لفظ اسلامية فأقامت الجامعة دعوى على الحكومة وربحتها وظل اسم الجامعة (جامعة عليكره الإسلامية).

(٢) CHAGLA

جداً إذ أنه يتضمن محو أثر تاريخي بعيد الأجل وله خلفية ثقافية إسلامية في فترة قرن من الزمن. إذا سلمنا جدلاً أن الجماعة الإسلامية، كما هي اليوم، لا تستطيع الضغط على الحكومة لتثبت لها عدم قدرتها على العبث بأسماء المؤسسات التاريخية بطريقة عفوية. هل تستطيع حكومة الهند أن تتجاهل الرأي العام العالمي؟ وماذا سيكون رد الفعل في الدول الإسلامية إزاء هذا العمل؟ ألا يفسر هذا الأمر بضعف المسلمين التام في موضوع كهذا؟.

حوادث ٢٥ أبريل ونتائجها:

بينما كان اقتراح وزير التربية مازال قيد البحث والمناقشة الحادة، جرى حادث مزعج في الجامعة نفسها وذلك بناء على ضغط من لجنة التحقيق التابعة للمجلس النيابي ولجنة المنح الجامعية وبتحريض من نائب رئيس الجامعة شخصياً فقد قرر المجلس الأكاديمي في ٢٢ أبريل ١٩٦٥ تخفيض عدد الطلاب الداخليين (في محافظة عليكره) في كليات الهندسة والطب في الجامعة من ٧٥ إلى ٥٠٪ وقد أدى هذا القرار الذي يؤثر بشكل خطير في مستقبل الطلاب المسلمين وغير المسلمين معاً في الجامعة، إلى استياء حاد تحول إلى مظاهرة ضمت ٣٠٠ طالب في ٢٥ أبريل وذلك عند اجتماع مجلس إدارة الجامعة لتصديق القرار. فاستدعت الجامعة رجال الشرطة وحدث صدام بينهم وبين الطلاب وحاول بعض الطلاب الثائرين مهاجمة نائب رئيس الجامعة، نواب علي يا رجنك، الذي أصيب بجروح خطيرة وأصيب طالبان بجروح عندما أطلق رجال الشرطة النار عليهم وأغلقت الجامعة إلى أجل غير مسمى.

كانت هذه قضية بين الطلاب وسلطات الجامعة وهي قضية مألوفة جداً في المعاهد العلمية كما سنرى ذلك في باقي أرجاء الهند وهي تضم طلاباً من المسلمين وغير المسلمين الذين تأثروا بالنسبة الجديدة. وكانت هذه الحركة بعيدة عن أي اعتبار طائفي وقد جاءت الأمور مؤيدة لهذه النظرة من تعليقات الصحف التي تنتمي إلى قواعد مختلفة في الرأي العام ومن مصادر موثوقة وعلى

سبيل المثال فقد ذكرت صحيفة ستيتس مان بأن النقطة التي دار حولها إجماع الرأي بين السلطات والطلاب هي أنه لا يوجد في الأمر موضوع طائفي وأن المتظاهرين كانوا من المجموعتين الإسلامية والهندوكية.

وعلقت صحيفة إنديان إكسبرس في مقالة لها بأنه لحسن الحظ لم يكن النزاع طائفياً... وقال كاتب هندوكي: «كان هناك العديد من الطلاب غير المسلمين بين أولئك الذين هجموا على مجلس إدارة الجامعة أثناء انعقاده، ولم يخطط لهذا النزاع الطلاب المسلمون وحدهم بل قد تعدت المصالح المكتسبة الحواجز الدينية والإجتماعية». وختمت صحيفة هندوستان تايمز مقالها الذي نشرته تحت عنوان: (عليكره) بالكلمات التالية: «إن إحدى المشاكل التي يجب دراستها وليس بالنسبة لعليكره وحدها: (هي لماذا لا تنجح المحادثات الكلامية بين سلطات الجامعة والطلاب؟) والسؤال الأكثر إلحاحاً هو لماذا لا توجد إمكانية لإيجاد الوسائل التي تمكن السلطات من مقاومة الضغط السياسي أو أي ضغط آخر من الخارج، وتعاني كل الجامعات من مشاكل أخرى عديدة مثل الاكتظاظ في عدد الطلاب الذي يؤدي إلى الفوضى غير أن المشكلتين الأساسيتين المذكورتين في بادىء الأمر تستدعيان العمل الفوري». وقامت لجنة تحقيق تشريعية في يوبي تتألف من ستة أشخاص مهمتها معرفة أسباب الحادث وزارت الجامعة بعد حوادث ٢٥ أبريل وكانت نتائج بحثها مشابهة لما ذكرناه.

في الواقع تعتبر فوضى الطلاب أمراً اعتيادياً في المعاهد العلمية وقد ظهرت بشكل أوضح منذ الاستقلال، وقد تأثرت معظم الجامعات من وقت لآخر بحوادث شغب يقوم بها الطلاب، وكانت بعض هذه الجامعات تضطر إلى إغلاق أبوابها في وجه الطلبة إلى أجل غير مسمى في بعض الحالات وفي البعض الآخر كانت الأسباب التافهة تؤدي إلى إعلان الإضراب وعلى سبيل المثال فقد رفض طلاب لكهنو حضور المحاضرات في عام ١٩٤٨ لأنهم لم يحصلوا على أسعار مخفضة في دور السينما وأعلن الطلاب في بعض نواحي

محافظة يوبي الإضراب عام ١٩٥٣ لأنهم أجبروا على الانتساب إلى اتحادات الطلاب. ومؤخراً هناك تقارير عن طلاب يتهجمون على أساتذتهم وعلى النساء. وبعد أسبوعين من حوادث عليكره تعرض نائب رئيس جامعة (غوهاتي)[1] في آسام لهجوم من قبل الطلاب لأنه رفض تأجيل الفحص؛ مما أدى إلى استقالته ولم تنخفض نسبة حوادث الشغب التي قام بها الطلاب في السنوات التالية وبناء على تحقيق قامت به صحيفة هندوستان تايمز خلال عامي ١٩٦٦ - ١٩٦٧ ظهر أن هناك حوادث شغب مستمرة في البنغال الغربية وفي ولاية يوبي ومادهيا براديش وكيرالا بينما تصاب الولايات الأخرى بحوادث شغب دورية.

وفي محافظة لكهنو أعلن طلاب كلية (ايورفيديك،) اضراباً طويلاً استمر مدة عام كامل بدأ سنة ١٩٦٧. وكانت تعلن الإضرابات احتجاجاً على قضية اللغة أو على نقص المواد الغذائية أو نقص التجهيزات في المخابر أو النقص في خدمة السيارات أو في ارتفاع أجور السفن النهرية وغيرها من الأسباب التافهة. وفي بداية عام ١٩٦٨ أعلن طلاب الهندسة في أنحاء الهند كلها إضراباً امتد ٤٥ يوماً وأثبتوا فيه قدرتهم على الصبر والاحتمال. من هنا ونظراً لهذا الإضراب الطلابي المنتشر وانعدام النظام ووجود الفوضى التي نجمت عن ذلك كان يجب أن تعالج حوادث عليكره بشكلها الطبيعي على أنها ظاهرة تعبر عن القلق الذي أصاب الحياة العلمية في البلاد ولكن كما سنرى الآن لم يكن الأمر كذلك.

على الرغم من الإجماع العام حول منشأ حوادث عليكره وطبيعتها إلا أن الأطراف المعادية لجامعة عليكره والتي تضم بعضاً من المسلمين الانتهازيين في الكونغرس قد بذلت قصارى جهدها لإضفاء الصيغة الطائفية على هذه الحوادث واتخاذها حجة لشن حملة قوية ضد وجود الجامعة نفسها؛ فقد حاول

---

(١) GAUHATI

(٢) AYURVEDIC

أفـراد جمـاعة جان سنغ وأفراد حزب ساميوكتا[1] الإشتراكي إثارة الرأي العام فطالب عضو في الكونغرس في اجتماع عقد في يوبي في ٢٨ أبريل بإغلاق الجـامعـة إغلاقاً تاماً وإلى الأبد، واتهم (مسرا)[2] جامعة عليكره بأنها مؤامرة باكستـانية ضد الهند ووجه سؤالاً بلهجة قاسية فيها معاني النقمة بقوله: «هل ستـأخـذ الحكـومـة بعين الاعتبار كل ما حصل في كنجركوت[3] والإزعاجات المزعومة التي تعرضت لها الفتيات في إحدى كليات جامعة عليكره، والمشهد الذي ابتدعه الدكتور فريدي (اشتراكي) في مجلس يوبي حول اللغة الأردية؟.

كم سيصبح هؤلاء الناس أضحوكة وسذجاً حينما يصرون على تشويه سمعة هؤلاء المـظلومين بأن ينسبوا إلى بعض الطلاب أنهم كانوا قبل يوم واحد من الحادث يصلون أمام صورة أيوب خان رئيس جمهورية باكستان».

وسرعان ما انضم وزير التربية الهندي السيد شاغلا إلى المجموعة ووصف الحـوادث بأنهـا طائفية، على الـرغم من قنـاعتـه التامة بأن العدد الأكبر من الموظفين والطلاب ليسوا طرفاً في هذه العصابة الإجرامية التي لا تستحق أن تحيا في مجتمع متمدن، وعلى الرغم من أن هذه الاضطرابات كانت موجهة ضد نائب رئيس الجـامعة المسلم، فقد عمل شاغلا بنفسه على ترويج فكرة تقول: إن بعض الأساتذة قاموا بالتحريض على هذه الحوادث، واتهم شاغلا هذه العنـاصر الطائفية الرجعية والفاشية بأنها عارضت منذ البداية تعيين نائب رئيس الجـامعـة وذلـك بسبب أفكـاره التحـررية وحل مشاكل الجامعة بهدوء ولإضـرام مزيد من النيران ادعى وزير التـربية الهنـدي، بعيداً عن مسـامـع الصحافة، بأن الجامعة أصبحت مركزاً لنشاطات مؤيدة لباكستان ومركزاً لتعيين الأشخاص ذوي الخبرة من خريجي كلية الطب والهندسة لصالح باكستان وقد ادعت جماعة جان سينغ بأنها اكتشفت يد باكستان القذرة في تلك الحوادث.

(١) SAMYUKTA

(٢) MISRA

(٣) KANJARKOT

وبلغت الأمور ذروتها عندما زعم بأنه قبل هذه الحوادث بوقت قصير تشرفت الجامعة (تدنست؟) بزيارة عضو من لجنة باكستان العليا. في الواقع ليس هناك عصاً فيها من القوة ما يكفي لضرب عليكره. بعد أن تزودت القوى المعادية لعليكره بعذر مناسب، دعت إلى تعيين لجنة منفصلة ذات مستوى عالٍ لكي تتخلص من العناصر الطائفية والمعادية للوطنية غير المرغوب فيها، ودعت إلى إدانة المؤتمر الثقافي الإسلامي الذي يهتم بالمشاكل التربوية للمسلمين ويترأسه نائب رئيس جامعة عليكره وأدانت جمعية خريجي هذه الجامعة.

إن هذه الإتهامات القاسية الموجهة ضد جامعة عليكره أثارت انفجاراً مفاجئاً من الغضب والإحتجاج لدى زعماء المسلمين فأرسل عدد من الشخصيات الإسلامية البارزة ومنهم بعض رجال الكونغرس في (ميروت)[1] مذكرة إلى رئيس الجمهورية الهندية احتجاجاً على اتهامات شاغلا وأشار الدكتور سيد محمود، الذي شغل مرة منصب الأمين العام للكونغرس ووزير سابق في الإتحاد الهندي إلى أن اتهامات شاغلا قد سببت القلق في النفوس وجرحت مشاعر المسلمين في أنحاء البلاد وأدت إلى تسبب تحيز الغالبية ضد المسلمين، وبالتالي فإنها تؤدي إلى نكسة في القوة الوطنية والتكامل العاطفي، وكذلك اتهم وزير التربية بالتجاهل المقصود لنتائج تقرير اللجنة التشريعية في يوبي.

وفي التقرير الذي رفعته اللجنة المؤلفة من شخصين مسلمين أحدهما شيوعي والثاني عضو في الكونغرس ذكرت بأن الغالبية ليست من الطائفيين وأنه ليس هناك فرد واحد في هيئة المدرسين مسؤولٌ عن تخطيط الثورة أو تحريض الطلاب لمهاجمة نائب رئيس الجامعة، ولم تجد اللجنة أي دليل عن اشتراك أي شخص من لجنة باكستان العليا في هذه الحوادث وذلك بغض النظر عما يمكن أن تفعله حكومة باكستان أو بعثاتها في أمور أخرى.

شعر نائب رئيس الجامعة شخصياً بأنه من الضروري دحض الاعتداءات

---

(١) MEERUT

المغرضة والعابثة علناً والقائلة بوجود نشاطات مؤيدة لباكستان ضد عليكره وبأنها أصبحت مركزاً لتعيين الأطباء والمهندسين لصالح باكستان ومما قاله: «إذا ذهب أحد خريجينا إلى الباكستان أو أي بلد آخر فالسبب في ذلك هو نقص فرص التوظيف في بلادنا وهي المشكلة التي يعاني منها الآخرون كذلك ومن الخطأ توجيه اللوم إلى عليكره في هذا الموضوع».

قدم الكولونيل زايدي دفاعاً مشابهاً وهو الذي شغل سابقاً منصب نائب رئيس الجامعة إذ قال: «إن أكبر برهان على بطلان معلومات الحكومة هو الاتهام الذي وجهته إلى الجامعة بأنها أصبحت مركزاً لتعيين الأطباء لصالح باكستان، إذ أن كلية الطب تأسست في الجامعة منذ ثلاث سنوات فقط أي في سنة ١٩٦٢ وستتلقى الدفعة الأولى من المتخرجين للدراسة فيها لمدة سنتين بعد الآن أي في سنة ١٩٦٧ فكيف يمكن إذن أن تعين باكستان أطباء متخرجين من جامعة عليكره الإسلامية وهي لم تخرِّج أحداً بعد؟. ومع ذلك لم يكن لهذه الإنكارات تأثير ملطف للجو على الحكومة الهندية التي بدت مصممة على الانتقام من الجامعة، ولم تهتم الحكومة بالطلب الملح لإجراء تحقيق قضائي كامل في الحوادث التي جرت؛ ففي مايو ١٩٦٥ أعلن قانون لجامعة عليكره الإسلامية ذلك القانون الذي انتزعت بموجبه السلطة من أيدي الشخصيات المنتخبة في حين أعيد تنظيم المجلس التنفيذي ومجلس الإدارة من جديد وأصبح يتألف بشكل رئيسي من أعضاء معينين. وألغى القانون أيضاً منصب مساعد نائب رئيس الجامعة وركَّز السلطة في يدي نائب رئيس الجامعة وأعضاء المجلس التنفيذي التسعة، ويقوم رئيس الجامعة الأعلى بترشيح سبعة منهم بموجب سلطته كرئيس أعلى للجامعة. ومن الجدير بالذكر أن جميع المحرضين على الهياج قد أبعدوا من القائمة الجديدة التي ضمت ٥١ عضواً مرشحين لمجلس الإدارة منهم بعض الإنتهازيين واثنان أعضاء في المجلس النيابي ولم ينجحا في الانتخابات الأولية، وعدد من أعضاء لجان التحقيق التي تشكلت عامي ١٩٦١ - ١٩٦٥ . وقد تجاهل القانون توصيات لجنة التحقيق الشرعية في ولاية يوبي

التي عارضت تشكيل مجلس إدارة مرشح ومجلس تنفيذي على أساس دائم، واقترحت تحديد مدة سنة للمجلسين. وفي هذه الفترة يمارس نائب الرئيس السلطات الممنوحة له. وهكذا تقرر مصير مركز الثقافة العظيم الذي أسسه ابن البلد الشهير وانتهى استقلاله؛ ومما يدعو للسخرية هو الزعم بأن هذه الخطوة تمت للتأكيد على أن الجامعة تؤدي مهمتها بهدوء كمركزٍ أكاديمي في أفضل تقاليد جامعية. ولكن المتحدثين باسم الحكومة والقائلين بهذا الرأي قد تجاهلوا حقيقة أن حركتهم القائلة بتحرير الحكم الذاتي لجامعة عليكره قد خالفت وجهات النظر التي أبداها الأعضاء الستة في لجنة التربية التي يترأسها الدكتور كوتهرى[1] والتي تم التعبير عنها بصراحة قبل أربعة أسابيع بعد جولتهم في المراكز الثقافية في محافظة يوبي وبعد أن تحدثوا مع العديد من نواب الرؤساء وموظفي الحكومة وعدد آخر من المسؤولين، وفي المؤتمر الصحفي الذي عقدوه أكد أحد الأعضاء وهو الدكتور (سيدين) المستشار الثقافي المساعد لحكومة الهند على ضرورة إعطاء الجامعات حقها الكامل في الحكم الذاتي».

وعلقت صحيفة (توت)[2] في دلهي على القانون بسؤالين:

الأول: هل كانت جامعة عليكره مختلفة كثيراً عن العديد من الجامعات الأخرى في موضوع الفوضى الطلابية؟.

الثاني: هل أدرك السيد شاغلا وأولئك الذين أيدوا تصرفهم المعاني التي انطوى عليها القانون القاضي بإلغاء الحكم الذاتي للجامعة؟.

وتابعت الصحيفة الأسبوعية تقول: «وكانت النتيجة نمو إحساس ليس فقط لدى الجامعة الإسلامية المتفهمة، بأن الجامعة قد أصبحت هدفاً للنقد بسبب الإعتقاد الخاطىء بأن الطائفية تبدأ وتنتهي عند هذه المجموعة. وأن السيد شاغلا ولا شك مسلم وربما كان شخصاً جيداً مثل أولئك الذين ينتقدونه ولكنه

---

(١) KOTHARI

(٢) THOUGHI أي الفكر.

لم يبال بأن يدفع عن نفسه شبهة كونه يفوق الهنادكة بنزعته الفكرية الطائفية الملحوظة؛ فقد انهمك في إلقاء عدد كبير من المحاضرات الأخلاقية على المسلمين يدعوهم فيها إلى أن يصبحوا وطنيين وفريقاً ممن كان يطلق عليهم اسم الإتجاه السائد في القومية.

يمكن القول أن هذا العمل يدعو إلى الريبة في الدافع وراء قانون الجامعة، هل علينا أن نفترض أن الجامعات الأخرى التي استوطنت فيها تقريباً الفوضى الطلابية قد تجنبت اتباع المعاملة القاسية مع طلابها لأنهم من الإتجاة السائد في القومية. أو إذا طرحنا السؤال بطريقة مختلفة هل يعقل أن يفترض أحدهم بأن العنف والفوضى يكونان سيئين فقط عندما تكون الطائفية، سواء حقيقية أو خيالية، من ورائهما؟.

وكمبدأ نقول: أنه من المؤسف أن ينتهك الحكم الذاتي في الجامعة مهما يكن السبب؛ أما في حالة جامعة عليكره فإن الموضوع يستحق أكثر من مجرد الأسف، لأن الجماعة الأقلية شعرت بأن العلمانية في هذا البلد لا يمكن أن تكون ضماناً موثوقاً بالنسبة لحماية حضارة هذه الأقلية وتطويرها.

وفوق كل هذا فإن كبح جماح الحكم الذاتي لأية جامعة تكون ذات أهمية رئيسية بالنسبة لحياة الأقلية الدينية واللغوية وبذلك يكون قانون الجامعة يتعارض مع المادة ٣٠ من الدستور الهندي الذي يمنح جميع الأقليات، سواء أكانت تقوم على الدين أو اللغة، الحق بتأسيس المعاهد التربوية التي تختارها وإدارتها بنفسها. والذي يشترط أيضاً أن الدولة إذا منحت مساعدة مالية للمعاهد التربوية يجب ألا تتحيز ضد أي منها على أساس أنها تحت إدارة أقلية سواء أكانت تقوم على الدين أو اللغة.

وبالتالي فإن الذي تعرض للخطر ليس الجامعة وحدها بل أهل البلاد، ففي بلد حرّم دخول الأقلية المسلمة إلى معظم المعاهد التربوية قدمت جامعة عليكره شعاع الأمل الوحيد للشباب المسلمين الباحثين عن المعرفة وعن مهنة

في الحياة، إلا أن القانون الجامعي بالإضافة إلى كونه أضعف الشخصية الإسلامية بهذه الجامعة فقد جعل من الصعب جداً الإنتساب إليها أيضاً مثلها مثل أي معهد آخر؛ ولا عجب أن يجد المسلمون الهنود في هذا العمل الأخير ضد عليكره حركة ذكية لا بل خبيثة من أجل سحقهم وإضعافهم ثقافياً واقتصادياً ومن هنا كانت موجة الاحتجاج العنيفة هذه التي شنّها المسلمون ضد القانون الجامعي في أنحاء الهند كلها، ولا عجب أن تكون مشاعر المسلمين قد أجمعت على الاستنكار وأن يقف الجميع وقفة واحدة ضده سواء المتمسكين بالتقاليد من الكونغرس والعلماء والجماعة الإسلامية والعصريين ورابطة العالم الإسلامي وأعضاء الحلف الإسلامي ـ الهندي، وغيرهم. وقد استنكره أيضاً مفتي عتيق الرحمن عثماني، ومولانا أسد ميان مدني، ومولانا سيد أبو حسن علي الندوي، ومولانا أبو الليث الإصلاحي، ومحمد يوسف صديقي، والدكتور سيد محمود عضو المجلس النيابي، والقاضي محمد عادل عباسي، والسيدة أنيس أحمد كيدوى(١) عضوة المجلس النيابي وأخت زوجة وزير الإتحاد الراحل وافي أحمد كيدوى، ومحمد ياسين نوري وزير سابق في الكونغرس في بمبي، ومحمد إسماعيل عضو المجلس النيابي، وإبراهيم سليمان سيت(٢) من كيرالا، والدكتور محمد عبد الجليل فريدي (اشتراكي). وبعد أن قام بالتحقيق وفد مؤلف من ثلاثة أشخاص حدد مجلس المشاورات الإسلامي يوم ١٦ يوليو يوماً لصلاة جماعية من أجل طلب المساعدة الإلٰهية لحماية شخصية الجامعة الإسلامية. وأرسل المسلمون أيضاً برقيات ورسائل احتجاج إلى رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزير الداخلية احتجاجاً على القانون الجامعي وذكرت صحيفة أسبوعية في دلهي قائلة: من المستحيل إحصاء عدد البرقيات ورسائل الإحتجاج التي أرسلت إلى رئيس الجمهورية في الهند ورئيس الوزراء ووزير الداخلية ورئيس مجلس المشاورات الإسلامي بعد صلاة الجماعة.

وفي دلهي أقيمت الصلاة من أجل جامعة عليكره في كل مسجد وأرسلت

---

(١) KIDWAI

(٢) SAIT

أكثر من ۲۰۰ برقية احتجاج من مركز إسلامي واحد وكانت عاقبة هذه المطالبات موجة اعتقالات واسعة النطاق بين صفوف المحتجين، ومصادرة رسائل الاحتجاج، والأهم من هذا اعتقال الجهاز الصحفي ومصادرة نسخ عدد من جريدة جامعة عليكره الصادرة في ٣٠ يوليو ١٩٦٥ والصحيفة الأردية الأسبوعية (نداء ملت) الصادرة عن لكهنو. وفي الوقت نفسه اعتقل عضو منتخب في مجلس الإدارة القديم والمجلس التنفيذي يدعى بشير أحمد سيد من مدراس بتهمة الاشتراك مع الطلاب وأنه تبادل معهم الآراء والنصائح في ٢٤ أبريل.

في غضون ذلك حررت وثيقة رسمية في المحكمة العليا تعترض على شرعية القانون الجامعي وأكد مقدمو العريضة بأن هذا القانون ينتهك المواد ١٣ و١٤ و٢٩ و٣٠ من الدستور وبالتالي يجب إلغاؤه، وهو يطمس شخصية الجامعة ويضع إدارتها بين أيدي أشخاص لا يعتبرون ممثلين عن المسلمين إلا أن المحكمة نصحت بسحب هذه الوثيقة على اعتبار أن القانون المذكور قانون مؤقت.

بلغت حركة عليكره ذروتها في المؤتمر الهندي المنعقد في لكهنو في السابع والثامن من أوغست ١٩٦٥ وحضره نحو ١١٠٠ موفد من كافة الولايات الهندية الست عشرة. وعلى الرغم من أن حاكم المدينة كان قد سبق له أن أصدر قانوناً برقم ١٤٤[1] يحرم فيه على الشعب المسيرات والإجتماعات إلا أن المؤتمر عقد في وقته المحدد وقد علق مراسل صحيفة أسبوعية تصدر في مدراس بما يلي: «لم يحدث في تاريخ الهند من قبل أن قدم خريجو المعاهد العلمية من كافة أنحاء البلاد معروضات واجتمعوا بهذا العدد لكي يتفادوا حصول كارثة كما أكدت معظم الوفود».

وقد عكست الخطابات التي ألقيت في هذه المناسبة الخوف الكامل بين المسلمين من أن يقضى على عليكره كمركز للعلوم الإسلامية. وهناك تأكيد بأن عليكره سيقضى عليها إذا لم تستمر الأهداف والدوافع الموجودة في قانون

(١) المادة ١٤٤ تحرم اجتماع أكثر من أربعة أشخاص في مكان واحد.

الجامعة الإسلامية لعام ١٩٢٠ بمهمتها في تنظيم أمور الجامعة ودفع عجلتها إلى التقدم في المستقبل؛ من هنا يجب عدم التلاعب بهذه الأهداف والدوافع. ودعا الدكتور محمود إلى نضال بلا هوادة من أجل الحصول على الحقوق الدستورية بالطريقة نفسها التي حاربنا بها نحن المقاتلين من أجل الحرية والتخلص من ظلم الحكم البريطاني. قال احترام علي رئيس لجنة الاستقبال بأن شاغلا لا يتمتع بثقة المسلمين أو أية فئة أخرى ودعا المؤتمر أيضاً إلى إجراء تحقيق قضائي للتأكد مما إذا كانت الحوادث عفوية أو متعمدة.

كانت مطالب المسلمين كما ذكرت في المؤتمر وفي عدد من القرارات الصادرة عن مؤسسات إسلامية أخرى على الشكل التالي:

١ ـ عدم حذف كلمة(إسلامية) من اسم الجامعة.

٢ ـ حماية الشخصية الرئيسية الإسلامية للجامعة.

٣ ـ ولضمان هذا يجب تحويل إدارة الجامعة إلى أيدي مسلمين منتخبين بشكل رسمي مع السماح للطلاب المسلمين وللأساتذة وللموظفين بالاحتفاظ بالأكثرية كما كانوا في السابق.

٤ ـ يجب الاستمرار في حماية وتطوير الثقافة الإسلامية لا بل وتشجعيها، ولتحقيق هذا الأمر يجب اتخاذ الخطوات اللازمة لتدريس الطلاب العلوم الدينية والأخلاقية، ويجب التوسع، وليس الاستمرار فقط، في تقديم التسهيلات لتدريس علوم الدين والدراسات الإسلامية واللغة العربية والفارسية والأردية والأدب إلى جانب العهد الإسلامي في التاريخ الهندي. ويجب طرد العناصر الملحدة من بين الأعضاء الذين يشرفون على القضايا الجامعية.

٥ ـ من أجل المحافظة على الجو الإسلامي في الجامعة يجب احترام الشعائر الإسلامية في الحياة الجامعية مثل الاحتفال بحلول شهر رمضان وتوفير التسهيلات لأداء الفروض الدينية.

يجب الملاحظة إلى أن هذه المطالب ليست تعسفية ولا قائمة على خيال

ولا على ثقافةٍ خاصة، بل هي مطالب جوهرية مذكورة في توصيات لجنة تحقيق عام ١٩٦١، ومما أكدته هذه اللجنة ما يلي: يجب أن تقوم جامعة عليكره بتطوير ودراسة ما يمكن وصفه بمساهمة الجماعة الإسلامية في الحضارة الإسلامية القومية لا بل وفي الحضارة الإنسانية في العالم أجمع. إذا قلنا أن الإسلام قد قدم مساهمات جوهرية ورئيسية إلى هذا الإرث من الناحية التاريخية وفي الوقت الحاضر أيضاً، فإن هذا القول حقيقة واضحة لا يجرؤ على إنكاره أحد ولو كانت لديه معلومات في دراسة التاريخ والمدنية.

هذا هو التقليد الحي وهذه هي القوى الحية التي نرغب بحفظها وإبقائها في الأذهان في هذه الجامعة.

كذلك أكد التقرير على ضرورة تطوير الأقسام الكبيرة من أجل تدريس اللغات العربية والفارسية والأردية إلى جانب الأدب، ودراسة المساهمة الإسلامية في النظام الهندي والفكر والفن في الهند. وخاصة خلال فترة القرون الوسطى.

كيف تستطيع جامعة عليكره أن تلعب هذا الدور بفعالية ما لم تحفظ شخصيتها الإسلامية وخاصة اسمها وبيئتها الإسلامية، كما يطالب المسلمون؟ أما المطالب الإسلامية الأخرى فيمكن اعتبارها ملحقة بهذه المطالب الرئيسية، وعلى سبيل المثال لا يمكن المحافظة على بيئة إسلامية ما لم تكن أكثرية الطلاب وأعضاء الجامعة والموظفون من المسلمين وتتأكد القيم الإسلامية العامة. وكذلك يجب أن يحصل الطلاب المسلمون وأعضاء الكلية على الأفضلية لسبب بسيط وهو أن الطلاب المسلمين، كما ذكرنا سابقاً تعرضوا دائماً إلى سياسة التمييز في موضوع الثقافة العليا وأن أية سياسة أخرى سوف تؤدي إلى مزيد من التخلف الثقافي عند المسلمين.

قانون جامعة عليكره الإسلامية عام ١٩٦٥:

في غضون ذلك أوضح وزير التربية سياسة الحكومة المستقبلية بالنسبة إلى

جامعة عليكره وذلك في مؤتمر صحفي عقد في كلكتا في ٢٥ يوليو. وقال إن الفقرات الشرطية التي ذكرت في القانون ستحصل على شكل دائم في القائمة التي كتبت مسودتها وهذا يعني أن مجلس الإدارة المنتخب والمجلس التنفيذي سيصبحـان الشكـل الدائم في دستور الجامعة، وعلقت صحيفة أسبوعية في دلهي على ذلـك بقـولهـا: «قيل إن الوضع الاستثنائي الذي حدث بعد تلك الحـادثة يمكن معالجته فقط عن طريق مجلس إدارة معين ومجلس تنفيذي. ومعنى هذا أن الوضع في عليكره مقدر له أن يبقى شاذاً إلى الأبد».

وعندما قدمت القائمة الموعودة أخيراً إلى المجلس النيابي في الهند في شهر أوغست تعرضت للنقد من قبل عدد من الأعضاء. فقد وصفها ياشبال[1] سنغ الاشتراكي على أنها استبدادية، ووجه توبيخاً إلى وزير التربية لسلبه حقوق الأقليات الممنوحة لهم في الدستور إذ قام بتغيير شخصية الجامعة، وأدان بشدة الإجراءات التعسفية التي اتخذتها الحكومة بطريقة استبدال الهيئات المنتخبة بأخرى معينة. وطلب من شاغلا ألا يحاول فرض سياسة استبدادية على جامعة عليكره بينما تتمتع الجامعات الأخرى باستقلالها الذاتي. لقد أعيد فتح الجامعة تحت إشراف رجال الشرطة وبدا أنها ترزح تحت أحكام قانون الطوارىء. وقال: إن لجنة هندوكية شاملة تدعى لجنة تشترجي[2] قد تدخلت في قضايا الجامعة ووجدت أنها غير طائفية، وكذلك أطرى عدد آخر من الزعماء المسؤولين النظام الذي تحافظ عليه الجامعة.

وقـال مينـو ماسـاني[3] من سواتـانترا[4] بأن الجامعة كانت معهداً للثقافة الإسـلامية وللمعـرفة أسستها الأقلية لكي تقدم إليها حاجاتها ويجب ألا تقوم

---

(١) YASH PAL SINGH

(٢) CHATTERJEE

هي لجنـة التحقيق في جامعة عليكره الإسلامية تعينت من قبل الحكومة الإتحادية في الهند سنة ١٩٦٠.

(٣) MINOO MASSANI

(٤) SWATANTRA

الحكـومـة بمقارنة بين جامعة بنارس الهندوكية وجامعة عليكره الإسلامية لأن الأخيرة معهد للأقلية[1] ولا يمكن فعل أي شيء لتغيير شخصيتها الإسلامية.

وقد طلب السيد بدر الدجى بصوت خافت ومخنوق إلى حزب الكونغرس بأن يكون أكثر رعاية لمشاعر الأقلية المسلمة الضعيفة وأنَّب شاغلا لتجاهله حالة الأقلية المسلمة، وكان جواب شاغلا على كل ما تقدم أن قال: إن الجامعة لم تلتزم بحدود المادة ٣٠ من الدستور الهندي وأن الحكومة هي التي وضعت هذه المـادة وليست الجمـاعة الإسلامية وكما هو ملاحظ فإن هذا التفسير يعارض استنتـاجـات لجنـة التخطيط في جامعة عليكره الإسلامية لعام ١٩٦١؛ فقد اعتقدت هذه اللجنة بأن قانون التعديل لعام ١٩٥١ لم يغير الشخصية الرئيسية للجـامعة على اعتبارها معهداً للأقلية ولم يغير المساعدة المالية المقدمة من جانب الحكومة.

وحول المبدأ الأساسي لرأي المحكمة العليا في قائمة التربية لكيرالا قيل إن المفهوم الحقيقي للمادة ٢٩ الفقرة الثانية والمادة ٣٠ الفقرة ١ يعتزم إيجاد معهد للأقلية بمقدار ضئيل من الغرباء وانتهى إلى القول بأن الحرية الأكاديمية تحمل معها الحق بتنظيم سياسة القبول.

ومثلما كان إقرار القائمة أمراً حتمياً كذلك كان انفجار الحرب مع باكستان في السـادس من سبتمبـر ١٩٦٥. وقيل إنـه يجب تعـديل جميع التعديلات الديمقراطية والتخلي عن كل هياج في صالح هذه التعديلات وذلك لمواجهة الكـارثة الجديدة والحاجة العظمى للمحافظة على الإنسجام الطائفي وتقديم

---

(١) أوضحت صحيفـة راديانس في عددها الصادر في ٣٠ يوليو ١٩٦٥ كيف كان التشبيه بجامعة بنارس الهندوكية مضللاً. فقالت إن القانون في جامعة بنارس لا يمكن أن يضر شخصية الجامعة الأساسية لأن تدخل الحكومة في أمور الغالبية يجب أن يتفق مع إرادة هذه الغالبية إلا أن استياء ١٠٪ من الأقلية يمكن أن يسبب خطراً على استقرار الحكومة القائمة ولا تجرؤ حكومة الهند أن تحرم عبادة البقر إلا أن تحريم ذبح البقر أمر سهل للغاية مثل قتل ذبابة.

جبهة موحدة وهكذا تقرر نهائياً مصير الجامعة.

ومن الجدير بالذكر أنه بينما استطاع شاغلا أن يهزأ متعمداً بوضع المسلمين بشأن عليكره وينهي استقلالها الذاتي ويلغي شخصيتها الإسلامية، فقد تراجع بذلٍّ عن جهوده لتغيير اسم جامعة بنارس الهندوكية وأن يجعلها تحمل اسم مؤسسها مادان موهان[1] مالاويا الأمر الذي لا يقل أهمية هو اندحار شاغلا في خطته هذه، وهي أنه تخيل يوماً يصبح فيه نائب رئيس جامعة بنارس مسلماً ونائب رئيس جامعة عليكره هندوكياً وأثارت هذه الملاحظة هواجس خطيرة بين الهنادكة أنفسهم ثم أتى تريلوكي[2] سينغ وحسم الأمر نهائياً من وجهة النظر الهندوكية عندما أعلن في بيان في ١٧ أوغست ما يلي: . . . إذا تم باسم العلمانية تعيين شخص هندوكي في منصب نائب رئيس جامعة عليكره يجب تعيين أشخاص مسلمين في عدد من المعاهد التي تعتبر الآن مراكز للثقافة الهندوكية. فهل تقبل الحكومة والشعب بذلك؟ من السهل بالنسبة للمسلم أن يستلم منصب نائب رئيس جامعة بنارس ولكن ليس من السهل تعيين مسلم في معاهد هاردوار[3] الثقافية.

لم يبق من حوادث عليكره ما يضطرنا للبقاء هنا فترة أطول وقد عبر مجلس الشورى للجامعة الإسلامية عن أسفه بقوله: «إننا نأسف أسفاً شديداً تجاه الحقيقة التي تفيد أن الحكومة، على الرغم من الاحتجاجات المتعددة ومطالب المسلمين الهنود إلا أنها لم تتراجع عن خطاها الاستبدادية تجاه مؤسستهم القومية العظيمة وهي جامعة عليكره الإسلامية».

واهتم مجلس المشاورات بموضوع الاستمرار في تأسيس معسكر لرجال الشرطة في حرم الجامعة وقال: إن هذا العمل لا ينقص فقط من استقلال الجامعة ويحط من نفوذها بل يضر أيضاً بالنمو العقلي والأخلاقي للطلاب.

(١) MADAN MOHAN MALVIYA

(٢) Triloki

(٣) HARDWAR

إذ أن استمرار وجود رجال الشرطة في حرم الجامعة، حتى بعد عودة الأمور أيضاً إلى نصابها، يفسر كدليل على انعدام الثقة في الطلاب من قبل نائب رئيس الجامعة، ودعا المجلس أيضاً إلى سحب القضايا الموجهة ضد ٦٠ طالباً على الأقل وعددٍ آخر من أصحاب المقامات الرفيعة المتعلقين بالجامعة. وطالب أيضاً حزب سواتا نترا بانسحاب الشرطة من حرم الجامعة وسحب القضايا الموجهة ضد الطلاب وقد علقت صحيفة أسبوعية في دلهي عن مشروعية هذه المطالب فقالت: «من سخرية القدر الإفراج عن طلاب جامعات بنارس وكيرالا واندرا براديش والعفو عن طلاب جامعة غوراكبور، وإطلاق سراح الثائرين في البنجاب ولكن عندما يتعلق الموضوع بطلاب عليكره تبقى الحكومة صلبة تجاه موضوع إطلاق سراحهم ولكن على الرغم من قوة هذه المجالس إلا أن صوتها لم يسمع وبقيت جامعة عليكره موضع نقمة».

المعاهد الإسلامية الأخرى:

كما هي الحال في جامعة عليكره فقد تعرضت المعاهد الإسلامية الأخرى إلى غزو التعصب الثقافي والتعصب الأعمى ومن المناسب هنا وصف المصير الذي لحق ببعض هذه المعاهد منذ استقلال الهند عام ١٩٤٧.

كانت الجامعة العثمانية أهم مركز للغة والأدب الأردي في الهند منذ تأسيسها سنة ١٩١٨. إذ انطلقت وفق برنامج موسع لترجمة الكتب القيمة والمعاهدات في فروع المعرفة المتنوعة من اللغات الأخرى إلى اللغة الأردية؛ لذا كان من الممكن أن تبقى اللغة الأردية كأداة للتدريس على مستوى الجامعة وحتى عام ١٩٤٨ عندما استولت الهند على حيدر آباد كان مكتب الترجمة في الجامعة قد ألف وأتمّ عدداً كبيراً من الكتب المدرسية باللغة الأردية، وأصدر نحو ٤٠٠ كتاب في مختلف المواضيع وابتكر أكثر من ٦٤,٠٠٠ مصطلح فني، وقد أثارت منجزاته في هذا المجال تقديرات كبيرة من علماء الترجمة والزعماء

GORAKH PUR

الشعبيين وعلى سبيل المثال قال راجا غوبالا تشاري[1] في خطابه الذي ألقاه في اجتماع في الجامعة ما يلي: «تعتبر الجامعة العثمانية الجامعة الوحيدة المتميزة في الهند وذلك لأنها تدرّس أعلى العلوم والعلوم الإنسانية باللغة الهندية وهي النتاج المشترك الثمين للإتصال الإسلامي الهندوكي. وهي الجامعة الوحيدة المتميزة لأن كافة الجامعات الأخرى في الهند تدرس باللغة الإنكليزية. إن إنجازكم هذا يدعو إلى الفخر ليس فقط بالنسبة لكم بل وبالنسبة للهند كلها».

ولكن جميع هذه الإنجازات لم ترق لزعماء اللغة الهندية في الهند المستقلة، وحينما استولت الهند على حيدر آباد استبدلت الحكومة الهندية اللغة الأردية بالهندية كأداةٍ للتدريس ثم حدثت تغييرات أخرى لا تقل تطرفاً، وذكرت صحيفة ميسج[2] الصادرة في دلهي ما يلي:

«جرت أعمال ضئيلة بالنسبة للدراسات الإسلامية في الجامعة العثمانية إذ أننا وضعنا دستور الجامعة جانباً وأوقفت سلطات الجامعة فجأة قبول الطلاب في كلية الشريعة والآداب وهي الكلية التي كانت موجودة منذ بداية نشوء الجامعة وفق دستورها الذي قامت عليه».

قال بدر الدجى في خطابه الرئاسي الذي ألقاه في المؤتمر الإسلامي الهندي في أكتوبر ونوفمبر ١٩٥٣: «لقد غزا التخريب الثقافي المتعمد مركزاً للمعرفة في الهند، حتى وزارة التربية وحكومة البنغال الغربية قامتا بإغلاق الكلية الإسلامية في كلكتا وإبقاء كلية سنت[3] كزا فيه وكلية سنت جمس والمدرسة الهندوكية والمعاهد الدينية الأخرى في المدينة وغيرت اسم الكلية الإسلامية وجعلتها كلية كلكتا المركزية دون اعتبار للاحتجاجات الشديدة التي قدمها الأعضاء المسلمون في الجمعية التشريعية.

---

(١) RAJA GOPALACHARI

(٢) MESSAGE

(٣) ST XAVIER

وبشكل مماثل استبدل اسم الكلية الإسلامية الحكومية في مدراس باسم الكلية المتوسطة الحكومية وانتقلت صفوف الشهادة العلمية إلى كلية الرئاسة، وبهذا تأثرت التسهيلات الثقافية المتوفرة للمسلمين في ولاية مدراس، وقد جرت العادة في هذه المعاهد أن تكون الغالبية من الطلاب المسلمين والأساتذة والجهاز الإداري ورؤساء الأقسام كذلك من المسلمين؛ ولكن بعد هذه التغييرات انقلب الوضع رأساً على عقب وأصبح في غير صالح المسلمين. ومن ناحية أخرى أغلقت نهائياً بعض المعاهد الإسلامية الأخرى مثل المدرسة العليا المحمدية الحكومية في امروتي[1] والمدرسة الفنية الأردية في داروها[2] والإثنتان في مادهيا براديش. وقد سيطر المصير المأسوي المشابه على بعض الكليات الإسلامية التي تتلقى مساعدة حكومية والمعاهد الإسلامية في الولايات الأخرى».

وقال بدر الدجى متحسراً: «لا يستطيع أولئك الغارقون في نشوة السلطة أن يتحملوا أدنى مصادقة مع الدين الإسلامي ولكن إلى أين سينتهي الوضع؟ وهذا هو السؤال الحاسم الذي أقلق أذهان المسلمين الهنود طيلة هذه السنوات والذي يبدو أنهم لا يملكون جواباً عليه».

الإستيعاب الثقافي مقابل التعددية:

لماذا قرر حكام الهند أنه من الضروري حذف كلمة (الإسلامية) من المعاهد الثقافية ولماذا صمموا قبل كل شيء على إضعاف الشخصية الإسلامية في جامعة عليكره على الرغم من الاحتجاجات الواسعة من جميع دوائر المسلمين الهنود؟ بالنظر إلى التهم المقدمة يمكن صرف النظر عن جزء من الدستور العائد لجامعة عليكره الإسلامية كنتيجة للعلاقات السيئة مع الباكستان، ولكن ربما نجد تفسيراً أكثر إقناعاً في فكرة الأمة الواحدة واللغة الواحدة والثقافة الواحدة التي كانت منذ زمن طويل عقيدة المنظمات الإنعاشية

(١) AMRAOTI

(٢) DARWHA

الهندوكية مثل المهاسبها الهندوكية ومنظمة ر. س. س[1]. ومنظمة جان سينغ. إن حركات نيودلهي الأخيرة المناهضة لعليكره بالإضافة إلى موقفها العام تجاه هذا المستودع للثقافة الإسلامية يعني أن تعزيز التكلم باللغة الهندية في الهند قد حرم التعدد الثقافي لصالح الدمج.

إن المسلمين الهنود مثل الأقليات الدينية والثقافية واللغوية الأخرى في الهند غير مستعدين لدمج وجودهم الديني والثقافي في أمة علمانية موحدة، وبدلاً من ذلك فهم يؤمنون بالتعدد الثقافي وبوحدة التنوع. لقد استنكرت المحاولات المبذولة من أجل المساواة بين الثقافة الهندية والثقافة الهندوكية أو من أجل تفسير الثقافة الهندية بعبارات لغة عهد ما قبل الإسلام من التراث الهندي وليس فقط من قبل الزعماء الشعبيين بل من قبل الموظفين المسلمين في الحكومة مثل السيد (سيدين) إذ يقول الدكتور عابد حسين: «لن تنجح المحاولات المبذولة من أجل الفصل بين الأجزاء المركبة في الثقافة الإسلامية واستخراجها من تركيب الحضارة الهندية بل ستؤدي فقط إلى إضعاف ثقافتنا وتسبب لها المعاناة من فقر دم منهك». لقد قدمت جامعة عليكره على مدى التسعة عقود الأخيرة نوعاً من التطابق الثقافي إلى المسلمين الهنود وكانت النتيجة أنهم أصبحوا يعتبرون أن حماية بعض درجات الإمتياز عند المسلمين ما هي إلا رمز لوضع أساس بالنسبة إلى وجود المجموعة الإسلامية في الهند. وإن تأكيدهم على الاحتفاظ بالشخصية الإسلامية الرئيسية في عليكره ينبع من إيمانهم بعقيدة التعدد الثقافي.

إلى جانب ذلك فالتوحيد لا يشبه الدمج، والعلمانية تطالب الأقلية الدينية بالتوحيد وليس بالدمج. ويوضح عابد حسين بقوله: «يجب على الثقافة القومية أن تهدف ليس إلى التماثل الكامل بل إلى الانسجام التام لعدد متنوع من الثقافات الإقليمية والمحلية، ثم عليها أن تعتمد على قاعدة واسعة إذ تنسجم في كل متناسق تتألف من أفضل عناصر تراثنا الثقافي. في الواقع في بلاد مثل

(١) R.S.S. جناح من جماعة متعصبة.

الهند تحتوي على فروق ضخمة في الجغرافيا وعدد السكان والأديان وما يؤدي إلى أقليات دينية ولغوية وثقافية تملك تواريخ وتقاليد مختلفة وخاصة بها، يتوجب في هذه البلاد على عقيدة التنوع الديني والتعدد الثقافي أن تخبر سياسات حكومتها وقادتها إذا كانت قضية العلمانية مفيدة، وإذا كان من الأفضل تطوير وحدتها وتكاملها، وأن أية محاولة في الهند متعددة الثقافات لخلق ثقافة قومية مركبة ومتكلفة يعني بشكل حتمي فرض الهندوكية على الأديان الصغيرة الأخرى. وأن التحرر من الوهم والاستياء الذي تسببه هذه المحاولة بين الأقليات سيكون مصحوباً بكارثة تهدد البلاد كلها».

الفصل العاشر

التدخل في الدين

إلى جانب المعاناة السياسية والثقافية والاقتصادية التي عاناها المسلمون فقد خضعوا أيضاً إلى حملة من التدخل في دينهم واتخذ هذا التدخل شكل مهاجمات لتشويه الدين الإسلامي في الكتب المدرسية أو في الصحافة وانتهاك حرمة المساجد والأماكن المقدسة والتحريض على كراهية مشاعر المسلمين الدينية.

ففي مجال التربية كما هي الحال في المجالات الأخرى بقي النموذج العلماني حبراً على ورق ولو أن علمانية الهنادكة بقيت على ما كانت عليه الحال من علمانية في العهد الإنكليزي لما كان للمسلمين من سبب وجيه للشكاية ولكن الواقع هو أن معظم الولايات جعلت المعتقدات الدينية الهندوكية والفلسفة والأساطير الهندوكية في الكتب المدرسية تحت اسم الثقافة الهندية، وذلك إلى حد لو نظرنا نظرة عابرة في الكتب المدرسية المفروضة رسمياً، لبدا لنا التأثير الواضح من المسؤولين عن هذه الكتب، فهم ينظرون إلى بلد متعدد الديانات مثل الهند على أنه بلد واحد وموطن للمثقفين من أبناء البراهمة أي الطبقة العليا عند الهنادكة، ويربطون كل القيم بآلهتهم واحتفالاتهم ومعابدهم ومراكز هجرتهم وعاداتهم وتقاليدهم الدينية. لذا فإن مناهج التعليم الموجودة تدرس أبناء المسلمين عقيدة تناقض مبادىء دينهم الأساسية وتناهض فكرة الوحدة الإلهية وهي بذلك تجبر أطفال المسلمين على تعلم أساطير دين آخر وتعتبر هذه العقائد متناقضة كثيراً مع الدين الإسلامي لدرجة أنها تنقلهم خارج نطاق دينهم.

الدعاية المناوئة للدين الإسلامي:

إن الكتب التي تعالج الإرث الهندي تتعامل على وجه الحصر مع الإرث الهندوكي ومع أبطال الهنادكة وتموّه كل ما يتعلق بالمسلمين في التاريخ الهندي المتعلق بالقرون الوسطى وتعتبرهم غرباء وأجانب وتصورهم بمظاهر غير لائقة ولا رصينة ومثيرة للإشمئزاز، وأكبر مثال على ذلك هو المعاملة غير العادلة التي ذكرت في كتاب (همارا بوردج) المفروض على الصفوف: السادس والسابع والثامن في مدارس أوتار براديش. وفي بعض الكتب وصف المسلمون بأنهم قذرون أو أجانب حتى إن الرسول محمد ﷺ لم ينج من ذلك إذ يوجد كتاب مدرسي تاريخي وافقت عليه حكومة بهار وهو يقدم صورة مزيفة عن الرسول تحت عنوان (محمد رسول السماء) وينص الكتاب على تصريحات مذهلة منها بأن العمل الرئيسي للرسول كان رعاية الماشية ثم بعد أن ورث هذه المهنة عن عمه وبعد أن وصل إلى سن البلوغ بدأ بأعمال تجارية. وزعم كاتب هذا الكتاب بأن القرآن هو من صنع الرسول نفسه وهذا يناقض معتقدات المسلمين الذين يعتبرون القرآن كلام الله. ويذكر الكتاب أيضاً ملاحظات بذيئة عن السيدة خديجة إحدى زوجات الرسول.

وفي ولاية راجستان تتضمن الكتب المدرسية المفروضة معلومات تحط من قدر الرسول الكريم، وفي عام ١٩٥٢ أصدر وزير التربية تعليمات إلى المؤلفين ليتابعوا الدروس باللغة الهندية وأن يعالجوا المواد الأخرى التي تتعلق بأهمية البقرة في جميع المراحل وبطريقة مناسبة، وإلى جانب ذلك كانت تقام الطقوس الدينية الهندوكية في المعاهد الثقافية في تلك البلاد وتجبر أولاد المسلمين على المشاركة فيها وكذلك كان هناك اعتراض شديد على الصلوات التي تتلى في المدارس الأمر الذي ينتهك الضمانة الدستورية للحرية الدينية الممنوحة للمسلمين. ويذكر مولانا حفظ الرحمن أن هناك دراسة مشابهة اتبعت في ولاية يوبي وقال: «إن بعض الكتب في المناهج المدرسية تتضمن أشياء تجرح مشاعر بعض الجماعات».

إن إدخال مثل هذه الكتب في المناهج المدرسية لا يمثل فقط إهانة مستمرة لحقوق المسلمين ومشاعرهم بل يهدف أيضاً إلى إضعاف إيمان الأطفال المسلمين الذين يجبرون على قراءة هذه الكتب واستعمال محتوياتها في الامتحانات، ولقد تمت مناقشة هذا الوضع المروع بشكل مطول في المؤتمر الثقافي الإسلامي في مدينة باستي في ولاية يوبي في نهاية عام ١٩٥٩. وحضر المؤتمر نحو ٣٠٠ موفد يمثلون جميع درجات المسلمين وطالبوا الحكومة بشطب جميع التلميحات الحاقدة والمعادية للدين الإسلامي والعلماء المسلمين وأبطالهم[١]، من الكتب المدرسية والمقاطع التي تهدف إلى نشر ديانة جماعة معينة ونشر ثقافتها فقط. وطالب المؤتمر أيضاً الحكومة أن تحث على النهج الثقافي الذي يعتمد على أساس علماني صادق، ولكن مطالبهم ذهبت دون جدوى.

ولم تتخذ حكومة بهار أي إجراء لتنفيذ مطلب المسلمين في بهار بتحريم الكتاب المذكور أعلاه، ولا عجب أن تعلق صحيفة أسبوعية في دلهي على ذلك بقولها:

«تعتبر وزارة التربية في الهند مقبرة عدد كبير من الوفود. وكذلك الحال بالنسبة لقسم التربية في الولاية. والسؤال الذي يؤلم المسلمين باستمرار هو: متى ستتوقف المزعجات المتكررة وأعمال التعذيب التي يتعرض لها المسلمون والتي أصبحت تسلية سارّةً لبعض الناس في وطننا؟».

وقدمت صحيفة (مذر انديا)[٢] مثالاً آخر عن هذه (التسلية السارة) فقد

(١) في بعض الأحيان كانت وكالات الأنباء الحكومية تقوم بدعاية معادية للمسلمين وعلى سبيل المثال قدمت إذاعة بمبي مسرحية باسم (دورغاداس) في الثامن من سبتمبر ١٩٦٣ وصفت فيها زوجة الامبراطور أورلك زيب بأنها كانت امرأة مدمنة على الخمر وفاسقة. وقد احتجت العديد من الصحف الإسلامية ضد هذا الطعن البذيء في الشخصيات الإسلامية المحترمة، ومن الجدير بالذكر أن هذه المسرحية عرضت أول مرة في العشرينات من قبل شركة مسرحية ولكنها منعت بسبب اعتراض المسلمين عليها.

(٢) MOTHER INDIA

نشرت مقالاً تحت عنوان (عدو الهند) هاجمت فيه هجوماً سفيهاً المسلمين إذ قالت: «. . . إن الجزء الجوهري من الدين الإسلامي هو تسمية الهنادكة بالكافرين وتحطيمهم. . . وبما أن المسلمين رجال دين متعصبون فقد تبعوا تعاليم دينهم وحاولوا باستمرار صرف الناس عن دينهم إلى الدين الإسلامي بطريق السلب أو الإغراء أو الزواج أو العنف ويقومون بغارات دورية تستهدف القتل وحرق المنازل باسم الدين الإسلامي. . . وتعتبر الكراهية والتعصب ركنين أساسيين من أركان الإسلام وقد ازدهر الإسلام بتحطيم الآخرين. . .».

وفي الواقع أن هذا الكلام كان تحريضاً للهنادكة ليفعلوا بمسلمي الهند ما زعم بأن المسلمين قد فعلوه بالهنادكة في العصور السابقة. وكتبت صحيفة أسبوعية في دلهي تقول:

لقد أدت هذه الدعاية المنشورة في الصحف والنشرات والبيانات. . . في الماضي القريب إلى خسارة كبيرة بين المسلمين في الأرواح والممتلكات. . . وقد كان لهذه الخطب، بشكل مباشر أو غير مباشر أثر بتحريض مشاعر الكراهية والعداء بين الهنادكة والمسلمين. . .».

ونشرت صحيفة بال بهارتي في عددها الصادر في مارس ١٩٦١ على الغلاف الداخلي صوراً تمثل شيفاجي الإله وهو يقطع رأس جزار يسوق بقرة ضالة، وقد كتبت صحيفة الصراط عن ذلك تقول: «بغض النظر عن صحة هذه الرواية أو عدم صحتها فإن هناك سؤالاً آخر وهو: هل من المناسب نشر هذه الأشياء، ليس فقط، بالكلمات بل بالصور التي تترك أثراً أعمق وأبعد؟ واشتكت الصحيفة أيضاً من أن الكتب المدرسية تعطي دروساً عن المؤيدين للهندوكية وتصف جوانب الدين الهندوكي والثقافة الهندوكية دون ذكر أية كلمة عن المسلمين ومساهمتهم بالفن الهندي والثقافة الهندية وحضارتها»[1].

---

(١) وعلى النقيض تماماً تعرضت مشاعر المسلمين إلى الإهانة في مرات عديدة ودون أي سبب ومثال ذلك نشرت صحيفة مرتهى في بونا في يوليو ١٩٦٩ صورة عن الرسول والملاك =

واتهمت السيدة أنديرا غاندي رئيسة الوزراء في حديثها في البرلمان في ١٤ مايو ١٩٧٠ دور منظمة جان سينغ في حوادث الشغب وإثارة الكراهية الطائفية واتهمت منظمة جان سينغ بقيامها بتحريف مقصود للتاريخ وعلى سبيل المثال فقد عملت جان سينغ منذ عام ١٩٦٧ على الدعوة إلى الكراهية الطائفية في الكتب المدرسية المقدمة في دلهي.

تدنيس المساجد والأماكن المقدسة:

يمكن الاستشهاد بأمثلة عديدة عن تدنيس المساجد من قبل الطائفيين الهنادكة خلال العقدين الماضيين ومن المحزن أن الحكومة على الرغم من تجاهلها الشديد للاعتداء على مشاعر المسلمين الدينية كانت في بعض الأحيان تعلن موافقتها ولو ضمناً على هذه النشاطات فعلى سبيل المثال قدم وزير الإنعاش الهندي في سنة ١٩٦١ طلباً بإعادة جميع المساجد والمقابر التي أخذت عنوة من المسلمين إلى أصحابها ولكن هذا الطلب كان عبارة عن تمويه دحضه مولانا حفظ الرحمن في بيان نشر فيه قائمة مطولة بأسماء المساجد والمقابر التي لم ترجع إلى المسلمين بل إنها بيعت بالمزاد العلني من قبل وزارة الإنعاش نفسها.

وقدم حافظ علي بهادر عضو سابق في الكونغرس ومحرر صحيفتي الدور الجديد التي تصدر عن دلهي وصحيفة الأقليات مرات عديدة رسائل يلفت بها الانتباه في صحيفتيه إلى تحويل المساجد والأماكن المقدسة إلى معابد هندوكية في السنوات الأخيرة وقد قدم شكوى إلى الشرطة عندما جردت القبور المتاخمة لمسجد مهرول من ممتلكاتها وتحول المسجد إلى معبد هندوكي عام ١٩٦٣ ولكن كل هذه الشكاوى ذهبت أدراج الرياح وتوقف مجلس الوقف المسؤول

= جبرائيل. وعلى الرغم من احتجاجات مجلس المشاورات الإسلامي نشرت الصحيفة ذاتها مرة أخرى الصورة ذاتها على غلاف عددها الصادر في ٢٤ أوغست وفي العدد نفسه نشرت مقالة استفزازية تسأل فيها المسلمين أن يسايروا الوقت ويتخلوا عن الإسلام ويخترعوا ديناً جديداً.

عن المسـاجـد والمقابر عن العمل متأثراً بحوادث الشغب التي جرت أيام التقسيم. ويقول علي بهادر خان: إن عشرات المقابر الإسلامية وممتلكات الوقف استولى عليها الهنادكة ولم يتخذ أي إجراء لاسترجاعها.

خاتمة

من الأمثال العربية: (ليس راءٍ كمن سمع) وأنا أقول إنه على الرغم مما جاء في هذا الكتاب القيم من تفصيل عن الهندوكية وعن الهنادكة وما أتوه ويأتونه من أعمال شاذة وما يبيتونه للإسلام والمسلمين من شرور وآثام وما جبلوا عليه من حقد وغطرسة فإنما هو القليل القليل من الكثير الكثير الذي ينطوون عليه، ولا يستطيع المرء وخاصة المسلم، الذي جبل على التسامح وحب الجار وإكرامه والإيمان بجميع الأديان ورسل تلك الأديان وتوقيرها وتعزيزها، أن يصدق ما هو عليه الهندوكي من طباع غريبة وحقد دفين وسيئات لا تعد ولا تحصى، إلّا إذا عاش بين القوم وتسنى له أن يخالطهم في السر والعلن وفي السراء والضراء، ومع ذلك فإنه لا يصل إلى أعماقهم بل يظل طافياً على السطح.

إن الهندوكية كما يعرضها الهنادكة بأفعالهم وكما هي مذكورة في كتبهم شيء قبيح جداً وأعتقد أنه لو وجد أناس مخلصون لدينهم وعندهم من الجرأة والسلطة ما يخولهم تهذيب هذا الدين وجعله قابلاً أن يكون عقيدة مقبولة لوجد أنصاراً يؤيدونه، ولكننا على الضد من ذلك، نراهم يزدادون بعداً عن المعقول يوماً بعد يوم ويغالون فيما يفعلون ويقولون ما ينفر منهم ليستفزوا شعور جهالهم ولكي يخلقوا جواً من التوتر بين الهنادكة والمسلمين.

إن كل الأديان لها مبادىء وعقائد إذا قبلها المرء أصبح من أهل ذاك الدين فاليهود موحدون وإلههم يهوه والمسيحيون عقيدتهم التثليث في الوحدانية والمسلمون مؤمنون موحدون وأما الهندوكي فليس لدينه مبادىء يعرف بها ولذا فإنه تمسك بقرني البقرة وذيلها وألزم نفسه بتقديسها ولكنه أخرجها من زمرة

البهائم وأدخلها في زمرة الآلهة وهو لا يكتفي بأن يشرب حليبها بل إنه يشرب بولها ويتطهر بخثيها ويلزم نفسه بخدمتها والقيام عليها مسنة ومريضة.

وقد عقد في العشرينات مؤتمر هندوكي لكي يضعوا تعريفاً للهندوكية وبعد بحث طويل عريض لم يجدوا إلاّ تعريفاً سلبياً وهو أن كل من يقطن الهند ولا يدين بأحد الأديان الأخرى ويقدس البقر فهو هندوكي.

ومن غريب أمر الهنادكة أن تعصبهم للبقر لا يقف عند جهلة القوم بل هو عقيدة كبارهم ومثقفيهم إذ يقول غاندي: «إنه لا معنى لاستقلال الهند إذا لم يحرم ذبح البقر»، ويقول الزعيم نهرو الذي يعد من أذكى زعماء الهنادكة وأبعدهم نظراً والذي كان شيوعياً وملحداً وقد عاش في روسيا سنوات يدرس الشيوعية: «إن البقرة جديرة بالتقديس».

والذي أراه هو أن الهنادكة قد تعلقوا بالبقرة لأنه ليس لديهم شيء يتعلقون به وبهذا الاعتقاد يستطيعون أن يميزوا أنفسهم عن غيرهم من الأمم ولكي لا يدخلوا في ملتهم إلاّ من كان على رأيهم، على أن هذا لا يكفي لأن نظام الطبقات يظل حاجزاً بينهم وبين غيرهم من الأمم، فالشخص الذي يولد في بيت برهمي مقدّس وندّ للآلهة بل قد يمتاز على الآلهة في بعض الأحيان، وشخص يولد في بيت شودر يظل كل حياته حقيراً مهاناً منبوذاً نجساً، فكيف والحالة هذه يمكن أن يكون للهند كيان مستقل وللهندوكية وطن؟ إن الوطن الذي لا يجد فيه المرء الكرامة والعزة والحرية هو مسلخ وليس بوطن وإن البلد الذي لا يحترم فيه أهله هو سجن وليس بوطن.

الوطن هو البلد الذي يعيش فيه المرء حراً مستقلاً مساوياً لجميع مواطنيه يتحين كل الفرص المتاحة لبناء وطنه وإلاّ فإنه لا يكون وطناً بل قفصاً.

إني أعتقد أنه ليس للقضية الهندوكية من حلّ إلاّ أن يترك الهنادكة عقيدتهم بالبقرة ويختاروا ديناً آخر، ولا أقول الإسلام على الرغم من أنه خير الأديان وأبسطها، بل أقول أي دين معترف به عالمياً أو أن يخترعوا ديناً جديداً معقولاً

ومقبولاً، وإن ديناً مضى عليه أربعة الاف سنة خليق بأن يعاد فيه النظر ليساير الزمن، وليس في هذا العمل عيب ولا عار فالمسيحية هي يهودية مجددة والبوذية والجينية هما أيضاً تجديد للهندوكية.

إن إطلاعي على الهندوكية وغيرها من الديانات البدائية جعلني أعتقد أن لا علاقـة للدين بالعلم أو بالعقل أيضاً لأن الدين عقيدة يرثها المرء من أبويه وتجري في دمه ويقوم بواجباتها وهو مسلوب الإرادة ولو حكّم الناس عقولهم في بعض المعتقـدات لكفروا بها. وإذا كنت أدعو الهنادكة إلى دين جديد فإني أفضل لهم الإسلام لأنه آخر الأديان وأبسطها وباعتناقهم الإسلام يصبحون سادة شبه القارة الهندية الباكستانية بلا خلاف وربما بلغوا أكثر من ذلك من غير أن يريقوا قطرة دم أو أن يعيشوا في خصام مستمر مع إخوانهم في الوطن.

وأنـا على يقين من أن عقـلاء الهنادكة لا يقدسون البقرة لأنهم يعتقدون بقدسيتها أو لأنها تستحق التقديس بل لأنهم لا يجدون سبباً معقولاً يستندون إليه في دينهم. ومن المضحك أن الذين يقدسون البقر يقولون إنهم يقدسونها لأنها تعطيهم الحليب على أن كل إناث الحيوانات تعطي الحليب فالبدوي يعيش على حليب نياقه والفلاح يعيش على حليب معزه ونعاجه وأهل الشمال الأوروبي (اللابون) يعيشون على حليب الأيائل، ثم إن الدجاج يعطينا البيض واللحم أيضاً وحيوانات البحر كلها تعطينا غذاءاً كاملاً فلماذا نقدس البقرة ولا نقدس غيرها من هذه الحيوانات التي هي أكثر منها فائدة ونفعاً وأقل كلفة؟.

ثم هل من المعقول أن نترك البقر يسرح ويمرح في البراري وتأكل طعام الإنسان ومئات الآلاف من أهل الهند ومن الهنادكة خاصة يموتون جوعاً لأنهم لا يجدون ما يأكلون ولا يستطيعون أن يأكلوا البقر ذاته لأنه مقدس؟.

أعود وأقول: «أن لا علاقة للدين بالعقل أو بالعلم بل كل الناس يقولون: ﴿**إنا وجدنا آباءنا على أمة وإنّا على آثارهم مقتدون**﴾. ومع ذلك فليس كل الناس يؤمنون إيماناً أعمى، بل هناك أناس يفتح الله بصرهم وبصيرتهم ويؤمنون

على علم، ومنهم من يعمي الله بصرهم وبصيرتهم فينحدرون إلى الهاوية. فقد انبعثت المسيحية من اليهودية وانبعثت البروتستانتينية من الكاثوليكية كما انبعثت البوذية والجينية من البرهمية وانشق من الإسلام أديان ما زال أهلها يدعون أنهم مسلمون مثل القاديانية والبهائية والدرزية وغيرها.

وأنا أعتقد أنه لا يوجد في العالم ملحداً تاماً مائة في المائة بل الملحدون لهم عقيدة الإلحاد والذين يكفرون بكل الأديان يؤمنون بوجود الخالق وقليل هم الذين لا يؤمنون بوجود الخالق. فالدين، إذن، جزء من كيان الإنسان لا غنى له عنه. فقد عبد الإنسان وهو في عقلية بدائية، الأفاعي والفرج والجبال والأنهار والبحار والحيوانات الضخمة أو المؤذية أو السامة فلما بلغ مبلغ العقل الواعي أهملها وطويت صفحة كل هذه العبادات والمعبودات ولم يبق في العالم إلّا الهنادكة وبقرتهم وهذا ما نرجو أن يزول قريباً، وليس ذلك كرهاً بالهنادكة وببقرتهم بل ضناً بعقولهم وكرامتهم الإنسانية، وأنا على يقين بأن البقرة لن تؤاخذهم إذا لم يقدسوها ولن تضن عليهم بلبنها ولا ببقية نتاجها.

وختاماً أرجو من كل من يطلع على هذا الكتاب القيم أن يوصي غيره بقراءته ثم أرجو ممن يطالع هذا الكتاب ألّا يهمل مطالعة (منّو سمرتي) لأنه هو البحر العميق لكل هذه السخافات.

وإني لأرجو بل لأضرع إلى جميع أهل الحل والعقد من العرب والمسلمين أن يطالعوا هذا الكتاب بإمعان ونظر، ثم أن يدرسوا منو سمرتي دراسة علمية، لكي يعرفوا كيف يجب أن يعاملوا الهنادكة، ثم لكي يمدوا أيديهم بالمساعدة المعنوية والمادية إلى إخوان لنا يعيشون في الهند في ظل نظام هندوكي جائر، عيشة كلها هم وغم وضيق وقهر وعبودية وظلم وبؤس وشقاء.

وليعلم المسلمون أننا إذا لم نأخذ بأيدي إخواننا المسلمين في الهند فإنه لن يبقى فيها بعد جيل أو جيلين مسلم مؤمن بل إذا بقي هناك مسلمون

فسيكـونـون (مسلمـون هنادكة) كما يريد الهنادكة أن يكونوا: أسماء هندوكية وأعمال هندوكية.

ليس في هذا القول مبالغة أو خيالات ولا أوهام بل هي حقائق يخطط لها الهنادكة ويعلنونها فإذا لم نتخذ الحيطة أضعنا جهوداً بذلها أسلافنا في قرون وكنا أضيع من ذات النحيين، ونعوذ بالله من الحور بعد الكور.

ونختم ملاحظاتنا على علمانية الهند بنشر مقدمة دستور الهند وهي هذه:

نحن شعب الهنـد قد عزمنـا بحـزم على أن ننشيء الهنـد في جمهورية ديمقراطية ذات سيادة ونؤمن لكل مواطنيها:

- العـدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وحرية الفكر والتعبير والاعتقاد والإيمان والعبادة.
- المساواة أمام القانون والمساواة في الفرص وتعزيزها بينهم جميعاً.
- الأخوة تؤكد كرامة الفرد ووحدة الأمة.
- في المجلس التأسيسي الذي عقد في السادس والعشرين من نوفمبر ١٩٤٩ فإننا تبنينا وأعطينا لأنفسنا هذا الدستور.

وتضيف المجلة التي نشرت هذه المقدمة قائلة:

إن أكثر من ٦٨٤ مليون إنسان من شعبنا منشغلون اليوم في سعي دائب لترجمة الأفكار إلى الواقع وهم واثقون من أنفسهم واثقون من مستقبلهم.

ونحن نقول إن الذين نقلوا إلينا مقدمة الدستور هذه قد نسوا المادة الأخيرة منه وهي القائلة:

(اقرأ تفرح جرّب تحزن)

انتهى الكتاب بحمد الله تعالى

آثار المترجم المطبوعة

١ ـ الجزائر العربية أرض الكفاح المجيد	تاريخ
٢ ـ تونس العربية	تاريخ
٣ ـ المغرب العربي	تاريخ
٤ ـ تاريخ شبه الجزيرة الهندية الباكستانية	تاريخ
٥ ـ باكستان ماضيها وحاضرها	تاريخ
٦ ـ مأساة كشمير المسلمة	تاريخ
٧ ـ منو سمرتي أو التشريع الهندوكي	مترجم ومقارن بالديانات الثلاث
٨ ـ مسلم الغد	برنامج لنهضة إسلامية
٩ ـ الإسلام أو الشيوعية	خطر الشيوعية على الإسلام
١٠ ـ المسلمون في الاتحاد السوفييتي	تاريخ مترجم
١١ ـ المسلمون أمام التحدي العالمي	سوء حالة المسلمين في أوروبا الشرقية
١٢ ـ إفريقيا الحرة أرض الأمل والرخاء	موسوعة صغيرة لكل البلاد الإفريقية
١٣ ـ تاريخ الدولة العلية العثمانية	تحقيق وشرح
١٤ ـ إنهيار عروش وتدحرج رؤوس	لمحة عن الدول التي زالت منذ بداية القرن الحاضر
١٥ ـ أفغانستان	تاريخ
١٦ ـ عائد من الجحيم	واقع العالم الشيوعي في أوروبا الشرقية
١٧ ـ خلق لا تطور	ترديد نظرية داروين

١٨ ـ عمر الخيام — لمحة من حياته وشعره
١٩ ـ أسرار الخلقة وإبداعها — في علم الهيئة
(علم الفراسة)
٢٠ ـ علم الكف
٢١ ـ الدليل إلى معرفة أحكام التوراة والإنجيل
٢٢ ـ الصوم عند الأمم
٢٣ ـ مفتاح العربية — لتعليم اللغتين العربية والأردية
٢٤ ـ آراء في محاضرات
٢٥ ـ محمد علي جناح باني باكستان.
٢٦ ـ علمانية الهند
٢٧ ـ بروتوكولات حكماء صهيون
٢٨ ـ أصغر خمس دول في العالم.

الفهرست

الفصل الثالث

الفصل الرابع

الفصل الخامس

الفصل السادس

الفصل السابع

الفصل الثامن

الفصل التاسع